المستقبل العربي

١٦٧

١٩٩٣/١

● اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي
محمد عابد الجابري

● الجامعة العربية بين الهوية والاختراق
منعم العمار

● الدولة والسلطة والايديولوجيا: نحو اعادة نظر مفهومية وسياسية/ عبد الإله بلقزيز

العرب والبيئة و «قمة الأرض» (ملف):

● التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية
عبد الخالق عبد الله

● العرب و «قمة الأرض»: الرسالة التائهة
عدنان مصطفى

● قمة الريو: وجهة نظر/ مارتين تايلور
تعريب: هند عدنان مصطفى

● اشكاليات التفاعل والحوار الحضاري بين العرب والحضارة الغربية/ ثناء فؤاد عبد الله

● الخطاب الصحافي الاستعماري في ظروف الأزمة/ لعياضي نصر الدين

● مؤتمرات: «التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل»/ نجيب عيسى

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تاسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.
- يهدف إلى ايصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.
- لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.

المراسلات:

باسم **المستقبل العربي**

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٦٩١٦٤ برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٤٧٨١٣٠٣ (٢١٢ ـ ١)

الاشتراك السنوي:

ـ **المؤسسات**: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

ـ **الأفراد**: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٠٨٠١٣٥١٣) بالدولار، بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) ـ فرع الحمرا ـ ص ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Becoba 21457 LE .

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة عشرة | العدد مئة وسبعة وستون | كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣

المحتويات

□ اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني
في الوطن العربي ..... محمد عابد الجابري ٤

□ في مستقبل النظام العربي:
«جامعة الدول العربية» بين الهوية والاختراق ..... منعم العمار ١٦

□ اشكاليات التفاعل والحوار الحضاري بين العرب
والحضارة الغربية في اطار متغيرات العالم الجديد ..... ثناء فؤاد عبد الله ٣٧

□ الدولة والسلطة والايديولوجيا:
نحو إعادة نظر مفهومية وسياسية ..... عبد الإله بلقزيز ٦١

□ الخطاب الصحافي الاستعماري في ظروف الأزمة ..... لعياضي نصر الدين ٦٩

العرب والبيئة و «قمة الأرض» (ملف):

■ التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ..... عبد الخالق عبد الله ٧٩

■ العرب و «قمة الأرض»: الرسالة التائهة ..... عدنان مصطفى ١٠٣

■ قمة الريو: وجهة نظر ..... مارتين تايلور
تعريب: هند عدنان مصطفى ١١٥

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

آراء ومناقشات

□ التنوير والتاصيل: قراءة في أعمال حسن حنفي ..... السيد ولد أباه ١٢١

كتب

□ اشكالية التنمية بالاعتماد على النفس:
عرض نقدي لكتاب «التنمية العصيّة: من التبعية إلى
الاعتماد على النفس في الوطن العربي» (يوسف صايغ) ... محمود عبد الفضيل ١٣٣

□ الخطاب العربي المعاصر (محمد عابد الجابري) ... محمد صفي الدين خربوش ١٤٤

مؤتمرات

□ تقرير عن: «مؤتمر التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل»
بيروت، ٧ ـ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ ..... نجيب عيسى ١٥٤

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٦٩

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٨١

آراء الكتّاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: وديع عون

اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي(*)

محمد عابد الجابري

مفكّر عربي من المغرب.

- ١ -

أقترح عليكم الانطلاق، في هذه العجالة، من طرح المسألة التي نحن بصدد مناقشتها طرحاً اشكالياً، وذلك من خلال السؤال المزدوج التالي: هل يمكن قيام الديمقراطية في مجتمع غير «مدني»، وهل يمكن قيام مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي؟

يضعنا هذا السؤال دفعة واحدة، ودون مقدمات، في قلب الاشكالية التي تواجهها الحركات الديمقراطية في الوطن العربي وفي غيره من الأقطار التي لم تتطور فيها الأوضاع تطوراً تاريخياً «طبيعياً» نحو الديمقراطية من النمط الحديث. ومفتاح الاشكالية، مفتاح فهمها واستيعاب أبعادها، يكمن في وعي مضمون عبارتنا الأخيرة: «تطور الأوضاع تطوراً تاريخياً «طبيعياً» نحو الديمقراطية من النمط الحديث». ذلك أن الديمقراطية والمجتمع المدني هما، في ترابطهما وتلازمهما، نتيجة ذلك النوع من التطور، الذي نفترض هنا أننا جميعاً على إلمام بمساره وعوامله ونتائجه: تطور الأوضاع في أوروبا من النظام الاقطاعي السلطوي إلى النظام الرأسمالي الليبرالي.

سنتجنب، إذن، الخوض في المناقشات النظرية، التي غالباً ما تكون ايديولوجية، حول المضمون أو المضامين التي ينبغي اعطاؤها لهذين المفهومين (الديمقراطية، المجتمع المدني) وسنرتبط بالواقع ومعطياته لنستمد منه المضامين التجريبية التي يحيل إليها هذان المفهومان. لنقل إذن إننا نعني هنا بـ «الديمقراطية» ذلك النوع من العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، بين الدولة والشعب، القائم اليوم في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، العلاقة المبنية على تداول السلطة السياسية على أساس الأغلبية الانتخابية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر من خلال التنافس الحزبي في اطار احترام حقوق المواطن، السياسية منها بالخصوص. ولننبّه كذلك إلى أننا نقصد

(*) في الأصل، نص المداخلة التي ساهم بها الكاتب في الندوة التي عقدت في القاهرة في الفترة ١٣ ـ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بمناسبة مرور مئة عام على صدور مجلة **الهلال**. وقد تعذّر على الكاتب حضورها.

بـ «المجتمع المدني»: المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية بالمعنى الذي ذكرناه، اعني: المجتمع الذي يمارَسُ فيه الحكم على أساس اغلبية سياسية حـزبية وتحتـرم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدّها الأدنى على الأقل. إنه، بعبارة أخرى، المجتمع الذي تقوم فيه «دولة المؤسسات»، بالمعنى الحديث لـ «المؤسسة»: البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات... الخ.

من هنا ننتقل مباشرة إلى الواقع العربي الراهن الذي يحيلنـا إليه سؤالنـا المزدوج السـابق (هل يمكن قيام ديمقراطية في مجتمـع غير «مـدني»؟ وهل يمكن بنـاء مجتمع مـدني بأسلـوب غير ديمقراطي؟).

إن طرح اشكالية «الديمقراطية والمجتمع المدني» في الساحة العـربية، اليـوم، يكتسي طابعـاً دراماتياً يعبّر عن وعي الشعب ووعي النخبة المثقفة بالخصوص، في هذا الـوقت بالـذات، وبصورة لم يسبق لها مثيل، بغياب الديمقراطية وغياب «المجتمع المدني» في الوطن العـربي، في كل قطـر من اقطاره: غياب دولة المؤسسات، الدولة التي تستمد وجودها وشرعيتها من مؤسسات مستقلة عنها، وليس العكس.

إن ما هو قائم اليوم في الأقطار العربية هو: إما دولة الفـرد (او الحزب الـوحيد) وإمـا دولة المؤسسة العشائرية (القبيلة) وإما دولة تخفي جوهرها اللاديمقراطي بمظاهر ديمقـراطية شكليـة ومزيّفة. وإذن فجميع الأقطار العـربية، دون استثنـاء تعاني أوضـاعاً تتّسم بغيـاب الديمقـراطية والافتقار إلى مؤسسات المجتمع المدني.

وهكـذا، فالإشكـالية التي يطـرحها سؤالنـا المزدوج الـذي انطلقنا منـه، منظوراً إليهـا من النـاحية العمليـة، هي في جوهـرها مشكـل الانتقال من وضعيـة غير ديمقـراطية (أو ذات مظـاهر ديمقراطية مزيفة) إلى وضعية ديمقراطية حقيقية في ظل ظروف تختلف جذرياً عن الظرف الذي تمّ فيه الانتقال التاريخي «الطبيعي» إلى الديمقراطية في أوروبا الحديثـة. وإذن فإن أول مهمـة تطرح نفسها علينا، ونحن نتوجّه هذا التوجه العملي التطبيقي، هي التعرف عن كثب على طبيعة الوضعية غير الديمقراطية القائمة الآن في الأقطار العربية: التعرّف على سماتها ومكوّناتها.

- ٢ -

يمكن النظر إلى الوضعية غير الديمقراطية السائـدة في الأقطار العـربية من زاويتـين: زاوية التحليل السياسي الايديولوجي، وزاوية التحليل الاجتماعي الثقافي. **الأول** يتناول الظاهرة من خلال وجودها الراهن كظاهرة سياسية ايديولوجيـة، أي بوصفهـا تعبيراً عن صراع القـوى والمصالـح، وطنياً واقليمياً ودولياً. أما **الثاني**، أعني التحليل الاجتماعي الثقافي، فهو يولي اهتماماً أكبر للإطـار الاجتماعي والحقل الثقافي للظاهرة المدروسة، وبالتالي يركّز على مكوناتها الداخلية، الذاتيـة. ونحن نعتقد أن اعتماد التحليلين، كليهما، أمـر ضروري للاقتـراب أكثر مـا يمكن من موضـوعنا. لنبـدأ بـالتحليل السيـاسي الايديـولوجي فهـو الذي يجب أن يسبق، لأنـه يقوم أسـاساً عـلى الـوصف. والوصف من الناحية المنهجية يسبق التفسير.

غني عن البيان القول إن الدولة الحديثة قـد غُرست بُنـاها في معظم الأقطـار العربيـة أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي. فقد نُقِلت إلى هذه الأقطار مؤسسات اقتصادية وإدارية وسياسيـة وثقافية من جنس تلك التي كانت قائمة في الدولة المستعمِرة، مؤسسات الـديمقراطيـة الليبراليـة.

والظاهرة التي يجب لفت الانتباه إليها هنا هي أنه بينما نشأت المؤسسات الليبرالية الديمقراطية في الدولة الأوروبية الحديثة بفعل تطور داخلي وبموازاة مع نشوء وتطور هذه الدولة نفسها، ممّا أدى في النهاية إلى قيام مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي (الدولة)، مجتمع قوامه مؤسسات اقتصادية (شركات، بنوك...) واجتماعية (نقابات، جمعيات...) وسياسية (أحزاب ومجالس منتخبة...) وثقافية (مدارس ومعاهد ووسائل الاعلام، ونشر الثقافة...)، بينما حدث هذا في أوروبا نجد أن بنى الدولة الحديثة في الأقطار العربية ـ والبلدان المستعمرة سابقاً بصورة عامة ـ قد غرستها غرساً، وبالقوة أحياناً، الدولة المستعمرة. **وهكذا فالدولة، أعني السلطة الحاكمة، هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ. أما المضمون الديمقراطي الليبرالي لهذه المؤسسات فقد امتصته الدولة امتصاصاً، فأصبحت الديمقراطية لا تمارس إلّا على مستوى رجالاتها (الجاليات الأوروبية).**

وعندما استقلّت الأقطار العربية حدث فيها ما حدث في معظم البلدان المستعمَرة التي نالت استقلالها: لقد ورثت الحركة الوطنية التي حققت الاستقلال بنى «الدولة الحديثة» التي غرسها المستعمر، فكان الاستقلال عبارة عن «تأميم» هذه البنى بتسلّم السلطة وحلول حكام وموظفين من أهل البلد مكان الحكّام والموظفين الأجانب. أما العلاقات بين الدولة والمجتمع فقد بقيت تسري في القوالب نفسها التي كانت تسري فيها سلطة دولة الاستعمار، قوالب وأجهزة مهمتها احتواء المجتمع والهيمنة عليه. وفي الأقطار التي مورست فيها الحياة البرلمانية (مصر، سوريا، العراق، ثم المغرب) خضعت هذه الممارسة لذات القوالب والأجهزة، سواء في مرحلة الانتخابات أو داخل البرلمانات، مما جعل «**التجربة الديمقراطية» فيها تجربة تمارسها الدولة على المجتمع لمراقبته، وليس وسيلة تمكّن المجتمع من مراقبة الدولة.**

لقد كان من الطبيعي أن تنكشف عَوْرات هذه «**الديمقراطية» التي تهيمن الدولة بواسطتها على المجتمع**، عند أول هزة وأول أزمة. وتأتي الحرب العربية ـ الاسرائيلية سنة ١٩٤٨ التي انهزمت فيها الجيوش العربية التي كانت تسيّرها حكومات أفرزتها «الديمقراطية» المشار إليها ـ تأتي هذه الحرب لتشكّل ادانة صريحة لهذه «الديمقراطية»، لحكوماتها وبرلماناتها ومؤسساتها... وكل شيء فيها ومنها.

ويأتي ردّ فعل الجيوش العربية المنهزمة من خلال حركة «الضباط الأحرار» في مصر الذين استولوا على السلطة بهدف تحقيق ما عجزت الحكومات التي ورثت دولة الاستعمار عن تحقيقه: انشاء دولة وطنية قوية قادرة على مواجهة الاستعمار والصهيونية واستكمال السيادة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي... وتحرير فلسطين. ومن أجل الإسراع في إنجاز هذه المهام رأى «الضباط الأحرار» أنه لا بد من البدء بـ «تطهير» الحياة السياسية من المناورات والمنافسات البرلمانية والحزبية... الخ. وسواء كانت هذه «الرؤية» مبررة فعلاً وصادقة حقاً أم لم تكن، فإن النتيجة واحدة وهي قيام «**دولة العسكر» التي تحتوي المجتمع وتهيمن عليه مستعملة في ذلك الأجهزة السلطوية الموجودة نفسها، التي منحها النظام العسكري مزيداً من النفوذ، ومزيداً من التغلغل في جسم المجتمع.**

ومع دخول دولة «الضباط الأحرار» في مواجهة علنية صريحة مع الاستعمار والصهيونية وجدت مصر نفسها تعيش في «حالة حرب»: أعني أنها تعاني انعكاسات حالة الحرب على المجتمع ككل، على الاقتصاد والاجتماع والسياسة والفكر والثقافة. وشيئاً فشيئاً تلتقي مصر مع الاتحاد

السوفياتي ـ سابقاً ـ في صف واحد، الصف الذي يواجه الاستعمار والامبريالية. ومع أن الأهداف والاستراتيجيات كانت مختلفة فإن مبدأ «عدو عدوي صديقي»، الذي دشّن الصداقة بين البلدين، قد أرسى بالتدريج صداقة أعمق: لقد **أصبحت الدولة السوفياتية ـ دولة الزعيم والحزب الواحد ـ تقدم لمصر ـ وللبلدان المستعمَرة سابقاً ـ نموذجاً «آخر» جديداً مناقضاً للنموذج الذي تقدمه الدولة الليبرالية الاستعمارية، نموذجاً قوامه المركزية الشديدة والتخطيط الاقتصادي والتوجيه الثقافي والايديولوجي، نموذجاً يبتلع المجتمع المدني**: أعني لا مكان فيه لمؤسسات تقع خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة/ الأم: الدولة. والفرق الوحيد بين النموذج السوفياتي/ الأصل وبين نسخه الأخرى (خارج المعسكر الشيوعي) هو أن النموذج الأصل قوامه **حزب** (الحزب الشيوعي) **له دولة وجيش**، أما في نسخه ـ في مصر وغيرها من البلدان المستعمرة سابقاً ـ **فالجيش هو الذي له دولة وحزب**. وكما هو معروف فقد امتدت النسخة المصرية من هذا النموذج إلى أقطار عربية أخرى (سوريا والعراق والسودان واليمن وليبيا والجزائر).

هذا، لا بد من التأكيد هنا أن **دولة العسكر** قد قامت في الوطن العربي، كما في أقطار أخرى من «العالم الثالث» تحت ضغط مطالب وطنية، أو باسمها على الأقل: مواجهة الاستعمار والامبريالية العالمية، التنمية السريعة، تصفية الاقطاع والهياكل القديمة، جعل حد لتحكُّم رأس المال، تحقيق العدالة الاجتماعية، نشر التعليم... الخ. وبعبارة قصيرة لقد برّرت «دولة العسكر» نفسها بأنها الوحيدة القادرة على «حرق المراحل» على طريق التحرر الوطني وبناء الدولة الحديثة، ولذلك لم تتردد في وصف نفسها بأنها **دولة الثورة**. ومن دون شك، فلقد كانت بالفعل كذلك على مستوى الشعارات والقرارات والمواقف، هذا شيء أكيد. ولم يتردد الاستعمار والصهيونية والامبريالية العالمية في محاصرة ومحاربة «دولة الثورة» هذه بكل الوسائل وفي مختلف المجالات، فكانت النتيجة النهائية الحيلولة دونها ودون تحقيق أهدافها والعمل على اسقاطها. وذلك ما حدث بالفعل. وها نحن نرى اليوم «دولة الثورة» تلك تنسحب من كل مكان في العالم تاركة المجال لشعارات بديلة، في مقدمتها شعار الديمقراطية والمجتمع المدني، موضوع ندوتنا هذه.

وإلى جانب «دولة العسكر» التي اغلقت الباب أمام الديمقراطية الليبرالية، وبالتالي أمام نمو مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، كان هناك ولما يزل ما يمكن وصفه بـ «الدولة التقليدية»، الدولة التي يقوم كيانها على توظيف القبيلة والغنيمة (دول الخليج) في الإمساك بالسلطة المطلقة، السياسية والاقتصادية والثقافية، والحرص بالتالي على تحجيم المجتمع في إطاره التقليدي الذي تقوم فيه المؤسسات الطبيعية (القبيلة وما في معناها) محل المؤسسات الحديثة من مجالس منتخبة وأحزاب وجمعيات ونقابات التي تشكّل قوام المجتمع المدني.

هناك إلى جانب «دولة الثورة» و «الدولة التقليدية» في الوطن العربي دول شبه ليبرالية شبه ديمقراطية، ويتعلق الأمر أساساً بالمغرب ولبنان (قبل الحرب الأهلية) والسودان (في بعض الفترات) واليمن (باستثناء اليمن الجنوبي سابقاً) والأردن (مؤخراً). إن غياب الديمقراطية في هذه الدولة ليس غياباً مطلقاً، إذ توجد منها مظاهر معينة، ولكن ذلك لم يكن ليمنع الحكم الفردي في هذه البلدان من الكشف عن وجهه بوضوح، من حين إلى آخر، خصوصاً عندما تنجح القوى الحية في البلاد في توظيف ذلك الهامش الديمقراطي في طرح القضايا الجوهرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

هنا، في هذين الصنفين الأخيرين، يمكن المرء أن يُبرز بسهولة دور الامبريالية العالمية في

تدعيم أنظمة الحكم فيهما، وبالتالي دورها في إعاقة تطور الأوضاع فيهما في اتجاه ارساء الحكم الديمقراطي، وهو الدور الذي لا يختلف في جوهره عن الدور التخريبي الذي قامت به ازاء «دولة الثورة» ومشروعها التحريري الانمائي. وفي كلتا الحالتين كانت الضحية الأولى والأخيرة هي مؤسسات المجتمع المدني.

كانت الضحية الأولى لأن «دولة الثورة» مثلها مثل «الدولة التقليدية» و «الدولة شبه الديمقراطية» لم تكن تتحمل قيام مؤسسات حقيقية مستقلة تزاحم بجد المؤسسات التي تركب عليها (العسكر، الحزب الوحيد، القبيلة، الطائفة، الأحزاب المصطنعة...). وكانت الضحية الأخيرة لأن الدور التخريبي الذي قامت به الامبريالية سواء إزاء المشروع الوطني التحرري في «دولة الثورة» أو ازاء التطور الديمقراطي الصحيح في الصنفين الآخرين قد انعكس أثره السلبي بقوة على عملية تكوّن النخبات وتراكم فعالياتها، وذلك بما كرّسه من الفشل والإحباط وانسداد الآفاق في صفوف أجيال النخبات. ومعلوم أن المجتمع المدني إنما تبنيه النخبات العصرية التي نجحت في شق طريقها لتحقيق مشاريعها وطموحاتها واكتساب ما يكفي من القوة والخبرة، مما يؤهلها لمأسسة نشاطها واستقطاب القوى الحية الأخرى، وبالتالي قيادة مسيرة التحديث، وتكريس أسس المجتمع المدني.

هذه الملاحظة تقودنا إلى المستوى الثاني من التحليل، المستوى الاجتماعي الثقافي. إن التحليل السياسي أبرز ظروف غياب الديمقراطية والعوامل السياسية، الوطنية والدولية المسؤولة عن ذلك. وسيكون على التحليل الاجتماعي الثقافي أن يبرز ظروف وعوامل غياب مؤسسات المجتمع المدني.

- ٣ -

إذا كان من الجائز، أو حتى من الطبيعي أو الضروري، أن يختلف الباحثون حول تعريف «المجتمع المدني» فإن هناك واقعة أساسية وبديهية لا يمكن أن تكون موضوع اختلاف، وهي أن «المجتمع المدني» هو، أولاً وقبل كل شيء، مجتمع المدُن، وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي إذن مؤسسات ارادية، أو شبه ارادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماماً من مؤسسات المجتمع البدوي/ القروي التي تتميز بكونها مؤسسات «طبيعية» يولد الفرد منتمياً إليها، مندمجاً فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها (القبيلة والطائفة... الخ). وإذن فالبحث في حضور أو غياب مؤسسات المجتمع المدني في قطر من الأقطار لا بد أن ينطلق من النظر في وضعية «المدينة» في ذلك القطر: هل هي التي تهيمن على المجتمع باقتصادها ومؤسساتها وتقاليدها وتراثها... أم أن المجتمع البدوي/ القروي هو السائد بمؤسساته وتقاليده وسلوكياته وقيمه وفكره؟

أعتقد أنه في ما يخص الوطن العربي كان الأمر ولما يزل واضحاً لا يحتاج إلى بيان: كانت البادية والأرياف وما زالت هي المهيمنة بمؤسساتها وسلوكياتها وتقاليدها وعقليتها، فضلاً عن هيمنتها الديمغرافية، ليس في الجبال والسهول والصحارى والقرى والأرياف وحسب، بل في المدن نفسها التي تتكوّن الأغلبية الساحقة من سكانها من الوافدين عليها ضمن موجات متواصلة من «الهجرة من البادية إلى المدينة».

سنغضّ الطرف هنا عن تاريخ العلاقة بين المدينة والبادية في الوطن العربي، وهي العلاقة التي تشكّل محور تحليلات ابن خلدون، كما هو معروف[١]، وسنحصر اهتمامنا في «الوطن العربي الحديث» الذي تشكّل مع بداية مرحلة الاستعمار، المرحلة التي برزت فيها المدينة العربية الحديثة (إما في قلب المدن القديمة وإما خارجها)، مركّزين على ما يهمّ موضوعنا بالدرجة الأولى، وهو نشوء النخبات وتطورها. **ذلك لأن مؤسسات المجتمع المدني ليست في حقيقة الأمر إلاّ «الأطر» الاجتماعية التي تنتظم فعاليات النخبات الحديثة، السياسية والاقتصادية والثقافية.**

لقد غرس الاستعمار ـ بأشكاله المختلفة ـ في الأقطار التي احتلها بنى الدولة الأوروبية الحديثة، أعني مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والادارية والثقافية كما أبرزنا ذلك من قبل، فعمل بذلك على فسح المجال لقيام نخبات حديثة، انبثق الجيل الأول منها من صفوف الارستقراطية المدينية التقليدية خاصة، إذ كانت أكثر اتصالاً واحتكاكاً بالمستعمر ومؤسساته. ومع النمو النسبي السريع الذي عرفته هذه النخبة، ومع تطور وعيها الوطني والاجتماعي والاقتصادي بالارتباط بحركة التحرر من الاستعمار في العالم، برزت ـ هذه النخبة ـ لتشكّل النقيض الذي أفرزه «التحديث الاستعماري» من جوفه، وجوف المجتمع التقليدي، الذي سيقود النضال الوطني من أجل الاستقلال. ومع أن مضمون «الاستقلال» كان ينصرف أولاً وقبل كل شيء إلى استرجاع السيادة الوطنية، فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الفرق بين مشروع هذه النخبة الجديدة وبين رد الفعل الشعبي الذي قادته النخبة التقليدية، البدوية أساساً، التي وقفت في وجه الغزو الاستعماري في بدايته: لقد تحرّكت هذه النخبة التقليدية بدافع واحد هو رد الغازي الأجنبي والحفاظ على الوضع القائم كما هو، وضع المجتمع التقليدي، غير «المدني»، مجتمع القبيلة والطائفة ودولتهما. أما النخبة الحديثة التي أفرزها التحديث الاستعماري والتي قامت تطالب بالاستقلال فقد كانت تحمل مشروعاً تحديثياً قوامه اضفاء الطابع الوطني على المؤسسات والبنى الحديثة التي حملها معه الاستعمار، ثم تنميتها لتشمل وتؤطر فعاليات المجتمع بأسره، وبكلمة واحدة مشروع تأسيس دولة حديثة وارساء مؤسسات «المجتمع المدني».

ودون الدخول في تفاصيل لا حاجة إلى التذكير بها هنا، إذ هي معروفة، نركّز، فقط، على واقعة أساسية تنتظم عملية التطور الاجتماعي الذي عرفته الأقطار العربية منذ النضال من أجل الاستقلال إلى اليوم. **هذه الواقعة هي تعاقب النخبات بوتائر سريعة على شكل «النقيض الذي يخرج من جوف الشيء».** هذا التعاقب الذي يمكن أن نرسم له الصورة التخطيطية العامة التالية:

هناك أولاً النخبة التي قادت الحركة الوطنية من أجل الاستقلال، التي خرجت، كما قلنا، من جوف الارستقراطية المدينية التقليدية بفعل «صدمة الحداثة» الناجمة عن الاحتكاك بالغرب (الغرب المستعمِر والغرب النموذج والمثال ـ في آن واحد). هذه النخبة التي عملت على تجنيد «الشعب» وتوعيته وساهمت في نشر التعليم الحديث في صفوفه... الخ، سرعان ما ستجد نفسها أمام «نقيض» يخرج من جوفها، أعني من داخل الحركة الوطنية التي تتولّى قيادتها، «نقيض» تقوده عناصر لا تنتمي إلى دائرة الارستقراطية المدينية التقليدية، بل هي في الغالب من الفئات التي سكنت المدن في أطار الهجرة الحديثة من البادية إلى المدينة، الهجرة التي عرفت منطلقها مع

---

(١) انظر: محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

بداية المرحلة الاستعمارية. يتعلق الأمر أساساً بنخبة جديدة تقف في الصف الثاني وراء النخبة القيادية لتطالب بالانتقال بالنضال الوطني من مجرد العمل السياسي السلمي، «المدني» الحزبي، إلى المواجهة والصدام (مظاهرات، اضرابات) والكفاح المسلح، فتسير الأمور في هذا الاتجاه وتتولى النخبة الجديدة قيادة «العنف الوطني» فتكتسب بذلك مكانة وشرعية تمكنانها من مزاحمة النخبة القديمة على قيادة الحركة الوطنية ومشروعها التحرري مزاحمة جدية.

ومع نيل الاستقلال تدخل العلاقة بين النخبتين في تناقض صريح أساسه هذه المرة ليس الاختلاف حول طريقة مواجهة المستعمر، بل اختلاف الموقع والمنزلة على صعيد السلم الاجتماعي وما يرتبط بهما من مصالح ومكاسب توفرها دولة الاستقلال. لقد تسلّمت النخبة المنحدرة من الارستقراطية المدينية مقاليد الأمور في دولة الاستقلال، وكان ذلك أمراً طبيعياً لأنها وحدها كانت المؤهلة لذلك بحكم خبرتها السياسية وموقعها الاجتماعي ومستواها الثقافي، وأيضاً بحكم علاقتها «السلمية» ـ أو التي أصبحت كذلك ـ مع الدولة «المانحة» للاستقلال على مائدة المفاوضات. وتنهمك هذه النخبة، الحاكمة غداة الاستقلال، في عمليتين متناقضتين: تعزيز مواقعها الاقتصادية والمؤسساتية، السياسية والثقافية، الشيء الذي سيعمق الهوّة ويذكي التناقض بينها وبين النخبة الناشئة، النخبة «النقيض»، من جهة، والعمل من جهة أخرى من أجل تلبية بعض المطالب الشعبية الملحة، وبكيفية خاصة على مستوى التشغيل والتعليم، الشيء الذي يمدُّ النخبة «النقيض» بروافد جديدة تتطلع هي الأخرى إلى مواقع أفضل ومنازل أعلى.

وإذا أضفنا إلى هذا وذاك ضغوط «الاستعمار الجديد» الذي كان يقيم العوائق تلو العوائق امام دولة الاستقلال ويحول دونها ودون تحقيق مشروعها الوطني أدركنا كيف أن الاختلاف حول طريقة مواجهة الاستعمار سيقفز على السطح مرة أخرى ليقدم للصراع حول المواقع والمنازل غطاءً ايديولوجياً مستمداً من «الفكر الوطني» الذي أصبح الآن يتغذّى أكثر من أي وقت مضى من ايديولوجيا حركة التحرر الوطني العالمية ذات الميول الثورية والاتجاه الاشتراكي. وهكذا تأتي الخطوة العملية مبررة، فيقوم «الضباط الأحرار» في الجيش أو «العناصر الراديكالية» في الحزب بالاستيلاء على السلطة، في الدولة أو الحزب أو فيهما معاً، ناطقين باسم النخبة الجديدة (القروية البدوية الأصل) التي ينتمون إليها، التي أصبحت «وحدها» تمثل الشعب، متخذين منها وسيلتهم «المدنية» لبسط الهيمنة على جسم المجتمع كله.

وتدور عملية «التطور» دورة أخرى مماثلة تذكّرنا بالدورة الخلدونية[٢]: تنهمك النخبة الحاكمة، بعسكرييها ومدنييها، في مزاحمة النخبة القديمة على مواقعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وانتزاعها منها، كلاً أو بعضاً، وخلق مواقع ومنازل جديدة لأعضائها وأنصارها، من جهة، وفي الوقت نفسه تنصرف، من جهة أخرى، إلى «البناء والتشييد»، إلى انشاء بنى جديدة صناعية وفلاحية وثقافية في جوٍّ من الصخب الاعلامي توظف فيه شعارات الايديولوجيات الثورية فتكون النتيجة تعميم الوعي الاجتماعي بالفوارق الطبقية واحتكار المواقع.

وتضيق منجزات هذه النخبة التي أصبحت تحتكر الدولة، منجزات «القطاع العام»، تضيق عن استيعاب الأفواج الجديدة من الباحثين عن الشغل وفي مقدمتهم خريجو الجامعات والمعاهد العليا... الخ. فيبدأ «النقيض» الجديد في التكوّن على شكل نخبات جديدة تقفز إلى السطح وكأنها

---

(٢) انظر: المصدر نفسه.

على موعد «تاريخي» مع فشل النخبة الحاكمة صاحبة «دولة الثورة» في تحقيق شعاراتها والتزاماتها، وبالتالي دخولها في أزمات اقتصادية وسياسية تزيدها المديونية الخارجية الثقيلة المتورمة باستمرار استفحالاً واستشراءً، فلا تجد النخبة الحاكمة ما تواجه به المطالب الشعبية إلا الإمعان في «القمع» الذي لم تعد تبرره الشعارات الوطنية الثورية، كما كان الشأن من قبل، فترتفع أصوات تطالب بالديمقراطية وهي في الغالب منبعثة من صفوف النخبات القديمة المزاحة عن السلطة أو من فروعها وامتداداتها التي لم تنل بعد نصيباً منها، إلى جانب أصوات أوسع مدى وأقوى دوياً (في الوقت الراهن) في مقدمتها جماعات ترفع شعار «الاسلام هو الحل». إنها أصوات «النقيض» الجديد، أعني النخبات الجديدة التي أفرزتها، مرة أخرى، عملية «التطور» التي أبرز سماتها ـ كما بيّنا قبل ـ الانتقال من البادية إلى المدينة، ومن الهوامش إلى المراكز عبر انتشار التعليم وذيوع وعي الحاجة إلى الارتقاء على سلّم المواقع والمنازل.

ثلاثة أجيال من النخبات المتعاقبة على مسرح التاريخ العربي المعاصر ـ يعرف أبناء كل قطر زعماءها وقادتها فلا حاجة إلى ذكرها. هناك بطبيعة الحال فوارق واختلافات جزئية بين قطر عربي وآخر، فوارق قد تطال الكم أو الكيف أو الزمن، ولكنها ليست فوارق جوهرية. ويمكن تصحيح الصورة بإدخال بعض التعديلات لإبراز خصوصية هذا الصنف أو ذاك من أصناف النخبات و «الدول» التي تحدّثنا عنها: نخبة «دولة الثورة» ونخبة «الدولة التقليدية» ونخبة أو نخبات الدولة «شبه الليبرالية شبه الديمقراطية»، وفي ما عدا ذلك تظل الصورة واحدة، خصوصاً إذا نظرنا إليها من زاوية «النتائج» التي أسفرت عنها عملية تشكل «النقيض» التي شرحناها. وليست هذه النتائج، في نهاية التحليل، غير الوضع الراهن في الوطن العربي من المحيط إلى الخليج حيث تتسارع، بعنف في مكان وبصمت في آخر، أجيال النخبات التي تحدثنا عنها، تتصارع من أجل «الجاه المفيد للمال» حسب عبارة ابن خلدون، من أجل السلطة والنفوذ، وبالتالي المصالح والمكاسب.

هناك بقايا الارستقراطية المدينية التقليدية وامتداداتها، وهناك «الطبقة المسيرة» التي أفرزها «القطاع العام» من داخله أو نشأت على هوامشه بالتعامل معه واستغلاله نوعاً من الاستغلال، ثم هناك الفئات المطالبة المعترضة المحتجة (من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، إن بقي لهذا التصنيف معنى) وهي تعبّر بصورة أو بأخرى، تعبيراً مطابقاً أو مقلوباً، عن مطالب وحاجات الأغلبية من الشعب، لا أقول «الساحقة» بل أقول المسحوقة المغلوبة على أمرها. **والحديث عن «الديمقراطية والمجتمع المدني» في الوطن العربي لن يكون له أيُّ مدلول واقعي إذا هو لم يستحضر هذه الخريطة الاجتماعية، إذا هو لم يأخذ بعين الاعتبار قدرة وامكانية هذه** الخريطة على تحمّل الديمقراطية وفسح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني. **ذلك لأن ما** يجمع الأجيال الثلاثة من النخبات **التي تحدّثنا عنها هي أنها جميعاً تخشى الديمقراطية، أو** تتخوّف من نتائجها، نظراً لكون علاقاتها بجسم المجتمع **لا تمر عبر مؤسسات من نوع مؤسسات المجتمع المدني التي هي الشرايين والقنوات التي تضمن، أو على الأقل تجعل في الامكان، احترام قواعد الممارسة الديمقراطية.**

الارستقراطية المدينية تخشى الديمقراطية لأنها لا تهيمن، أو على الأقل لم تعد تهيمن، على قنوات التأثير في الأغلبية العددية من السكان وكسب أصواتها. و «الطبقة المسيرة»، بدورها، تخشى الديمقراطية لأنها تعلم أن النتيجة الحتمية لكل ممارسة ديمقراطية حقيقية ستكون افتقادها مركزها ومنزلتها كـ «طبقة مسيرة» أي انتقال السلطة من أيديها إلى أيدٍ أخرى. أما الفئات

الأخرى المطالبة المحتجة، بعنف أو بصمت، فهي ترى «الديمقراطية» في استلامها السلطة لأنها تعتبر نفسها الممثل «العددي»، وأحياناً الشرعي والتاريخي، للأمة، وهي لا تقبل الديمقراطية التي قد تؤدي إلى استلام «النخبة العصرية»، المدينية الأصل أو التي تمدينت، مقاليد الأمور بواسطة «لعبة» الانتخابات كما هي في الغرب حيث تلعب الشعارات والقدرة الاعلامية دوراً حاسماً.

ومن دون شك، فإن هذا «الخوف» من الديمقراطية الذي يعم سائر النخبات والذي يضفي الطابع الاشكالي على المسألة الديمقراطية في مثل الوضعية التي شرحنا يجد ما يؤسس هذا الطابع ويكرسه في نوع الاقتصاد السائد، الاقتصاد الذي لا تهيمن فيه المؤسسة الحرة الخاصة التي هي الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الحديث وبالتالي مؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والسياسية والثقافية. إن الاقتصاد في الوطن العربي يهيمن فيه عنصران أو قطاعان لا يقومان على «المأسسة» ولا يدفعان إلى تكوين مؤسسات: **أولهما** الزراعة، والزراعة «الطبيعية» غير المصنّعة، في الغالب، وهي تكرس هيمنة الطابع البدوي/ القروي في المجتمع، في مدنه وبواديه وقراه، الطابع المناقض بنوع مؤسساته وتقاليده والعقلية السائدة فيه، للمجتمع المدني كما أبرزنا قبل. **ثانيهما** الريع وما في معناه، أعني الدخل الذي يأتي الدولة، لا من مسلسل عملية الانتاج بداخل البلد بل من عائدات النفط والعمال المهاجرين والهبات والقروض... هذا النوع من الدخل الذي يشكّل العنصر الأساسي، وأحياناً الوحيد تقريباً، في اقتصاديات الأقطار العربية في الظرف الراهن، يقع تحت تصرف «الدولة»: تنفق منه في حماية نفسها وتعزيز سلطتها وتقوية أجهزتها مما يجعلها مستقلة، كلياً أو جزئياً، عن دافعي الضرائب (الذين كانت مطالبتهم، في أوروبا، بحقهم في مراقبة طريقة صرف الحاكم أموال الضرائب هي الأصل في الديمقراطية الحديثة) من جهة، وتمول منه المشروعات العامة والخدمات الاجتماعية، فضلاً عن اجور الموظفين وتدعيم المواد الغذائية، **مما يجعل يد الدولة هي العليا في كل مجال: تتوقف عليها حياة الأفراد والمؤسسات ولا تتوقف هي على أية قوة اقتصادية مستقلة عنها.**

وإذا أضفنا إلى هذا وذاك هروب الأموال الوطنية إلى الخارج ـ خوفاً من سطوة وتسلط رجال الدولة ـ واقتصار ما يبقى منها في الداخل على المشروعات الصغيرة التي تدرّ الربح السريع، من جهة، وتحكّم الرأسمالية العالمية في الاقتصاد العالمي وتسرّب نفوذها إلى داخل كل قطر، نفوذها الاستغلالي التخريبي لعملية التنمية المستقلة في أقطار العالم الثالث، من جهة أخرى، أدركنا كيف أن الوضع الاقتصادي العام في الوطن العربي لا يفرز من خلال آلياته الذاتية ما يكفي من البنى والمؤسسات التي تعطي المجتمع الطابع «المدني» الحديث وتجعل الديمقراطية السياسية اختياراً يفرض نفسه ليس فقط من خلال رغبات الناس ونضالاتهم بل أيضاً بضغط «قوة الأشياء» ذاتها، قوة الواقع المؤسساتي المتنامي.

هذا الوضع الاقتصادي الذي تهيمن فيه مؤسسة كلية واحدة هي الدولة واجهزتها الداخلية وارتباطاتها الخارجية يفرز تفكيراً سياسياً «تلقائياً» مماثلاً. واقصد بالتفكير السياسي «التلقائي» ذلك الذي يتمّ ـ سواء مع أو ضد ـ بوحي من الوضع الاقتصادي الاجتماعي القائم وداخل حدوده وبواسطة معطياته، الذي تكرّسه الثقافة السائدة. **إن الوضع القائم، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، في الاقطار العربية تهيمن فيه الدولة. كما قلنا، بوصفها «المؤسسة الكلية الواحدة». والتفكير السياسي «التلقائي» الذي يفرزه هذا الوضع يكتسي هو الآخر الطابع نفسه: الناس يتصورون التغيير وينتظرون الأفضل من «مؤسسة كلية واحدة» بديلة، ولكن مماثلة،** يطلقون عليها من الأسماء والأوصاف ما يختلف على صعيد الإحالة

الايديولوجية (ايديولوجيا دينية أو قومية أو «ثورية») مع بقاء المضمون واحداً، مثل: المستبد العادل، الزعيم البطل، القائد الفذ... الخ. إن الحل يلتمس في الفرد/ المؤسسة البديل، في «الربّان»، وكأن السفينة التي لا تستطيع الإقلاع يكمن عيبها في الربّان وتوجيهه، وليس في بنية السفينة وآلياتها ذاتها.

- ٤ -

وبعد، فلربما توحي الصفحات السابقة بأن التحليل قد اتجه وجهة اقامة الدليل على «استحالة» قيام الديمقراطية في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في أقطار الوطن العربي، الأوضاع التي تتميز بغياب مؤسسات المجتمع المدني، وتكرس هذا الغياب تكريساً مطلقاً أو تُفْقِدُ ما هو موجود منها القدرة على التوسع والانتشار. والواقع أن المسألة الديمقراطية في الوطن العربي يجب أن تبدأ معالجتها بطرح العوائق ووعيها. ولكن تشخيص الداء ليس معناه اقامة الدليل على استحالة الشفاء، بل إن التشخيص الدقيق الذي يبرز معطيات المرض ـ مهما كانت مؤلمة فظيعة ـ هو السبيل الوحيد لتعيين الدواء المناسب والفعال. والديمقراطية اليوم هي بمنزلة الشفاء من المرض، بمعنى أنها **مطلب مبدئي** مستقل عن المرض ونوعه وأسبابه.

ذلك أن الديمقراطية اليوم ضرورة من ضرورات العصر، أعني أنها مقوّم ضروري لإنسان هذا العصر. هذا الانسان الذي لم يعد مجرد فرد من «رعية» بل هو «مواطن» يتحدّد كيانه بجملة من الحقوق هي الحقوق الديمقراطية التي في مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم، فضلاً عن حق الحرية، حرية التفكير والتعبير والاجتماع وانشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات، والحق في التعلُّم والعمل والمساواة وتكافؤ الفرص... الخ. وإذن فالمسألة الديمقراطية يجب أن ينطلق النظر إليها، لا من امكانية ارساء الممارسة الديمقراطية في هذا المجتمع أو ذاك، بل من ضرورة إرساء أسسها وإفراز آلياتها والعمل بها، بوصفها الاطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم.

إن الشرعية الديمقراطية هي اليوم الشرعية الوحيدة التي لا بديل عنها: إن «الشرعية الثورية» التي نادت بتأجيل الديمقراطية السياسية بذريعة اعطاء الأولوية لأهداف أخرى اعتبرت مقدمات وشروط لـ «الديمقراطية الحقّة» قد فشلت في تحقيق أهدافها تلك. وسواء كان فشلها بسبب عوامل ذاتية داخلية أم بسبب تدخلات خارجية فإن النتيجة الوحيدة الملموسة التي تفرض نفسها اليوم هي بروز الحاجة إلى الديمقراطية بوصفها حقاً لا مبرر اطلاقاً لتعليقه أو وضعه تحت الرقابة أو الوصاية من أية جهة كانت. **إن أية أهداف تطرحها الدولة في عالم اليوم لا يجوز وضعها فوق «حقوق الانسان والمواطن» بل بالعكس يجب أن تكون جميع الأهداف تابعة من هذه الحقوق خادمة لها.** أما «الشرعية التاريخية» التي قد تدعيها أسر حاكمة أو قادة وطنيون فهي شيء من «أشياء الماضي»، ولا يمكن أن تبرّر نفسها في الحاضر إلا بدخولها تحت الشرعية الديمقراطية والتكيّف مع أحكامها. إن ذلك وحده هو الذي يمكن أن يعطيها معنى في الحاضر، ويفتح أمامها باب الاستمرارية.

ما نريد أن نقرّره في هذه الفقرة هو أن الديمقراطية كمبدأ ، أي كإطار لممارسة الانسان حقوق المواطنة، **هي سابقة على القنوات والمؤسسات التي تمارس فيها وبواسطتها، تماماً، مثلما أن حق المريض في الشفاء سابق على توافر أو عدم توافر ما به يتم الشفاء من ادوية**

وأجهزة ومستشفيات. وواضح أن طرح المسألة هذا الطرح الصحيح يرفع ذلك الإشكال الذي حلّلنا عناصره ومظاهره في الصفحات الماضية، الناجم عن ربطها بالمجتمع المدني كما تربط الدجاجة بالبيضة، أو البيضة بالدجاجة. صحيح أن الممارسة الديمقراطية إنما تتم، وتتأتى، عبر ما نسميه «مؤسسات المجتمع المدني»، ولكن الشيء الذي يجب أن لا يغيب عن أذهاننا هو أن قيام هذه المؤسسات جزء من الديمقراطية نفسها: فممارسة الحقوق الديمقراطية، حق حرية التعبير وحرية انشاء الجمعيات والأحزاب والنقابات والشركات والتعاونيات، والحق في الملكية، والحق في العمل، والحق في المساواة وتكافؤ الفرص... بممارسة هذه الحقوق تنشأ مؤسسات المجتمع المدني، وبتغلغلها في جسم المجتمع تتعمّق الممارسة الديمقراطية بدورها.

وواضح أن هذا التأكيد المبدئي للديمقراطية كإطار لممارسة حقوق المواطنة، التي من جملتها الحق في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني، لا يلغي موضوعنا، لا يجعل نتائج التحليل الذي قمنا به غير ذات موضوع. كلا، إن الممارسة الديمقراطية إنما تتم في مجتمع، والمجتمع ليس مجرد كم من الأفراد، بل هو علاقات ومصالح وفئات وصراعات ومنافسات، مما يجعل الديمقراطية، في نهاية التحليل، طريقة سلمية وايجابية لتنظيم العلاقات داخل المجتمع، تنظيماً عقلانياً يوجّه الصراع والمنافسة إلى فائدة تقدم المجتمع ككل في اطار ممارسة المواطن حقوقه. وإذا كانت الديمقراطية في أوروبا قد قامت، وتقوم، بدور تنظيم العلاقات الرأسمالية وتصريف الصراع فيها تصريفاً سلمياً، فإنه لا شيء يبرر اعتبارها جزءاً من العلاقات الرأسمالية نفسها، بل بالعكس، فالعلاقات الرأسمالية تقوم في جوهرها على التسلط والاحتكار والاستغلال، بينما تهدف الديمقراطية إلى الحدّ من ذلك إلى أدنى درجة ممكنة بما تقيمه من أجهزة للمراقبة وتقدمه من امكانات للمقاومة وتغيير موازين القوى. وإذن فالديمقراطية من هذا المنظور هي الإطار السلمي البنّاء لحل الصراعات داخل المجتمع وترتيب العلاقات فيه لصالح تقدم الأمة وتمتع المواطن بحقوقه كاملة.

والمجتمعات العربية تعيش اليوم صراعات مختلفة متداخلة، وقد أبرزنا في الفقرات السابقة جانباً منها وهو صراع أجيال النخبات. وإذا نحن الآن تجاوزنا التحليل السياسي والتحليل الاجتماعي الثقافي ونظرنا إلى هذا الصراع من المنظور التاريخي الحضاري العام فإننا سنجد أن الأمر يتعلق بعملية تحوُّل حضارية تاريخية كبرى، عملية انتقال المجتمعات العربية من حضارة البادية والقرية التي تسود فيها الزراعة والرعي إلى حضارة المدينة التي تهيمن فيها الصناعة والتجارة والخدمات العامة. من مجتمع المؤسسة «الطبيعية» إلى مجتمع المأسسة العقلانية. ونقطة «الحرج» في عملية التحول هذه هي أنها تتم بوتائر سريعة وعلى مدى واسع جداً. ذلك لأن دوافع «الانتقال» وبواعثه ليست نابعة ـ فقط، إن لم يكن أبداً ـ من جوف المجتمع بفعل تطور داخلي كما حدث في أوروبا الحديثة، بل إنه انتقال أو تحوّل يتم تحت ضغط حضارة عالمية اكتسحت العالم بمنجزاتها واغراءاتها وآلياتها، ففرضت نفسها كحضارة للعصر كله، كتتويج للمراحل السابقة من التاريخ البشري.

من هنا تعاقب النخبات الجديدة في الوطن العربي ـ والعالم الثالث عموماً ـ تعاقباً سريعاً جداً لا يترك فيه اللاحق للسابق فرصة بسط هيمنته عبر مؤسسات تنشأ بفعل تراكم منجزاته وخبراته واشباع طموحاته... إن الذي يحدث هو أن تعميم معطيات الحضارة الحديثة، الصناعية العلمية الأعلامية ـ عبر نشر التعليم وتأثير وسائل الاعلام المحلية والدولية وانتشار السلع الاستهلاكية وما يرافق ذلك من انتشار الوعي الاجتماعي والسياسي، كل ذلك يستحث الناس وخاصة الأجيال الجديدة على التطلع إلى وضعيات ومواقع أحسن: **فلم يعد ابن الفلاح «محكوماً**

عليه، أن يكون فلاحاً ولا ابن الحداد أن يكون حداداً ولا ابن الفقيه أن يكون فقيهاً... كما كان الشأن من قبل، حينما كانت «التطلعات» الفردية والجماعية مؤطرة داخل مجالات محدودة ومواقع موروثة أباً عن جد. لقد أصبحت المجالات والمواقع مفتوحة كلها بفعل نشر التعليم وانتشار وسائل الاعلام وتعمُّق الوعي السياسي والاجتماعي. وقد قوّى هذه «التطلعات» وأضفى عليها صبغة الممكن القابل للتحقق حاجة دولة الاستقلال إلى الأطر (الكوادر) والموظفين، وبروز حاجات جديدة تتزايد باستمرار... فكان طبيعياً إذن أن تتزاحم النخبات وتتعاقب بتزاحم الأجيال الصاعدة وتعاقبها، خصوصاً في مجتمع ترتفع نسبة المواليد فيه ارتفاعاً كبيراً. والنخبة ليست في نهاية الأمر سوى مجموعة من أبناء الجيل الواحد، أو الأجيال المتداخلة، تجمع بينهم تطلعات وتحركهم طموحات يضفون عليها صفة الاطلاق فيجعلونها مشروعاً مستقبلياً للمجتمع كله ويعملون على تجنيد «الشعب» من أجل تحقيقها.

إن عملية كهذه، **عملية التحوّل التاريخي الحضاري الواسع وما يطبعها من تزاحم النخبات وتعاقبها السريع، تجعل الانتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو ايديولوجي إلى آخر أمراً ميسوراً، تلقائياً:** فالحواجز الطبقية والمؤسساتية في مثل هذه الحال تصبح متحرّكة لينة رخوة يمكن القفز عليها بسهولة ودون أدنى حرج: فالانتقال من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ومن الفقر إلى الغنى، من «خشونة البداوة» إلى «رقة الحضارة» ـ حسب تعبير ابن خلدون ـ وتغيير الولاء، للشخص أو للحزب، واستبدال غطاء ايديولوجي بآخر، بل لباس بآخر (واللباس قد أصبح رمزاً ايديولوجياً عند بعض النخبات)، كل ذلك يجري مجرى الأمور التي لا ضابط لحركتها ولا قوالب لمجاريها، مما يفتح الباب أمام جميع الاحتمالات.

من هنا تبدو الديمقراطية ضرورة تاريخية. إنها وحدها القادرة على مأسسة وقولبة عملية التحوّل الكبرى هذه. إن التعبير الديمقراطي الحر والاعتراف بالاختلاف والتغاير واحترام المخالفين... الخ، هي الشروط الضرورية التي تضمن ـ أو على الأقل تساعد على ـ تصريف الحركة والصراع داخل عملية التحوّل تلك، تصريفاً سلمياً. وبالتالي تفسح المجال لقيام مؤسسات المجتمع المدني من مجالس منتخبة وأحزاب سياسية ونقابات... المؤسسات التي تؤطر الصراع والحركة والتحوّل داخل المجتمع.

ونحن عندما نؤكد هنا على الديمقراطية كضرورة تاريخية فلاننا لا نرى بديلاً عنها، في ظل عملية التحوّل الكبرى التي تحدّثنا عنها، سوى... الحرب الأهلية. والحروب الأهلية لا تفرز بديلاً، لا ينتصر فيها طرف على طرف انتصاراً تاريخياً يقفز بالمجتمع خطوات إلى الأمام، بل بالعكس، فالحروب الأهلية تنتهي دوماً إلى نتيجة واحدة هي هزيمة جميع الأطراف □

في مستقبل النظام العربي:
«جامعة الدول العربية» بين الهوية والاختراق

منعم العمّار

كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

مقدمة

ليس من السهولة قياس الآثار المتولدة من التطورات الدولية والاقليمية على معالم مفاهيمية ومؤسساتية، تنطوي على كثير من الاضطراب وعدم الاستقرار. كما تكون الصعوبة أكبر عند محاولة التنبؤ بمستقبل تلك المعالم وعملها في القابل من التسعينيات. فالنظام الاقليمي العربي مخترَق بشتى أنواع التدخل الخارجي. علاوة على انه مأزوم بكلينه داخلياً. عندها وجد البعض، تناقضاً، ذلك البحث عن صياغة ايديولوجية موحدة وربما مأسستها. فالظروف الراهنة همشت كل مسعى بعيد عن الضمير الجديد للعمل الوحدوي. ذلك لأن التوجه صوب الوحدة يكلّف موقفاً. ومعضلة الأمة العربية، بالنسبة إلى أعدائها، تكمن في استمرار صيرورتها، الأمر الذي يفرض علينا استغلال تلك المعضلة لا لتثبيت مأزق نعيشه بل توسلاً لسبل الخروج منه. ومن بين تلك السبل الحث التنظيمي للعمل العربي. والجامعة العربية هي الإطار الأسلم، مهما كثر الحديث عنها تقييماً، لمثل هذا الحث.

وتسهيلاً للبحث، دعونا نسلّم بفرضيتين مهمتين هما معلما البحث:

١ ـ إن النظام الاقليمي العربي شهد تحوّلات اساسية في أنماط تفاعلاته. ولقد أثارت الأزمات شكوكاً حول استراتيجيته كنظام قومي، الأمر الذي جعل مهمة أطرافه عسيرة للغاية ما لم تؤسس على فعل متحسب لإعادة صياغته.

٢ ـ إن التحدي الحقيقي الذي واجهه النظام الاقليمي العربي هو تحدٍّ هيكلي. بمعنى أن الأزمة اثبتت حاجة النظام الاقليمي العربي إلى تأصيل بعده التنظيمي القائم على الاندماج القومي والاجماع الاقليمي ممارسة وتصوراً.

سوف أتعرض باختصار شديد لطبيعة القضايا التي سوف تقوّم وتقيس أبعاد هاتين الفرضيتين.

أولاً: في مفهوم النظام الاقليمي

لقد أفرد مفهوم النظام الاقليمي أحقيته، حديثاً، في أدبيات السياسة الدولية كمستوى تحليلي لا بد منه. فالنظام الاقليمي، كمفهوم، برز لملء فراغ مفاهيمي واضح سببته فائقية سرعة المتغيرات الدولية. فمن غير الصحيح النظر إلى العلاقات الدولية على أنها مجرد امتداد أو رد فعل السياسات الخارجية للدول العظمى. كما أن النجاحات الاستراتيجية التي حصلت عليها الدولتان العظميان جعلها أكثر ارتباطاً وبصورة مباشرة بالأوضاع الاقليمية.

ويمكن ارجاع جذور وأصول مفهوم النظام الاقليمي إلى حيث كان مفهوم الاقليمية أحد الموضوعات الرئيسية في مجال التنظيم الدولي ـ فقد ورد في المادة (٣١) من عهد عصبة الأمم، كما ورد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة دون تحديد لما يعنيه. ولكن النقلة الكبيرة التي جاءت بها الحرب العالمية الثانية ونتائجها حتمت دراسة البعد الاقليمي قيمياً. عاضد ذلك ما أفرزته أهمية الحيز الاقليمي ومؤثراته وتبعاته الأمنية، وما صاحبها من تصاعد حمّى سباق التسلح جعلت من عناصر السيطرة والتنظيم الاقليمي، أوضاعاً يمكن اعتبارها أساساً لتقنين العمل. فبقدر ما فرض النظام الاقليمي نفسه، وجوباً، للتكامل (Integration) فرض عناصر معينة لتحديد الوظائف والأدوار الجماعية خوفاً من سيادة أو بروز ما يسمّى الكيان الفوقي (Super national) . ولم يكن ذلك من غير أداة معينة أو مساعدة. فالدول تنطلق في سياستها الخارجية من اهتمامات ومحددات اقليمية ذات حركة فاعلة مسندة بمحددات جغرافية واعتبارية. فالتقارب الجغرافي (Geographic proximity) والتماثل (Homogeneity) في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، بررا أي توجه على الصعيد الاقليمي[١]. بالمقابل جعلا منها عناصر تميز بين النظم الاقليمية. ومردّ هذا التبرير، اعتباراً[٢]:

١ ـ ان العامل الحيوي لأي نظام اقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول بعضها مع البعض الآخر اعتماداً على مفهوم التفاعل (Interaction).

٢ ـ ينبغي للدينامية الذاتية وقواعد حركتها أن تقنّن صيانة للنظام الاقليمي وحرصاً على استقلالية تحركه.

٣ ـ توافر الثقة باعتبارها عنصراً هاماً لتعزيز أمن دول الاقليم، خصوصاً بين ما يسمّى المركز أو قلب النظام (Core states) والدول الهامشية (Periphery states).

٤ ـ وجود مستوى للقوة في النظام معدّلاً وفق مراتب لتوزيعها.

٥ ـ وجود نمط للسياسات والتحالفات التي تبرر أي طبيعة لنظام الاتصال[٣].

١ ـ النظام الاقليمي العربي

وأطروحة النظام الاقليمي العربي غرس أصيل في تلك الأدبيات لما تتميز به من خصائص

---

(١) Leonard Binder, «The Middle East as a Subordinate International System,» *World Politics*, vol. 10, no. 3 (April 1958), p. 412.

(٢) Charles A. MacLelland, *Theory and the International System* (New York: Macmillan, 1966), p. 24.

(٣) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٨٩.

بنيوية تؤهله لأن يكون ذا قيمة حاوية لـ «تواصل جغرافي، وتماثل بنيوي وحجم ومدى التفاعلات». وقد تميز عن بقية النظم الاقليمية الأخرى باتسامه بصفة القومية، الأمر الذي جعله يتمتع بدرجة عالية من التماسك والتضامن الثقافي واللغوي والاجتماعي والمادي الداعي لكثافة الاتصال[٤]. وقد شفع لهذا الأمر الذكاء التاريخي العربي وادارة العلاقات الاقتصادية.

وعلى الرغم من حداثة وحداته نسبياً، إلا أنها تاريخياً تميّزت بشبكة معقدة من التنظيمات الحكومية الشعبية السياسية وغير السياسية. ومن بين تلك المنظمات، الجامعة العربية التي حملت منذ ولادتها ما عانى منه النظام الاقليمي العربي باعتبارها رمزاً لذلك النظام.

ومثلما التزم النظام الاقليمي العربي كمؤسسة مكلفة بوظائف وأدوار متفقة مع حقيقة الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء، ارتبط بمهمة تأدية الالتزام إزاء الاختيار الاستراتيجي لوجوده، وما تطلّب ذلك من توافر أكبر قدر ممكن من التراضي العام للتأقلم الفعّال مع البيئة الدولية الجديدة.

ولقد كان لتوالي الأحداث الأثر الأكبر في تثبيت حقيقة واضحة مفادها أن هيكل الفرص وربما القيود أمام التطور المستقبلي للنظام العربي وتجلياته الواضحة على الصعيد الاقليمي والدولي، ارتبطت أساساً بما يجود به الظرف الدولي[٥]. فقد عاش النظام العربي ردحاً طويلاً من حياته في بيئة دولية تقوم على نظام القطبية الثنائية. وقد عمّق هذا النظام من الاستقطابات الداخلية في النظام العربي، ولكنه منح فرصة جماعية أكبر للمناورة الدولية[٦]. ومن هنا أثبت النظام الاقليمي العربي درجة عالية من الاستجابة بقدر ما أثبت قدرة عالية على ادارة الصراع. عندها ظل النظام الاقليمي العربي عرضة لتقلبات النظام الدولي تأرجحاً وتثبيتاً. فقد بقي في حال تبدّل سواء على مستوى التلاحم والتكامل أو التفكك والتبعثر. وذلك ناتج عن ارتباطه بدراية أو من غير تصور مع النظام الدولي ميكانيكياً. ففي الوقت الذي أعطت فيه الظروف السابقة صفة الحيوية للنظام الاقليمي العربي، دخل النظام ذاته في ظل ما يسمى النظام الدولي الجديد مرحلة تبدل هياكل ليس نحو التعزيز بل نحو الحفاظ على تلك الهياكل من التفتت. عندها تعرضت عقيدته إلى موجة انحسار ودخل النظام مرحلة مهمة من مراحل تطوره، جعلت من مقومات وجوده موضع جدل، ومردّ ذلك ما تعرّض له هذا النظام من تحديات محتملة وخطيرة هدّت قوته وطاقاته كنظام هادف للوصول إلى الاجماع الاقليمي ومشروعيته. ومن هنا يصح ذلك القول، إن النظام الاقليمي العربي شتّت جهوده وطاقاته خارج حدوده في الوقت الذي عانى فيه الانفراط في الداخل. فمنذ نهاية الثمانينيات، واجه النظام الاقليمي العربي تحولاً جذرياً في البيئة الدولية، يتركز في الانتقال إلى هيمنة قطب واحد في ظروف تسمح، نظرياً، بتعددية نسبية لمراكز القوى والتأثير. وقد رافق ذلك فشل النظام العربي في ترميز أسس العلاقة مع البيئة الدولية الجديدة. إلا أن شظايا التمزق تناثرت بشكل عجيب بعد «أزمة الخليج»، عندها دخل الفكر العربي مرحلة التشتت وثلم الإرادة، الأمر الذي جعله عرضة للاختراق الاقليمي الدولي حتى نخاعه.

---

(٤) لمعرفة جذور ذلك الأمر، انظر: Anthony Eden, *Freedom and Order: Selected Speeches, 1939-1945* (London: Faber and Faber, [1947]), p. 102.

(٥) للمزيد من الفرص المتاحة لاكتساب القوة، انظر:

L. Claude Inis, *Power and International Relations* (New York: Random House, [1962]), pp. 87-89.

(٦) Peter Magold, *Super Power Intervention in the Middle East* (London: Croom Helm, 1978), p. 117.

وقد أصابت تلك الحال لبّ المفهوم، فأكد البعض، وتبعاً لمؤسساتية مشاهداته، أن هذا النظام بلغ مرحلة نهاية العروبة، وأن قيم هذا النظام انتهت، عندها لا يستدعي أي حالة تأمل بشأنه. وهذا مردّه إلى أن النظام الاقليمي العربي ظهر كإقحام ايديولوجي مشوب بروح قومية ولكنه ليس قومياً. بينما حاول بعض آخر أن يجذّر مسعاه بشمولية إدراكه، فأرسى حالة مأمولة التحقيق أصلاً، مفادها أن أية حالة انقاذ للنظام ينبغي أن تفرد بمدياتها. بمعنى أن الحل يكمن في خلق توليفة داعية إلى تشجيع السعي العربي ذي الصفة القومية والانتقال به إلى ما يسمّى البعد الشرق أوسطي. وقد تصوّر هذا الرهط حلاً بديلاً للاختلال الايديولوجي الذي يعانيه النظام أساساً يقوم على أساس تذويب المسؤولية القومية وجعل مسؤولية النشاط التوحيدي بين الحكومات قائمة على أساس التطور الارتقائي نحو المشروعية المنفعية. وعذرهم في هذا ان انهيار الطاقة الاستيعابية للدولة القطرية عند هذه الأزمة يدعو إلى أن يقوم النظام الاقليمي العربي على روابط اقليمية لا على ادعاءات روابط قومية[٧].

بيد أن هذا الحل ليس نهاية المطاف. فما زال في الفكر وميض. فقد أكد فريق آخر أن حبل الانقاذ لا يكمن في التوجه بعيداً، وإنما يكمن في المعالجة الذاتية لأساس هذا النظام الذي يعتمد على وجود الاعتقاد الايديولوجي «البعد القومي» الذي لا يمكن اغفاله بغضّ النظر عن الظروف التاريخية وعن المستويات المحددة لتطور هذه الدولة أو ذلك الاقليم. بمعنى أن هذا الرهط قارب بين النظام الاقليمي العربي وبين المجتمع السياسي القائم على الدولة، لا سيما أن مشروعية هذا النظام مربوطة أساساً بشرعية أداء الدولة القومية. وقد كُلّفت الجامعة العربية بالتعبير عن هذه المشروعية.

٢ ـ النظام الاقليمي العربي والجامعة العربية

لقد جاءت الجامعة العربية لتعاني ذلك الاضطرار الذي ألحقته الأحداث بمهمة النظام الاقليمي العربي في الاختيار. فوجدت نفسها أمام خيار تماثلي بنيوي بين الظاهرة العربية وأهدافها في الوحدة العربية وبين ظاهرة وجود دول مستقلة ذات نزعة سيادية متزمتة. بمعنى أن الجامعة وجدت نفسها أمام مأزق توافر ما يسمّى صيغ التراضي بين الدول العربية لتحقيق الأهداف المركزية للأمن القومي العربي ولها في ذلك عذر. فقد تلازمت نشأة الجامعة العربية مع نشأة النظام الاقليمي العربي عقب الحرب العالمية الثانية، وبسبب هذا التلازم في النشأة مثلت الجامعة العربية منذ نشأتها دور العنصر العربي الكامل في النظام العربي. وقد كانت من أكثر المنظمات الاقليمية تعرضاً لتأثيرات البيئة الدولية وتداخلاتها المستمرة بسبب عقيدة النظام الذي تنتمي إليه. لذا، فإن الجامعة جاءت محكومة بتهمة تنازع الارادة، الأمر الذي فرض عليها مهمة التصدي لكل تناقض مع عقيدة النظام الاقليمي العربي طالما هي طرف أصيل فيه، بمعنى أنها أصبحت طرفاً معنياً فيّ[٨]:

١ ـ تخفيف الآثار المترتبة على اختلال توازن القوى في النظام العربي.

---

(٧) منعم العمّار، «قراءة مستقبلية في تحديات الامن القومي العربي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، مايس (أيار/ مايو) ١٩٩٢.

(٨) Ahmad M. Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter - Arab Politics, 1941 to 1945* (London; New York: Longman, 1977).

٢ ـ تحقيق صيغة من التنسيق لعلاقات الدول العربية مع الدول الأخرى، بمعنى أنها مسؤولة عن ادارة العلاقات الخارجية وتنسيقها.

٣ ـ تعميق مشروعية الحكومات، بمعنى أن الجامعة العربية خدمت الأهداف القطرية والانعزالية. وهنا نستطيع أن نستوعب سر ضعف الرد الشعبي ضد الحكومات العربية وموقفها من «أزمة الخليج». فمسار الغضب الشعبي تحول تجاه الجامعة العربية، الأمر الذي عمّق من أزمة الثقة بين الرأي العام والجامعة.

ثانياً: الجامعة العربية بين النشأة والفعل

لا حاجة بنا لبحث نشأة الجامعة كمنظمة دولية اقليمية نشأت في ٢٢ آذار ١٩٤٥ لتحقيق اهداف محددة، فهي مقننة تاريخياً في أكثر من محل. ولكننا في سبيل الإلمام بمفردات الموضوع لا بد من المرور السريع بتلك النشأة لأنها تساعد في توضيح سر ديمومتها كمؤسسة هادفة لتحقيق المطامح العربية ومكامن الضعف التي تتميز بها. واختلف العرب في تفسير قيامها منذ لحظة الولادة[٩]. فبقدر ما مثّلت بارقة أمل لدى أبناء الشعب العربي نحو تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة أو الاتحاد أو التقارب، فإن البعض الآخر وصفها بأنها اداة لامتصاص نمو المد القومي. ولكن الذي يهمنا هو أن الجامعة ولدت في ظل تحولات دولية مهمة إذ كان النظام الدولي يتحوّل من نظام القوى المتعددة إلى نظام ثنائي القطبية. وكانت بريطانيا وفرنسا تحاولان الهيمنة. وعلى الرغم من المعارضة الأمريكية لنشأتها، فقد سعت بريطانيا إلى تأجيج المشاعر العربية[١٠]. ومنذ ذلك الحين شكّل النظام الدولي القائم وسماته الرئيسية عامل التأثير والضغط على المنظمة لتحويلها إما اداة للصراع أو منتدى للمواجهة بهدف تعطيل أو احتواء أي دور مستقل يمكن ان تقوم به. كما ان التعاطي الخارجي جعل من الجامعة على المستوى الاقليمي عنصر ضغط ليس كمساهمة وإنما كملتقى. بينما رأى البعض الآخر أن التطورات الحديثة في النظام الدولي والعلاقات الدولية بصفة عامة تطلبت أن تتكيف المنظمات الدولية لكي تلائم هذه التطورات. وهنا لا تختلف الجامعة العربية عن بعض النظم الاقليمية التي تولدت عن الحاجة لأدوات مساعدة لمؤسسات النظام الدولي التي يمكن أن تغرق في بحور من المشكلات الاقليمية. ومن هنا كسبت هشاشتها تكويناً وعملاً.

ولم يكن ذلك التكيف متوازناً. فقد عمد النظام الدولي إلى اختراق النظام الاقليمي العربي بهدف تعميق عجز الأجندة الايجابية فيه لتطويع توازنه دولياً. ولم يستغرب البعض ذلك كونه ناتجاً عن المأزق الذي لازم الجامعة منذ نشأتها في عام ١٩٤٥، معتبراً أن نشأة الجامعة كانت على أساس من العلاقات الدولية ـ العربية والسعي إلى تطويرها وليس على أساس السعي إلى تكوين الدولة العربية الواحدة. وقد أدى الاختراق، تبعاً لذلك الترابط، إلى نقل الصراعات إلى مستويات اعلى باستمرار من حيث متطلبات التوازن الاستراتيجي والتكاليف المادية والبشرية سواء على الصعيد البيئي أو على الصعيد الاقليمي. عاضد ذلك ازدياد الخطر الخارجي الناتج عن مفهوم المجال الأمني وغياب التوجه القومي وقصور الدور البنيوي والسلوكي للجامعة[١١] حيث

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(١٠) مفيد شهاب، **جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجازاتها** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٨)، ص ١٢ وما بعدها.

(١١) Hussein A. Hassouna, *The League of Arab States and Regional Disputes: A Study of Middle East Conflicts* (Dobbs Ferry, N.Y.: Oceana Publications, 1975), p. 109.

جعلت تلك الأمور الجامعة أقرب إلى المنتدى للتخاطب أو التباري الكلامي منها إلى جهاز قائم يتحمل المسؤولية. وقد زاد من حدة ذلك الاختراق وتعميق الارتباط، حاجة النظام الدولي الجديد الذي لم ينتهِ تماماً من اثبات تشكيلته، فهو يعاني سيولة شديدة، إلى أقاليم اثبات الدور، التي لا تتطلب فرض أقصى درجات الالتزام والانضباط، على عكس مرحلة الانفراج التي استطاعت من خلالها تلك الأقاليم أن تكتسب حرية ومجالاً للمناورة. عندها أصبح النظام الاقليمي العربي محل تنافس أو ربما منطقة نفوذ أمريكي تبعاً لموقعه وثروته وموارده[١٢]. الأمر الذي أفرد:

ـ جعل الوطن العربي محلاً لتلقي الفعل وليس فاعلاً.

ـ ظهور بوادر الاندماج الاقليمي. وذلك من خلال بروز إطلاقية الفعل الاسرائيلي، وتمكين الفعل الايراني من التأثير واستخدام الفعل التركي للمحاججة[١٣].

ـ انهيار ما يسمّى النظام القيمي العربي. خصوصاً بعد تحجيم دور القوة العسكرية العراقية، بمعنى أن التحرك العربي المستقبلي لم يكن متسقاً مع مستوى الادراك الفعلي.

ولهذا ظلّت تسود الوطن العربي خلافات حول الأساليب والوسائل أدت إلى هزال الفعل العربي الذي أدى بدوره إلى ضعف الأمن القومي العربي جملة.

وعلى العموم، فإن استراتيجيا النظام الدولي الجديد لم تتبدل بسبب الاطمئنان إلى الانفراد الأمريكي وتأثيره المتعاظم في مراكز الضغط الدولي الأخرى (أوروبا واليابان). لذا، فإن هدف منع التضامن العربي من أن يحدث شجع الاختراق ملياً، وذلك لن يتم إلا من خلال الترويج إلى استخدام أسلوب الايقاع والتفرقة كأداة معززة لاستراتيجية التفتيت السابقة.

ومن هنا فقد بلغ الاختراق مستوى معيناً أضعف المنظمة الاقليمية كثيراً، ولا سيما أن أشكاله تباينت بين المباشرة والعدوان والعلاقات الثنائية. وقد جرّب النظام الدولي قديمه وجديده كل تلك الأنواع. وأكثر تلك الأشكال شدة هو العدوان الثلاثيني على العراق. إلّا أن الأسلوب الشائع للاختراق هو الأسلوب الثنائي المتمثل بالعلاقة المميزة بين قوى عظمى ودولة عضو في النظام، تدفع بالأخيرة إلى الخروج عن المشروعيات العربية اضعافاً للمنظمة. ومن هنا، نستطيع أن نفهم جدوى العلاقة الأمريكية ـ المصرية في دفع مصر إلى اقامة السلام مع اسرائيل[١٤]، وخروجها عن المشروعية العربية، وعلاقة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية وعقدها في ١٩/٩/١٩٩١ اتفاقية الحماية العسكرية، وخروجها، أيضاً عن المشروعية العربية.

أما على الصعيد العربي، فإن وقت الولادة كان يشير إلى اصرار الحكومات العربية على التمسك بمبدأ السيادة القطرية حتى وصف البعض ميثاق الجامعة بأنه لا يرقى إلى مستوى الوعي القومي الذي ساد القطاعات المثقفة في الرأي العام العربي لا بل عموم الشعب العربي، لذلك نشأت الجامعة ورافق قيامها أزمة ثقافة حادة بينها وبين الرأي العام العربي واستمر هذا التلازم إلى اليوم[١٥]. وعزا البعض هذا الأمر إلى مغزى دورها. فقد سعت الجامعة إلى تتويج،

(١٢) منعم العمّار، «الأعمدة المتقابلة،» (بحث غير منشور، ١٩٩١)، ص ١٩.

(١٣) Joseph S. Nye, *Peace in Parts, Integration and Conflict in Regional Organization,* Perspectives on International Relations (Boston: Little, Brown, [1971]), p. 76.

(١٤) الياس شوفاني، **طريق بيغن إلى القاهرة: من تسوية إلى حلف**، سلسلة الدراسات: ٥٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩)، ص ١١٣.

(١٥) بطرس بطرس غالي، **دليل جامعة الدول العربية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١)، ص ١٤.

نشوءاً، عملية الانصهار القومي القائم على أساس توفير الحل الأمثل للاختلال الايديولوجي بين الادعاءات القومية والتعددية الاقليمية. ومردّ ذلك ما اتسم به نمط السياسات والتحالفات العربية بعدم الاستقرار والتغير السريع نتيجة ما تتميز به طبيعة الأنظمة السياسية وتوجهاتها وتفسيراتها لمختلف التحديات. ومن هنا، فالمضمون الشامل للفكرة العربية جعل من الجامعة جهازاً للتنسيق وليس أداة للوحدة. وبدلاً من تعميق الفعل القومي، أصبح أمام الجامعة هدف هو استيعاب الخصوصيات العربية إذ كانت تلك الخصوصيات مهرباً من العمل المشترك. عندها يصح القول إن النظام الاقليمي العربي لم يقم على ايديولوجيا قومية بل حمّلها محمولات فكرية تقوم على تجاوز الدولة القطرية. ولكن أثبتت التبعية صعوبة التخطي نحو هذا الهدف، كون الجامعة وإن كانت مؤسسة ذات صيغة قومية إلا أنها قائمة اساساً على الدولة القطرية ذات السيادة[١٦]. وقد أسس مثل هذا الضعف انفرادية التوجه القطري واتساعه اقليمياً. خصوصاً أن التجربة أثبتت أن التمسك بالجامعة لم يكن ليتعدى الحرص على الالتزام بالوعي العربي الرسمي باعتباره في الأقل الغطاء الدبلوماسي الأكثر أماناً من الناحية الدعائية. عاضد ذلك عجز الجامعة عن توفير ما يسمّى الاندماج القومي ومشروعيته الذي يعطي دعماً متزايداً للمنظمة في انشطتها التكاملية. عندها وجدت الدولة القطرية منفذاً للتوجه اقليمياً. فقد أسست أزمة الخليج والتطورات الهائلة التي أعقبت طوفان النظام الدولي الجديد حقيقة مفادها أن قواعد التعامل القومي تتحيز أساساً نحو قواعد التعامل الاقليمي[١٧]. وسبب ذلك أن الأمن القومي أصبح يتضمن نوعاً من التوازن بين الأنانية الذاتية بقصد الحماية القومية من جانب، ومنطق سياسة الجوار بما تفرضه من التزامات التعايش والتعاون السلمي من جانب آخر. إلا أن بعض الدول العربية تعسفت فأخذت تفرز مبدأ الحماية الذاتية في علاقاتها مع دول الجوار بعيداً عن طبيعة المردود وأثره في الأمن القومي العربي.

وهنا نالت الجامعة العربية سهام النقد من جديد، وبقدر ما نجحت الجامعة العربية في الكشف عن عورات النظام الاقليمي العربي، وبالتالي تقليل حجم الاختراق اقليمياً ودولياً، من خلال محاولتها رسم الحدود بين مصالح الاجماع الاقليمي ومبررات الاندماج، إلا أن الاختراق بلغ مستوى كبيراً لا بد للمنظمة أمامه من فعل. ولكن ماذا تعمل، والفعل تعدى المستوى الاقليمي. عندها لا يخطىء قائل بأن الأمن العربي واحد من أكبر ضحايا «حرب الخليج». وقد اختلف الجميع في تفسير أساسيات ذلك الاختراق. فمنهم من اعتبر ذلك ضعفاً في الجانب العربي من خلال التأكيد على:

١ ـ الاختلال الوظيفي

لقد ثبت عملياً استحالة عقد صفقة بين التخلي عن الدور الخاص لدولة عربية في الأمن القومي العربي في مجاليه الداخلي والخارجي وبين تعظيم أدوار النظام العربي في المجال الوظيفي. وهذا التحدي ليس جديداً وذلك بسبب ارتباط مأسسته عموماً بالايديولوجيا القومية والتنامي السريع للتحدي الاسرائيلي. ولكن تشتت وظائف الجامعة وازدياد الالتزامات المتبادلة على الرغم من قصور تأديتها عرّض النظام العربي إلى اهتراء شديد مع استمرار تأثير الأوضاع بسبب ما عانته

(١٦) مجدي حماد، «منهج تعديل ميثاق الجامعة العربية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة آفاق جديدة للتعاون الاقليمي العربي في التسعينات، القاهرة، أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، ص ١٥.

(١٧) ولم يكن ذلك المطمح جديداً، انظر: يوسف أفندي وأووشتا ينباخ، **مصادر الصراعات في العالم الثالث: مضامينها الدولية**، سلسلة الدراسات الاستراتيجية (١٩٨١).

مؤسسات هذا النظام من عدم انتقال أي جزء من السلطة من جانب الحكومات العربية لتدعيم سلطة تلك المؤسسات بما يمكّنها من القدرة على أداء هذه الوظائف. وهذا يعني أن الاختلال الوظيفي في بناء النظام العربي قد تطور أيضاً على نحو مواز لتضخم هذا الاختلال في بنية الأقطار العربية[١٨]. الأمر الذي يستدعي من أعضاء الجامعة العمل على فتح مطاليب جديدة لها. وبفعل عملية التفاعل بين نظام الجامعة وبيئته ستعزز الثقة لدى أطراف الجامعة مما يدفع الأعضاء إلى تقديم المزيد من التنازلات باتجاه توسيع صلاحياتها وسلطاتها. إلا أن التناقض ظل بين «الدولنة» والتوسع الوظيفي من ناحية وافتقاره إلى عمليات موازية للتمكين (Enablement) ضارباً أطنابه، ومرد ذلك إلى[١٩]:

أ ـ تقصير الحكومات العربية في الوفاء بالتزاماتها، على الرغم من تلون هذه المشكلة مالياً. إلاّ أن الجذور الحقيقية تكمن بانهيار الطاقة الاستيعابية للدولة على المستويين السياسي والايديولوجي بسبب الفشل في التحوّل الديمقراطي المنسجم للدولة والمجتمع العربي. بينما ردّه البعض إلى التكلفة المرتفعة لتعهدات الأمن القومي، بمعنى ضعف الاستعداد للتضحية، حتى وإن كانت الفرصة ذهبية الحضور. إلا أن الحكومات العربية ظلت ضحية الإصرار على مشروع نهضوي عربي دون أن يرتبط هذا بالرغبة في دفع الثمن. وهذا هو سر الاختلال النفعي بين ذوي التطرف والاعتدال، الأمر الذي سبّب غياب الرؤية الواضحة لما يسمى ايجاد البديل الواقعي والفعال نتيجة لما أسسته الرغبة الجامحة في الحفاظ على الاستقرار كمطلب نهائي. عندها فسر عمل الجامعة، فعلاً وجوهراً، معنى الأمن القومي في صورته النسبية.

ب ـ ضعف نظرية الاندماج القومي ومأسستها، بمعنى عدم توافر قواعد ملزمة لتقنين الالتزام وتأدية الوظائف الأمنية القومية[٢٠]. وذلك أمر مفروغ منه. فالجامعة العربية هي ما تريد لها الحكومات العربية أن تكون. والحال المتردية التي يعيشها الواقع العربي لا بد أن تنعكس على الجامعة. وطالما أن هناك تضارباً في الارادات وطالما أن الإرادة السياسية الموحدة غائبة فلا يمكن تصور وجود إلزام مقنن.

ج ـ غياب الحل الديمقراطي. وذلك ناتج من عجز المنظمات المجتمعية العربية فوق القطرية عن القيام بالوظائف القومية[٢١]. الأمر الذي يستدعي تصحيح الاختلال الايديولوجي للنظام العربي استجابة لضغوط مجتمعية تحتمها الظروف الراهنة.

د ـ غياب الآلية المقننة لتقرير أفعال الجامعة. فعرض مقترح القرارات على مجلس الجامعة لا ينفرد به جهاز معيّن كالأمانة العامة، مثلاً، بل هو حق تتمتع به كل الدول الأعضاء إلى الحد الذي يكون بإمكان هذه الدول ادراج أية مسائل اضافية في جدول أعمال المجلس وفي أي وقت يسبق افتتاح الدورة. وهذا يعني أن هذه المسألة لا تحظى بأية عناية أو دراسة خاصة ولا تستوفي

---

(١٨) Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter - Arab Politics, 1941 to 1945*, p. 118.

(١٩) محمد السيد سعيد، «الاختلالات البنائية في النظام العربي: قراءة في منظور تجاوز أزمة المجتمعات السياسية العربية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة آفاق جديدة للتعاون الاقليمي العربي في التسعينات، القاهرة، أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، ص ٢١.

(٢٠) محمد فاضل الجمالي، «بعد مأساة الخليج، هل من عزيمة صادقة للنهوض بالأمة العربية؟» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١)، ص ١٢٨.

(٢١) تركي الحمد، «أزمة الخليج: الجذور والآثار،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١)، ص ٧٧.

بشأنها اجراءات المناقشة المسبقة، مما يبطىء عمل المجلس ويؤثر في فاعلية التنفيذ وقد يحول أصلاً دون صدور القرار.

هـ ـ الافتقار إلى أجهزة قادرة على متابعة تنفيذ القرارات ومحاسبة من لا يلتزم بتنفيذها. فالاجراءات الرادعة غير فاعلة في الحقيقة لأنها تفتقر إلى أسلوب التدرج فتكون غير متناسبة مع حجم المخالفات في أغلب الأحوال. كما أنها لا تحث الدولة المتحالفة على عدم مواصلة الاخلال وإنما تعلق عضويتها فقط.

٢ ـ قصور النيات للتجمعات الاقليمية

لقد اعتبرت التجمعات الاقليمية مضماراً للتعاون ينهل من الجامعة وميثاقها، فبنت تلك التجمعات مسعاها على أساس أن تعدد مراكز القوى له أثر سلبي في مواجهة العالم الخارجي خاصة أن العلاقات بين هذه المراكز كانت صراعية وليست تعاونية على الأرجح، وذلك بسبب المطامع المتعارضة[٢٢]. ومن هنا، لا يخطىء البعض عندما يؤسس حقيقة مهمة مفادها أن هذه التجمعات جاءت لتحقيق وظيفة معلومة ولم تكن لتؤسس مبدأ قانونياً. كما أن هذه التجمعات أسست مفهوماً جديداً للسيادة هو السيادة الاقليمية الذي زاد الأمور تعقيداً بانضمامه إلى مفهوم السيادة القطرية الذي يعدّ عاملاً معرقلاً لتحقيق العمل العربي المشترك. عاضد ذلك قصور تلك التجمعات في التأمين الذاتي لمطامحها. فأسست تبعاً لذلك منفذاً لتكريس الانقسام في الوطن العربي في الوقت الذي أخذت اهمية الجامعة العربية أمام ذلك بالتراجع[٢٣]. بالمقابل، أفسدت تلك التجمعات مهمتها بنفسها كونها توسلت بأداة تعمل على فك الارتباط بين القومية ونزعة الدولة وامتداداتهما في التمركز حول النظام الرسمي العربي. لذا فإن الاستمرار في ذلك يجعل النظام العربي قائماً على أساس روابط اقليمية لا على ادعاء روابط قومية. عندها يصح القول إن الوظيفة الأساسية لتلك التجمعات هي وظيفة أمنية. ولكن لا يمكن انكار ما تؤديه هذه التجمعات من وظيفة. فهذه التجمعات أسست الحاجة للمحاور لغرض الوصول إلى خلق آليات ووسائل تتناسب وظروف المجتمع العربي وصولاً إلى شكل من أشكال الاندماج.

إلا أن أزمة الخليج وحربها جاءت لتؤكد:

أ ـ ضعف مصداقية التجمعات الاقليمية ـ الفرعية وخاصة مجلس التعاون الخليجي في ما يختص بتحقيق الهدف الجوهري المتمثل بتوفير الأمن الجماعي لأعضائه معززاً ذلك عجز النظام العربي عن زرع الثقة بقدرته على توفير القدرة العسكرية اللازمة لردع أي تهديد[٢٤]. ولكن الذي حدث يشير إلى عكس هذا التبرير. فالتجمع الخليجي يحاول الآن أن يتملص من العهد العربي ليدخل عهد الحماية الأجنبية وليؤسس بعداً اقليمياً للمطامح الأمنية ظل الأمن القومي العربي يعمل جاهداً على تعريبها. فمؤتمر الكويت الأخير لمجلس التعاون الخليجي عمل على تأسيس دور مائي لإيران في الخليج العربي.

---

(٢٢) محمد السيد سعيد، «مستقبل الخليج بعد كارثة الحرب»، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٥ (١٩٩١)، ص ٨٣.

(٢٣) عطية حسين أفندي، «الجامعة العربية وأزمة الخليج»، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٤ (١٩٩١)، ص ٤٦.

(٢٤) وحيد عبد المجيد، «مستقبل النظام الاقليمي العربي بعد الغزو»، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠)، ص ٦١.

ب ـ عجز التجمعات الاقليمية العربية عن التصدي للمشاكل التي تتعرض لها العلاقات بين دولها بحيث لا تستطيع حسمها حتى لا تهدد وحدة الأمة العربية كلها بالخطر. بل إن الدول الأعضاء في هذه التجمعات لا تؤمن بفاعليتها.

٣ ـ اتساع النظام العربي

لقد ظن اغلب المهتمين أن النظام العربي محكوم عليه بالفشل منذ البداية. فإضافة إلى كونه السبب في تكريس التجزئة في الأمة العربية، فإنه عجز عن استثمار فراغ الهيمنة التي تمر بها القوى الدولية المسيطرة لوضع الآمال الوحدوية التي لم تبلغ القوة المأمولة ذاتها بحيث تجعل هذا النظام يقف عند امتداده التلقائي حاجزاً. وإن كل الذي حصل أن النظام الاقليمي تصرف كمنتدى لدول مختلفة. لذا لا يخطىء من يظن أن النظام العربي قد تأرجح بين الاختلال الوظيفي وبين الاندماج القومي. بالمقابل، ظل النظام العربي حاوياً ذلك الارتباط بين احتدام الصراع الدولي من ناحية ومستوى التوتر في العلاقات العربية ـ العربية من ناحية مقابلة. وقد زاده دخول ذلك الاحتدام مرحلة تسوية المنازعات واكتسابها القدر الأكبر من العنف.

وعلى الرغم من كثافة الاتصال بين وحدات هذا النظام، إلا أن التغيرات التي طرأت بعد أزمة الخليج جعلت الآراء تتجه إلى الربط المفتعل بين النظام الاقليمي والهيكل الأمني الذي من المحتمل أن يعمل في النطاق الجغرافي ـ السياسي نفسه لهذا النظام. وسبب ذلك يرجع أساساً إلى أن الجامعة العربية لم تواكب تلك الزيادة السريعة في امكانات ذلك النظام. فضخامة القوة العسكرية وزيادة القوة المالية والاقتصادية وفخامتها، حتّمت جميعاً ضرورة وجود مؤسسة تعمل على رعاية وتنمية القيم والمصالح المشتركة، بمعنى أن تؤسس عملاً قائماً على أساس التوافق الذي هو عملية دعم متبادلة. وهنا عجز النظام العربي عن توفير القدرة على التصدي لإخفاقاته، بمعنى أنه عجز عن تحقيق أحد اهم أسسه وقواعده حسب ما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق الجامعة، الأمر الذي أدى إلى انزلاق مهمة التصدي إلى أيدي الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي تسيطر عليه القوى العظمى. وضاعت إلى حد بعيد فرصة وضع حل عربي لأزمة عربية خطيرة. عندها نستطيع أن نستوعب سر التتابع المريح لاستصدار القرارات الدولية ضد العراق. وربما كان ذلك سبباً لما تعرض له النظام العربي من اختراق هائل الذي مثّله التكتل الدولي وقدرته على استبدال حالة البيئة القومية ببيئة دولية. وبغية تسليط الضوء على ميكانيكية فعل الجامعة إزاء أزمة الخليج. نرى لزاماً علينا أن نفرد الحديث عنها بمقدار ما يتصل بالجامعة.

ثالثاً: الجامعة العربية وأزمة الخليج

ليس تجنياً أو مواربة ذلك القول الذي يشير إلى أن أزمة الخليج وتداعياتها وتبعاتها قد أجّلت مشروع النهوض الأمني العربي، لا بسبب فعل داخلي، وإنما بسبب تخلّي الذات العربية عن حقيقتها. فضياع فرصة اثبات الوجود، رتب مع الأسف، النقيض تماماً. فما جاء به نضال السنين العجاف ذهب هباءً منثوراً في بعض الجهات. يعاضد ذلك اكتظاظ الأزمة بالفاعلين «قوى كبرى»، «قوى اقليمية»، «قوى محلية» وقضايا «حق تاريخي، حدود، بترول، عدالة اجتماعية». لذا، فمن الصعوبة أن نلمّ تصاعداً بمفردات الوظيفة المؤداة من قبل الجامعة العربية تقييماً. عندها تطورت أطروحة التحدي مستغلة ضعف تجسيم الارادة العربية في التعاون والعمل المشترك من أجل

تحقيق المقاصد العليا[٢٥]. وقد جهدت الجامعة، تشبثاً، في تثبيت وجودها من خلال لمّ الشمل العربي، إلا أنها أغفلت أن الفعل الناسف كان داخلياً. عندها تعرضت الشرعية القومية التي جهدت لبنائها، لفقدان الاتزان. وسبب ذلك يكمن في السيولة والتناقضات العربية ـ العربية التي ما زالت تتستر خلف الترتيبات الشكلية لتنظيم قواعد العمل العربي المشترك. وقد جاءت أحداث آب/ اغسطس لتكشف ذلك الخلل عنوة وتثبت حقيقته. وبدلاً من تحقيق حل قومي يُرجع الاتزان إلى وضعه الطبيعي جاءت قمة القاهرة لتغيّب الجامعة ودورها الذي يقضي بتأسيس حل عربي[٢٦]. فهي لم تشترك في الإعداد للقوة ولم تؤسس فعلاً دافعاً باتجاه الحل، بل كانت هامشية استغلت لتمرير الموقف بصورة غير شرعية فتوصيتها بمساعدة السعودية، التي تبنّاها مؤتمر قمة القاهرة، لم تكن إلاّ وفقاً لإرادة الغرب[٢٧].

وحقيقة ذلك الفعل تكمن في أن الولايات المتحدة، رغبة منها في اثبات وجودها كزعيمة للنظام الدولي الجديد، سعت إلى تحجيم فعل الجامعة العربية بسبب أن الأخيرة ما زالت تحمل شعائر الانتماء قومياً[٢٨]. لذا فإن أي تدخّل من جانبها سوف يحمل محملاً وحدوياً، وربما عملاً داعياً للوفاق. فسعت أمريكا وحلفاؤها تبعاً لذلك إلى إفشال الحل العربي ودواعيه. فلم يؤمن مؤتمر القاهرة صيغة الحل العربي للمشكلة بل حاول أن يعطي حقاً مجهولاً، لكنه مسوّغ معلوم لتدخّل خارجي. ومن هنا لا يخطىء من يظن أن الجامعة غدت ناصرة لتبرير فعل دولي، بينما يرى البعض الآخر أن الجامعة وقعت صريعة الخلافات العربية ـ العربية، الأمر الذي أفرد للطرف الأقوى تدبير جملة من القرارات ساعدت على توجيه فعل الجامعة نحو الهدف الذي سعت تلك الأطراف إلى تثبيته كموقف. عندها لم تكلف الجامعة ولا الأمين العام بخطوة مسرعة لتفهّم أسباب الصراع ومعوقاته، ولا حتى الدعوة إلى التفاوض بشأن حل المشاكل المسببة له، فأخذت الجامعة بموجة الرهبة من العقاب الدولي. فالجامعة جهدت نفسها لتأدية دور المحاكاة للفعل الدولي. لذا فقد أثّرت أزمة الخليج، الثانية، إلى ضرورة تثوير التناول السياسي لمفاهيم الأمن. وذلك لا يتم إلا من خلال تأسيس التماسك ونسيان الخلافات وتثبيت الضمير الجماعي لمواجهة طبيعة الاختلال، التي تسمح بإعادة التوازن لصالح الكل[٢٩]، بمعنى تعزيز العلاقة الارتباطية بين ميثاق الجامعة واستراتيجيا العمل العربي المشترك. وهذا يحتاج إلى قرارات قوية تتسم بفاعلية وقوة في التنفيذ. بالمقابل أفرزت أزمة الخليج ضرورة وجود آلية عربية عامة تقيد توجهات تلك الحكومة وتوحد توجهاتها وأفعالها وطموحاتها بحيث تجعل من الخلافات السياسية بين الحكومات العربية عملاً غير مقبول أو سبباً غير حقيقي للتطرف. وهذا يتطلب تحديداً لجوانب التباين في البيئة الداخلية العربية على أساس أنها تشكّل عقبة أمام العمل العربي المشترك تطويعاً لها وتحييداً لفعلها السلبي[٣٠].

---

(٢٥) عبد الرؤوف الإمام، «الجامعة العربية ومسؤوليتها في نظرة جديدة لمفهوم العروبة تاريخياً وحضارياً،» **شؤون عربية**، العدد ١٣ (آذار/ مارس ١٩٨٢)، والشاذلي النيفر، «دور جامعة الدول العربية في نهضة العالم الاسلامي،» **شؤون عربية**، العدد ١٣ (آذار/ مارس ١٩٨٢).

(٢٦) منعم العمّار، «مصر وأزمة الخليج،» ورقة قدّمت إلى: ندوة مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، ص ١٥.

(٢٧) انظر قرار القمة رقم (١٩٥) في ١٠/٨/١٩٩٠.

(٢٨) Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991).

(٢٩) انظر للمقارنة: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٧٨٣.

(٣٠) وليد عبد الحي، **معوقات العمل العربي المشترك**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٥٦.

رابعاً: البدائل المتاحة

يخطىء من يظن أن التحدي الذي واجهته الجامعة العربية ذو نبع منفرد، بل هو شمولي. فالتفاعل العربي بين البلدان العربية وبما تميز به من اختلال نمط العلاقات وضعف التماثل البنيوي واختلاف التوجهات الاقليمية أثّر في الطبيعة الوظيفية للجامعة العربية بقصد تهميش فعلها واستلابه[٣١]. فالمنظمة سُلِبَتْ وظيفتها الأمنية عنوة بسبب:

- قصور المؤسسات العربية في احتواء التفاعلات العربية ومواجهة المشكلات وتسويتها.

- ضعف أو عجز آليات الدفاع الذاتي للنظام الاقليمي العربي، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام التدخلات الأجنبية بكل ما تحمله من مخاطر في عالم يتجه إلى الانفرادية القطبية.

- حالة الاخفاق التي أسسها النظام العربي في توفير أسس متينة للمصالح المتبادلة والجوهرية بين البلدان العربية والمصالح الاقليمية ـ الفرعية وهي تناقضات لم تنجح الجامعة في حلها[٣٢].

بالمقابل، تكالبت قوى التفاعل الدولية لتنزع صاعق الحياة من الجامعة. فعلى الرغم من أن ظروف الأزمة منحت صفة الحيوية للنظام الاقليمي العربي للتصاعد تكيفاً مع ما يسمى النظام الدولي الجديد، إلا أن السبيل ذاته جعلنا ندرك حجم المأزق الذي أصاب الجامعة باعتبارها شاهداً على استقلالية الدور العربي وحافظت جيداً على العنصر المميز لـ «القومية العربية». فقد تعرضت الجامعة العربية للانزواء. فبدلاً من الهجوم عليها دولياً، استخدمت كإسفين لنسف الفعل العربي المأمول. فالولايات المتحدة متخوفة من صعود نجم القوميات في ظل تربُّعها، فهي الفايروس الذي يلوث النظام الدولي الجديد. علاوة على أن الولايات المتحدة الأمريكية هادفة إلى دمج المنطقة بكاملها ضمن حدود فعلها. عندها نستطيع أن نستوعب سر التوجه الأمريكي وإصراره على العنف، تعاملاً، مع العراق وما يطرحه[٣٣]. ولقد أسست تلك الأوضاع معالم فرضية حثت الخطى نحو ايجاد معالم تنظيمية لمهمة تصفية النظام الاقليمي العربي وأداته التنظيمية، الجامعة العربية، من خلال تأسيس مطامح لبدائل شتى. ومثلما يشير التاريخ إلى عدم حداثة مثل هذا الفعل بدءاً من حلف بغداد وانتهاءً باتفاقات كامب ديفيد وما رافقهما من تلميحات لبدائل متعددة. إلا أن الحداثة في ذلك تكمن في شمولية القصور الكلي لما يسمّى النظام الاقليمي ـ العربي. فالاضطراب والنزاع الداخلي وعجز الجامعة عن التعاطي معها، وغياب مركز الثقل والاستقطاب الداخلي الذي نتج من فراغ في السلطة أو القيادة العربية غير الرسمية، وهذا يعني فقدان دور الجاذب المؤسس للأدوار المقننة، حوّل الجامعة إلى مجرد سكرتارية ادارية تقوم بأدنى أعمال التنسيق[٣٤]. يعاضد ذلك الاختناق الاقتصادي العربي الذي حتّم اقامة العلاقة مع دول الجوار كبديل حتمي واضطراري. ومن هنا نستطيع أن نفسر المعاهدة التي عقدتها الكويت مع ايران في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١، والسعودية مع باكستان ١٩٩١. كما ساهمت عملية الجزر والانحسار القومي في نشوء

---

(٣١) شهاب، **جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجازاتها**، ص ١٢ وما بعدها.

(٣٢) عبد المنعم المشاط، «مصر وأبعاد التحدي للاندماج العربي: اشكالية الحل،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، الأعداد ٤٢ ـ ٤٤ (آب/ اغسطس ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢)، ص ٣٤.

(٣٣) Chomsky, *Deterring Democracy*, p. 193.

(٣٤) Plane and Riggs, *Foreign World Order: The Politics of International Organization* (London), p. 180.

تيارات تجزئة العمل المشترك وتعطيل دور الجامعة نتيجة اتجاهاتها المتنافرة في الكثير من الميادين أو تفريغ دور الجامعة من أي مضمون عملي. ومن هنا، فالجامعة عانت خطراً ذا بعدين:

أ ـ خطر أصيل: وهذا يكمن في عوامل نشوئها ومقومات بنائها.

ب ـ خطر استبدالي: وهذا يكمن في غياب آلية عامة لبلورة المواقف وغياب المعايير التي تساعد في ضبط السلوك القومي.

وبذلك يكون التحدي الذي تتعرض له الجامعة بمثابة تحدٍّ مصيري يستدعي ربما ايجاد بدائل متعددة.

١ ـ **البديل الأول:** لقد أسس غياب مشروعية الاجماع الاقليمي ضغطاً كبيراً في دعم أنشطة الجامعة العربية التكاملية. فعلى الرغم من الاختلاف بين المشروعية القومية والاقليمية، دعا البعض إلى طرح بديل اقليمي شرق أوسطي ذي بنية أمنية ربما ليتجاوز الجامعة ذات الصفة القومية[٣٥]. وقد أجّج ذلك الطرح ما أسفرت عنه أزمة الخليج من آثار بالغة العمق في النظام الاقليمي العربي. إذ تفجّرت الخلافات العربية ـ العربية ونشط الاختراق الدولي، الأمر الذي جعل كل تلك الأوضاع تحتم انحسار عقيدة النظام القومية لتدخل مرحلة التداعي الاقليمي. وقد مثّل هذا البديل الاستجابة الخاطئة لدواعي الاعتماد المتبادل وتوازن المصالح. وذلك لأن الغرض ليس كذلك بل لتحقيق قيمة تكافلية لعدم اهمال التسوية السلمية للصراعات. ومردّ تلك الاستجابة تكمن في الرهبة من تكرار ما حدث، خصوصاً أن فجوة أمن في الخليج العربي بانت للعيان. وتأسيساً على ذلك، تنادى البعض إلى ضرورة انشاء نمط من التحالف بين أعضاء من النظام الاقليمي العربي وخارجه، ليس بالضرورة بديلاً عن الجامعة العربية، وإنما ربط بوجودها[٣٦]، إذ إن البلدان الخليجية وهي «دول الثروة المالية» وجدت من مصلحتها التكتل الاقليمي طالما لم ينفع التكتل العربي، في مواجهة العديد من المتغيرات في النظام العربي وهوامشه. ومن هذه المتغيرات فجوة الفقر والغنى. عندها واجهت الجامعة العربية مأزقاً خطراً تمثل في[٣٧]:

١ ـ وضع الثروة المالية موضع القومية.

٢ ـ انفراط الجامعة وإفساح المجال أمام البلدان الخليجية لتغطية وصنع نطاق أو تنظيم يستند إلى فعاليات خارج آلية النظام، بمعنى خلق مراكز تابعة بعيدة حتى عن الانفصال القومي.

وعندما يوضع هذا البديل محل تقييم، فإن المثلبة الأولى التي تؤشر عليه تؤكد انطلاقه من مقايضة المصالح القطرية وليس من مواقف مبدئية، وأنه رد انفعالي وربما تلميحي موحى به حيال ما جاء به الفعل السياسي الأمريكي باقتراح انشاء بنية أمنية شرق أوسطية جديدة. فهذا البديل، علاوة على ما يؤسسه من مصداقية للاختراق الاقليمي للنظام العربي، فإنه يجعل منه عرضة للتأثير على الرغم من أن هدفه الأساس هو خلق مناعة نسبية ضد مؤثرات التحالفات القومية العربية.

---

(٣٥) محمد السيد سعيد، **نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج**، كراسات استراتيجية؛ العدد ١ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩١)، ص ١٥.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣٧) سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٠٥ وما بعدها.

من جهة أخرى، لم تكن حقيقة تماسك البديل مؤمنة. فحقيقة تكوينه تشير إلى انتماء قوى أخرى عرفت بنياتها على مر التاريخ، وبسبب عدم وجود ضمان لضبط النيات ربما يكون جسد هذا النمط من التحالف عرضة لصراع داخلي، وبالتالي يؤدي إلى تعزيز عمليات الشقاق والتجزئة التي تميّز بها هذا النظام كصفة تفكيكية عن النظام الاندماجي. عندها ينبغي التمييز بين نظام فرعي حقيقي معرّض للخطر ونظام فرعي يعاني الاغتراب. كما أن هذا البديل سيؤسس منفذاً للقوى الاقليمية غير العربية لممارسة دور أساسي في تعضيد القوى والعناصر المتحزبة داخل النظام سواء عن طريق استراتيجيا الهجوم او عن طريق العمالة السياسية[٣٨]. والمهم فقد أصبحت قدرة النظام البديل على احتواء التهديد صعبة للغاية، كون تلك التهديدات تتعلق أساساً بالهوية والانتماء والمصير. ومن هنا لا يخطىء من يصف ذلك بـ «الا بديل» نعتاً لإفراغ النمط التحالفي من أية صفة قومية واضحة. بينما زادت فرص التلويح بهذا البديل بعد أن بدأت رحلة التسوية واحتمالات تحقق معالم جديدة هاجسها دخول اسرائيل النظام الاقليمي للمنطقة. ولكن المهم، يبقى هذا البديل ذا سمة مميزة: «التراجع عن السمة القومية للنظام العربي».

٢ ـ **البديل الثاني**: ومسعى دعاته يشير إلى ضرورة القبول بتعاون أوثق بين النظام الدولي بما فيه من ترتيبات أمن فعالة والمشروعية التي تمثلها الأغلبية في الجامعة وبما يتجمع لدى هذه الأغلبية من قدرات للدفاع والأمن الجماعي في النطاق العربي[٣٩]. وقد حتمت تلك الرؤية صياغة ميكانيكية جديدة للتعامل مع مفهوم الانتماء تسقط على الارادة العربية واثرها في التكون. وقد بنى دعاة هذا التوجه حججهم على أن العرب ينبغي لهم أن يدركوا وبنجاح كثافة خارطة التفاعلات الدولية والعمل على كشفها، على اعتبار أن النظام الاقليمي العربي بمجاله القومي تحيط به التحالفات الدولية المختلفة للنظم العربية كما تحيط به تحديات جعلت منه ذا طابع اقليمي. «فالشرق الأوسط فيه أربع دول رئيسية بغض النظر عن الترتيب: ايران، تركيا، اسرائيل فتبقى مصر بلد المركز وبلد القاعدة». وقد تبين الهدف منه جلياً، طالما أن مصر تهدف إلى تمصير الفعل العربي من خلال جعل نفسها جاذباً لديناميته. وقد ساعد هذا البديل، وجوداً، ما اتبع من سياسة المحاور ابان أزمة الخليج. فالاتصالات البينية بين مصر وسوريا والسعودية وتبادل المعلومات لها الأثر الأكبر في صياغة هذا المطمح، «إن هذه الاتصالات اثبتت مفعولها وأهميتها من ناحية تبادل المعلومات والتنسيق بين الدول الثلاث بالنسبة إلى القضايا الحالية خاصة أزمة الخليج[٤٠]. كما أن النجاح الذي حققته تلك الأطراف ابان قمة القاهرة ١٩٩٠، وما تبع ذلك من سعي حميم، خصوصاً بعد انهاء حرب الخليج شباط/ فبراير ١٩٩١، تمثل بالسعي إلى إيجاد «معلم تنظيمي يؤطر فعلها «اعلان دمشق» الذي أفرد لها الوضع ملياً». إلا أن أساس فعلها أصابه الوهن فلا النظام الدولي منح الأطراف فرصة اثبات فعلها ولا الأطراف امتلكت ناصية أمرها غواية. عندها اطمأن الجميع أن محاولة التخريب الذاتية لميكانيكية فعل الجامعة ليست في صالحهم.

٣ ـ **البديل الثالث**: وتقضي دواعي هذا البديل انشاء جامعة للشعوب العربية والاسلامية كبديل للجامعة العربية[٤١]. ويتميز هذا المشروع بقدمه كونه انطلق أساساً من رغبة مصر بعد تعليق عضويتها في الجامعة اثر خروجها على المشروعيات العربية. ويؤطر هذا البديل دعوة إلى إحلال الجدلية الاسلامية واطارها المؤسسي كمنافس للجامعة. وهذا يعني تغليب العناصر

(٣٨) المشاط، «مصر وابعاد التحدي للاندماج العربي: اشكالية الحل،» ص ٤٦.
(٣٩) السيد سعيد، **نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج**، ص ١٩.
(٤٠) أرشيف وزارة الخارجية العراقية، كشف بأهم الأحداث برقم ١٣ لـ ١٩٩١/١/٤.
(٤١) انظر: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، ص ٧٧٣.

الجيوستراتيجية على تلك النابعة من الانتماء القومي. إلا أن تلك المساعي غلب عليها طابع الافتراض. فالبديل «أكذوبة كبرى نسج خيوطها خيال مريض». وقد طرحت ظروف الأزمة والوسائل التي توسل بها هذا المطمح ملياً ليس على الصعيد الرسمي فحسب وإنما على الصعيد الفكري أيضاً. لا سيما وأن التماسك الاسلامي يطرح نفسه كخيار من بين الخيارات الداعية إلى الانقضاض على السعي الدولي المحموم.

خامساً: محفزات البقاء

ولكي تبقى الجامعة العربية حاملة محفزات تماسكها في مواجهة بيئة زاخرة بكل أنواع الصراعات الدولية المعروفة بين اعضاء النظام العربي وبينهم وبين القوى الكبرى. وأمام تلك الصراعات امتلكت الجامعة العربية من المرونة الفائقة والقدرة الكبيرة على التماسك في وجه التحديات ما يجعلها ترنو إلى فعل مأمول بالبقاء. وسبب ذلك يُردّ إلى ما يلي:

١ ـ الحاجة العربية

ربما يعود سبب نجاح الجامعة بعد انقسام النظام العربي إلى حاجة دولها لتقنين عملها وجعلها قناة لغرض الرأي عربياً وليس بسبب القدرة أو الحرص على الاستمرار. فالجامعة العربية تعمل كمنتدى أو كنادٍ سياسي تعبّر فيها الدول عن مختلف الآراء وتقدم فيها وجهات نظر شتى بشأن المنازعات والمواقف التي تتعرض لها[٤٢]. بل هي أيضاً تعتبر ملتقى (Rendez - vous) لتبادل الآراء والمناقشة العامة للمشاكل بشكل وطريقة رسمية. ولم يكن الأمر كذلك فقط بل إن القيادات العربية ظلت حريصة على امتلاك الرؤية والقناعة حول أهمية تطور المنظمة من مرحلة المنتدى إلى مرحلة التفاعل. ويمثل هذا الأمر جزءاً مما يستلزمه فعل الجامعة العربية من اجماع اقليمي داعم لأنشطتها التكاملية. بمعنى وجودها كضابط على سلوكية الدول الأعضاء التي تفرض عليهم خطوطاً لا يمكنهم تخطيها. فالجامعة على خلاف المنظمات الأخرى مشروعية قومية وليست اقليمية فقط. ومن هنا نستطيع أن نستوعب سر مطامح الدول العربية للعمل بجد داخلها والإصرار على أن تكون ذات صوت مسموع فيها، لعلم تلك الدول أن الجامعة العربية هي المنظمة الوحيدة القادرة على القيام بدور رئيسي في التخفيف من الآثار المترتبة على اختلال توازن القوى في النظام الاقليمي العربي. فوجود الجامعة والتزام الأعضاء ببنائها وعدم التفريط بها أدى إلى أن تجري في داخلها المساومات والضغوط المتبادلة مما يسمح بالتخفيف من عواقب اختلال موازين القوى[٤٣]. وتلك المهمة قامت بها الجامعة ابان أزمة الخليج، تعسفاً، وقد ساعد في ذلك حرص البلدان العربية على اختلاف سياساتها على أن تكون حكمتها المعلنة في مؤتمرات الجامعة ومجالسها متماشية مع الاطار القومي العام أي مع عقيدة النظام العربي. ولذلك تعتبر الجامعة أحد المحددات الرئيسة على عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الدول العربية وبالتالي تبدو أهمية الجامعة طرفاً في النظام العربي مؤدية وظيفة المحافظة ولو «رمزياً» على عروبة النظام[٤٤]. عندها يصح القول عند

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٨١٥.

(٤٣) بطرس بطرس غالي، «العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية»، **السياسة الدولية**، العدد ٢٠ (نيسان/ ابريل ١٩٧٠)، ص ١٦.

(٤٤) مطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص ٥٧.

البعض إن الجامعة تعبّر عن صفة الاندماج القومي الباقي، فهي المتحدث خارجياً. عندها، ليطوع الغرب هذا الجهاز قسراً إبان أزمة الخليج.

بالمقابل ظلت الجامعة العربية سجينة الحد الأدنى لسياسات الدول الأعضاء حول الموقف من القضايا والمشاكل المثارة في السياسة العربية[٤٥]. إن هذه السياسة، على الرغم من اتسامها بالتوفيقية المعبّر عنها بصياغات تميل إلى العمومية وعدم التحديد الدقيق إلّا أنها أصيبت بالعطب نتيجة بروز معيار جديد للتمييز بين البلدان العربية هو امتلاك النفط بدلاً من معيار القوة[٤٦]. الأمر الذي أرسى معالم دائمة لحالة من الصراع الدولي في المنطقة وقدرته على خلق سلسلة من التحالفات أو أنماط التعاون بين القوى العربية والأجنبية على الرغم من سيادة وجود الجامعة العربية كمنظمة حاوية السياسات العربية الرسمية «استراتيجيا الدفاع السلبي» لترجمته عند الحد الأدنى المشترك للتضامن العربي[٤٧].

ولقد جاءت سياسة الحد الأدنى لإيقاف جوانب التباين الداخلية العربية على أساس أنها تشكل إحدى عقبات العمل العربي المشترك التي تجعل من المنظمة العربية عاجزة عن ايجاد الركائز الأولى وخلق التقاليد في مجال العمل المشترك. بيد أن أزمة الخليج ومردوداتها على الساحة العربية بعد فرزها الألوان، كشفت عن واقع عدم وجود اتفاق عام حقيقي بين الأطراف العربية الفاعلة حول الحد الأدنى من مبادىء التفاعل والتعايش السلمي. ذلك لأن الحد الأدنى يتطلب قبول الحكومات العربية التعايش في ما بينها، بمعنى وجود مناخ للثقة المتبادلة كشرط ضروري لأي اتفاق.

والحالة هذه، وجب على النظام الاقليمي العربي أن يتعامل بفعالية وروح تكافلية مع تعددية أنماط الادارة السياسية التي تتسم بها هذه المرحلة دون الانتقاص من قدرة هذا النظام على التأقلم مع المحيط الدولي الاقليمي الأوسع. وتتطلب هذه الخطوة حسم الاختلاف الكبير الذي جاء به الميثاق بين ما يسمّى الاستقلال الجماعي والأمن الجماعي الذي يكمن فيه سر ضعف العمل القومي. فالميثاق استكمل أسس الحماية البينية العربية، إلا أنه لم يستكمل الردّ على محاولات الدول الأجنبية في الجر إلى مخططات الحماية الأجنبية التي تؤدي إلى تجميد الدفاع المشترك[٤٨]. ومن هنا وجب أن يتجه العمل في الحد الأدنى إلى تأمين التطور السلمي والعادل لعلاقات العرب مع دول الجوار الجغرافي، بمعنى أن التضامن العربي لا ينبغي أن يكون مجرد غاية عربية لتجاوز الخلافات، ولكن يجب أن يكون وسيلة أو أداة فعالة لمواجهة المشكلات العربية، وأن يكون السلاح الأساسي للتعامل مع قضايانا القومية، عندها وصل العرب إلى يقين أكيد بعدم توافر بديل عن الجامعة كقناة تصريف.

---

(٤٥) ناصيف حتي، «جامعة الدول العربية: الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية المشابهة،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤١ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ١١٣.

(٤٦) ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ص ٢٠٠.

(٤٧) السيد سعيد، «الاختلالات البنائية في النظام العربي: قراءة في منظور تجاوز أزمة المجتمعات السياسية العربية،» ص ١٨.

(٤٨) محمود محمد مصطفى، «نظرات في ميثاق جامعة الدول العربية،» **قضايا عربية**، السنة ٨، العدد ٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨١)، ص ١٧٥.

٢ ـ التكتل الدولي

لقد عززت الرغبة الدولية في تفضيل الحلول الاقليمية للمشكلات ضرورة بقاء الجامعة كقناة لترويج الايحاءات[٤٩]. إلّا أن الجامعة العربية لم تستغل ذاك التوجه الدولي وتحوّله إلى دفعة سياسية، على الرغم من نجاحها في تقديم البلدان العربية في اطار جماعي أو شبه جماعي، بسبب ما تعانيه من قصور آلي وثقل كاهلها بتبعات الصراع العربي ـ الاجنبي الذي رنا إلى تأسيس حالة مستمرة من عدم الاستقرار وتفكيك مؤسساتها. وقد اعتبر البعض سر بقائها تبعاً للرغبة الدولية بعدم السماح بتفجير الأزمات الاقليمية الكبرى. ومن هنا نستطيع أن نفسر سر اتخاذ الجامعة القرار (١٩٥) في عام ١٩٩٠ وقبله قرارها بتكوين اللجنة السباعية لإعادة تقييم الدور الدولي واثره في إنهاء الحرب العراقية ـ الايرانية. وهذا يعني ضمناً الحيلولة دون تهرؤ وحدات الجامعة العربية. كما أن عدم القبول بأي تحدٍّ للقواعد التي يجري ارساؤها كأساس للنظام البازغ اسس معلم الديمومة للجامعة وفعلها. وقد صح هذا الافتراض بمجمله بعد ما أثارته أزمة الخليج من ضعف وعدم كفاية وملاءمة الإطار القانوني القائم الذي ينظّم وظيفة الجامعة بشأن تسوية المنازعات وقمع العدوان. لذا، فإن الحاجة إلى إطار جمعي للتحاور ازاء المجتمع الدولي مثّل مطلباً مساعداً لتواجد الجامعة[٥٠]. فالجامعة بالنسبة إلى كل دولة على حدة تمثّل سنداً هاماً لها في معاملاتها الدولية وفي مفاوضاتها التي تجريها مع الدول الخارجية، بمعنى أنها المكان الأفضل لتجديد الالتزام والعواقب القومية.

سادساً: مستقبل الجامعة العربية

على الرغم من التسليم بأحقية ما قيل آنفاً، إلّا أن أزمة الخليج وتجلياتها أثبتت أن الجامعة العربية قد سقطت في الاختبار، مما أثّر سلباً في شرعيتها القومية. فأساس فعلها «التضامن العربي» غاب كلياً، وترسخت مشكوكية توجهها وبانت ذرائعيته. وكمسعى لإعادة الروح إليها ولفعلها وجب العمل على زيادة كفاءتها، تأدية للوظائف الملقاة على عاتقها طبقاً لشروط وجودها. وذلك لن يتم دون تدخّل مضاد يعيد التوازن إلى الامكانات الكلية للنظام. وذلك لن يتم إلّا من خلال تطوير الميثاق.

تطوير الميثاق

لا مراء بأن الميثاق بمبادئه وأحكامه المبينة يشكّل أطراً عامة تعين الباحث على تحديد صلاحية المنظمة وأنشطتها ومهامها وتحديد العلاقة بينها والدول الأعضاء وطرق صنع القرار فيها. ولم يكن ميثاق الجامعة ليمثل حلاً، بل جاء ليمثل صيغة قانونية توفيقية بين الحد الأعلى الذي يمثّل آمال الأمة في الوحدة وبين الحد الأدنى الذي حاول العرب اتباعه داخل الجامعة في سبيل اقامة علاقات جامدة مفرغة من كل معنى قومي[٥١]. ولكنه بالمقابل هو صيغة قابلة للتعديل

---

(٤٩) وهذا ما نستطيع تفسيره من خلال الحوار العربي ـ الأوروبي، انظر: أحمد صدقي الدجاني، «أضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي ـ الأوروبي،» **شؤون عربية**، العدد ٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨١).

(٥٠) Robert W. Macdonald, *The League of Arab States: A Study in the Dynamics of Regional Organization* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965), p. 142.

(٥١) الهيثم الأيوبي، «الأمن القومي العربي والوحدة العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٤٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥).

استجابة للتطور وانسجاماً مع حقيقة العلاقات العربية ـ العربية.

إلا أن التناقضات التي شهدتها الساحة العربية روّجت انفجاراً في الطموحات الخاصة بوظائف النظام واصابته بالشلل التام. عندها، وجب علينا، أن «نتحمل... نتائج فقد الارادة»[٥١]. وأن نسلّم بضرورة التعديل باعتباره مسلكاً لا يضاهى في سبيل خلق المناعة الهيكلية. وقد مثّل تعديل الميثاق جزءاً من عملية تحديث القيم الجوهرية للنظام العربي وجوهره الذي يكمن في تقوية الأسس الدستورية للعمل السياسي العربي المشترك خاصة في ما يتعلق باتخاذ القرارات في النظام العربي عبر تكوين هيكل مؤسسي متكامل. عندها لا يتوانى البعض عن القول أن وثيقة مشروع تعديل الميثاق هو الاطار العام الذي يتحقق من خلاله انطلاق العمل العربي المشترك ونظام الأمن الجماعي العربي. بمعنى أن التعديل مشروع ذو فكرة ايديولوجية منذ البداية. ولعل ما لقيه هذا المشروع من مقبولية من جانب الأغلبية برر أهميته خصوصاً وهو لا يقفز فوق مستوى استعدادات الدول العربية أو قاسم عملها المشترك. وعلى الرغم من تعدد محاولات التعديل، تاريخياً، إلا أن مجلس الجامعة لم يصدر قراره بالتعديل إلا في عام ١٩٧٧ عبر قراره المرقم ٣٥٥٢ في ١٩٧٧/٣/٢٩ حسب ما جاءت به المادة (١٩) من الميثاق التي أجازت امكانية التعديل بشرط أن يحصل في الدور التالي الذي يقدم فيه طلب التعديل وبموافقة الثلثين. وكان آخر تعديل للميثاق، غير المصادق عليه، ذاك الذي طرح إبّان مؤتمر فاس عام ١٩٨٢. إلّا أن هذا المشروع عطّل حسب ما يعانيه من نقاط ضعف خطيرة وعدم اعتماد الوثائق الكبرى لحركة الإحياء هذه رسمياً والعودة إلى تأكيد الميثاق الحالي للجامعة[٥٢]. كما أن المشروع جاء ليقف في منتصف الطريق بين هدف حراسة الوضع الراهن الذي تتمتع به الدول الخليجية الغنية بالسيطرة على الثروة وهدف الأمن الجماعي والتنمية.

على العموم، فقد أسست مهمة وضع ميثاق جديد للجامعة، وضعاً مهماً يفتح معه النقاش صريحاً مع الفكرة القومية ومواجهات متعددة بين الدول الأعضاء بسبب اجتهاداتها حول مفهومها للقومية والوحدة العربية في ظل ترسيخ منطق الدولة. فالتعديل وسيلة فعالة من الوسائل الكفيلة بتحديث معظم أجهزة الجامعة وترشيدها، لذا ينبغي للميثاق الجديد مراعاة ما يلي:

١ ـ الأخذ بنظر الاعتبار البيئة الدولية الجديدة واتجاهاتها ومتطلباتها. وهذا يعني أن على أعضاء الجامعة أن لا يروجوا لمجازفة جديدة.

٢ ـ ينبغي أن يتجاوز الميثاق الجديد مرحلة السيولة الحالية، بمعنى أن يكون الميثاق مؤسساً لحالة مستقبلية.

إلا أن هذا التعديل المأمول لم يرَ النور لعدة أسباب، من بينها سرعة تطور وتبدّل الأوضاع الدولية التي تواجهها الأمة العربية، الأمر الذي حتّم تقوية الجامعة العربية من حيث تطوير ميثاقها ومؤسساتها. فالجامعة، لا تحتاج إلى أجهزة جديدة بقدر ما تحتاج إلى تقوية الأجهزة الحالية وحيويتها. خصوصاً وأن العلة تكمن في عدم احترام الدول العربية الاتفاقات التي تعقد والقرارات التي تُتخذ. لذا ينبغي أن يكون الميثاق موائماً مع جهاز رسمي لتنظيم قومي. إلّا أن

---

(٥١) محمد خالد، «الأمن القومي العربي: رؤية عسكرية،» المنار، العدد ٣٠ (١٩٨٧)، ص ٨٠.

(٥٢) الصادق شعبان، «أدوار ووظائف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،» شؤون عربية، العدد ٤١ (آذار/ مارس ١٩٨٥)، ص ٤٢.

مثالية هذا الطرح سقطت بعد أن حتمت الظروف الراهنة عقب أزمة الخليج أحقية التعديل كمطلب قومي. وهذا يتطلب:

١ ـ ينبغي أن تلتزم الحكومات العربية الأعضاء بعدم عقد اتفاقية مع أية دولة أجنبية إلّا بعد التفاهم مع الجامعة «لا يجوز لدولة من دول الجامعة ان تدخل في مفاوضات مع دول أجنبية تستهدف قبولها الالتزامات العسكرية والاقتصادية والمالية إلا بعد اعلام الجامعة رسمياً برغبتها هذه وليس لها ان توقع اتفاقية مثل هذا النوع إلا بعد ان يقرر مجلس الجامعة أن الالتزامات التي تحويها الاتفاقية لا تتعارض مع مصالح الجامعة أو مصالح احد الاعضاء». وهذا يعني تضمين ما جاء به بروتوكول الاسكندرية بهذا الخصوص[٥٤].

٢ ـ ينبغي أن تكون محاولات تقوية الجامعة في ذاتها عملية ايجابية على طريق تنظيم اقليمي ملائم تنصهر فيه الضوابط بالحوافز نحو التكامل.

٣ ـ ينبغي أن ينطلق التعديل من:

أ ـ رؤية مبدئية وليس من مصالح أنية ضعيفة محضة.
ب ـ اتّباع الأسلوب الأمثل عبر وسائل سلمية تفاوضية توفيقية.

٤ ـ زيادة استقلالية الأمانة العامة تنفيذياً، كونها الجهاز الدينامي الوحيد الذي يحقق مجمل نشاطات الجامعة كمؤسسة دولية اقليمية وهذا يرتب تنشيط الدور الذي ينبغي أن يقوم به الأمين العام.

٥ ـ ينبغي تطوير القمة العربية في شكل مؤسسة تؤدي مهامها القيادية على مستوى النظام العربي ككل وتوجه الأمانة العامة للجامعة العربية وتحدّد مسؤولياتها وتنسق أهدافها ومصالح تجمعاتها الاقليمية. كما ينبغي تقنين أدوار انعقادها لتستكمل اكتسابها الشرعية الجماعية وتعتبر تلك المهمة ضرورية جداً، عندما نستذكر فعل تلك المؤسسة في مواجهة التحديات السياسية، قمة بغداد ١٩٧٨ الاقتصادية، قمة عمّان ١٩٨٠ والقمة الطارئة في عمّان ١٩٨٧. وقد حتمت مشكوكية فعل قمة القاهرة ١٩٩٠ أن يصان ذلك الجهاز بضوابط محددة لا تترك مجالاً لأهواء القيادات السياسية. وهنا ينبغي أن تتحمل الأمانة العامة جزءاً من مسؤولية التحضير لمؤتمرات القمة إذا لم يكن ممكناً أن تتحمل كامل تلك المسؤولية[٥٥]. بمعنى أن نرسي الأمن القومي الجماعي على أساس قاعدة تنظيمية يمثل هرمها القمة العربية. إن ما انتهت إليه قمة القاهرة ١٩٩٠ عمّق هذا الشعور ملياً. وقد فرض هذا الأمر تواجد:

أ ـ اجماع فاعل بين الأعضاء الأساسيين للنهوض بالهيئة الجديدة.
ب ـ توافر قيادة متحركة لترجمة هذا التوجه عملياً. وهذا يعني تنشيط دبلوماسية القمة لكي تقوم بوظيفة اتصالية بين القيادات العربية.

٦ ـ تأسيس نظام مقنن للتصويت، يأخذ بنظر الاعتبار ضرورة صيانة الأمن الجماعي ومبادئه ازاء التهديد الخارجي. وهذا يتطلب ايجاد نظام للتصويت له القدرة على الاستجابة لمتطلبات التعقيد في المشاكل العربية. فتضخم الخلافات العربية وتعقيدها حول القضايا القومية يجعل

---

(٥٤) أحمد الشقيري، **الجامعة العربية، كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية؟** (تونس: دار بو سلامة، ١٩٧٩)، ص ٣٠٢.

(٥٥) عبد الحميد الموافي، «جامعة الدول العربية: دور الأمين العام للجامعة،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤١ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ٨٨.

الوصول إلى قاعدة الاجماع أو بمعنى ادق إلى القرارات الجماعية التي توافق عليها جميع الدول الأعضاء في الجامعة صعبة المنال. إلّا أننا لا ندعو إلى التخلي عن قاعدة الاجماع كلياً، بمعنى أن نقنن استخدامها. فقاعدة الأغلبية تصلح للتعامل مع جميع المواضيع ما عدا الدفاع، لما أثبتته الأيام من أن قاعدة الاجماع أدت وظيفة مهمة جداً حيث منعت القطب الرئيسي أو الحلف الأقوى من أن يحتكر العمل العربي أو يسيطر على الأغلبية سيطرة تؤدي إلى عزل الأقلية. كما أن هذه القاعدة سوف تحيّد أي شك في ارتباطات الحكومات العربية بالقوى الأجنبية، علاوة على أنها تساعد على تقليل أثر وغلواء ممارسة السيادة القطرية. فما أحوج العرب لذلك إبّان مداولات قمة القاهرة[٥٦].

٧ ـ الترسيخ الشامل لمبدأ تسوية المنازعات سلمياً. وهذا يعني خلق آلية جديدة وفعالة تكفل التوصل إلى التسوية السلمية لما قد يثور من خلافات بين الدول الأعضاء. فقصور المادة الخامسة من الميثاق وعموميتها، جعل التعديل يشير إلى شيء تفصيلي في مادته الثانية التي تنص على «مبدأ التسوية السلمية للمنازعات التي تثور بين الدول العربية والعمل على حلها في نطاق الجامعة». ولقد حتمت مسببات ومعالجة أزمة الخليج:

أ ـ إن المحاور والتكتلات والتحالفات التي قامت في اطار النظام الاقليمي لها نتائج خطيرة انعكست على الجامعة والقيام بدورها في تسوية المنازعات العربية. ولعل أهم هذه النتائج تحوّل النزاع الثنائي إلى نزاع جماعي.

ب ـ قصور المادة الخامسة على وسيلتين يتلحف الشك ميكانيكية تطبيقهما هما الوساطة والتحكيم. فأحكامهما غير ملزمة. علاوة على افتقارها إلى الإشارة إلى الوسائل الأخرى في تسوية المنازعات مثل المفاوضة، التحقيق، التوفيق، التسوية القضائية، اللجوء إلى المنظمات أو أية وسائل أخرى يقع عليها الاختيار من جانب الأطراف المتنازعة.

ج ـ قصور صلاحية المجلس في التعامل مع تلك النزاعات التي لا تتعلق باستقلال الدول العربية وسيادتها أو سلامة أراضيها.

ومن هنا، جاء التعديل ليؤسس مبدأ لجوء الدول الأعضاء إلى الجامعة لتسوية أي نزاع ينشأ بينها بالطرق السلمية. وهذه قاعدة تقليدية كرسها الميثاق الجديد مسترشداً بما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في مادته (٣٣). كما نصّت المادة (٢٣) الفقرة الثالثة على «عرض النزاعات العربية على اشعار الجامعة قبل اللجوء إلى المنظمات الأخرى عالمية كانت أم اقليمية».

٨ ـ العمل على تأسيس بعد عسكري تنظيمي ضمن اطار ميثاق الجامعة العربية، من خلال وجوب تأسيس هيكل مؤسسي متكامل ذي صيغة عسكرية وبما يوفر شروطاً أفضل لردع العدوان. وهذا يتطلب ايجاد وثيقة جديدة للدفاع العربي المشترك تقوم على تحديث الالتزامات الدفاعية العربية الجماعية بناء على خبرة العقود المنصرمة منذ توقيع الاتفاقية الأولى عام ١٩٥٠ مع ابراز اهتمام خاص بالهياكل المؤسسية والأدوات التنفيذية وضمانات الالتزام بما يتجاوز ما نصت عليه المواثيق السابقة[٥٧]، وذلك يتطلب:

---

(٥٦) العمار، «مصر وأزمة الخليج،» ص ٢١.

(٥٧) الصادق شعبان، «المعاهدات في القانون الداخلي للدول العربية: تمهيد لدراسة تحليلية،» **شؤون عربية**، العدد ٤٢ (تموز/ يوليو ١٩٨٥).

أ ـ أن يتفادى الميثاق الجديد ازدواجية المهام وغموض الارتباط بين الأجهزة المتخصصة في العمل العسكري العربي.

ب ـ التحسب العميق لظروف المجابهة المقبلة. فالأمة العربية تواجه أعداء ذوي امتدادات خارجية واسعة، وهذا يتطلب إعداد الوطن كمسرح واحد للعمل.

ج ـ اتباع مسلك اقتصاد القوى. وهذا يتطلب تعزيز القدرة القتالية وإقامة قاعدة صناعية عسكرية متطورة.

٩ ـ إنشاء محكمة عدل عربية أسوة بمحكمة العدل الدولية، تكون قراراتها ملزمة وتنظر في القضايا المرفوعة إليها بين الدول العربية. فقد نصت المادة (٢٦) من الميثاق الجديد على تأسيس محكمة عدل عربية تحت ولاية الزامية. والحقيقة أن الهدف من تأسيس هذه المحكمة جعل الحكم العربي المعاصر مراقباً وحريته مقيدة، إزاء تعدد الصراعات البينية بين الدول العربية[٥٨].

١٠ ـ وضع ميثاق لحقوق الانسان العربي وضمانات صيانة هذه الحقوق أمام هيئات قضائية عربية، وهذا يعني اصلاح القدرات الإبداعية للأفراد والقضاء على السلبية والاغتراب الحضاري. كما يعتبر هذا الميثاق تعزيزاً للمشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي العربي. من خلال تأسيس ملامح واضحة للتعددية السياسية بغية تدعيم مأسسة الحياة السياسية العربية القائمة على أساس إشاعة قدر أكبر من عقلنة السلطة وقيام مؤسسات اجتماعية وسياسية[٥٩].

١١ ـ ضرورة انشاء هيئة استشارية عربية تكون بمثابة خطوة أولى نحو إنشاء برلمان عربي. تضم الهيئة شخصيات عربية لها وزنها الفكري. والهدف جلي حيث فك عزلة الجامعة العربية كمنتدى رسمي للدول العربية وتدعيماً لمشاركتها في ضبط التفاعلات الاجتماعية العربية.

الخاتمة

تبيّن مما سبق، أن العلة لا تكمن في فقدان المقومات والشروط الموضوعية الكفيلة بإبراز الأمة العربية كقوة شاخصة في النظام الدولي على المستوى السياسي والاقتصادي. وإنما تكمن في ضعف ذلك التوافق بين الارادة السياسية والقناعة بالفائدة المنفعية آنياً. الأمر الذي يتطلب اعادة تأهيل النظام العربي بحيث يعود إلى مفهومه الاقليمي المؤسساتي القائم على أساس توسيع وتعميق التعاون الوظيفي بين الدول العربية بحيث تكون مهمة أو أدوار النظام هي خلق الأطر المناسبة لقيام المجتمعات المدنية العربية بالاضطلاع بمهامها الشمولية. وذلك لا يتم إلّا بتأطير فعلها قانوناً من خلال الجامعة العربية. ويصح ذلك حتى في حالة غياب العمل العربي المشارك طالما أن الرمز موجود. وهذا يحتم أن تكون الجامعة هدفاً له.

١ ـ **التغيير البنيوي**: بمعنى إعطاء الجامعة سلطة ما فوق الوطنية، أي أن تتنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها.

٢ ـ **التغيير السلوكي**: بمعنى التحوّل الاجتماعي عبر استكشاف مجالات للتوافق بين الدول الأعضاء باتجاه التطور السلمي المتكافل. وهذا يعني تعزيزاً للأهداف ذاتها التي جاء بها مفهوم الأمن القومي العربي أساساً باعتبارها حامية كيان الأمة □

---

(٥٨) باسيل يوسف، «العمل العربي المشترك وحقوق الانسان بين الواقع والطموح،» **مجلة حقوق الانسان في الوطن العربي**، العدد ٢٠ (١٩٨٧).

(٥٩) حسن السيد نافعة، «الجامعة العربية وحقوق الانسان،» **شؤون عربية**، العدد ١٣ (آذار/ مارس ١٩٨٢).

اشكاليات التفاعل والحوار الحضاري بين العرب والحضارة الغربية في اطار متغيرات العالم الجديد

ثناء فؤاد عبد الله

قسم العلوم السياسية،
كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمة

حينما نتحدّث عن الحوار والتفاعل الحضاري بين مختلف الحضارات، فإننا نكون ازاء العديد من القضايا والجوانب المعقدة التي تتعدد زواياها بين مختلف الرؤى والتيارات الفكرية؛ وبالرغم من الغموض الذي يكتنف بعض هذه الرؤى والتيارات، قد يكون من الأسلم ـ فكرياً ومنهجياً ـ أن تبدأ الدراسة بمقولة جامعة نأمل أن تعطي مؤشراً ايجابياً ـ بقدر الإمكان ـ عن جوهر الدراسة ككل وهدفها.

وإذا كان الموضوع هو: الحوار والتفاعل الحضاري بين العرب والحضارة الغربية، فإن المقولة «المفتاح» تبدأ بأن نقرر أن الموقف الصحي في علاقات الثقافات والحضارات هو موقف «التفاعل» من موقع التميز والاستقلال، حيث تنفتح نوافذ الفكر والثقافة ـ وقنوات الاتصال على مختلف عطاءات الفكر الانساني ـ ولكن مع التمييز بين ما هو مشترك، انساني، عام لا تتغير حقائقه وقوانينه بتغير المعتقدات والمواريث، والشخصيات القومية. التمييز بين هذا المشترك الانساني العام والخصوصيات الثقافية والحضارية التي هي بالنسبة إلى الثقافة والحضارة كالبصمة المميزة للإنسان، بها يتميز فيتحقق له الاستقلال دون أن يذوب في غيره، ودون أن ينعزل عن جنس الانسان. وتعدّ الثقافة العامل الأهم في تكوين خصائص الشعوب، لأنها تمثل الرؤية الفكرية والواقعية لدى الشعوب؛ فالثقافة هي مجموع المعارف التي تسهم في تكوين الانسان، وعندما يحاول هذا الانسان أن يختار لنفسه موقفاً فكرياً أو سلوكياً، فإنما يختاره من خلال ما تركته ثقافته في نفسه من آثار وملامح وتصورات. وإذا كانت الثقافة انسانية الملامح أخلاقية الاختيارات، كان الفكر، كذلك، وليد ذلك الاتجاه. والشعوب التي تملك ثقافة متميزة، يكون فكرها منسجماً مع تلك الثقافة، ولا فكر لأمة لا تملك ثقافة متميزة. إذاً، فموقف «التفاعل» بين الحضارات لا يتجاوز ولا يلغي التمايز الحضاري والثقافي...

وعلى هذا النحو، قد يبدو الأمر محدّداً وبسيطاً، إلا أن هذا التبسيط في حقيقته هو من قبيل

الخداع النظري أو المنطقي، ذلك أن مواجهة الواقع الفعلي للممارسة أو الاحتكاك بين الحضارات في بعض الأحيان تجعلنا أمام مواقف تتراوح بين المواجهة والمنافسة حيناً، والصدام والصراع حيناً آخر في اطار ما يسمّى التفاعل الحضاري تحت تأثير التمايز أو التناقض بين الحضارات.

والقضية التي نحن بصددها الآن هي أن العالم يعيش في هذه الآونة ما يمكن أن نطلق عليه «زمن المواجهة الحاسمة بين الحضارات». وهذه القضية تبدأ من حقيقة لا مهرب منها وهي أن الحضارة الغربية هي الحضارة الأقوى والمسيطرة في عالم اليوم بكل المقاييس. وأن مسار التفاعل الحضاري يتم من خلال محاولات الإحاطة والحصار أو الاستيعاب والهضم، وأخيراً التبديد والفناء، وهذه هي لغة الحوار بين الحضارات في ما نطلق عليه اسم «العالم الجديد».

ولأن الوطن العربي جزء من هذا العالم الجديد ـ فمن الطبيعي أن يسري عليه ـ شاء أو أبى ـ تبعات ونتائج متغيرات هذا العالم الجديد على المستويات كافة، أي أن سنّة التطور من حيث هو تغيّر، تسري على الجميع. ومن هذا المنطلق، فإن التساؤل الذي يجب طرحه بكل الجدية والاعتبار هو: إمكانية ضبط مسار وآلية التغير والاحتكاك والتفاعل مع الحضارة المسيطرة نحو الاتجاه المنشود وانطلاقاً من خصوصية الواقع العربي ثقافياً وحضارياً، وفي إطار متغيرات وحقائق وتطورات العالم الجديد؟

وهذا السؤال الجامع المانع هو بالتحديد محور هذه الدراسة، وهو بعبارة أخرى التساؤل عن كيفية ضبط آلية الحوار والتفاعل الحضاري مع القوى المسيطرة والموجهة لمتغيرات العالم الجديد. ولا ريب أن نقطة البدء، والخطوة الأولى في هذا الطريق هي: فهم لغة الخطاب التي يتم التعامل بها بين أطراف هذا العالم الجديد ـ وبالتحديد ـ فهم توجهات هذا العالم نحونا ـ أي (الخطاب الغربي نحو العالم العربي). ومن هنا تحدّدت منهجية الدراسة بكشف وتحليل لغة الخطاب الغربي ـ تجاه العرب والمسلمين في اطار محددات ومتغيرات العصر وتطورات الحضارة الغربية في مرحلتيها الحالية والمقبلة وفي ضوء التحوّلات الجذرية التي تمرّ بها هذه الحضارة.

وإذا كان هذا هو السؤال المحدد الواجب طرحه إبّان هذه المرحلة، فإن القضية إذاً تكون في جوهرها قضية حوارية ـ فنحن نعني بالخطاب مواجهة «التفاعل الحواري المتبادل» بين العرب والعالم ـ ومن ثم صورة كل منهما لدى الآخر. فالغرب ينظر إلينا من خلال مفهوم غامض هو مفهوم **المجتمعات النامية**، ولا نقول المتخلفة، فهو لا يرانا بعين الحقيقة ونحن نراه من خلال مفهوم التقدم ـ أو الحضارة أو الحداثة ـ ولكن الغرب تجاوز الحداثة إلى ما يُطلق عليه مفهوم ما **بعد الحداثة** وهذا القصور المنتمي إلى الحاضر يحتوي بين طياته على ميراث المواجهة وفصول الصراع بين الشرق والغرب عبر التاريخ.

وعلى الصعيد العربي، فنحن نعيش حالياً أزمة حضارية، وأساس هذه الأزمة هو البحث الدائب عن صيغة فكرية يتم خلالها استيعاب ثقافة العصر، وهي في حقيقتها ثقافة «الآخر» في الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على خصائصنا العربية الأصيلة، وهذه هي الاشكالية العامة في قضية الحوار مع الآخر. ودون الدخول في تفاصيل الجوانب الفلسفية لهذه الاشكالية العامة، فإنه يمكن البدء بتقرير حقيقة أساسية مؤداها أن الحوار مع الآخر ينطوي على مساءلة ذات شقين: الشق **الأول** هو «الذات» والشق **الثاني** هو «الآخر». فمعرفة الذات ـ تقتضي نوعاً من الانفصال، أما معرفة الآخر فتقتضي نوعاً من الاتصال؛ ومعرفة الذات تعني معرفة الهوية والخصائص الثقافية، وكما يقول محلّل عربي بارز «فإنه لا يمكن أن نعرف الآخر معرفة حقّة إذا لم نعرف ذاتنا معرفة حقة». على

أن القضية المطروحة حالياً هي «منطق» التعامل مع هذا الآخر، ومنطقه في التعامل معنا، ذلك أن «مسلك» أو منطق هذا التعامل يتم تحديده وفقاً لظروف **اللحظة التاريخية** التي يتمّ في ظلها... ولا ريب أن اللحظة التاريخية الحالية ـ غير مسبوقة في التاريخ بسبب ما تحفل به من تغييرات جذرية أدت إلى خلخلة الأسس والمفاهيم المستقرة في أذهاننا منذ عقود عدة، ومضمون هذه التغييرات يشمل ما يطلق عليه **الثورة الكونية** وتطبيقاتها في المجالات العلمية، والتقانية، والسياسية، والقيمية.

وما يهمنا في هذا المجال، ليس بحث هذه التغييرات الثورية العالمية في حد ذاتها، وإنما ينصبّ اهتمامنا بالتحديد على بحث الثابت والمتغير في لغة الخطاب الغربي ـ «في ضوء هذه التغييرات» التي لا مناص من وضعها في الاعتبار ـ فمنطق التفاعل ـ أو الحوار الحضاري في الماضي كان يسمح باستمرار التواجد مع وجود التمايز ـ كما كان يسمح بأخذ المقبول وطرح المرفوض ـ فهل يستمر هذا المنطق مع ثورة التغييرات الهائلة التي تجتاح العالم شرقاً وغرباً؟ هذا هو بالتحديد ما نحاول بحثه في هذه الدراسة.

أولاً: المنطق السائد في التفاعل بين الحضارات

من حقائق التاريخ، أن الحضارات الانسانية التي ظهرت على سطح هذا الكوكب الذي نعيش عليه ظلت منذ وجودها في تفاعل مستمر أتنافسياً كان هذا التفاعل أم صراعياً أم تكاملياً، لكنه ظل يدور حول شيء من الاختلاف على أي حال. وكان وما زال منطلق هذا التفاعل بين الحضارات واحداً، وهو رفض الاختلاف الحضاري. وهدفه واحد هو: فرض التماثل الحضاري المطلق كأساس لا بد منه لتحقيق حلم الأقوى حضارياً واحساسه بالأمن على وجه هذا الكوكب إن كان ذلك ممكناً. وكان امتلاك عنصر القوة المطلقة بمقاييس عصرها هو الفيصل في هذا الأمر[1].

وانطلاقاً من ذلك الدافع وحول هذا الهدف، دارت عجلة التفاعل بين الحضارات الانسانية؛ أما نتائج هذا التفاعل، فكانت تتحدد وفقاً لحدود القوة الممتلكة مادية كانت أو غير مادية.

ولم تكن هذه المهمة يسيرة ـ أي مهمة تولّي الحضارة الأقوى السيطرة على غيرها من الحضارات ـ بل كانت هناك صعوبات وآلام تحول دون تحقيق الهدف. ومصدر هذه الصعوبات هو رغبة كل حضارة أن تقود المسيرة، وأن تلوّن الآخرين بلونها، فكان لا بد من وجود معارضة للحضارة الأقوى تشكّل عقبة في طريقها فيكون الصدام حتمياً.

هكذا كان منطق الحياة الاجتماعية والثقافية عبر التاريخ، فللحضارات الانسانية دورات تاريخية تنقسم عبرها إلى تابع ومتبوع، لكن التبعية والتقليد مهما أحكمت حلقاتهما ظلا عبر التاريخ دون تحقيق التماثل الحضاري المطلق. من هنا ظل الدافع إلى الصراع الحضاري موجوداً منذ القدم وإلى اليوم[2].

فالتمايز الحضاري هو الذي كان يذكي التفاعل بين الحضارات، وهذا التمايز يتركّز على الخصوصية الثقافية لكل حضارة التي تميزها عن غيرها. وبشهادة التاريخ، فإننا نجد أمثلة للتفاعل الحضاري الذي اتخذ موقفاً وسطاً بين موقفين متطرفين، أي الانغلاق أو الذوبان والتبعية.

---

(١) ادريس العزام، «نحن والحضارة المغربية،» جريدة **الدستور** (الأردن)، ١٧/٥/١٩٩٢.

(٢) محمد عمارة، «المسلمون والحضارات الأخرى،» **الاتحاد** (أبو ظبي)، ٢٠/٣/١٩٩٢.

فبعد الفتوحات الاسلامية التي أدخلت أمم الحضارات القديمة ـ الفارسية، والهندية، واليونانية ـ في اطار الدولة الاسلامية، حدث أعظم وأوسع ألوان الانفتاح الحضاري من العرب المسلمين على تلك الحضارات القديمة، لكنهم ميّزوا بين **المشترك الانساني العام** فاستلهموه ووظفوه محكوماً بأخلاقيات الاسلام، وبين **الخصوصيات** الحضارية فرفضوها، بل شنّوا عليها عندما تعرّضوا لغزوها ـ حرباً ضروساً شعواء. إن الدولة الاسلامية لم تتردد في قبول النظام الفارسي في ضريبة الأرض الزراعية الذي كان يسمّى **وضائع كسرى**، ولم تتردد كذلك في قبول كثير من **التراتيب الادارية الفارسية** التي تدخل في باب المؤسسات والتنظيمات والآليات مع اخضاعها جميعاً لفلسفة الاسلام في الادارة وعلاقة الأمة بالسلطة؛ فهنا تم استلهام تجربة حضارية وخبرة قومية أدخلت في نسيج الفلسفة التي جاء بها الإسلام[٣]. لكن المسلمين كانوا حذرين كل الحذر، وشديدي الرفض والمقاومة لكل ما هو خصوصية حضارية فارسية تتعارض مع معايير الاسلام وجوهر معتقداته وخصائصه الحضارية المتميزة. فلقد رفضت الخلافة الاسلامية فلسفة الحكم الفارسية التي كانت ترى في كسرى ابناً للإله (اهورا ـ مزدا) يحكم باسمه ونيابة عنه. كذلك رفضت الحضارة الاسلامية ذات الفكر الاجتماعي المتميز **النظام الطبقي المغلق** الذي قام عليه المجتمع الفارسي لتعارضه الجذري مع فلسفة الاسلام في المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات[٤].

وعلى حين فُتحت الأبواب في الدولة الاسلامية للتجارب الانسانية ولعلوم التجربة والتمدن المدني العملي، كان الحذر، بل المقاومة للفلسفات والمعتقدات المخالفة لمعاييرنا الحضارية إن في السياسة أو في الاجتماع أو في الدين أو في الفلسفات[٥]. وكذلك كان حال الحضارة الاسلامية عندما فتحت الشام ومصر وبلاد الشمال الافريقي ذات الميراث البيزنطي ـ الاغريقي.

ففي الوقت الذي تبنّت فيه الدولة الاسلامية تدوين الدواوين وهو خبرة إدارية بيزنطية، وسعت الدولة الأموية إلى مدرسة الاسكندرية، فبدأت حركة ترجمة العلوم الطبيعية والتجريبية وفنون التمدن العملي التي سميت علوم الصنعة ـ في الوقت ذاته الذي تبنت فيه الحضارة الاسلامية هذا اللون من المعارف والعلوم والتجارب الانسانية ـ كانت حربها ضد الغنوصية خاصة والهيلينية في الفلسفة والعقائد والتصورات بوجه عام، وكذلك معارضتها عقائد ومذاهب المسيحية التي أخرجتها الروح الهيلينية عن نقاء عقيدة التوحيد عندما أنسنت الإله وألّهت الإنسان، وهو ميراث يوناني منحدر من تأليه الأبطال في الوثنية اليونانية لا علاقة له بالتوحيد الذي جاء به المسيح عيسى عليه السلام، كذلك رفضت الحضارة الاسلامية القانون الروماني لأنه ليس من المشترك الانساني العام بل من الخصوصيات الحضارية الغربية التي تختلف عن فلسفة الشريعة الاسلامية في التقنين للدولة والمجتمعات.

ويكفي لنعرف هذه الحقيقة، أن نقرأ للمستشرق دافيد سانتيلانا (١٨٤٥ ـ ١٩٣١) كلماته التي تؤكد اختلاف الشريعة الاسلامية عن القانون الروماني ـ وهو الذي لم يجعل هذا القانون مشتركاً انسانياً عاماً حتى يتبنّاه المسلمون كما تبنّوا تدوين الدواوين، ويقول سانتيلانا: «عبثاً نحاول أن نجد أصولاً واحدة تلتقي فيها الشريعتان الشرقية والغربية (الاسلامية ـ والرومانية) كما استقر الرأي على ذلك أن الشريعة الاسلامية ذات الحدود المرسومة والمبادىء الثابتة لا يمكن ارجاعها أو نسبتها إلى شرائعنا

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: **تراث الاسلام: القانون والمجتمع**، مجموعة من الباحثين (بيروت: [د.ن.]، ١٩٧٢)، ص ٤٢٧ ـ ٤٣٨.

(٥) عمارة، المصدر نفسه.

وقوانيننا لأنها شريعة دينية تغاير افكارنا اصلاً. إنها شريعة ترسم الأخلاق والآداب في كل مسألة حدود القانون فيها»[٦].

ومع الحضارة الهندية، عندما التقت الحضارة الاسلامية بمواريث الهندوس، عمل كذلك هذا القانون[٧]: قانون تمييز التفاعل الحضاري بين المشترك العام ـ والخصوصيات الثقافية الحضارية. فالبيروني (٩٧٣ ـ ١٠٤٨م) الذي نهض بمهام وأعباء البعثة العلمية عندما عاش بالهند اربعين عاماً عقب الفتح الغزنوي لبعض أقاليمها والذي درس تاريخ الهند وتراثها وحضارتها دراسة العبقري المتفرّد ـ يعرض كيف ميّز الأسلاف بين تراث الهند وعلومها ـ فأخذوا الحساب والفلك وطوروهما، وصنعوا انواعاً من الأدوية العشبية، وميّزوا بين هذه العلوم الطبيعية والتجريبية وبين ديانات الهند ومذاهبها وفلسفاتها التي رفضوها لتعارضها مع التوحيد الاسلامي وإلاهية المصدر الديني في الاسلام[٨]. وكذلك صنع المسلمون عندما انفتحوا على التراث الاغريقي والعلوم اليونانية، فقد ترجموا وطوروا تراث اليونان في الطب والكيمياء والهندسة والرياضيات والميكانيكا والزراعة والمناظر والحساب والمنطق وغيرها من العلوم الطبيعية والعملية والتجريبية... ولكنهم لم يقبلوا آداب وأساطير اليونان وميّزوا في هذا التراث بين المشترك الانساني العام ـ ومعطيات الخصوصية الحضارية.

وعلى وجه العموم، فإن هدف **التماثل الحضاري المطلق لم يتحقق أبداً**...[٩].

ولم تنجح أي حضارة قديمة أو حديثة في بلوغ هذا الهدف. فالحضارة البابلية والآشورية والسومرية لم تجعل العالم بابلياً أو آشورياً أو سومرياً بالكامل ـ ولم تنجح الحضارة الفرعونية في جعل العالم على شاكلتها حضارياً، ولم تصل الحضارة اليونانية إلى جعل العالم كله يونانياً ـ وكذلك الحضارة الرومانية ـ والحضارة الاسلامية، إلى أن نصل إلى الحضارة الغربية الرأسمالية أو كما يسميها البعض الحضارة الغربية بشقيها الاشتراكي والرأسمالي.

وقياساً على ما سبق، فإن التحليل المباشر يمكن أن يقودنا إلى الحكم بأن الحضارة الغربية لن تنجح في الوصول إلى التماثل الحضاري المطلق بمعنى استيعاب وذوبان الحضارات الأخرى كافة داخلها. إلا أن هذه النتيجة تكون موضع شك كبير إذا ما أخذنا في الاعتبار نقطتين هامتين:

أولاً: إن منطق التفاعل الحضاري الذي يجري حالياً يختلف في سماته ومساره ومضمونه عن منطق التفاعل الحضاري الذي كان يتم في مراحل تاريخية سابقة.

ثانياً: أن الحضارة الغربية تمر حالياً بفترة تحوّل جذرية يصعب الوصول بشأنها إلى حكم دقيق وحاسم وذلك في إطار ما يسمّى متغيرات العالم الجديد.

فما هي أهم سمات التغيرات الجديدة في الحضارة الغربية؟

ثانياً: الحضارة الغربية ومتغيرات العالم الجديد

قامت الحضارة الغربية على أساس الثورة الصناعية ومنجزات الثورة العلمية والتقانية مما

---

(٦) **تراث الاسلام: القانون والمجتمع**.
(٧) عمارة، المصدر نفسه.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) العزام، «نحن والحضارة المغربية».

جعل العلم ومنجزاته الهائلة قوة تضاف إلى قوى الانتاج: الأرض، رأس المال، العمل. وبمرور الزمن، تغيرت خصائص المجتمعات الصناعية المتقدمة وبدأت تشهد تغيرات وعمليات تحوّل عميقة في مجالات السلوك، والفكر، والقيم.

وهذه التحولات دفعت العلماء إلى أن يطلقوا على المجتمعات الغربية مصطلح **مجتمعات ما بعد التحوّل الصناعي**، ومن أبرز هؤلاء العلماء دانيل بل[١٠]، إلا أنه اتضح عدم كفاية هذا المصطلح لكشف مجمل وعمق التغيرات التي تشهدها المجتمعات الغربية مما ساهم في بزوغ مصطلح جديد هام هو مصطلح **مجتمع المعلومات**، الذي يشير إلى عملية معقدة تتم في هذه المجتمعات وترتكز على انتاج وتداول المعلومات من خلال التطور الهائل الذي تشهده حالياً في مجال الحاسبات الآلية وما أدّت إليه من ثورة معرفية وفكرية عظيمة.

ويضاف إلى ما سبق الانجازات الهائلة في مجالات الاتصال واستخدام الأقمار الصناعية في مجالات البث التلفزيوني الذي ينشر القيم والعادات في مجالات جغرافية واسعة تتجاوز الحدود القومية ـ مما أدى إلى اتساع قاعدة متلقّي الرسالة الاعلامية ـ ومن ثم تكوّن ما أطلق عليه **مجتمع المعلومات الكوني**[١١]، ونحن نرى أن نطلق عليه اسم **مجتمع المعلومات العالمي**.

إن التطور الهائل في مجالات تقانة الاتصال أدّى إلى اتساع تداول العلم والمعرفة، وتكوّن نوع من «الاهتمام العالمي» الذي يتجاوز المصالح الطبقية أو العرقية او القومية إلى تكوّن وعي عالمي تجاوز هذه الحدود الضيقة.

إن **تجمع المعلومات العالمي** باهتماماته الواسعة يرتكز على تقانة المعلومات وسماتها الخاصة، إذ «إنها غير قابلة للاستهلاك»، وتقوم على أساس عمليات جماعية في تجميعها، واستخدامها، وفقاً لعمل ذهني وابداع معرفي ينمي قدرة الانسان على الاختيار والتجدد والمشاركة في صنع القرارات. فمجتمع المعلومات يتضمن عمومية الاحساس بالمشاكل العالمية وفي مقدمتها المشاكل المتعلقة بنقص الموارد ومشاكل البيئة، اضافة إلى التباين الواضح بين الشمال والجنوب اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً. ويرى المتخصصون في مجال «سمات مجتمع المعلومات العالمي» أن هناك عملية تحوّل جذرية تجري حالياً ويتم من خلالها «نسج خيوط التفاهم الدولي الشامل» بما يتجاوز المصالح القومية ليصل هذا التفاهم في أقصى معانيه إلى تحوّل سمة التنافس التي تتميّز بها النظم الاقتصادية حالياً إلى «نظام جماعي عام».

وعلى الرغم من الطابع التفاؤلي الزائد في هذا التصوُّر، إلا أن الأمر لا يخلو من واقعية خاصة إذا ما تصوّرنا ما يتم في مجالات البيئة تعبيراً عن اهتمام عالمي (مؤتمر الأرض في ريو دي جانيرو)، وكذلك الاهتمام العالمي بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل؛ ومع ذلك فإن أهم العقبات التي تواجه مجتمع المعلومات هو ما يتعلق بـ «ديمقراطية المعلومات»، أي أن يتم تداول هذه المعلومات بأسلوب ديمقراطي يتضمن حماية خصوصية المواطن وحماية حقه في المعرفة، وحقه في

---

(١٠) انظر دراسة السيد يسين، «الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمي (تحليل ثقافي)»، وملخص الدراسة في: **نشرة منتدى الفكر العربي**، العدد ٧٩ (نيسان/ ابريل ١٩٩٢).

(١١) للاستزادة في هذا الموضوع، انظر: دراسات السيد يسين، «الايديولوجية، والتكنولوجيا»، **الكاتب** (آب/ اغسطس ـ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٩). انظر أيضاً:

Daniel Bell, *The Coming of Post Industrial Society: A Venture in Social Forecasting*, Harper Colophon Books (New York: Basic Books, ©1976).

استخدام المعلومات والبيانات بأسلوب سهل ومتاح وعلى المستويات المحلية والحكومية والعالمية كافة.

وعندما نتحدث عن مجتمع المعلومات، فإن ذلك يشير إلى تغيير وانقطاع كيفي في التقانة وفي الآفاق المتاحة، فإذا كان ظهور الزراعة قبل حوالى عشرة آلاف عام في وادي النيل أو وادي ما بين النهرين ثورة وانقطاعاً كاملاً بين نمط الحياة السابقة واللاحقة، وإذا كانت الثورة الصناعية قبل قرنين في بريطانيا ثم في أوروبا، انقطاعاً آخر غيّر في نمط الحياة وأساليب الانتاج، فإننا يمكن أن نكون على فاتحة عصر جديد يمثل انقطاعاً في نمط الحياة والتقانة، وهو المترتب على «ثورة المعلومات والاتصالات»[١٢].

ومنذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات يدخل العالم مرحلة جديدة تتميز بغلبة المعلومات والاتصالات، كما يشهد تغييراً نوعياً في الصناعة والتقانات المستخدمة؛ فالآلة الجديدة لم تحلّ محل قوة الانسان وعضلاته، بل أصبحت تقوم بدور عقله وذكائه. وكما أدى إحلال الآلة محل عضلات الانسان إلى مضاعفة قوّته، فدخول الآلة في مجال الحساب وترشيد القرار ضاعف ذكاءه.

وعلى الصعيد السياسي، فإن ثورة ديمقراطية عميقة اجتاحت نظم الشرق والغرب، فانهارت النظم الشمولية في أوروبا الشرقية، وكفرت هذه المجتمعات بنمط الحياة التي كانت أسيرة له طوال السنوات الماضية، كما تفكك الاتحاد السوفياتي إلى جمهوريات أو دول مستقلة ـ مع ابقائها على رابط نسبي يربط بينها تحت اسم رابطة الدول المستقلة ـ كما تفكك الاتحاد اليوغوسلافي بصورة درامية تحت وطأة الصراعات العرقية، وطغت على السطح مشكلة الجمهوريات الاسلامية التي كانت مندمجة شكلياً في اطار «الاتحاد السوفياتي السابق» مما جعل الدول الغربية تطرح تساؤلات عميقة حول مصير الانتماء السياسي لهذه الدول الاسلامية ـ خاصة أن منها دولاً تملك أسلحة نووية، اضافة إلى خشية الغرب من وصول أسلحة الاتحاد السوفياتي السابق إلى دول «غير مرغوب فيها» ـ على حد تعبير تصريحات المسؤولين الغربيين. وفي داخل الدول الرأسمالية ـ وفي الولايات المتحدة ـ تفجرت الأسئلة حول صلاحية الرأسمالية الأمريكية، وسلبيات النظام السياسي والاجتماعي الأمريكي (مشكلة الفقر، المشكلة التعليمية، مشكلة السود) وبينما تسعى أوروبا إلى الوصول إلى محطة «الاندماج الشامل» وتحقيق وحدتها المنتظرة، فإن ظلالاً من الشك والانقسام والتوتر تشوب العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية لتطرح التساؤلات حول مصير حلف الأطلسي، وهل يلحق بقرينه «حلف وارسو» الذي انحل ودخل غياهب النسيان؟ وإزاء، كل هذه التغييرات والتطورات يتساءل البعض هل يمكن أن يستمر الغرب دون أن يكون أمامه «عدو» يحفظ له قدرته على «التكتل»؟ وهل يمكن أن يكون هذا العدو المحتمل ـ من الشرق ـ أي من غمار الثورة العارمة التي تعتمل في أحشاء دول «الشرق الأوسط» تحت عنوان «الإحياء الاسلامي»؟

وأمام هذا الحشد الهائل من التغييرات غير المسبوقة، فإن العالم يشهد مرحلة هلامية لم يسبر غورها بعد، وليس في استطاعة أيّ من المحللين والخبراء أو القادة والزعماء أن يتنبّأ بملامح الغد ومساراته. وعجزت النظريات ومناهج البحث عن التنبؤ بالتغييرات الواقعة، وبرزت الحاجة إلى مناهج بحث جديدة لفهم وتفسير واستيعاب «الواقع الجديد» وتجلياته المستقبلية.

وإزاء هذا الواقع الجديد نطرح التساؤل: أين يقف الوطن العربي من هذه التغييرات؟

---

(١٢) Carlo M. Cipolla, *The Economic History of World Population*, Pelican Books, A 537 (Baltimore, Mad.: Penguin Books, [1962]), p. 18.

وكيف تكون لغة «الحوار الحضاري» مع العالم وبالتحديد مع الغرب، وكيف يحدد الغرب خطابه نحونا ـ في ظل متغيرات اللحظة التاريخية الحالية؟

ثالثاً: الاشكاليات التي تفرضها قضية الحوار مع الآخر

١ ـ حتى نقدّم بحثاً شاملاً وعميقاً لمثل هذا الموضوع، لا بد أن نستعرض ونتتبّع جميع مراحل الحياة العربية على الصعيد القومي الشامل، وعلى الصعيد القطري من خلال النظرة القومية الشاملة، لنرى الأمة العربية (في ظل القومية الواحدة) وذلك في محاولة لتبيان منطق مرحلتها الجديدة، والانسجام مع هذا المنطق والارتفاع إلى مستواه ولنراها وهي تخوض معاركها الحاسمة الجديدة في مجالات التخطيط والتنظيم والتطبيق ومداراتها السياسية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي دوائرها الداخلية المحلية أو القومية أو الدولية، لكي نرى ما حققت من نتائج وما عانت من نكسات.

إن مثل هذا البحث لا بد أن يعنى بالضرورة بمعالجة المسائل التالية:

أ ـ هل فهمت الحركة القومية العربية منطق المرحلة الجديدة بمقوماتها ومعالمها ومنطقها النوعي الجديد؟

ب ـ هل استجابت لمنطق المرحلة الجديدة على الأصعدة الفكرية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الشاملة؟

ج ـ ما مدى الاستجابة للمرحلة الجديدة على صعيد التخطيط والتنظيم والممارسة؟

وبتعبير آخر، هل وعت الأمة العربية في مرحلتها الجديدة وضمن وعيها عامل الزمن، ضرورة السير ـ بالسرعة اللازمة لبلوغ الوضع الذي تتطلبه المرحلة ـ وفقاً لحدود منطقها الجديد...؟[١٣] هل تسير «الحركة العربية» بأسلوب علمي في الاتجاه والسرعة المطلوبين؟

إن الفترة الماضية، رغم تميزها بالوعي العميق والتخصص المعرفي، كانت زاخرة بعلامات الاضطراب والفوضى في تبنّي المصطلحات الفكرية والعقيدية، وعدم القدرة على استيعاب «الجذور التاريخية الكبرى» التي قامت ونمت عليها الأمة العربية، والمراحل التي مرت بها هذه الأمة.

إن جوهر الحركة في المرحلة الماضية تغافل عن حقيقة هامة هي أن الحركة القومية ـ هي حركة انسانية تاريخية ـ عميقة الجذور وأن العالم في حاجة إليها بمثل ما هي في حاجة إلى كل روافد الحضارة الانسانية.

إن حركة وقوة دفع القومية العربية تملك القدرة على التفاعل مع الحركات الانسانية كافة، على الصعيدين الأفقي والرأسي وكإضافة لها قيمتها لإثراء التجربة الانسانية العامة. ومن كل ذلك... فإن التفكير في ما يسمى أزمة العصر يستلزم، بادىء ذي بدء، النظرة العقلانية الثاقبة، وعدم الانسياق وراء الحلول الجاهزة التي تصادر قدرات العقل البشري وتقيّده.

إن الانسان العربي، وهو يواجه اليوم ما نطلق عليه اسم **المشكلة العربية**، لا بد أن يمتلك

---

(١٣) جلال زواد فاخوري، «قضايا قومية،» **الرأي** (الأردن)، ١٠/٣/١٩٩٢.

قدرة معينة هي: النظرة التاريخية العميقة التي تجعل من الحاضر والمستقبل تواصلاً دائماً مع جذوره القومية الواحدة ثقافياً وحضارياً.

إن التحدي الأكبر الذي يواجه الانسان العربي هو عبور الهوة العميقة بين الواقع العربي الحالي ومؤشرات العصر القادم، ولكن دون الاستسلام إلى الشعارات الزائفة التي تنال من أصالته وتميزه الحضاري.

٢ ـ إن الموقف العربي العام من الحضارة الغربية يتأثر بالعوامل النفسية في المقام الأول. فرغم الاعتراف بأنها أحدث الحضارات البشرية وأغناها بما قدّمت من إنجازات عقلية ومادية وقيم انسانية، إلاّ أنه لا يجدها حضارة كاملة أو خالية من السلبيات رغم احتفاظها بالمنزلة الفريدة. وتراوح الموقف بين القبول والرفض تحت وطأة الأسباب التالية:

ـ أنها حضارة أجنبية.

ـ أن لها ماضياً أسود ـ في التاريخ العربي دينياً ـ استعمارياً.

ـ أنها قد تمثّل خطراً على العقيدة الدينية.

ـ أنها تتضمن قيماً تتعارض مع بعض القيم العربية.

ـ أن الانسان العربي ـ يتحيّز ـ ولو جزئياً لحضارته ويأبى الاعتراف بأن الزمن قد تجاوزها في بعض جزئياتها.

ـ أن الحضارة الغربية أدت إلى انجازات مثلت هي نفسها أكبر عوامل التدمير للإنسان والحضارة ـ الأسلحة النووية ـ والأساليب الصناعية المدمرة للبيئة.

٣ ـ وتأتي بعد ذلك ثالث الاشكاليات التي تثيرها قضية الحوار مع الآخر، وهي تمثل نقطة التناقض الأساسية في هذا المجال ـ ويمكن عرضها كالتالي: إننا مطالبون بأن نؤمن بالتحديث ونقل التقانة الغربية والتنمية التي تحقق الرفاهية. إلاّ أن تجربة العالم الثالث أثبتت فشل مقولة إن الطريق واحد والهدف واحد، وإن حاضرنا هو ماضي الغرب الصناعي، وما علينا إلا اتباع النموذج الغربي الجاهز. إن المنظمات الثقافية الكبرى في العالم بدأت تثير الأحاديث عن **البعد الحضاري في التنمية**، وأن من أخطر آثار تطبيق النموذج الغربي، ان التغيير لا يأتي من خلال **التطوير الذاتي** وإنما هو نوع من الإحلال، لكل ما كان قائماً من نتاج البناء الحضاري، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى تعطيل الكثير من الوظائف الحضارية، فضلاً عن التفكك وتحلّل النسيج الاجتماعي.

إن نموذج التنمية الغربي ناتج من الصيغة الغربية للتحديث ورؤية الغرب الشاملة للإنسان، والكون، والحياة. وهنا نواجه التساؤل الهام: هل النموذج الحضاري قابل للتكرار؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يجب أن تأخذ في الاعتبار أن أهم الوظائف الحضارية تتمثل في وظيفة **انتاج القيم** وإعادة انتاجها، بمعنى إحياء قيم ايجابية قديمة واعطائها مضامين جديدة تتفق مع السياق المكاني والزماني الجديد. وإذا كان أحد أهم معايير الحكم على أصالة وحيوية الثورات والتغيرات الاجتماعية ـ الحضارية هو قدرتها على انتاج القيم فإن تقليد النموذج الغربي في التنمية يعني ببساطة الحرمان من إحدى أهم الوظائف الحضارية: وظيفة انتاج القيم. ومن هذا المنطلق، فإن الصراع الدائر حالياً إزاء قضية تحديد «الموقف» من الحضارة الغربية يدور بين

تيارين: تيار يرى الانصياع غير النقدي لكل قيم الغرب وتقاليده وانجازاته، وتيار آخر يفضّل اجراء محاولة خلّاقة لتجاوز الاطار المستورد والبحث عن رؤية منهجية بديلة تقترب من الواقع المحلي وتعكس تحيّزاته ومفاهيمه الأصلية[١٤].

إن التيار الأول يملك حججاً ومبررات لها قيمتها، وذلك على اعتبار أن الحضارة الغربية ليست أجنبية، لأنها استمدت بداياتها من كل الحضارات السابقة وخاصة الاغريقية والاسلامية، وأن المسألة تدور حول **شركة كبرى** لكل الأسرة البشرية كل أسهم فيها بقدر ما سمحت له الظروف التاريخية، وأن ماضي هذه الحضارة الأسود كانت له ظروفه التاريخية والاقتصادية، وأن الانفتاح على الحضارة الحديثة لا يعني هجر حضارتنا القديمة، ولكنها عملية تزاوج وتوليد تتجدد بها حضارتنا وتزدهر. وهذا التيار يرى ضرورة اتباع منهجية واعية للتعامل مع الواقع، وألّا نجعل من انفسنا أعداء للآخر المتفوق، وأن نسعى إلى اقناع هذا الآخر بأن لنا دوراً حضارياً يمكننا المشاركة به. وهنا نواجه المشكلة في أعمق وأهم جزئياتها ـ فهل يقبل هذا الآخر ـ قيامنا بالإسهامة الحضارية ـ وفقاً لموقعنا، وتميُّزنا، وطموحاتنا؟

٤ ـ وينقلنا هذا التساؤل إلى الإشكالية الرابعة بشأن الحوار مع الآخر ـ وهذه الاشكالية تدور حول: القيم والتصورات السائدة في الوطن العربي عن «العالم»، وهذه القيم والتصورات في حاجة إلى تحليل نقدي موضوعي. فهناك نظرية **المؤامرة العالمية الامبريالية** التي تهدف إلى منع تحقيق أي انتصارات أو مشروعات قومية عربية. هذه النظرية ـ رغم صحتها جزئياً ـ ورغم أن هناك أسانيد وحقائق وظواهر تؤيدها ـ إلّا أنها لا تخلو من «المبالغة» والتضخيم لقدرات الآخر على حساب القدرات الفاعلة في الوطن العربي. هناك بالقطع مخططات تتجدد كل حقبة تاريخية لإجهاض المشروع العربي وإعاقته، إلّا أن ذلك لا يعفي «العرب» من مسؤوليتهم الكبرى عن الحاضر والمستقبل. وانطلاقاً من نظرية «المؤامرة» هذه، فإن التساؤلات التي تدور هي كيف يمكن ايجاد المدخل الملائم لصياغة العلاقة بين الوطن العربي والخارج ـ هل تكون من خلال منطق الصراع الدائم والمواجهة المستمرة الذي يغذيه استخدام الرموز التاريخية التي تبرره مثلما وصف التدخل الأجنبي في أزمة الخليج بأنه حرب صليبية جديدة لا تواجه إلا بإعلان الجهاد الاسلامي، أم تكون من خلال منطق ضرورة «التفاعل» مع العالم من خلال نظرية الاعتماد المتبادل التي لا تعني بالضرورة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي؟ على العكس ـ كما يقول السيد ياسين ـ ففي حدود هذا المنظور يمكن مواصلة الصراع ضد قوى الهيمنة الأجنبية ولكن بشرط إعداد المجتمع العربي إعداداً عصرياً في ما يتعلق بالقضاء على **التراث الاستبدادي** الراسخ، وتحديث نظمه السياسية والاعتماد على الديمقراطية والتعددية واحترام الرأي الآخر، وكذلك في ما يتعلق باللغة التي تخاطب بها العالم والتي لا يمكن أن تقبل لو كانت مبنية على الأوهام او الخرافات، وأيضاً بضرورة الاعتماد على العلم والتقانة في تحقيق التقدم.

وفي غمار الأفكار الخاصة بتحديد العلاقة بين الوطن العربي والخارج، هناك دعوات تنبع من منطلقات ايديولوجية متعارضة تدعو إلى قطع العلاقات مع العالم ـ الأولى تنطلق من قراءة متزمتة للإسلام ترى أن لدينا الحل لكل مشكلة ولسنا في حاجة إلى «استيراد» أي أفكار من الغرب الذي يُنعت غالباً بأنه صليبي وكافر، والثانية تنطلق من قرارات اشتراكية قديمة تدعو إلى قطع

---

(١٤) فهمي هويدي، «انتفاضة ثقافية»، **الأهرام**، ١٩٩٢/٣/٣.

العلاقات مع النظام الرأسمالي العالمي في سبيل تحقيق التنمية المستقلة. وكل هذه الآراء تحتاج إلى التحليل والدراسة النقدية المتعمقة[١٥].

٥ ـ إن البحث في قضية الحوار بين الوطن العربي والخارج هو بحث في المستقبل. وأي دراسة للمستقبل لا بد أن تنطلق من صورة العالم، ونماذج تطور النظام العالمي في أبعاده السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والتقانية القيمية. ومن واقع الدراسات التي أجريت، فإن القوة المحركة لعالم اليوم ولتداعيات تطوره في الأفق الزمني القادم هي الثورة العلمية والتقانية خاصة في مجالات الحاسبات الالكترونية الدقيقة والهندسة الوراثية، والذكاء الصناعي والاتصالات والمعلومات التي فتحت الباب أمام تفاعلات جديدة، وأعادت طرح بعض المفاهيم التقليدية في مجال العلاقات الدولية للبحث والتفكير. وفي سياق هذه العملية فإن الثورة العلمية أدت إلى تطورين هامين على صعيد العالم: التطور **الأول** هو: المزيد من الاندماج والانصهار بين الدول والمناطق من خلال أنشطة الشركات الدولية وأدوات الاتصال والمواصلات وأجهزة الاعلام، ومع ذلك فإن ظاهرة الاندماج هذه مصحوبة بظاهرة أخرى هي زيادة الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أو النامية، ونتيجة ذلك فقد نكون أمام مرحلة جديدة يتم فيها إعادة التعريف للعالم في اطار تفاعلات النظام الدولي. التطور **الثاني** هو بزوغ تيارات وقوى سياسية واجتماعية مضادة للتطور الأول، وقد يأخذ ذلك صورة حركات دينية أو قومية أو سلالية أو عرقية أو قبلية. ومع اختلاف الصور فهي تخاطب الولاءات الأولية والتحتية للبشر[١٦]. ومنها: الثورة الاسلامية في ايران، الحركات الاسلامية الاحتجاجية في كل الدول الاسلامية تقريباً، وحركة الأغلبية الأخلاقية في الولايات المتحدة، وحركات الأقليات القومية والإثنية في الدول النامية. إذاً، فهناك حركة اندماج، وحركة تمايز، وهذه هي المعطيات العالمية التي على الوطن العربي أن يتعامل معها ويتفاعل. ومحتوى ذلك أن أي مشروع حضاري أو نهضوي لأي أمة من الأمم عليه أن يتحقق ضمن هذه المعطيات وفي سياقها يصبح التحدي التاريخي أمام ابناء الأمة العربية هو كيفية تحقيق مشروعهم الحضاري وطريقة التعامل مع المعطيات العالمية التي تمثّل السياق الموضوعي العام لحركة الأمم والشعوب. ومحتوى هذا أيضاً أن وزن وتأثير الدول ووحدات النظام العربي ـ في المستقبل ـ سوف تتحدد بموقفها وموقعها ازاء الثورة العلمية والتقانية وبمدى مشاركتها فيها.

٦ ـ إن نقطة البدء في بحث الحوار أو التفاعل مع العالم، ولغة الخطاب الغربي تجاه الوطن العربي لا بد أن تبدأ بمسلّمة هي **خصوصية الواقع العربي**. فالمنطقة العربية لها خصوصيتها استراتيجياً (موقع، نفط، ثروات طبيعية وبشرية) كما أن لها خصوصيتها القومية (شعب واحد بلغة وتاريخ ودين واحد) ونحن إذ نتكلم عن هذه العناصر، فهو حديث مباشر عن **الهوية العربية** ولا نبعد كثيراً عن الحقيقة عندما نقول إن جوهر هذه الهوية يكمن في **الثقافة الاسلامية**، ونحن هنا لا نفرّق بين الإسلام كدين والاسلام كحضارة شاملة[١٧]. والحضارة الاسلامية لم ترفض مطلقاً في أي مرحلة التعامل مع العالم والتفاعل معه، وكل حضارة عجزت عن التأثر والتأثير عجزت عن النمو وجمدت وتخلّفت، وحتى إذا كان خطر الحضارة الغربية حالياً يكمن في محاولات

---

(١٥) السيد يسين، «مشروع الوحدة العربية: العرب والعالم،» في: **التقرير الاستراتيجي العربي**، ١٩٩٠، ص ٢١.

(١٦) R.V. Jones, *Future Conflict and New Technology* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1981).

(١٧) طريف الخالدي، «الاسلام كحضارة والاسلام كدين،» **قضايا عربية**، السنة ٧، العدد ٨ (آب/ اغسطس ١٩٨٠)، ص ٤١ ـ ٤٦.

الاختراق أو إلغاء الآخر، فإن تأكيد الهوية الحضارية يكون بالايجاب وليس بالسلب، وبتجديد شباب الحضارة العربية الاسلامية واسترداد القدرة على التفوّق العلمي واضافة مزيد من الابداع والتطور الاقتصادي والاجتماعي. اما رفض الغرب كلية ـ فهو انحطاط وتحدٍّ فاشل وعزلة بغيضة.

رابعاً: خلفيات الخطاب الغربي تجاه الوطن العربي، محاولات الاختراق والتأثير في الثقافة العربية

«إن الحقبة الاستعمارية الحديثة تميّزت بحلم الغرب للسيطرة على الشرق»، فلا يُطرد منه كما حدث لغزوته الصليبية (٤٨٩ ـ ٦٩٠هـ/ ١٠٩٦ ـ ١٢٩١م). ولذلك اراد الغرب والمفكرون الاستعماريون تحقيق ركيزتين لهذه الغزوة الاستعمارية الحديثة:

أولاهما: ركيزة الغزو الفكري التي تحتل العقل الشرقي ـ والاسلامي منه بوجه أخص. ليظل الغرب هو القبلة الحضارية للشرق، فتتأبد للشرق تبعيته للغرب، حتى ولو جلت عنه جيوش الاستعمار.

ثانيتهما: ايجاد اقلية دينية أو أكثر من بين الأقليات التي تعيش في محيط العروبة والاسلام تقبل المشاركة مع الغرب في هذا **المشروع الاستعماري الحديث**، وذلك لتمثل ثغرة الاختراق الغربي للشرق. وفي هذا الميدان نذكر أن بونابرت (١٧٦٩ ـ ١٨٢١) أثناء حصاره عكا (١٢١٣هـ ـ ١٧٩٩م) أصدر نداء إلى يهود العالم دعاهم فيه إلى نصرة مشروع إقامة الامبراطورية الفرنسية الشرقية مقابل أن يعيد إليهم ملك بني اسرائيل! وبدأت منذ ذلك التاريخ خيوط ومراحل الشراكة الصهيونية مع الغرب في مشروع اقامة قاعدة غربية صهيونية في أرض فلسطين، كقاعدة مستمرة لاختراق الوطن العربي في اطار المخططات لمواجهة القومية العربية التي اعتبرت خطراً على المصالح الغربية في المنطقة. ولنتناول نموذجاً صارخاً للتدليل على ذلك:

١ ـ تقرير لجنة كامبل بانرمان، اي لجنة كامبل بانرمان الانكليزية، الصادر في ١٩٠٧ والمحفوظ ضمن وثائق رئاسة الوزارة البريطانية في مركز الوثائق البريطاني في لندن. وكان كامبل بانرمان رئيساً للوزارة البريطانية في ذلك الوقت وكان زعيماً لحزب الأحرار الذي كان يتناوب الحكم آنذاك مع حزب المحافظين، وكان رجلاً ذا مزاج اكاديمي، فكوّن لجنة من مجموعة من الأساتذة والخبراء المتخصصين في التاريخ والعلوم السياسية والاقتصادية في بريطانيا وعدة دول استعمارية أخرى مثل اسبانيا وهولندا وغيرها.

وطرح الرجل على اللجنة التي كوّنها عدة اسئلة لتكون موضع الدراسة والبحث وعلى رأسها سؤال يقول ما معناه: لماذا زالت الامبراطوريات القديمة واندثرت، وكيف يمكن أن تتجنب الامبراطوريات القائمة آنذاك هذا المصير؟ والسؤال يعني بعبارة أخرى كيف يمكن أن يطول ويمتد عمر الاستعمار الغربي؟

واجتمعت اللجنة وتدارس اعضاؤها ثم وضعوا تقريرهم الشهير الذي بدأ يعرف منذ سنوات قليلة فقط.

قالت اللجنة في تقريرها: إن أخطر المناطق على الاستعمار الغربي تلك المنطقة الواقعة بين المحيط الأطلسي والخليج الفارسي، لأن هذه المنطقة يسكنها شعب واحد يتكلم لغة واحدة، وتدين غالبيته العظمى بدين واحد وشعب هذه المنطقة تتوافر لديه خصائص الأمة الواحدة. والخطر كل

الخطر أن يدرك شعب هذه المنطقة تلك الحقيقة وأن يسعى إلى إقامة دولة متحدة تعيش في تلك المنطقة الحيوية من العالم. وأوصى واضعو التقرير للحيلولة بين تلك الشعوب وهذه النتيجة أن تُقسم المنطقة دولاً صغيرة وأن يورث بينها وبين بعضها الخلاف قدر المستطاع، وأن يحال بينها قدر الممكن وبين رياح العلم وأن تعمّق بينها التجزئة تعميقاً حتى تصبح وكأنها ـ أي التجزئة ـ الشيء الطبيعي. ولا يكتفي التقرير بذلك، وإنما يضيف إلى كل ما سبق، أن هذا كله قد لا يجدي نفعاً في وقت ينمو فيه وعي الشعب الذي يسكن تلك المنطقة ويدرك هويته الحقيقية، ويسعى إلى اقامة دولة قومية، وأن آخر سهم يمكن أن يقذف به للحيلولة دون حدوث ذلك هو أن يقوم حاجز بشري غريب في المنطقة الواقعة شرق السويس بحيث يفصل ذلك الجسم بين شرق هذه الأمة وغربها وبحيث يتخذ وسيلة لاستنزاف ثروات المنطقة وضرب كل بارقة للتقدم أو التحرر فيها[١٨].

وإذا تذكّرنا أن هذا التقرير تم اعداده سنة ١٩٠٧، وأن المؤتمر الصهيوني الذي قرر إقامة الوطن الاسرائيلي في فلسطين بعد تردد طويل كان قد انعقد سنة ١٩٠٤، وأن وعد بلفور صدر سنة ١٩١٧، لأدركنا الرابطة التي تربط بين هذه المقدمات وبين ما طبّق من سياسة استعمارية في هذه المنطقة منذ بداية القرن الحالي[١٩].

٢ ـ إذا عدنا إلى تاريخ سابق، فإنه من المألوف اضفاء أهمية خاصة على الحملة الفرنسية على مصر في ١٧٩٨ باعتبارها تمثّل بداية اتصال المشرق العربي بالغرب الحديث. وإذا كان تعليق هذه الأهمية الخاصة مفهوماً من وجهة النظر التي تعتبر بداية تاريخ اتصال العرب بالغرب هي نفسها بداية «التمدُّن» العربي، الذي تبدأ ببدايته يقظة العرب ويزداد معه تقدمهم، فإن الذي يرفض هذه النظرة من شأنه أن يعتبر نقطة التحول الأجدر بالاهتمام إنما تقع في السنوات الأخيرة من العقد الرابع من القرن الماضي، وهي الفترة التي شهدت البداية الحقيقية لضغط الغرب على العرب اقتصادياً وعسكرياً، إذ إنها دشّنت ما يزيد على قرن كامل من السيطرة البريطانية والفرنسية على المشرق العربي، هذه البداية التي تمثّلت في عقد الاتفاقية التجارية بين بريطانيا والباب العالي سنة ١٨٣٨، وفي احتلال بريطانيا عدن في السنة التالية[٢٠].

ذلك أن من المهم التمييز بين العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر وما تلاها. لقد شهدت هذه العقود الأربعة محاولات رائعة لتحقيق نهضة عربية مستقلة تعتمد على الطاقات الاقتصادية والفكرية الذاتية. وتدل كل الدلائل على أن هذه المحاولات لو تُركت وشأنها دون ضغط خارجي لكانت جديرة بأن تثمر تقدماً اقتصادياً لا يضحّى معه بالسمات الخاصة للثقافة العربية والاسلامية وبأن تؤدي في الوقت نفسه إلى قيام الدولة العربية الواحدة.

وإذا كانت تجربة محمد علي في تحقيق نهضة اقتصادية مستقلة في مصر عن طريق اقامة الصناعات الحديثة واصلاح وتوسيع نظام الري وإصلاح النظام الضريبي، وفرض احترام القانون ونشر التعليم هي أكثر هذه المحاولات شهرة، فإنها ليست الوحيدة في المنطقة العربية آنذاك، بل من الشيق أن نلاحظ أنه خلال هذه العقود الأربعة لم يكد يخلو بلد واحد من بلدان

---

(١٨) **نشرة منتدى الفكر العربي**، المجلد ٦، العدد ٧٢ (ايلول/ سبتمبر ١٩٩١)، ص ٧ ـ ٨.

(١٩) **الرأي**، ٦/٨/١٩٩١.

(٢٠) جلال أحمد امين، **المستشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٧ ـ ١٨.

المشرق العربي من تجربة جادة وناجحة للنهوض من حالة الركود الاقتصادي والثقافي، وقد بدأت في بعضها قبل الحملة الفرنسية على مصر بزمن طويل[٢١].

لقد قيل من قبل في تفسير فشل تجربة محمد علي إن الصناعات التي أقامها كانت باهظة التكاليف، وأن المنسوجات التي كانت تنتجها مصانعه كانت أعلى نفقة بكثير من أسعار المنسوجات البريطانية التي كان يمكنه استيرادها، وانه مع حلول عام ١٨٤٠ كانت خسائره قد وصلت إلى حد كانت ستجبره عاجلاً أو آجلاً على التخلي عن محاولة تحويل مصر إلى بلد صناعي[٢٢]. وهاجمه الساسة البريطانيون لتطبيقه نظام السخرة في بعض المشروعات العامة، وقال عنه بامرستون، وزير خارجية بريطانيا في ١٨٣٣: إنه ليس أكثر من همجي جاهل، نجح عن طريق المكر والجرأة والذكاء الفطري في الثورة والتمرد... إنني أنظر إلى ما يزعمه من تمدينه مصر على أنه كذب وخداع محض، وأعتقد أنه ليس بأقل استبداداً وإرهاباً من أي حاكم آخر استعبد شعبه من قبل. كما قيل إن سقوط حكمه في سوريا يرجع إلى ارتفاع ضرائبه وتطبيقه الصارم نظام الخدمة العسكرية الإجبارية، وأن السودانيين قد سخطوا على نظامه لأسباب مماثلة. وقيل أيضاً إن فتوحات محمد علي العربية لم تكن مدفوعة بأي شعور قومي بل بطموحه الشخصي المحض وأطماعه... وكذلك لم يجد معظم المستشرقين أي فضل يذكرونه لداود باشا والأمير بشير، ووصفوا أيضاً بالهمجية والجهل جماعات الوهابيين والسنوسيين... ولكن... ارتفاع نفقات الصناعة الوطنية لم يمنع دولة قامت بحمايتها من تحقيق ثورة صناعية، ولم يمنع الطموح والأطماع الشخصية لدى قائد أمة من تحقيق آمال أمته. والنجاح والفشل لم يكونا قط مرهونين بنبل الباعث، ولم يمنع التعصّب أحداً من الانتصار على خصمه. وإنما يتعيّن البحث عن الأسباب الحقيقية لفشل حركات الاستقلال العربية في ما لحق الوطن العربي من تغيرات بدأت مع بداية الثلاثينيات من القرن الماضي[٢٣]. وبالنسبة إلى الموقف البريطاني من محمد علي بالذات، كتب بامرستون: «إن مقصد محمد علي الحقيقي هو أن ينشىء مملكة عربية تضم كل البلاد التي تتكلم العربية. وقد لا يكون هناك ضرر لهذا العمل في حد ذاته، ولكن من حيث أنه لا بد أن يؤدي بالضرورة إلى تقطيع أوصال تركيا، فإنه ليس باستطاعتنا أن نقره أو نؤيده. وفضلاً عن ذلك، فإن سيطرة الأتراك على الطريق إلى الهند ليست في نظرنا أسوأ من خضوع هذا الطريق لحاكم عربي قوي[٢٤]. وفي خطاب آخر، كتب بامرستون «إنه ليس هناك مجال للإنصاف في معاملتنا محمد علي... إن السارق لا بد دائماً أن يُجبر بالقوة على لفظ ما قام بالتهامه».

إن درجة الضغط الغربي على مختلف أجزاء الوطن العربي تناسبت مع أهمية كل بلد كمصدر للمواد الأولية أو كمركز استراتيجي. وهكذا بينما بدأ ربط مصر وسوريا والعراق بالاقتصاد الغربي منذ منتصف القرن الماضي، سمحت قلة الأهمية النسبية للصحراء الليبية بانتشار الحركة السنوسية التي لم تسدَّد الضربة القاضية إليها إلاّ على يد الاحتلال الايطالي في

---

(٢١) Elias Saba, «Wilayat Suriyya, 1876-1909,» (Ph.D. Dissertation, Michigan University, 1971), pp. 6-7.

(٢٢) Alfred Bonne, *State and Economics in the Middle East: A Society in Transition*, International Library of Sociology and Social Reconstruction (London: K. Paul, Trench, Trubner, [1948]), p. 48.

(٢٣) امين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٢٤) Henry Herbert Dodwell, *The Founder of Modern Egypt: A Study of Muhammad Ali* (Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1939), p. 134.

١٩١١. وإذا لم يبدأ اهتمام بريطانيا باستغلال موارد السودان الزراعية إلا في نهاية القرن الماضي، شهد السودان في النصف الثاني من القرن نجاح حركة استقلالية مشابهة للحركتين السنوسية والوهابية هي الحركة المهدية التي حكمت السودان طوال ثلاثة عشر عاماً (١٨٨٥ ـ ١٨٩٨) ووحدت الجزء الأكبر منه، وأنهت تجارة الرقيق وتمتعت بشعبية بالغة ليس فقط في داخل السودان، بل وفي مصر حيث علّق عليها الكثير من المصريين الأمل في تخليصهم من الاحتلال البريطاني. وبينما أدت الأهمية الاستراتيجية للمناطق الساحلية المطلة على الخليج العربي إلى فرض بريطانيا على شيوخ قبائلها معاهدات حماية متتابعة خلال العقدين الأخيرين من القرن، سمح خلو قلب شبه الجزيرة العربية (آنذاك) واليمن من أية جاذبية اقتصادية أو استراتيجية بأن تترك هذه المنطقة وشأنها حتى اكتشف فيها النفط بعد الحرب العالمية الأولى.

الجديد والمهم الذي يجب عدم اغفاله أن التحوّل الذي أصاب البلاد العربية في ما بين النصف الأول والنصف الثاني من القرن ـ ومن محاولات ناجحة للاستقلال إلى التبعية الاقتصادية أو السياسية أو كليهما ـ اقترن بتحوّل مماثل في اتجاه الثقافة العربية. ومع خضوع البلدان العربية واحدة تلو أخرى للاحتلال، فقد امتد «التغريب» في النصف الثاني من القرن إلى مختلف العادات الاستهلاكية والقيم الاجتماعية وإلى الحركة الثقافية نفسها، فأضيف بالتدريج إلى الاعتراف بالتفوق في ميدان التقانة وطرق الانتاج، تسليم بتفوق القيم الأوروبية على القيم الاسلامية[٢٥].

فبينما أقر رفاعة الطهطاوي بالأولى، وكان له تحفظات على الثانية، كتب قاسم أمين في ١٩٠٠ أن أوروبا متفوقة علينا في كل شيء، وأنه وإن كان يطيب لنا أن نظن أن الأوروبيين أفضل منا مادياً وأننا أفضل منهم روحياً وأخلاقياً، فإن هذا ليس صحيحاً، فهم أفضل منا خلقياً وروحياً أيضاً[٢٦]. وروّج الكتّاب اللبنانيون لفكرة انه مع تقدم الأمة في الأخذ بأسباب المدنية والحضارة تأخذ العقيدة الدينية بالضرورة في الضعف والتخاذل، وأن هذا ينطبق على البلدان الاسلامية كما ينطبق على غيرها. وشاع القول بالفصل بين ما يقول به الدين وما يقضي به العقل، وأن لكل ميدانه، وأن في الدين ما هو أساسي وثابت وما هو فرعي وعارض، فإن ما جاء في الدين مما يتعلق بالقانون الوضعي ينتمي إلى النوع الثاني ويجب أن يخضع لما يقضي به العقل وحده، وإن تعارض هذا مع ما يدعو إليه الدين، فالحكم هنا يجب أن يستمد من مبادىء العلوم الاجتماعية كما تطورت في الغرب إذ إن هذه المبادىء ذات صلاحية عامة، فكما تصلح للغرب فإنها تصلح لسواه، وأما في ما يتعلق بالأساسيات فإن الأديان كلها سواء. وهكذا بينما عُزل الاسلام عن الفصل في القضايا الاجتماعية لم يُعترف له بأي فضل على غيره من الأديان في ما عدا ذلك من القضايا. وتحوّلت القضية محل البحث من التساؤل عما يوجد لدى الغرب من مؤسسات لا تتعارض مع الاسلام يمكننا تبيّنه، كما طرحها الطهطاوي في مصر في الثلاثينيات وخير الدين في تونس في الستينيات، إلى التساؤل عما إذا كان يمكن إعادة تفسير الاسلام على نحو لا يتعارض مع المؤسسات الغربية كما طرحها محمد عبده في نهاية القرن. وهكذا تبارى الكتّاب في تقديم التفسير «الصحيح» للإسلام بحيث يكون لهذا التفسير المعنى نفسه الذي تحمله أفكار الغرب ومؤسساته. ففسر مبدأ المصلحة في الإسلام بما يعني مبدأ المنفعة، ومبدأ الشورى بما يعني الديمقراطية البرلمانية، والاجماع بما

---

(٢٥) أمين، المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٢٦) قاسم أمين، **المرأة الجديدة** (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٠١)، ص ١٩٦.

يعني الرأي العام... وأصبح من السهل بذلك تشويه أو حتى تحطيم المعاني المتميزة للمبادىء الاسلامية، وأن يفقد الاسلام ما يميّزه عن غيره من الأديان بل عما يدعو إليه مفكرو الغرب ممن لا يؤمنون بأي دين. فإذا كان هذا هو ما عناه لورد كرومر بـ «الاصلاح» فإنه يكون على حق في قوله الشهير: «إن اسلاماً جرت عليه محاولات الاصلاح لا يعود بعد ذلك اسلاماً»[٢٧].

وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، ازداد الاتجاه إلى تغريب المجتمع العربي والثقافة العربية، بسبب وفود أعداد كبيرة من جنود الحلفاء إلى البلدان العربية مما أدى إلى زيادة الاحتكاك على مستوى أوسع نطاقاً بكثير من العادات الغربية في المأكل والملبس ووسائل الترفيه. في الوقت نفسه شهدت هذه الفترة دعوة لم يجرؤ أحد على مثلها من قبل هي النظر إلى القرآن ككتاب عادي يجري عليه النقد العلمي كما يجري على غيره وغضّ النظر عن قدسيته عند البحث فيه، كما دعا طه حسين في محاضراته في الجامعة المصرية وفي كتاب له صدر في ١٩٢٦[٢٨] وانتهى به الأمر في ١٩٣٨، وكان قد أصبح أكثر الكتّاب العرب شهرة وأثراً، إلى الدعوة إلى أن «نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم» وأن نقبل من الحضارة «خيرها وشرّها، حلوها ومرّها، وما يحب منها وما يكره وما يحمد منها وما يعاب»[٢٩].

بانتهاء الحرب العالمية الثانية، حلّت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي باعتبارهما الدولتين العظميين الجديدتين محل بريطانيا وفرنسا، وقد أبرزت الحرب أهمية النفط في احراز النصر العسكري والنمو الاقتصادي، كما اكتسب النفط أهمية جديدة لشدة حاجة أوروبا إليه في اعادة التعمير، الأمر الذي علّقت عليه الولايات المتحدة نفسها أهمية كبيرة لمنع انتشار النفوذ السوفياتي إلى غرب أوروبا، وبرزت بوجه خاص أهمية نفط الشرق الأوسط بعد الاكتشافات الكبيرة التي تحققت قبيل الحرب وبسبب انخفاض نفقة انتاجه انخفاضاً كبيراً بالمقارنة مع نفط الولايات المتحدة وفنزويلا.

وهكذا تحددت مصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية بالمصالح الرئيسية الآتية: إحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني والفرنسي الآخذ في الزوال، ومنع الاتحاد السوفياتي من اكتساب موطىء قدم له في المنطقة، وضمان تدفق النفط إلى أوروبا الغربية مع اكتساب امتيازات جديدة لشركات النفط الأمريكية على حساب المصالح النفطية في أوروبا أو بالتعاون معها[٣٠].

على الصعيد الثقافي، فخلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، كان تأثر الثقافة العربية بالثقافة الأمريكية من ناحية وبالدعوة الشيوعية من ناحية أخرى، متناسباً مع درجة نفوذ كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المنطقة، فاقتصر أثر الدعوة الشيوعية على قيام حركات سرية ضعيفة بالدعوة إلى الاشتراكية في مصر وسوريا والعراق والسودان، وتداول الكتب المترجمة ترجمة سيئة في بيروت والمعرضة للمصادرة الدورية عن مبادىء المادية الجدلية والتاريخية، وقيام بعض المدافعين عن الاسلام بتفسيره تفسيراً اشتراكياً. فنشر أحد علماء الأزهر

---

(٢٧) Albert Habib Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939* (London: Oxford University Press, Royal Institute on International Affairs, 1962), pp. 168-169.

(٢٨) طه حسين، **في الشعر الجاهلي** (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٢٦). وقد أعيد نشره بعنوان: **في الأدب الجاهلي** (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٢٧).

(٢٩) طه حسين، **مستقبل الثقافة في مصر** (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٣٨)، ص ٤٥.

(٣٠) أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ص ٤٢.

كتاباً تكرّرت طباعته ومصادرته خلال شهور قليلة، محور الدفاع عن الاسلام فيه هو أنه دين يدعو إلى الاشتراكية ويقرّ تحديد النسل، ويفسّر فيه الاسلام تفسيراً يتفق مع مبادىء المادية التاريخية، فقال إن سمو الخلق لا يتطلب تقشفاً مادياً كما يظن المسلمون، بل يتطلب امتلاء المعدة[٣١].

في الوقت نفسه تمتعت الثقافة الأمريكية بدعم وتأييد الحكومات العربية، فنشطت مؤسسة فرانكلين الأمريكية في تمويل ترجمات عربية مطبوعة طباعة فاخرة تمجد طريقة الحياة الأمريكية وتروج الفلسفة البراغماتية وتشرح كيف أن كل النبوءات الماركسية قد باءت بالخيبة. ونشأت في هذه الفترة المدرسة الأمريكية في الصحافة العربية، فصدرت صحف ومجلات جديدة ذات العناوين الكبيرة والصور الجذّابة والورق المصقول والطباعة الأوتوماتيكية[٣٢]. وتعرّف سكان المدن العربية إلى نمط الحياة الأمريكية، واعتبروها رمزاً للحياة العصرية.

خامساً: من نماذج الخطاب الغربي حول فكرة «القومية العربية»

١ ـ في عام ١٩٧٤، كتب أستاذ أمريكي في العلوم السياسية يصف ما وصل إليه هدف الوحدة السياسية العربية بعد وفاة جمال عبد الناصر في ١٩٧٠ بقوله: «إنه لم يعد هناك مفر أمام أكثر الرومانسيين إمعاناً في الوهم من أن يطرحوا جانباً لأجل غير محدود آمالهم في تحقيق أو بعث الوحدة العربية، وبكلمة واحدة: لقد تبددت أسطورة بروسيا العربية، إذ بينت حرب الأيام الستة بوضوح أن مصر ليست بروسيا، وجاءت وفاة عبد الناصر فأزالت بدورها «بسمارك» العرب»[٣٣].

٢ ـ في عام ١٩٧٧، كتب أستاذ بريطاني في العلوم السياسية: «لقد نجحت مصر والمملكة العربية السعودية في أن تطرحا جانباً ذلك الأسلوب البالي والمليء بالادعاء للدعوة إلى القومية العربية ذات الطراز الثوري. وبدأ الدعوة بدلاً من ذلك إلى التضامن بين دول عربية مستقلة تستطيع بما يتوفر لديها من موارد السير نحو سياسات معقولة وعملية، وأهم من ذلك، ابرز محور القاهرة ـ الرياض، أن الحكومات العربية الأقل ثورية، بل المحافظة، تستطيع أن تعمل بنجاح على دعم وحماية المصالح العربية، بما في ذلك تلك الحكومات المرتبطة بسياسة الولايات المتحدة المسماة الاستعمارية»[٣٤].

٣ ـ وفي عام ١٩٧٤، كتب أستاذ أمريكي في العلوم السياسية: «إننا نأمل أن يؤدي زوال تلك الخرافة الناصرية عن الوحدة العربية، إلى أن تتبنى كلّ من الحكومات العربية افكاراً أكثر تواضعاً وواقعية وأقلّ اندفاعاً عما يمكن أن تلعبه من دور فلا يقتصر الأمر على أن تكفّ الحكومة المصرية عن الطموح إلى السيطرة على دولة عربية عظمى، بل يؤمل أيضاً أن تعمد النظم العربية الأخرى ذات الاتجاه اليساري إلى تأمل ما حدث وأن تصل من ذلك إلى الاقتناع بأن من الأفضل لها ألا تعيد محاولة ما فشل عبد الناصر في تحقيقه، وأن تشعر النظم المحافظة كالسعودية والأردن التي دأبت في الماضي على الشعور بالخوف من عبد الناصر وشركائه وعلى معارضته، والتي زادت الوضع سوءاً في بعض الأحيان بالقيام ببعض الأعمال الاستفزازية، أن تشعر بالراحة والاطمئنان، وأن أحداث خريف ١٩٧٣ من شأنها أن تزيد قوة هذا الأمل. فاهتمام الناس بقضية الوحدة العربية الذي استهلك الكثير من قواهم دون جدوى بالنظر إلى ضآلة ما تحقق في هذا المجال، سوف يذهب دون أن يأسف عليه أحد، وسيجعل ذلك من

---

(٣١) خالد محمد خالد، من هنا.. نبدأ (القاهرة: دار النيل للطباعة، ١٩٥٠).

(٣٢) أمين، المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٣٣) Malcolm H. Kerr, «The Political Outlook in the Local Arena,» in: Abraham Samuel Becker, Bent Hansen and Malcolm H. Kerr, *The Economics and Politics of the Middle East,* foreword by Sidney S. Alexander (New York: American Elsevier Pub. Co., [1975]), p. 55.

(٣٤) P.J. Vatikiotis, «Inter - Arab Relations,» in: Abraham L. Udovitch, ed., *The Middle East: Oil, Conflict and Hope,* Critical Choices for Americans; 10 (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1976), p. 152.

الأسهل على كل دولة عربية أن تمارس سياستها الداخلية والاقتصادية الخاصة، وأن تتخذ الموقف الذي يلائمها تجاه اسرائيل»[٣٥].

٤ ـ من الضروري الانتباه إلى دلالة اصرار المؤلفين الغربيين منذ الحرب العالمية الثانية على استخدام مفهوم **الشرق الأوسط** للدلالة على المنطقة العربية. لقد ظهرت عشرات الكتب ومئات الدراسات عن تاريخ وجغرافية واقتصادات وسياسة واجتماع وثقافة منطقة الشرق الأوسط، كما نشرت عدة دراسات تناولت النظام الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

ومن استعراض الكتابات الغربية عن الشرق الأوسط تبرز لنا على الفور ثلاث نتائج:

أ ـ إن هذه المنطقة لا تسمّى في الكتابات الغربية باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، ولكن سميت دائماً من حيث علاقتها بالغير.

ب ـ إن هذا المصطلح **الشرق الأوسط** ليس من المناطق الجغرافية المتعارَف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه دائماً ادخال دول غير عربية في المنطقة وفي أغلب الأحيان اخراج دول عربية منها.

ج ـ إن **الشرق الأوسط** يبدو في الكتابات الغربية منطقة تضم خليطاً من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات. القاعدة فيه هي التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التماثل.

ومن الناحية التاريخية استخدم أولاً **الشرق الأدنى** (Near East) الذي ظهر في فترة الاكتشافات الأوروبية الكبرى التي بدأت في القرن الخامس عشر. أما تعبير **الشرق الأوسط**، فقد ارتبط بتطور الفكر الاستراتيجي الانكليزي، واستخدم لأول مرة عام ١٩٠٢ بواسطة ضابط بحري أمريكي هو الكابتن الفريد ماهان، صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ، في مقال له صدر بعنوان «الخليج الفارسي والعلاقات الدولية». وفي ١٩٠٣ صدرت مقالات أخرى بعنوان «المسألة الشرق أوسطية». وفي ١٩١١ تحدث لورد كيرزن، حاكم الهند، عن الشرق الأوسط باعتباره مدخل الهند.

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ذاع تعبير الشرق الأوسط في الجامعات العلمية والمؤتمرات ومراكز البحث، ومع ذلك فلا تزال هناك اختلافات حول تحديد المنطقة المشار إليها بهذا المصطلح، الذي ينطوي على رفض مفهوم القومية العربية، ورفض الدعوة إلى الوحدة العربية. فهذا المصطلح يجعل من فكرة القومية العربية فكرة غامضة، بل تحدَّث عدد من كتّاب الغرب عما سموه[٣٦]: خرافة الوحدة العربية، وقال كاتب غربي: إن ما يجمع هذه البلدان اللغة والدين، وهما عنصران يجمعان بعض الشعوب الناطقة بالانكليزية، ولم يخلق منها ذلك أمة واحدة. وهناك تيار غربي يعترف بوجود القومية العربية ولكن يفصل بينها وبين الدعوة إلى الوحدة العربية[٣٧]. إذاً فتعبير **الشرق الأوسط** ينطوي على أهداف خاصة منها على سبيل المثال تبرير شرعية الوجود الصهيوني. فالمنطقة كما ذكرنا طبقاً لهذا التصور، هي خليط من القوميات والشعوب واللغات،

---

(٣٥) Kerr, Ibid., pp. 55-56.

(٣٦) William Yale, *The Near East: A Modern History*, reviewed and enlarged ed. (Ann Arbor, Michigan: University of Michigan Press, 1968), p. 3.

(٣٧) Roderic H. Davidson, «Where is the Middle East?» in: Richard H. Nolte, ed., *The Modern Middle East*, The American Association for Middle East Studies Series (London: Prentice - Hall; New York: Atherton Press, 1963).

وتصور قيام وحدة بينها هو ضرب من المحال، ومن ثم فإن النتيجة المنطقية هي أن تكون لكل قومية من هذه القوميات دولتها الخاصة بها. وفي هذا الاطار تكتسب اسرائيل شرعيتها، باعتبارها إحدى الدول القومية في هذه المنطقة. ولعل هذا ما يفسّر تشجيع الفكر الاسرائيلي منطق الأقليات في المنطقة، وطرحه بين حين وآخر فكرة إقامة دويلات درزية أو مارونية على حدود اسرائيل، تكون بمثابة مناطق أمن تُكسب اسرائيل الاطمئنان وتشكّل حاجزاً مادياً ومعنوياً يفصل بينها وبين الأقطار العربية.

٥ ـ ونصل إلى ما يمكن تسميته **مخطط اعادة الهيكلة**... وهنا ينتقل التحليل من البعد الثقافي إلى الأبعاد السياسية والعسكرية تعبيراً عن الهيمنة وممارسة النفوذ.

المعروف أن الغزو العراقي للكويت فجّر زلزالاً رهيباً في النظام العربي وسبّب له شرخاً غائراً مما هدّد بتهميش هذا النظام. وقد أبرزت المناقشات والمناظرات التي امتدت على الساحة العربية بعض أسباب الأزمة ودواعيها. فهناك الأسباب المتعلقة بالنظام العربي ذاته، وهناك الأسباب الخاصة بـ «المشروع العراقي» وملابساته، وهناك أيضاً الأسباب الناتجة من تناقضات العلاقة بين النظامين العربي والدولي، وهي مجال البحث الذي نحن بصدده.

إن التناول المنهجي لمسؤولية النظام الدولي عن توليد الأزمة يكشف عن المفارقة بين الوعي العربي والوعي الدولي أبعاد أزمة الخليج الثانية. ففي حين ركّز المراقبون الغربيون على مسؤولية العرب أنفسهم عن هذه الأزمة بناء على السبب الواضح في أن أطرافها المباشرة هي دول عربية، فإن المراقبين العرب، بل الرأي العام العربي قد انتبه إلى مسؤولية النظام الدولي، وخاصة في مرحلته الانتقالية الراهنة عن توليدها وتكييفها على نحو معيّن، وبالتالي وضعها على سلّم تصعيد يتفق مع بديل معيّن دون البدائل الأخرى لإدارتها[٣٨].

بل إن مسؤولية النظام الدولي في توليد الأزمة هي بطبيعتها متعددة الأبعاد والمستويات. حتى لو تجاهلنا تماماً النظريات التآمرية التي تجعل هذه المسؤولية مباشرة، فإن المسؤولية غير المباشرة قد لا تكون أقل ثقلاً. **أولاً**: انتج النظام الدولي مجموعة من الضغوط والتهديدات موجهة إلى الأمن والقيم الجوهرية للشعوب العربية، تسارعت وتعمّقت بشدة في المرحلة الانتقالية الحالية تحت تأثير شبه الاحتكار الأمريكي للنفوذ والقوة في النظام الدولي. **ثانياً**: إن النظام الدولي عبر مراحله المتتالية من الحرب الباردة إلى الوفاق إلى الحرب الباردة الجديدة ثم الوفاق وانزلاقه المتزايد إلى ما يبدو أنه **نظام سلام أمريكي عالمي**، قد فشل في موازنة الظلم القومي الواقع على العرب عموماً، وعلى الشعب الفلسطيني على وجه الخصوص عن طريق أعمال أو إنشاء آلية فعّالة لكل المشكلات التي ترزح المنطقة تحت أعبائها. وقد وفّر هذا الجانب من المسؤولية الدولية بنية نفسية عربية جانحة نحو **كراهية الغرب**، وراغبة في التعامل معه بتشدّد مناظر لتشدّده وتطرّفه في التعامل مع القضايا والحقوق العربية. **وثالثاً**: فإن النظام الدولي، وخاصة في مرحلته الانتقالية قد ظهر كأنه يتعمد اضعاف النظام الرسمي العربي، وإظهاره بمظهر العاجز أكثر مما هو عليه بالفعل، وقد أفرز ذلك نزعة عربية ـ شعبية ورسمية نحو **تحقير النظام الدولي الراهن** ونحو تثويره. وقد أدى ذلك أيضاً إلى تعميق عجز هذا النظام عن التعامل بكفاءة مع أزمة الخليج في النطاق العربي وبالتالي عدم قدرته على منع تصعيدها[٣٩].

---

(٣٨) **التقرير الاستراتيجي العربي**، ١٩٩٠، ص ٢٥٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

وبالتوافق مع هذه الاستنتاجات، نشأت حالة من الإحباط وانحطاط المعنويات العربية مثلت وسطاً نفسياً طبيعياً لازدهار المشاعر المعادية للولايات المتحدة خصوصاً والغرب عموماً، وأدى هذا الوسط النفسي بدوره إلى توليد ضغوط لا بأس بها على الحكومات العربية، اضطرها للاستجابة الجزئية بإحياء مقولة التضامن العربي والالتزام القومي (ولو على المستوى الخطابي ـ الدعائي)، وقد مثّل ذلك بدوره نوعاً من التحدي أمام الولايات المتحدة، ربما يكون قد قادها إلى الاستجابة العكسية، وربما تكون الولايات المتحدة قد استنتجت وجود حاجة «لإعادة هيكلة» السياسة العربية بصورة تجهض ما ظهرت به النفسية العربية من زخم معادٍ لها وللغرب. وقد تجسّدت هذه الاستجابة في موجة عدائية أمريكية جديدة تبلورت على نحو واضح خلال عام ١٩٩٠، وقد كانت المسألة الفلسطينية هي الساحة الرئيسية التي ظهرت فيها موجة العدوانية الأمريكية الجديدة ضد الوطن العربي (مطلب أمريكي ملحّ بوقف الانتفاضة، فيتو أمريكي ضد مشروع قرار في مجلس الأمن لإرسال لجنة دولية لتقصّي الحقائق في الأراضي المحتلة حول ممارسات القمع الاسرائيلي، تجميد الحوار مع المنظمة).

وترتيباً على الحملة المكثفة على المستويات السياسية والعسكرية والدعائية، ظهر أن العراق هو حجر الزاوية في تصور شبه متكامل للولايات المتحدة عن اعادة هيكلة النظام العربي بصورة تجهض الجيّشان العاطفي والسياسي في الوطن العربي. كما أن هذه الحملة تمثّل الحجة الرئيسية لعدد من النظريات «التآمرية» لتفسير قيام العراق باجتياح الكويت وإثارة الأزمة العربية والدولية الشديدة التي أعقبت هذا الاجتياح.

فبعد أن نجحت الولايات المتحدة في وضع اللمسات شبه النهائية على عملية اعادة هيكلة النظام الأوروبي، ونجاحها بصورة خاصة في ضم اوروبا الشرقية إلى مجال النفوذ الأمريكي والغربي عموماً، أصبحت مستعدة لصرف جزء من اهتمامها لإعادة هيكلة النظام العربي. وقد تمثّل المحور الرئيسي في عملية إعادة الهيكلة هذه في إضعاف القوى العربية التي شهدت بعثاً راديكالياً لأسباب مختلفة، وهي تحديداً منظمة التحرير الفلسطينية والعراق. وقد كان من السهل نسبياً تسديد ضربة قوية إلى منظمة التحرير الفلسطينية بمجرد تجميد الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني، أما العراق فقد مثّل عقدة رئيسية بسبب أن الضغط السياسي والاقتصادي قد لا يجلب نتائج فورية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى تكثيف الضغط الاعلامي والسياسي والاقتصادي وصولاً إلى الفعل العسكري المباشر[٤٠]. وهنا نذكر عدة ملاحظات:

ـ بالمقارنة بين التوجه الأمريكي نحو إعادة هيكلة نظام اوروبا الشرقية والتوجه الأمريكي نحو إعادة هيكلة النظام العربي، نجد أن المحور الرئيسي في العملية الأولى قد تجسّد في دفع التحوّل الليبرالي في أوروبا الشرقية. أما إثارة المسألة الديمقراطية في نطاق النظام العربي فقد تمّت على نحو متفرق، ذلك أن الولايات المتحدة لم تكن على استعداد لجعل هذه المسألة محوراً رئيسياً لضغوط من أجل إعادة الهيكلة بسبب النتائج «المعاكسة» المرجحة للتحوّل الديمقراطي في النظم العربية. وبالتالي كان تركيز الولايات المتحدة على الضغوط الخارجية الاعلامية والسياسية والاقتصادية ـ على عدد من الحكومات العربية ـ هو المحور المرشح لإتمام عملية اعادة الهيكلة هذه.

ـ وإلى جانب اضعاف النظام العربي ككل واظهاره بمظهر العاجز عن توفير الحد الأدنى من

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

ضمانات الأمن والمناعة بصدد تهديدات القيم الجوهرية لهذا النظام، فإن منطقة الخليج قد مثّلت للولايات المتحدة الأولوية الأولى لإعادة الهيكلة لأسباب يتعلق بعضها بوضعها العالمي وبعضها الآخر بخصوصية هذه المنطقة[٤١].

– إن الإضعاف المنهجي لفترة طويلة من الزمن للنظام العربي قد أسفر عن تعجيزه عن تطويق الأزمة، وتعود مسؤولية هذا الإضعاف إلى الولايات المتحدة، والنظام الدولي عامة بسبب حجب الشرعية الدولية عن التطبيق على حالة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والحماية السياسية والدبلوماسية لأي مستوى من العنف الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، والتصعيد المستمر لسباق التسلح بضمان التفوق العسكري الاسرائيلي، كمقدمات لتحطيم النظام العربي، وضمان التهديد المستمر لنظامه الأمني.

وللإنصاف التاريخي، ليست أمريكا وحدها التي تقود مخطط التآمر. إنها حقاً اليد المنفذة، ولكن هناك الشركاء الذين يكنّون للعرب المشاعر نفسها. فعلى إثر حرب الخليج، التي مثلت فيها فرنسا دوراً مزدوجاً، أطلق وزير الخارجية رولان دوما تصريحه المشهور بأنه «لا وجود لأمة عربية واحدة، وأن ديغول اخطأ عندما تعامل مع العرب كأمة». ولأن فرنسا (كانت دولة استعمارية) ولأن اشتراكيي فرنسا وقادتهم سبق لهم التحالف مع اسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر، فليس غريباً إذاً أن يحاول رولان دوما القضاء على فكرة العروبة وانتهاز «الظروف الراهنة» لمحاولة الإجهاز على مفهوم الوحدة العربية[٤٢].

ويتساءل العقل العربي ما هي الشروط التي على أساسها يمكن أن يقبل الغرب مشاركة العرب لهم في تحمّل مسؤولية مسيرة الحضارة الانسانية. ويقول فهد الفانك «بخطىء كثيرون منا بالظن أن مشكلتنا كأمة عربية مع الغرب الأمريكي والأوروبي هي مشكلة سوء تفاهم، وأن الغرب لم يفهمنا جيداً، ولم يتعرّف على حقيقتنا القومية والحضارية وأهدافنا السياسية والاقتصادية، ومن هنا يلومون تقصير الإعلام العربي، لأنه لم يبذل الجهد الكافي للتوضيح ولم يستطع بالتالي كسب الغرب إلى جانب قضايانا العادلة. هناك شواهد تدل على أن الحقيقة قد تكون خلاف ذلك على طول الخط. إن مشكلتنا كأمة عربية مع الغرب هي أنه يفهمنا جيداً، ويرى أن مصالحه الاقتصادية وأمنه الوطني وقيمه الحضارية والسياسية مهدّدة بالخطر فيما إذا حقق العرب أهدافهم وأصبحوا دولة قومية واحدة ذات وزن استراتيجي واقتصادي وسياسي وحضاري، تتعامل مع الغرب على أساس متكافىء...».

يقول المفكر برهان غليون «... إن عداء الغرب للعرب، وإصراره على قتل فكرة الوحدة العربية، سواء تمّت بالديمقراطية أو الجذب أو الضغط له أربعة أسباب موضوعية: **أولها**: الموقع الاستراتيجي الحساس والخطير الذي يحتله الوطن العربي على مقربة من أوروبا؛ **وثانيها**: النفط، وهو ثروة استراتيجية كبيرة، يعتقد الغرب أن من حقه الحصول عليها بالثمن الذي يناسبه والكمية التي يحتاجها؛ **وثالثها**: اسرائيل التي تخدم المصالح الغربية، وتريح ضمير الغرب تجاه خطاياه ضد اليهود بتعويضهم ومساعدتهم على حساب طرف ثالث لا يهمه؛ **ورابعها**: الحسابات التاريخية الحضارية المعلقة منذ القدم والتي لم تنجح حقبة الاستعمار والانتقام الذي تميّزت به من تصفيتها في وعي الغرب والعنصر الحساس في هذا الحساب هو الاسلام»[٤٣].

وبعبارة أخرى «فإن قبول الغرب الأمريكي والأوروبي للعرب له شروط محددة: **أولها** أن يؤمنوا ويتصرفوا على أساس أنهم ليسوا أمة ولا كتلة ولا جماعة، بل أقواماً وأقليات متناحرة ومتناقضة؛ **وثانيها** الإقرار للغرب بحق السيطرة على النفط العربي كمية وسعراً؛ **وثالثها** الاعتراف باسرائيل والتسليم لها بكل فلسطين، والتفوّق

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) **نشرة منتدى الفكر العربي**، المجلد ٧، العدد ٧٩ (نيسان/ ابريل ١٩٩٢).

(٤٣) برهان غليون، «حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٨ (حزيران/ يونيو ١٩٩١).

الاستراتيجي على قوى العرب مجتمعين؛ ورابعها التخلي عن الاسلام واعتباره ديناً متخلفاً وهمجياً وداعياً للعنف والارهاب»[٤٤].

إن أسباب عداء الغرب للعرب هي أسباب محسوبة جيداً وليست مجرد نزوة أو خضوع لدعاية معادية أو صهيونية، وليست ناشئة عن نقص في معلومات الغرب عن العرب، وبالتالي، فإن المشكلة ليست اعلامية بل: قومية استراتيجية وجيوسياسية.

وفي الوثيقة التي أصدرها البنتاغون لتحديد الاستراتيجيا الأمريكية ـ وكان ذلك في شباط/ فبراير ١٩٩٢ ـ ذكر مخططو الاستراتيجيا «اسرائيل» مرة واحدة في سياق تأكيد أن الكميات الكبيرة من الأسلحة التي تبيعها أمريكا من حلفائها العرب لن تشكل أي تهديد لاسرائيل. أما وثيقة الاستراتيجيا الأمريكية الجديدة التي أعلنت في أيار/ مايو ١٩٩٢، فقد ذكرت بناء على إلحاح من جانب بول وولفويتز، وكيل وزارة الدفاع ومهندس الوثيقتين، اسرائيل أولاً عندما ناقشت أصدقاء أمريكا في المنطقة، علاوة على أنها قد تضمنت النص على التزام أمريكا بأن تحتفظ اسرائيل بالتفوق على العرب في مجال التقانة العسكرية. كما أسقطت الوثيقة الجديدة الدعوة إلى مساعدة العرب على تحديث قواتهم والارتفاع بمستوى «عقائدهم» وتخطيطهم في مجالات الدفاع وتحسين أجهزة المخابرات ونظم الاتصال المعمول بها لديهم. وكما ذكر محمد وهبي، المراسل المصري في واشنطن، فقد علّل البنتاغون ذلك بأن هناك «أهدافاً» أمريكية ضمنية ستحرص عليها واشنطن!

سادساً: الثورة القيمية بين الإحياء الديني والخطاب المتبادل

في سياق التغيرات الجذرية التي تشهدها المجتمعات الصناعية المتقدمة، نجد شواهد على حدوث ثورة «قيمية» هائلة تتضمن اتجاهين: الأول، التحوّل من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، الثاني، تغيرات نوعية العلاقة بين النخبات السياسية والمواطنين نحو مزيد من المشاركة السياسية ومزيد من التدخل في عملية صنع القرار. ويرى إنغلهارت[٤٥] أن الثورة القيمية أدت إلى تغيير أو تحوّل ثقافي وفتحت آفاقاً جديدة أمام الانسانية، كما أثيرت تساؤلات حول نوعية الحياة، ومشاكل البيئة والإحياء الديني. فالإحياء الديني تشهده كل المجتمعات: المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء. أما الدول المتقدمة فستشهد هذه الظاهرة نتيجة ما حققته من تقدم وازدهار حقق إشباعاً عالياً للمواطنين، جعلها تبحث فيما هو وراء هذا الإشباع، أي أن الحداثة حققت أقصى غاياتها، ولم تحقق للإنسان سعادته المنشودة فتحوّل الإنسان إلى إشباع الحاجات المعنوية من خلال الإشباع الروحاني ومن ثم كانت عودة المقدس. أما في الدول النامية، فإن تعثّرها الاقتصادي وفشل تجارب التنمية فيها، وافتقادها الديمقراطية هي أسباب منطقية في نظر كثير من الباحثين للإحياء الديني والتحول إلى القيم المعنوية.

وفي السنوات الأخيرة، نجد أن ظاهرة الإحياء الديني أو ما نطلق عليه الصحوة الاسلامية اتسمت بميزة خاصة هي أن الحركات الاسلامية في الدول العربية والاسلامية ارتبطت بتقديم صيغ سياسية، كما أنها وقفت موقف المعارضة من نظم الحكم القائمة. ومن الصعب البحث في

---

(٤٤) نشرة منتدى الفكر العربي، المجلد ٦، العدد ٧٢ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩١).

(٤٥) R. Inglehart, *Culture Shift in Advanced Industrial Societies* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1990).

الأسباب الخاصة بتنامي الصحوة الاسلامية في كل بلد على حدة، وإنما يمكن أن نجد قواسم مشتركة أدت إلى هذه الصحوة منها: المشاكل الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتعثُّر تجارب النمو والتبعية، وإخفاق المعارضة السياسية القائمة في التعبير عن طموح المواطن العادي، والتحدي الثقافي الخارجي، ومواجهة القيم الاسلامية ما يسمّى الغزو الفكري الأجنبي[٤٦].

المواجهة: الاسلام والغرب

نعلم أن اهتمام الغرب بالاسلام قديم، وأن هناك مجموعة من علماء الغرب تخصصوا في دراسة الاسلام ونطلق عليهم **المستشرقين**، وانه إذا كان الغرب قد انتج دراسات جادة وموضوعية عن الاسلام ومكوّناته، إلّا أن هناك دراسات غربية قُصد منها أساساً تشويه الاسلام عقيدة وفكراً. وبالطبع، فقد حاول الفكر الاسلامي الرد على هذه الدعاوى الغربية، ومن ذلك كتاب **الاستشراق** لادوار سعيد، وكتاب **أوروبا والاسلام** للمفكر هشام جعيط. ومع تطور ظاهرة الإحياء الاسلامي في الدول العربية والاسلامية، فقد مثل ذلك **قضية خطيرة** أمام الفكر الغربي وخاصة إبان أحداث الثورة الاسلامية في ايران التي ألمحت إلى امكانية صياغة دولة دينية ترتكز على أسس فكرية مستحدثة يمكن أن تحتذى في دول أخرى.

وفي ضوء متغيرات العالم الجديد، وبعد انهيار الشيوعية، العدو التقليدي للغرب، انبرى عدد من الباحثين الغربيين، ومعاهد البحث للتعبير عن آراء مفادها أن العدو المحتمل للغرب استراتيجياً وثقافياً يتمثّل في ما أُطلق عليه **الاسلام الراديكالي** أو **الاسلام الأصولي** كأكبر منافس للديمقراطية، فيقول بلاتنر: «إن الاسلام الأصولي هو حتى الآن أكبر منافس للديمقراطية» أو هو «البديل الأكثر حيوية» للديمقراطية في أي مكان من العالم. والمعروف أن الغربيين يعتبرون الاسلام عدواً للديمقراطية.

ويقول صامويل هانتنغتون في مقالة بعنوان «الموجة الثالثة للديمقراطية»: «إن المفاهيم السياسية في الاسلام تختلف وتتناقض مع المقومات المنطقية لسياسات الديمقراطية من حيث إن الشرعية الحكومية والسياسية تنبع من العقيدة الدينية والخبراء الدينيين. وهكذا فإن التعاليم الاسلامية تتضمن عناصر ربما تتسق مع الديمقراطية أو لا تتسق غير انه في الواقع العملي سنجد أن تركيا هي البلد الاسلامي الوحيد الذي احتفظ طويلاً بنظام سياسي ديمقراطي». وفي مقابل هذا القول لننظر إلى ما يقوله ارنستا جيلز «إن الثقافة الاسلامية في صورتها العليا تتسم فطرياً بعدد من الملامح البارزة هي التوحيد واخلاقيات الحكم والفردية والالتزام بالقرآن والتطهر والمقت الشديد المطلق للوساطة بين البشر والله والكهنوتية، وهذه جميعاً تنسجم مع شروط العصرية أو التحديث»[٤٧].

أما أكثر النماذج معاداة للإسلام ـ في «غمار الخطاب الغربي الحالي» ـ فنجده في كتاب نيكسون **الفرصة السانحة**، وفيه يحذّر أمريكا من خطر الاسلام الذي ينبغي ـ كما يقول نيكسون ـ أن تتفرغ له امريكا بعد أن فرغت من العدو الشيوعي... وفي ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٩٢، عُقدت ندوة في واشنطن لبحث ما تصفه كتيبات الندوة بـ «خطر الاسلام في التسعينيات»

---

(٤٦) مالكوم هـ. كير، «ندوة حركة الاحياء الاسلامي ومظاهرها المعاصرة،» **السياسة الدولية**، السنة ١٦، العدد ٦١ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، ص ١٦٣.

(٤٧) صامويل هانتنغتون، «الموجة الثالثة للديمقراطية،» **كتاب الديمقراطية** (مركز دراسات التنمية السياسية والدولية) (شباط/ فبراير ١٩٩٢)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

ونظمها المعهد الأمريكي لدراسات الشرق الأوسط. وخلال أعمال هذه الندوة، اختلطت المفاهيم حول الاسلام عقيدة وفكراً وممارسة. أما لجنة العمل الأمريكية ـ الاسرائيلية **ايباك**، فقد حذّرت مما سُمّي **الخطر الاسلامي** وتهديده الحضارة الغربية. ولا نغفل الدور «الصهيوني» في هذه الحملة. ففي زيارة الرئيس الاسرائيلي إلى بولندا في ايار/ مايو ١٩٩٢ رفع حاييم هرتزوغ صوته قائلاً: «إن الأصولية الاسلامية تهدّد الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط» □

صدر حديثاً

الثقافة والمثقف في الوطن العربي

سلسلة كتب المستقبل العربي
(١٠)

يمثّل هذا الكتاب مجموعة من البحوث التي سبق نشرها في مجلة «المستقبل العربي» والتي تؤكد مدى الحاجة إلى قراءة جديدة معمّقة في مفاهيم الثقافة العربية، ودور المثقف العربي في محيطه الاجتماعي، وفي اطاره القومي العام.

٤٣٠ صفحة
الثمن: ١١ دولاراً

الدولة والسلطة والايديولوجيا: نحو إعادة نظر مفهومية وسياسية

عبد الإله بلقزيز

باحث عربي من المغرب.

الشبكة الهائلة من العلاقات التي تقوم بين الدولة والسلطة والايديولوجيا تشكل ـ دون ريب ـ واحداً من أعقد الموضوعات النظرية التي شغلت الفكر السياسي التقدمي والمادية التاريخية المعاصرة منذ غرامشي ـ على الأقل ـ إلى الآن. ويندرج التفكير في هذه الموضوعات ضمن نطاق التفكير في السياسي Le Politique كصعيد نوعي ومتميز من البنية الاجتماعية.

صحيح أننا نجد في الأدبيات الثورية المعاصرة: في كتابات لينين، وتروتسكي، وماوتسي تونغ اهتماماً مستمراً بالسياسي. غير أن التدقيق في طبيعة صياغة هؤلاء المفكرين والقادة لموضوعاتهم، وفي كيفية تناولها يقطع بأنها كانت إلى معرفة الممارسة السياسية أقرب منها إلى علم السياسة بالمعنى الدقيق. إن موضوعها كان **السياسة** La Politique **والعمل السياسي** L'action politique ولم يكن **الصعيد السياسي** من المجتمع[1]. وبتعبير آخر، لقد اتجهت تلك الكتابات إلى البحث في **السياسة كممارسات**، كتقنيات، ولم تتجه إلى البحث فيها كبنى، لذلك كان رصيد هذه الكتابات من موضوعات كالاستراتيجيا والتكتيك والحزب والتحالفات، وقضايا التنظيم الجماهيري، رصيداً هائلاً، بينما لم يحصل الشيء نفسه في موضوعات الدولة والسلطة والايديولوجيا التي ظلت موضوعات مبهمة ومؤجلة!

وإذا ما تركنا جانباً المساهمة النظرية الكبرى، التي ستترتبط باسم غرامشي منذ العشرينيات، في تناول أشمل وأعمق لمجال **السياسي**، وهي المساهمة التي ستفرز ـ لاحقاً ـ مدرسة كاملة في الفكر السياسي والنظري في فرنسا (بولانتزاس، ألتوسير...) سيكون لها اشعاعها بالتأكيد في المحيط الأوروبي والعالمي، وإذا تركنا أيضاً التراث النظري الهائل **لماكس فيبر** في تحليل النخبة والبيروقراطية، الذي سيتلقفه الفكر السياسي المعاصر (بما فيه التقدمي)، سنجد أن الموضوعات اللينينية في الدولة والسلطة، وتطبيقاتها في التجربة السوفياتية، والأوروبية الشرقية، والصينية

(١) حول هذا التمييز بين السياسة والسياسي، انظر:
Nicos Poulantzas, *Pouvoir politique et classes sociales* (Paris: Maspéro, 1980), tome 1, pp. 32-39.

والعالمثالثية، هي التي كانت المادة النظرية التي عاش منها الفكر السياسي طويلاً، وأثّرت أعمق تأثير في التجربة السياسية الثورية العالمية، بل هي كيّفتها إلى هذا الحد أو ذاك، سواء أكانت في الحكم أم في المعارضة.

- ١ -

يمكن وصف التصور اللينيني للدولة بأنه تصور أدواتي Conception instrumentaliste وذلك بسبب الربط الذي يقيمه بين الدولة **وإرادة الطبقة** المسيطرة في تحقيق الهيمنة من خلال القمع إذ تميل الطبقة المسيطرة - حسب لينين - إلى تحقيق سيطرتها الطبقية، أي إلى تحقيق سلطتها، من خلال امتلاك **جهاز الدولة**، هذا الذي تمارس - بواسطته - قمعها **للطبقات النقيض**. إن هذه الأهمية التي تكتسيها الدولة **كأداة للسيطرة الطبقية ولتحقيق ارادة الطبقة**، هو ما يجعلها **موضوعاً** - أو هدفاً - للعمل السياسي في نظر لينين.

النزعة الأدواتية في تصور الدولة تأتي - إذن - من هذا التماهي الذي يقيمه لينين بين الطبقة وإرادتها ومصلحتها، وبين الدولة. فأن تكون الدولة قناة تحقّق إرادة السيطرة أو تحقيق مصالح طبقة ما، معناه أن الدولة ليست أكثر من أداة، ومكمن الخطأ في هذه الأطروحة - فضلاً عن نزوعها **الارادوي** - هو في عدم النظر إليها **في سياق الحركة الاجتماعية العامة**، بصفتها **انعكاساً لتناقضات المجتمع**، وتعبيراً عن توازنات القوى فيه، إن هذا التصور: تصور الدولة كتعبير عن تناقضات المجتمع، وكترجمة لتوازناته - وهو التصور النظري الصحيح - يفك الارتباط بين الدولة والطبقة، ليبني ارتباطاً آخر بينها وبين **الحقل الاجتماعي**: حقل التناقضات وعلاقات القوة، متجاوزاً بذلك الرؤية الأدواتية - الجهازية لها.

لقد كان هذا التصور الأخير - بلا شك - ثمرة المراجعة النظرية للأطروحة اللينينية المهيمنة في اطار الحركة الثورية العالمية، وينبغي أن ندرك ما هي الأهمية السياسية لهذه المراجعة، التي لم تكن - بكل تأكيد - مجرد إضافة في سياق التجديد العام الذي شهدته المادية التاريخية في ايطاليا العشرينيات وفي فرنسا الستينيات، وإنما - أيضاً - كانت درساً للتجربة السياسية للحركة الثورية العالمية، على الرغم من فقدان هذه الأخيرة القدرة على الاستيعاب الجيد له.

إن الانطلاق الواعي - أو الضمني - من المفهوم الأدواتي للدولة كان أبلغ ترجمة لرفض النظرة الاصلاحية للأممية الثانية ولتنظيرات بيرنشتاين وكاوتسكي وآخرين، النظرة التي ما فتىء البلاشفة - ولينين بالذات - يهاجمونها بصفتها تدافع عن شكل ما من أشكال الانتقال السلمي نحو الاشتراكية، وبالتالي بصفتها تراهن على العمل من داخل الحقل السياسي القائم، ولا تطرح مسألة امتلاك سلطة الدولة مسألة راهنة ومباشرة لا تقبل المساومة. ولم يكن خافياً أن التصور الأدواتي للدولة هو ما كان يدفع البلاشفة ولينين، ثم اشتراكيي وثوريي العالم في ما بعد، إلى رفض النضال الديمقراطي بحسبانه نضالاً اصلاحياً، ولا يرقى إلى مرتبة النضال الجذري لعجزه عن طرح قضية سلطة الدولة، أو إلى قبوله ضمن نطاق تعريفه كنضال مرحلي تفرضه توازنات القوى المختلة لغير صالح الحركة الثورية[٢]. وقد غابت - نتيجة ذلك كله - قضية الديمقراطية من البرامج الثورية، مثلما غاب - تماماً - وعي **المجال السياسي العمومي** بوصفه مجالاً **يعكس علاقات القوة** داخل المجتمع ولا يرتبط بالارادة الطبقية. فالدولة دولة الطبقة المسيطرة، ولا

---

(٢) بهذه الطريقة برّر لينين دخول البلاشفة «الدوما» عقب هزيمة ثورة ١٩٠٥.

معنى ـ بنظر هذه الأطروحة ـ للصراع داخل مجال سياسي «وسيط». هكذا ازدهرت أفكار العنف الثوري ودكتاتورية البروليتاريا، وحزب الجماهير (العمال والفلاحون والمثقفون)، أي جملة الأفكار التي تتأمل الدولة كتعبير عن إرادة السيطرة لا كتعبير عن واقع التناقض. وليس غريباً أنه حين سيطر الاشتراكيون على الحكم، طبّقوا النظرة عينها، وتصرّفوا في الدولة ـ وبالدولة ـ بصورة فصلتها عن المجتمع، وجعلتها أقرب إلى الطبقة المسيطرة (وبلغتنا إلى الطبقة السياسية المسيطرة) منها إليه. أي أنهم لم يسمحوا بنمو مجال سياسي عمومي، وإنما هم صادروه ضمن سياستهم الإجمالية لمصادرة مؤسسات المجتمع المدني وإلحاقها بالدولة وحزبها الحاكم. وحين انفجرت الأحداث في بلدان «الاشتراكية المطبّقة»، فقد انفجرت تحت عنوان المسألة السياسية، وضد الحزب الواحد، ودكتاتورية البروليتاريا، وتنامت شعارات التعددية السياسية، والديمقراطية، وحقوق الانسان.

إن وعي المجال العمومي بوصفه مجالاً خصوصياً ـ وهو ما سقطت فيه اللينينية ـ كان دون شك تعبيراً عن بيئة سياسية هيمن فيها استبداد مركزي (الاستبداد القيصري ونظائره في العالم الثالث)، وغابت عنها بعض تقاليد الحياة الليبرالية السائدة في أوروبا، لذلك لم تجد الأحزاب الشيوعية الأوروبية كبير صعوبة ـ وخصوصاً بعد المؤتمر ٢٠ للحزب الشيوعي السوفياتي ـ في تجاوز أطروحة دكتاتورية البروليتاريا والعنف الثوري، والقبول بمبادىء العمل الديمقراطي، وصيغ التعددية السياسية الحزبية، لأنها أحزاب نشأت في بيئة سياسية وثقافية لم تولّد لديها الشعور «بالاستلاب السياسي». والمؤسف أن الدرس الأوروشيوعي لم تستوعبه الحركة الشيوعية جيداً، ولم تفهم منه سوى نجاح الامبريالية والبرجوازية في جر الحركة الثورية إلى مواقعها، وفي إفقادها طبيعتها الثورية ونفسها الصدامي، كما لم تفهم منه سوى ميل هذه الحركة الثورية ـ بحكم طبيعتها البرجوازية الصغيرة ـ «إلى الصيرورة حركة اصلاحية»[٣]... الخ.

إن إعادة بناء مفهوم الدولة داخل الفكر السياسي المعاصر منظوراً إليها من زاوية كونها **حقلاً يعكس تناقضات البنية الاجتماعية وتوازنات القوى فيها**، سمحت بإعادة تمثل مسألة الديمقراطية والنضال الديمقراطي، كما أخرجت الحركات التقدمية من عزلتها الاضطرارية أو الاختيارية عن الساحة الجماهيرية، ودفعتها إلى الخروج بالعمل السياسي من دائرة السرية المطلقة (مع ما تولده من ظواهر حلقية وانغلاقية) إلى الدائرة الجماهيرية الأوسع، وأنقذت التفكير السياسي من القاموس العسكري. كما قلّصت من مظاهر ممارسة السياسة بمنطق الحرب. صحيح أن هذا المنحى لم ينجب ثورة كما أنجبها المنحى الثوري العنيف (عدا واقعة صعود الشيوعيين إلى السلطة في تشيلي بالانتخابات)، لكنه ـ بكل تأكيد ـ سمح للتقدميين بأن يحسّنوا مواقعهم في الساحة السياسية، وفرض قضية الديمقراطية ـ بالتدريج ـ قضية حاسمة لا تقبل المساومة. وإلى هذا كله، فلم يكن فشل الحركات الراديكالية في إنجاب ثورات جديدة نتيجة ذلك «التعطيل» منها لخياراتها الحَدّية المطلقة: نعني العنف الثوري واختيار الدولة هدفاً للعملية السياسية، وإنما كان نتيجة عوامل أخرى لها علاقة بطبيعة **التكيّف الامبريالي العالمي مع شروط التحرّر الوطني والثوري**، وما أفرزه ذلك التكيّف من هجمات معاكسة، ومن ضغوط **لفك ارتباط** الحركات الثورية الناهضة **بمراكز تأمينها** من الدول التقدمية القائمة (كما حصل في السلفادور).

---

(٣) كان الزعيم الألباني أنور خوجة أكثر المهاجمين للشيوعية الأوروبية في كتابه: *L'Euro communisme est l'anti-communisme*. ولم يكن يعبر في هذا الهجوم سوى عن أفكار ستالينية لم يعد غيره قادراً على التعبير عنها منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي.

- ٢ -

نظير هذا الخطأ في تصور الدولة منزلق نظري آخر في بناء مفهوم السلطة سينكرّس هو ايضاً في الفكر السياسي التقدمي العالمي. ولن يكون صعباً إدراك أن هذا التصور يجد جذوره بدوره في الكتابات اللينينية عينها: فالقارىء في هذه الكتابات، وفي ما ينسج على منوالها النظري من نصوص فكرية لاحقة، سيقف على مفهوم للسلطة متكرر في صور وصيغ شتى: **السلطة كامتلاك لأجهزة القهر والسيطرة**، اي لأجهزة الدولة الفرعية ولجهازها السياسي المركزي. تعني السلطة هنا - حصراً - **سلطة الدولة**، إذ يجري - بهذا المعنى - إلحاقها بالسياسي، فلا يعود ممكناً إدراكها إلا من حيث هي ترتبط بالدولة. لم يكن لينين يكفّ عن تذكير البلاشفة، والثوريين في العالم، أن «المسألة الأساسية في كل ثورة هي مسألة السلطة السياسية»، وحين كان يكتب ذلك، فقد كان يقول بطريقة واضحة إن **السلطة تساوي امتلاك جهاز الدولة**، وإن كل النشاط الثوري ينبغي أن ينصرف إلى كيفية الوصول إلى هذا الهدف، فإذا كانت السيطرة على جهاز الدولة المركزي ستسمح وحدها بتحقيق التغيير، وبتطبيق النموذج الاجتماعي الجديد (البرنامج الثوري)، فإن السياسة (الممارسة السياسية) تصبح هي **تقنية بلوغ** هذا الهدف. ونحن سنجد أن هذه التقنية - وتبعاً لذلك التصور - ستتقلص إلى الجوانب **التكتيكية** ذات الطابع السياسي والعسكري والتنظيمي، فيما سيغيب تماماً البعد الايديولوجي - الفكري في هذه العملية!

نعم، لقد كان لهذه الخطاطة النظرية - **التي تختزل قضية السلطة في قضية امتلاك جهاز الدولة** - أثر في تكييف مفهوم الممارسة السياسية ذاته. إن هذه الممارسة استحالت في ضوء ذلك الهدف، إلى فن او علم تحضير الثورة، وهو غالباً ما كان يتجه إلى بناء تكتيكات التحريض، والتعبئة والتنظيم والانتفاض المسلح... الخ، وهكذا غلبت على هذه الممارسة النزعة الاضرابية، والسياسوية والتآمرية إلى حد بعيد، ومال التنظيم إلى العمل السري، ومالت معه الحركة الثورية إلى العزلة المتزايدة عن الجمهور. ولهذا فحين كان لينين يصف الثورة بأنها فن اقتناص الفرص، فإنه كان يعبّر بصدق عن حقيقة حركة مالت - تحت تأثير مفهومها للسلطة - إلى بناء نموذج للسياسة نخبوي إلى حد بعيد، نموذج يغلّب السياسة على الايديولوجيا[٤]، هاجس الدولة على هاجس المجتمع.

إن مقتل هذا التصور كان - دون شك - **رهانه على الدولة لا على المجتمع**، ونحن نعرف سلفاً أن الرهان على المجتمع، أو على كسب «الرأي العام» أمر يفترض استعمال أسلحة غير التي يقتضيها الرهان على الدولة. فهذا الأخير يبرر تماماً اللجوء إلى التحريض، والتعبئة والعنف والوعي المباشر، بينما يفترض الرهان على المجتمع (أو على سلطة المجتمع) فعلاً ايديولوجياً طويل النفس لتكريس أفكار ومنظومات قيم في المجتمع، أي يفترض التثقيف والوعي العميق الهادف إلى قلب التوازنات الفكرية، وهزيمة الأفكار الرسمية في المجتمع، وانتزاع السلطة من القوى الرسمية. وباختصار، إذا كان الرهان على الدولة يتطلب السيطرة بالهجوم السياسي (و - استطراداً - العسكري)، فإن الرهان على المجتمع يفترض الهيمنة بالهجوم الفكري والايديولوجي. ولقد كانت الثورة الفرنسية تنتمي إلى هذا النموذج الثاني (كانت الثورة البلشفية و «الثورات» الأوروبية

---

(٤) من طبيعة النخبوية تغليب الايديولوجيا على السياسة، لكنها - في حالتنا هذه - تفعل العكس، إذ تعني الايديولوجيا - هنا - الفعل الذي يتجه إلى تحقيق **الهيمنة** في المجتمع من خلال اشاعة رؤى وتصورات، بينما تعني السياسة الفعل الذي يتّجه إلى **السيطرة** على الدولة مباشرة دون «المرور» بالمجتمع!

الشرقية تنتمي إلى النموذج الأول). فقبل أن تتسلم البرجوازية سلطة الدولة بالعنف في ١٧٨٩، كانت قد تسلمت سلطة المجتمع لفترة طويلة من الاقطاع والملكية والكنيسة، وكان الموسوعيون هم «المثقفون العضويون» الذين آل إليهم أمر تنظيم **الهيمنة الايديولوجية** في المجتمع، والتبشير بفكرة الحرية والمساواة.

لقد أصبحنا نملك الآن من الدلائل الواقعية ما يسمح لنا بنقد المفهوم التقليدي للسلطة الذي يماهي بينها وبين الدولة، أي أصبحنا نملك ما نثبت به المفهوم النظري للسلطة الذي ندافع عنه، وهو المفهوم الذي يعرفها بأنها القدرة على التأثير وعلى خلق وقائع وتوازنات جديدة، وينظر إليها بصفتها **فاعلية يجري امتلاكها في سياق الصراع الاجتماعي وليس من خلال الدولة**؛ أي بصفتها القوة التي تستطيع كل طبقة أو فئة اجتماعية امتلاكها في اطار حمايتها لمصالحها الاجتماعية ودفاعها عنها(٥). وليست الدلائل الواقعية التي نشير إليها ـ هنا ـ سوى ما حدث في أوروبا الشرقية، وبدروس ذلك الذي حدث: لقد سيطر الشيوعيون على الدولة في بلدان أوروبا الشرقية لمدى يقارب نصف قرن، وبنوا نظاماً سياسياً شمولياً أقصى مكونات المجتمع الحية من معادلة سلطة الدولة موزعاً إياها في الحدود الأضيق التي لا تتجاوز نطاق الحزب الحاكم أو من/ ما يدور في فلكه. غير أن ثورة المجتمع المدني الصاعد على الدولة المتهالكة في أوروبا الشرقية كشفت ـ بصورة لا غبار عليها ـ عن أن فترة سيطرة الشيوعيين على الحكم، وهي طويلة، لم تمكّنهم من بناء سلطة راسخة، ولم تمكنهم من مقاومة الفكرة الديمقراطية والفكرة الليبرالية المعتملة في أحشاء المجتمع. **لقد سيطروا على الدولة، لكنهم لم يهيمنوا في المجتمع**. وبعبارة أوجز: **لقد امتلكوا الدولة ولم يمتلكوا السلطة**، ومعنى هذا أن سلطتهم ـ سلطة الدولة ـ لم تكن سلطة فعلية، بل كانت هشة، ولم يكن من الممكن حمايتها من «انتقام» المجتمع: السلطة النقيض.

تقودنا تجربة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي إذن إلى الخلوص إلى تمييز نظري دقيق بين الدولة والسلطة، كرهانين من رهانات الممارسة السياسية. **يمكن للممارسة السياسية أن تنجح في الاستيلاء على الدولة، لكن ليس كل استيلاء على الدولة اكتساباً للسلطة. إن فرض الهيمنة الايديولوجية لفئة أو جماعة ما داخل المجموع الكلي للمجتمع هو الشرط الحاسم لاكتساب السلطة**، هذا يعني أموراً أربعة أساسية:

ـ أن **للسلطة علاقة بالايديولوجيا**، ليس بمعنى النظام المجرد من الأفكار والرؤى، وإنما بمعنى نظام الممارسات الايديولوجية المتحققة كممارسات مادية(٦). وهكذا **يقترن امتلاك السلطة**، أي ميزان قوى فكري ـ قيمي ـ سياسي، **بتنظيم الهيمنة الايديولوجية**، بالمعنى الذي ما فتىء غرامشي يدافع عنه في كتاباته.

ـ ان نظام **الهيمنة** Hégémonie يختلف عن نظام **السيطرة** Domination . فهذا الأخير **قهري** بطبيعته، أي يتحقق **بالعنف الجسدي والنفسي والفكري**، أما الأول فيمكن اعتباره **طوعياً** إلى حد ما، لأن وسيلته الأفكار **والجدل الايديولوجي** وليست السياسة.

---

(٥) يعرفها بولانتزاس بأنها: «قدرة طبقة اجتماعية على تحقيق مصالحها الموضوعية النوعية». انظر:
Poulantzas, Ibid., p. 107.

(٦) انظر هذا المعنى في المقال الشهير لالتوسير عن الايديولوجيا:
Louis Althusser, «Idéologie et appareils idéologiques d'état,»
المنشور في مجلة: *La Pensée* وفي كتابه *Positions*.

ـ ان الرهان على الدولة (أي على سلطة الدولة) يفترض الحزب أو **التنظيم السياسي**، بينما يفترض الرهان على السلطة المثقفين أو **التنظيم الثقافي**. وإنه لدال إلى حد بعيد لماذا كان الحزب حاضراً في تفكير لينين، ولماذا كان المثقف حاضراً عند غرامشي؟! فالأول كان يعطي السياسة المكانة الأرجح في عملية التغيير، فيما كان الثاني يهتم جيداً بالتفكير في أثر الممارسة الايديولوجية في تحقيق ذلك التغيير.

ـ وأخيراً، إن **معنى التغيير (أي الثورة) يتطابق مع معنى امتلاك السلطة**، بينما قد لا يتطابق مع معنى الاستيلاء على الدولة: لذلك فالانقلابات العسكرية لا تدخل في عداد الثورات لأنها تتم في غياب المجتمع المدني وعبر نخبات لا تملك سلطة فعلية على الراي العام. وإذا كان هذا مفهوماً في حالة الانقلابات العسكرية، فينبغي أن نؤكد هنا أن الأمر عينه يأخذ المدلول نفسه في حالة ما نسميه بـ «الانقلابات المدنية»، حيث تحدث أشباه الثورات التي تنظمها النخبات السياسية (ومنها الأحزاب) في لحظة «أزمة ثورية» دون أن تكون (أشباه الثورات) ثمرة توازن جديد في المجتمع لصالح فكرة التغيير ذاتها.

لقد كان الفضل لغرامشي في تطوير الاهتمام النظري باشكالية السلطة ـ وذلك ـ بطريقة غير مباشرة ـ من خلال الاهتمام بمسائل الايديولوجيا والنخبة والمثقف، لذلك سيسمح اعتماد كتابات غرامشي في الستينيات (في فرنسا بشكل خاص)، معطوفاً على الانتباه المتزايد لآثار ماكس فيبر وتحليلاته المتميزة حول النخبات، بتقديم المعرفة التقدمية المعاصرة ـ ومنها الماركسية ـ **للسياسي**، الأمر الذي أطلق موجة لا نظير لها في تاريخ الغرب المعاصر من الإقبال على تداول هذه الاشكاليات[٧]، وعلى الدخول في تجربة من المراجعة النظرية متميزة.

ـ ٣ ـ

ما موقع العرب من كل هذا. أو كيف انتظمت ـ في وعي حركاتهم الوطنية والتقدمية ـ تلك العلاقة بين الدولة والسلطة والايديولوجيا وما حصيلة تجربتهم في ضوء ذلك الوعي؟

نستطيع أن نجزم بالقول إن حركة التحرر الوطني العربية **لم تشذ عن القاعدة في رؤيتها** العلاقة هذه: لقد عاشت على نفس الموضوعات النظرية التقليدية حول الدولة والسلطة، ولم تكن لتختلف في فهمها ـ لهذه الموضوعات ـ عن باقي الحركات التقدمية الأخرى في العالم، سوى في كونها كانت تجتر تلك الموضوعات بطريقة ايمانية لا حس نقدياً فيها ولا إبداعاً. وسواء تعلّق الأمر بالقوى السياسية التي استلمت مقاليد الحكم (القوميون الناصريون والبعثيون) أو شاركت فيه (الشيوعيون)، أو بالقوى التي عملت في مواقع المعارضة (اليسار عموماً)، فإن خيطاً نظرياً واحداً يربط بينها جميعها في كيفية فهمها لمسألة السياسي؛ وفي طريقة بنائها لرهاناتها السياسية: إنه الخلط الفكري والتجريبية والاجترار.

فنحن لا نعثر على نصوص جدية تنكب على تناول اشكالية السياسي تناولاً نظرياً خاصاً[٨].

---

(٧) كانت هناك ولا شك ظرفية تاريخية ساعدت على ذلك الاقبال النظري، وهي التي ميزها تصاعد النضال اليساري في أوروبا وفي فرنسا بالذات (انتفاضة أيار/ مايو ١٩٦٨)، ثم موجة التصحيح النظري التي أطلقتها ـ نسبياً ـ مرحلة خروتشوف، والتي أعلنت عن نفسها رسمياً في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي.

(٨) ربما كان مهدي عامل أبرز من تخصص ـ من المفكرين العرب في هذا خصوصاً في كتابه: **مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني**.

وإذا وجدناها، فهي لا تسلم من عاهة الاجترار: اجترار الموضوعات النظرية الجاهزة في كتب «السلف الصالح»: ماركس، انغلز، لينين. أما الاتجاه العام، فهو التجريبية القاتلة، أي المعرفة التي تنهل من الأحداث متخذة إياها الأطر المرجعية العليا في بناء «المعرفة» **بالسياسي**، محتقرة تمام الاحتقار النظرية والمرجع النظري. وهو أمر لن يكون فهمه صعباً حينما نعرف أن الأغلب الأعم من القيادات السياسية التقدمية العربية ذو تكوين نظري ضعيف، وقسم عظيم منه دخل السياسة وفي جعبته الشعارات أو الكراريس المدرسية ليس إلّا! زد على ذلك ما لا زال يعنيه مفهوم السياسة في وطننا العربي ـ للأسف ـ من معاني الدهاء والحذاقة الموروثة عن نموذج سياسي العصر الوسيط (عمرو بن العاص، الحجاج بن يوسف...)، الأمر الذي يكرس الوهم أن السياسة فن وليست علماً وشأناً نظرياً!

تفصح المعرفة «النظرية» المتحصلة للخطاب السياسي العربي (التقدمي)، ويكشف رصيد التجربة السياسية المتكوّن لدى حركة التحرر الوطني العربية أن هذه الأخيرة ظلت محكومة ـ في وعيها وفي تجربتها ـ بالتحرّك ضمن مدار اشكالية مركزية، هي **إشكالية الدولة**، ونحن نعني بذلك أن وعيها بالسياسة ـ وتجربتها في السياسة ـ انحصرا في نطاق الاهتمام بالدولة كموضوع وكهدف. لقد **غابت تماماً اشكالية المجتمع** في رهانات التغيير لدى قوى هذه الحركة، وانصب كل تفكيرها وجهدها على البحث في كيفية بلوغ الهدف المركزي: استلام سلطة الدولة. هكذا انصرف القوميون إلى العمل داخل الجيش مراهنين على الوصول إلى ذلك بالانقلاب العسكري، وشاركهم بعض الشيوعيين (السودان...) ذلك الاختيار، لينصرف بعضهم الآخر (العراق، سوريا...) إلى «المشاركة في إدارة الدولة عبر تنظيمات «جبهوية» (الجبهات الوطنية...)؛ وهكذا قبل الليبراليون عموماً وبعض الشيوعيين والقوميين بنوع هزيل من «المشاركة» في الحكم وأحياناً دون شروط، فقط لأن ذلك يؤمن نوعاً من السلطة (الوهمية) التي توفرها ادارة بعض أجهزة الدولة، كما تخلّت بعض الحركات الوطنية تدريجياً عن التصرف كحركات اجتماعية متواصلة مع مجتمعاتها لتتحول إلى سلطة دولتية صريحة (الحركة الوطنية اللبنانية، المقاومة الفلسطينية في لبنان...). وفي كل الأحوال، اتجهت الحركات الوطنية والتقدمية العربية إلى الانفصال عن الموقع الذي يضمن لها سلطتها: **المجتمع المدني**، لتنضم ـ حثيثاً ـ إلى **مجتمع النخبة**: **الدولة**، إلى درجة بات يحق للمرء فيها أن ينظر إلى المعارضة أو الممانعة التي تبديها بعض القوى السياسية بصفتها شكلاً من أشكال الصراع من أجل تعديل الحصة ليس أكثر، وأن ينظر إلى التغيير الناجم عن صعود قوة ما من هذه القوى إلى الحكم بصفته شكلاً من أشكال **الاستبدال السياسي**: استبدال نخبة بنخبة تنهل من مرجعية الأولى نفسها.

حضور اشكالية الدولة وغياب اشكالية المجتمع في وعي حركة التحرر العربية إذاً كان يفسر **خطابها السلطوي السياسوي**، فهو يفسر إخفاقها السياسي والاجتماعي. اخفاقها السياسي كان وما زال يتمثّل في فقدانها مواقع عدة في الحكم وفي الساحة السياسية عموماً، وهو الذي يدفع إلى تزايد الحديث عن أزمة هذه الحركة، أما اخفاقها الاجتماعي (النقابي والثقافي) فهو يتمثل في ضمور قوتها الجماهيرية وتراجع قدرتها التمثيلية بصورة تدعو إلى الخوف من مصير مجهول! ولا يبدو ـ حتى الآن ـ أن حركة التحرر العربية قد أحدثت تعديلاً في نمط فهمها للتغيير ولشروط تحقيقه وللرهانات التي يفترض، بل إنها لا تزيد إلّا امعاناً في تكريس غلبة وعيها الدولتي على وعيها الاجتماعي. وإذا كانت نظم الحكم المحافظة قد نجحت ـ حتى الآن ـ في استثمار هذه الثغرة وفي ازاحة بقايا سلطة حركة التحرر الوطني العربية في المجتمع، فإن هذه الأخيرة «تجتهد» حالياً ـ وبصورة تدعو إلى الغرابة ـ في تكريس فعل تلك النظم، وذلك بإقدامها على المزيد من

الاندماج في مجتمع النخبة.

لم تكن حركة التحرر الوطني العربية تبحث عن سلطة فعلية، كانت تبحث عن دولة. والمؤسف أنه بحث تدحرج من عتبات عليا (**الاستيلاء** على سلطة الدولة)، إلى عتبات أدنى (**المشاركة** بشروط ثم دون شروط!).

لا نريد أن نختم هذا المقال دون أن نسجل ملاحظة جديرة بالتأمل ولا تخلو من مفارقة. لقد كان المفترض أن يستوعب التقدميون ـ الماركسيون والقوميون والليبراليون ـ الدرس النظري الغرامشي حول السلطة والتغيير والمجتمع المدني والايديولوجيا. لكنهم كانوا بعيدين ـ تماماً ـ عن هذا. وبدل أن يكونوا الجهة التي يؤول إليها أمر ذلك، فقد كان الاسلاميون الطرف الأذكى في التقاط هذه الحقيقة وتحويلها إلى فعل برنامجي. إن من يتأمل استراتيجيا الحركة الاسلامية في البلدان العربية، ومن يقرأ أدبياتها الفكرية[٩] يقطع بأنها انتهت ـ بعد مسلسل نكساتها ـ إلى القناعة بأن امتلاك سلطة المجتمع المدني (الرأي العام) هو المدخل الأصح نحو التغيير، متخطية بذلك نزعاتها الانقلابية التقليدية[١٠] التي ما يزال يعيش عليها كثير من أحزاب حركة التحرّر □

---

(٩) كتابات راشد الغنوشي بصورة خاصة.

(١٠) نستثني من هذا الحكم حركات الجهاد في البلدان العربية.

صدر حديثاً

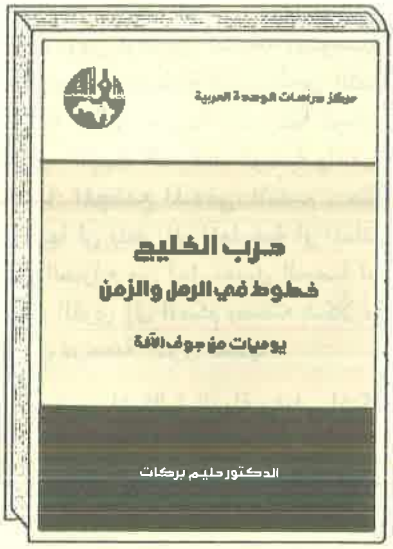

حرب الخليج

خطوط في الرمل والزمن

يوميات من جوف الآلة

د. حليم بركات

يوميات حرب الخليج الكارثة تستخلص الدروس والعِبَر. صاغها الكاتب بأسلوب تقريري تسجيلي، تشوبه الاحتجاجية، والألم. دون أن يغفل عن رؤيته في معنى الحرب التي دارت في الخليج وخصوصياتها وأبعادها الاقليمية والدولية.

٢٦١ صفحة

الثمن: ٧ دولارات

الخطاب الصحافي الاستعماري في ظروف الأزمة

لعياضي نصر الدين

أستاذ سوسيولوجيا الاعلام وفنيات التحرير الصحفي في معهد الاعلام والاتصال بجامعة الجزائر.

تعددت زوايا النظر إلى الظاهرة الاستعمارية، وبقيت الزاوية الاعلامية الاقل حضوراً من بقية الزوايا. وهذا راجع، في اعتقادنا، إلى الرؤية الضيقة التي تختصر التاريخ في بُعده السياسي وتغفل الأبعاد الأخرى: الاجتماعية والثقافية. وأيضاً إلى النظرة التبسيطية التي ترى الإعلام أداة فقط، وتسلب منه أهميته ومكانته في المجتمع. وحتى أن الأعمال القليلة التي أنجزت عن الاعلام والاتصال في بعض المجتمعات المستعمَرة لم تتوصل إلى تقديم إنارة جديدة تكشف عن أبعاد جديدة في الظاهرة الاستعمارية، أو توضح موقع الاعلام في آليات هذه الظاهرة. وذلك لأنها تتوقف عند حدود الدراسات الوصفية والكرونولوجية لوسائل الاعلام في تلك الحقبة التاريخية.

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى استعانة النظام الاستعماري بوسائل الاعلام، لتثبيت سياسته على المستويين: مستوى الواقع الحياتي اليومي، والمستوى النظري، أي مستوى وعي صنّاع هذا الواقع، والتحويرات والتعديلات التي أُدخلت على الخطاب الصحفي حتى يحقق ذلك.

يجب أن نوضح في البداية ما المقصود من «ظروف الأزمة». إنما نعني بها على الصعيد النظري، بداية احتضار النظام الاجتماعي القديم/ النظام الكولونيالي، وبداية المخاض لولادة نظام اجتماعي جديد/ النظام الوطني. ونقصد بها عملياً، بداية الحرب التحريرية الجزائرية في أول تشرين الثاني/ نوفمبر من سنة ١٩٥٤.

تنطلق هذه الدراسة من الافتراض التالي:

سعت الصحافة الاستعمارية إلى تجسيد مقولة «الجزائر جزء من فرنسا»، وهذا من خلال تقديم مادة اعلامية متوازنة عن الحياة السياسية والثقافية والرياضية في فرنسا وفي الجزائر المستعمَرة. وهذا ليثبّتوا في وعي القراء (معمرين فرنسيين، وجزائريين) أنهم موجودون في جزء من التراب الفرنسي ومن الثقافة الفرنسية. ولكن مع بداية الأزمة تتلاشى هذه الموازنة ويبدو التركيز واضحاً على الأوضاع المتغيرة في الجزائر. ويتغير بموجبها الخطاب الصحفي الاستعماري الذي

كان يقف عند حد إعلام القراء واطلاعهم على المستجدات وترفيههم وتسليتهم، ويصبح يدعو القراء جهراً، إلى الحركة والنشاط للمقاومة، مقاومة «صنّاع تشرين الثاني/ نوفمبر».

يقودنا هذا الافتراض إلى صياغة التساؤلات التالية:

ـ هل حافظ الخطاب الصحفي الاستعماري على المضامين «القديمة» في مادته الاعلامية، واستمر في تقديمها باللهجة نفسها؟

ـ هل أن «ظروف الأزمة» دفعت الخطاب الصحفي الاستعماري إلى اعادة النظر في مضمون مكونات العملية الاعلامية؟ وإلى صياغة جديدة للعملية الاعلامية على ضوء المتغيرات الجديدة؟

ستقودنا هذه الإجابة عن هذه الأسئلة إلى القيام بمحاولة رصد انقلاب الخطاب الصحفي الاستعماري على المفاهيم والتصورات الاعلامية النابعة من المذهب الليبرالي للاعلام، المحدِّدة لدوره ووظيفته في المجتمع. وإلى الكشف عن أشكال تمرد هذا الخطاب على بعض النظريات الاعلامية التي تسعى إلى تقديم صورة مطلقة للعملية الاعلامية، بعيداً عن الشروط الاجتماعية والنفسية التي تؤثر في تشكيل مكونات هذه العملية وفي أهدافها. وقد ارتأينا أن نتخذ من الجرائد الاستعمارية الصادرة في الجزائر خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ مجالاً لهذه الدراسة(١).

قبل الإجابة عن التساؤلات المطروحة، لا بد من تقديم بعض الاشارات التي تعيّن موقع الصحافة الاستعمارية في الجزائر المستعمَرة وأهميتها.

١ ـ كان الاستعمار الفرنسي يرى الصحيفة من بين الوسائل الأساسية التي تمكّنه من السيطرة على الشعب الجزائري، بدليل أن المطبعة كانت ضمن العتاد الحربي الذي حمله الجيش الفرنسي في غزو الجزائر سنة ١٨٣٠. وقد باشرت هذه المطبعة عملها بطبع أول صحيفة استعمارية تحت اسم **ليستفات دو سيدي فرج** التي كان يسهر على انجازاتها الجيش الفرنسي وتوزع على الجنود والضباط لتوعيتهم بمهماتهم وبالهدف من احتلال الجزائر. وقد واصلت هذه المهمة عدة صحف أخرى لعل أهمها هي صحيفة **المبشر** التي واكبت توسع الاستعمار الفرنسي ليغطي كامل التراب الجزائري، وسعت إلى إطلاع الجزائريين على مختلف القوانين والتشريعات الاستعمارية (قوانين الأملاك العقارية، التنظيم الاداري...). وبلغ حجم الاهتمام الفرنسي بالصحافة درجة التأطير شبه الكامل للوجود الاستعماري في الجزائر، على الصعيدين الأفقي (توجد صحيفة واحدة على الأقل في كل مركز عمراني فيه معمرون فرنسيون)، وعلى الصعيد العمودي (صدور صحف ناطقة باسم التكتلات المهنية، لعل أبرزها صحيفة **التل** الناطقة باسم الفرنسيين «مالكي» الأراضي الزراعية التي تأسست في سنة ١٨٦٤ في البليدة.

٢ ـ كانت الصحافة الاستعمارية الصادرة في الجزائر تلبي حاجة المعمرين للإعلام، وتسعى إلى توحيد آرائهم ومواقفهم والتعبير عنها. ولا يمكن لأحد أن ينكر ما للمعمرين من وزن وتأثير في صياغة السياسة الاستعمارية، وهذا بحكم عددهم الذي بلغ سنة ١٩٥٤، سدس (١/٦) مجموع سكان الجزائر، وأيضاً، لموقفهم الانتاجي في الجزائر حيث استولوا على ٢,٧٢٦,٧٠٠ هكتار من

---

(١) الأعداد التي تضمنتها هذه الدراسة هي تلك التي أصدرتها الصحف التالية: **صدى الجزائر**، **البرقية اليومية**، **جريدة الجزائر**، **آخر ساعة**، و
L'Echo d'Alger, La Dépêche quotidienne, Le Journal d'Alger, et *Dernière heure.*

الأراضي المنتجة، واحتكروا ٩٠ بالمئة من النشاط الصناعي والمصرفي، وسيطروا على الهيكل الاداري والتقني في الجزائر[٢].

٣ ـ تعدت الرسالة الاستعمارية الجمهور الأوروبي (المستوطنين) لتصل إلى فئة من الجزائريين، التي تعدّ نتاج تقاطع عدة قرارات واجراءات (المرسوم ١٨٨٣) القاضي بتكوين جهاز مدرسي فرنسي جديد في الجزائر، اجراءات التبشير والتنصير التي شرع في تطبيقها ابتداءً من سنة ١٨٦٧. هذا إضافة إلى العراك الاجتماعو ـ ثقافي الناجم عن النشاط الاندماجي.

٤ ـ لم يكن نتاج الصحافة الاستعمارية يصب في الفراغ، بل كان يقوم على أرضية صلبة أفرزتها «المؤسسات الايديولوجية» المختلفة التي اشتركت، كل واحدة من جهتها، في انتاج المواقف والقناعات نفسها، لكن بأساليب مختلفة، باختلاف خصوصية المؤسسة. فحول المواقف والقناعات نفسها تلتقي الأغنية الاستعمارية، والأدب الاستعماري، والصحافة والسينما الاستعمارية التي حلل مضمونها فرانسوا شفلدوني قائلاً: «إن الهدف من العمل الايديولوجي الذي قامت به السينما الاستعمارية هو اقتراح صورة للمتفرج «المثروبولي» يجد فيها نفسه، بما تحمله هذه الكلمة من قوة المعنى، يجد فيها شرعية العالم كما هو، وكما «كان دائماً» حتى يتقبل في الوقت ذاته شرعية مكانته في العلاقات الاستعمارية كما هي»[٣].

٥ ـ بعد التضييق والمحاصرة التي عرفتها الصحافة الفرنسية التي تعادي الوجود الاستعماري الفرنسي بدرجات متفاوتة[٤]، وبعد الملاحقة والمصادرة التي تعرّضت لها صحافة الحركة الوطنية الجزائرية، خاصة بعد الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، بقيت الصحافة الاستعمارية هي المصدر الوحيد للإعلام والتوجيه، ولم تزعزعها وسائل الاعلام الأخرى. وذلك لضعف انتشار أجهزة الراديو خاصة لدى الأسر الجزائرية. وهذا لا يرجع إلى موقف سياسي بحت من الراديو، باعتباره رمز السلطة الاستعمارية، ولا إلى عامل اقتصادي محض (انخفاض الدخل الفردي، غلاء سعر أجهزة الراديو، تخصيص جزء من ميزانية الأسرة لشراء بطاريات بشكل يكاد يكون منتظماً)، ولكن لاعتبارات ثقافية وحضارية أيضاً، يمكن استنباطها من قول المفكر فرانز فانون: «إن تقاليد الاحترام تنصف عندنا بنوع من الأهمية والتدرج. بحيث يصبح من المستحيل علينا عملياً، ان نستمع على نطاق الأسرة إلى برنامج الراديو. فالتلميحات الغزلية، او حتى الأوضاع الهزلية التي ترمي إلى اثارة الضحك المشار إليها في الراديو تحدث في وسط الأسرة المتحلقة للاستماع توترات لا يمكن احتمالها»[٥].

يصطدم كل دارس للصحف الجزائرية الصادرة في الأسبوع الأول من سنة ١٩٥٤ بعنصرين بارزين يعتقد من أول وهلة أنهما متناقضان. لكن تكاملهما يتضح من خلال الدراسة والتحليل.

أولاً: العنصر الأول: الفزع والتهويل

احتوت المادة الاعلامية في هذه الصحف على قدر كبير من التهويل والفزع: «الاغتيال

---

(٢) **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢)** ([د.م.]: مطبعة رغاية، ١٩٧٩)، ص ٨٤.

(٣) François Chevaldonné, *Le Cinéma colonial en Afrique du Nord: Introduction à la sémiologie* ([s.l.]: O.P.U, [s.a.]).

(٤) Claude Collot, «Le Régime de la presse musulmane Algérienne,» *Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques* (1974).

(٥) فرانز فانون، **سوسيولوجية ثورة**، ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٦٤.

الارهابي: ٨ قتلى»[٦]، «أعمال تخريبية عديدة في منطقة القبائل وقسنطينة»[٧]، «الوضعية خطيرة في منطقة الأوراس»[٨]. بماذا نفسّر كل هذا الفزع والتهويل الذي يغطي الجانب الاخباري في المادة الاعلامية ويحوّلها إلى صبحة «تخويف»؟ هل هو ناجم عن عنف الأحداث التي شكلت موضوعاً يحتوي على قدر كبير من الاثارة والخروج عن الرتابة، وهو الشيء الذي تبحث وتتسابق من أجله أية صحيفة ليبرالية؟ أم أن هذا الفزع قد عبّر عن فجائية أحداث أول تشرين الثاني/ نوفمبر، وعن عدم توقع حدوثها؟ في الحقيقة لم تشك الصحف ولا السلطات الاستعمارية في تطورات الوضع في الجزائر ليلة أول تشرين الثاني/ نوفمبر بدليل أن الحاكم العام للجزائر، قد أدلى بحديث صحفي لجريدة **التايمز** قبل هذا التاريخ بأسبوع[٩] ولم يشر فيه لا من بعيد ولا من قريب، إلى احتمال انتقال الشعب الجزائري إلى الكفاح المسلح، رغم استرساله في شرح أشكال استمرار ما أسماه «الشعور الجزائري المعادي لفرنسا».

وما يؤكد أكثر عدم توقّع الصحافة مثل هذه التطورات في الوضع الجزائري هو لجوء بعضها إلى تحميل الثوار التونسيين مسؤولية أحداث أول تشرين الثاني/ نوفمبر[١٠]. وانصراف البعض الآخر إلى نسبة هذه الأحداث إلى بعض القادة «الزعماء» في إحدى تشكيلات الحركة الوطنية الجزائرية[١١].

رغم جهل الصحافة الاستعمارية مصدر الأحداث، إلا أن لجوءها إلى هذا القدر من التهويل يكشف في مضمونه عن احساس بأن الشعب الجزائري مقبل على وضع لم يسبق له أن عرفه من قبل (حتى ابان مجزرة ٨ أيار/ مايو ١٩٤٥). ويفصح عن شعور كامن باحتمال حدوث شروخ في النظام الاجتماعي في الجزائر. هذا ما يمكن استنتاجه من تأكيد وإلحاح هذه الصحف على تزامن وقائع أول تشرين الثاني/ نوفمبر في عدة مناطق في القطر الجزائري[١٢]. والكل يدرك أن مثل هذا التأكيد ليس مجاناً، لأن الشعب الجزائري لم يعرف في تاريخ كفاحه الطويل هذا العنف وهذا التزامن والاتساع.

إن أحداث أول تشرين الثاني/ نوفمبر قد دفعت الصحافة الاستعمارية إلى أن تقترب أكثر بعضها من بعض مقلصة الفوارق بينها إلى درجة نكاد فيها أن نقرأ مادة واحدة عن هذه الوقائع،

---

(٦) *L'Echo d'Alger* (novembre 1954).

(٧) *La Dépêche quotidienne* (novembre 1954).

(٨) *Journal d'Alger*, 3/11/1954.

(٩) *Times*, 3/10/1954.

(١٠) *L'Echo d'Alger* (novembre 1954).

(١١) شرعت جريدة الجزائر في البحث عن مصدر التفجيرات التي وقعت في الجزائر ـ ابتداء من عددها الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر حيث نشرت فيه تحقيقاً صحفياً تحت عنوان: «جريدة الجزائر تفتح الملف السري لحزب الشعب الجزائري».

(١٢) لتوضيح هذه الفكرة نورد مثالين فقط، أحدهما يتعلق بما كتبته **جريدة الجزائر** في عددها الصادر في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ حيث جاء فيه ما يلي: «كيف تريدون أن نتقبل بأن الحرائق وأعمال التخريب والاغتيالات المتعددة التي ارتكبت ليلة الأحد وفي نفس الساعة، وفي حوالى عشرين نقطة من التراب الجزائري في خنشلة (قسنطينة) إلى وهران مروراً بالبيان والأوراس والقبائل والجزائر والمتيجة، ليست أحداث جزائرية؟».

أما صدى الجزائر فقد كتبت يوم ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ما يلي: «إن اختيار اليوم، وتزامن الاغتيالات، وتشابه الأسلحة المستعملة، والتنظيم لجماعات الهجوم بلباس عسكري خاصة تلك المتواجدة في المناطق الحدودية بين تونس والجزائر كل هذا يكشف ببداهة عن وجود مخطط محكم التدبير».

ولا تختلف إلا في بعض التفاصيل الدقيقة وفي الصناعة الصحفية. واجتهاد هذه الصحف في ابراز الجانب الاستعراضي لما عرفته الجزائر ليلة الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، لا يعني مطلقاً التقيد بالصياغة «الليبرالية» للخبر الصحفي، بل يدل على مجهود صحفي يهدف إلى زرع الرعب والخوف في النفوس، ويرمي إلى تثبيت منطق تبريري للتدخل الاستعماري العنيف بغية القمع والاضطهاد.

ثانياً: العنصر الثاني: الترويج لانتصار القوات الاستعمارية

تخشى الصحف الاستعمارية أن تُفهم خطأ، ويؤوَّل ما تضمنته من فزع وهول بأنه ضعف القوات الاستعمارية وعجزها، وشدة القوات المناهضة لها. لهذا نجدها تذكر بحزم مظاهر قوة التصدي لدى السلطات الاستعمارية وتشدد على استعمال الوسائل اللازمة لإخماد «التمرد» وتصفية «الارهاب». هذا ما يستنتج من مجرد قراءة عنوان المقالات الافتتاحية والتقارير الصحفية: «ارسال ثلاث سفن حربية إلى موانىء قسنطينة»، «الطائرات تدعم اليوم نشاط الفرق العسكرية في خنشلة». «إلقاء القبض على ١٩٦ شخصاً في الجزائر خلال ٤٨ ساعة من مصادرة الأسلحة والقنابل». «لقد قُطع رأس المنظمة الارهابية».

إن الترويج لانتصارات الجيش الفرنسي الحقيقية أو المزعومة ليست مؤشراً جديداً في الخطاب الصحفي الاستعماري، أي أنه ليس وليد الأزمة، بل تزامن مع تاريخ الاستعمار ومع نشاطه الرامي إلى قتل الأمل في النفوس التواقة أو العاملة على الانفلات من قبضة الفرنسيين حتى أصبح موضع تذمر وتقزز من الضباط الفرنسيين أنفسهم. وهذا قول أحدهم متهكماً: «كلما استولى الجيش الفرنسي على دكان أو قام بمناوشة صغيرة مع العدو، أو خاض معركة (أو بالأحرى شبه معركة) أصبح كل ذلك موضع حكايات مضخمة. فالأمر يبعث على الأسف، ولا بد من الإقرار بالحقيقة التالية، وهي أن البلاغ العسكري استحال إلى جهاز من أجهزة الدعاية للجيش»[١٣].

إذن، إن اعتبار قوة القوات الاستعمارية وبطشها الذي يستهدف إرهاب الشعب الجزائري وتثبيط عزائمه ليست سمة جديدة في الخطاب الصحفي الاستعماري. والجديد الذي فرضته ظروف الأزمة هو ذاك التكامل النشيط والتعاون الوظيفي بين الأجهزة المنتجة للخطاب الصحفي الاستعماري، وبقية المؤسسات العسكرية/ البوليسية، والاجتماعية/ الاقتصادية، إذ تعيد هذه المؤسسات انتاج الخطاب الصحفي نفسه بما يتلاءم ووضعها. وتقدّم إليه الامتدادات التطبيقية ضمن نشاطها اليومي. والمفكر فرانز فانون يقدم عدة أمثلة تؤكد صحة ما سبق قوله، إذ إنه يذكر أن المعمرين الفرنسيين يجمعون عمال مزارعهم ويعلمونهم أن هذه «العصابة من المتمردين» غير المعروفة في المنطقة قد قتلت في الأوراس أو في منطقة القبائل. أو يهدون إلى الخدم زجاجة «ليموناضة» أو قطعة من الحلوى بمناسبة اعدام بعض المشبوهين على بعد بضعة كيلومترات من المزرعة[١٤].

إن الخطاب الصحفي الاستعماري لا يستلهم مضمونه من القوة والبطش فحسب، بل من الحساسيات التي يوظفها لخلق الانقسام وسط الشعب الجزائري، ودفعه إلى التناحر والاقتتال على

---

(١٣) نقلاً عن: مصطفى الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٣)، ص ٣٤١.

(١٤) فانون، **سوسيولوجية ثورة**، ص ٧٠.

أساس تناقض وهمي. وهكذا، لم يعد التأكيد غير البريء على الكلمات التالية «القبائلي»، «الشاوي»، «العربي»... الخ ينفع في الخطاب الصحفي، بل انفتح هذا الخطاب على «بقايا» الضغائن والأحقاد بين مواطني منطقة واحدة وبين سكان «دوار» (أي قرية) واحدة[١٥].

ثالثاً: الخطاب الصحفي الاستعماري والفكري التبريري

في الواقع الاستعماري تتحدد العلاقة الموضوعية بين المستعمَر والمستعمِر من خلال القهر المزدوج (القهر الوطني والقهر الاجتماعي)، ويصبح ضابط هذه العلاقة هو «العنف، الهيمنة، الاستغلال، التبعية»؛ وفي الخطاب الصحفي الاستعماري، تنقلب هذه العلاقة وتشوَّه. فيصبح المستعمِر: هو القوة المنظمة التي تعمل على تثبيت الأمن والاستقرار والقادرة على تحقيقه، والساعية من أجل رفاهية الشعب وسعادته ـ كل الشعب ولا تستثني شريحة اجتماعية أو أقلية دينية أو عرقية ـ وأيضاً من أجل تثقيفه وتحضّره. وبالمقابل، يوجد المستعمَر حشد «الفرنسيين المسلمين» الذي يتكون ممّن يبحث عن أمنه وامن أسرته ويطالب بهما، ويوجد فيهم «شرذمة» «ارهابية» «مخربة» «فلاقة»، «خارجة على القانون»[١٦].

إن الخطاب الاستعماري لم يكتفِ بترديد هذه النعوت والأوصاف التي يُشبع بها الخطاب السياسي. أي أنه لم يقم بعملية اسقاط هذه الأحكام التقييمية على مناهضة النظام الاستعماري، بل سعى إلى نحت صورة ملموسة لهؤلاء في الوعي الاجتماعي. وذلك لاعتقاده بأن التجريد يقلل الاقناع. لذا، نجد أن المواد الاعلامية تتزاحم لتسترد تفاصيل قصة قيام ثلاثين (٣٠) فلاقاً (اسم أطلقه الاستعمار على المجاهدين) بنهب خمس فيلات في منطقة قرب قالمة[١٧]. وفي صياغة هذه الصورة، يجرد الخطاب الصحفي المجاهدين الجزائريين من كل خصلة من الخصال التي يفرضها الظرف الثوري: البطولة، الشجاعة، التضحية بالنفس، الرحمة والشفقة الانسانية[١٨].

من عناصر هذه الصورة تتشكل الأرضية التي يقف عليها الخطاب الصحفي الاستعماري التبريري ليكتسب شرعية استباحة هدر دم المجاهدين في وعي القراء. والتأكيد على أن أحداث تشرين الثاني/ نوفمبر تستهدف الأبرياء (فرنسيين وجزائريين) يحمل في جوهره دعوة صريحة

---

(١٥) كتبت صدى الجزائر في عددها المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، تحقيقاً صحفياً تحت عنوان: «الفلاقة يؤججون خصوصيات مختلف القبائل» يثيرون فيه الضغائن والأحقاد بين المواطنين في منطقة الأوراس، ويبعثون فيها الحياة.

(١٦) وردت في النص الفرنسي كما يلي: Terroristes, Saboteurs, Brigands, Fellagha, Hors la loi.

(١٧) *Dernière heure*, 9/11/1954.

(١٨) سنكتفي بمساهمة جريدة الجزائر في تعريف القراء بالمجاهد قرين بلقاسم إذ كتبت في عددها الصادر يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ما يلي: «إن قرين بلقاسم من الوافدين على السجون. لقد قام بسلسلة من الاعتداءات والاغتيالات فحكم عليه بالإعدام عدة مرات. ففي سنة ١٩٥١ تحدى قوات الأمن (...) فقد قام قرين وعصابته المدججة بالأسلحة بتوقيف إحدى الحافلات وانزلوا سائقها عاشور لخضر. وخاطبه قرين قائلاً: «إنني قرين بلقاسم، احد قطاع الطرق المشهورين، وإنني أعرف انك كنت في السيارة المقلة لرجال الدرك الذين قدموا للاستقصاء والتحري عني. لأجل هذا حكمت عليك بالموت». وهمَّ قرين بقتل عاشور لخضر لولا تدخل والد هذا الأخير الذي كان ضمن ركاب الحافلة ففدى ولده بمائة الف (١٠٠,٠٠٠) فرنك، فأخلى قرين سبيل الحافلة وسائقها».

لطلب النجدة والحماية من القوات العسكرية الفرنسية[١٩].

تتعاون وتتكامل قوالب التعبير الصحفي (الخبر، التقرير، المقال، التحقيق) لتنتج في ظروف الأزمة، وبشكل ملفت للنظر، أحكاماً تبريرية للوجود الاستعماري. وتقدم قيماً لاستمرار هذا الوجود، ولعل أبرزها هو ما يلح عليه الخطاب الاستعماري المتمثل في «الانجازات» التي حققها في الجزائر المستعمَرة؛ ويتحول الإلحاح إلى نوع من التساؤل عن سبب توجيه السلاح إلى صدر المستعمِر. ومع تصاعد الأحداث الدامية في عدة مناطق من الجزائر، وجهت الصحافة الاستعمارية نيران غضبها إلى الشعب الجزائري (الذي لا يعترف بالجميل)، وهذا من خلال نشر ما كتبته الصحافة الصادرة في فرنسا والتأكيد عليه: «إن المقارنة بين الظروف التعيسة التي تعيشها شعوب مصر وسوريا وايران والأردن، وبين تلك التي تعيشها شعوب افريقيا الشمالية كافية وحدها لقياس الفوائد التي تجنيها هذه الشعوب من وجودنا في الجزائر والرباط وتونس»[٢٠]. إن هذا التأكيد لا يعكس درجة معينة من خنق النظام الاستعماري وطمسه الأسباب التي حركت الشعب الجزائري وحملته السلاح لمكافحة الاستعمار فقط، بل يعبّر في مضمونه عن شكل من أشكال تخويف الشعب الجزائري. تخويفه بالمستقبل الذي يعتقد الخطاب الصحفي الاستعماري أنه لن يكون أحسن من الحاضر.

إن هذا التأكيد يحضّر الأرضية للمجهود الفكري الذي يبذله الخطاب الصحفي الاستعماري الرامي إلى خلق صورة متعارضة للاستعمار وللمجاهدين. فالاستعمار يبذل المجهودات في سبيل البناء والتشييد والازدهار. والمجاهدون يقومون بنشاط سلبي يتمثل في «الارهاب»، «التخريب»، «القتل المتعمَّد»، «الحريق»، «نهب الممتلكات الشخصية»، «الاعتداء على الأبرياء والعزل»...

في هذا الوضع التقابلي لصورة المستعمِر البناءة والمشرقة وصورة المستعمَر الهدامة القاتمة، يفتح الخطاب الصحفي الاستعماري المجال للقراء للاختيار والفرز. ومن أجل توفير الفرصة الكاملة لتوجيه الاختيار يتوقف هذا الخطاب عند حدود استعراض أحداث أول تشرين الثاني/ نوفمبر فقط وتضخيم جوانبها، ولا يغوص في أسباب ظهورها ولا في أهدافها. بل يتّخذ من التفاصيل والاستعراض بعض العناصر التي توحي بأن هذه الأحداث هي «خاصة»، وتمثل غاية في حد ذاتها، وليست وسيلة لتحقيق المستقبل الذي عجزت عن تجسيده الوسائل الأخرى طيلة ١٣٠ سنة من الكفاح الشاق.

لا أحد ينكر أن أحداث أول تشرين الثاني/ نوفمبر عبّرت بشكل جلي عن احتدام حالة التناقض بين المستعمِر والمستعمَر وارتقائها إلى مرحلة التصادمية العنيفة (الكفاح المسلح). لكن الخطاب الصحفي الاستعماري يقفز على هذه الحقيقة عندما يتدخل لإعادة صياغة هذه العلاقة وتقديمها إلى جمهور القراء، حيث يتعمد تجزئتها ويعرضها على شكل وقائع وأحداث يائسة معزولة عن ماضيها ومفصولة عن المستقبل. فعندما يطمس العلاقة الموضوعية بين المستعمِر والمستعمَر، فإنه يبني على أنقاضها علاقة انسجام وتكامل خالية من القهر والعنف، لا تعكر صفوها إلا وقائع الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر التي ليست وليدة قوة منظمة وواعية، بل نتيجة تصرفات بعض العناصر (المشاغبة والرعناء) التي تريد إلحاق الضرر بمستقبل الشعب (الجزائري والفرنسي). لهذا يجب التدخل والتدخل بحزم وعنف من أجل القضاء عليها. وهكذا يتضح جلياً أن ممارسة

---

(١٩) *Journal d'Alger*, 4/11/1954.
(٢٠) *Bulletin de Paris*, 5/11/1954.

العنف الشامل والمنظم يحتاج دائماً إلى خطاب يشرعه ويؤلفه للناس. ونعتقد أن الخطاب الصحفي هو أفضل من يحقق هذا. وذلك لأنه يتغذى من الخطاب السياسي ويثري هذا الخطاب ويقلل من امكانات تأويله وتفسيره ويحوّل أفكاره إلى قوة مادية تحرك المؤسسات الاستعمارية القمعية وأعوانها.

رابعاً: أشكال الانقلاب في الخطاب الصحفي الاستعماري

كانت الصحافة الاستعمارية توازن في مادتها الاعلامية بين المواضيع التي تتعلق بفرنسا، وبين تلك التي تتعلق بالدولة المستعمَرة (الجزائر). وهذا التوجه الاعلامي هو اعادة انتاج للموقف السياسي الاستعماري، الذي يرى أن الجزائر ككيان جغرافي واجتماعي وثقافي، جزء من فرنسا. وأيضاً لربط المعمرين بنشاط الدولة الأم (وهذا من خلال جعلهم يعيشون نشوة انتصار فرق كرة القدم التي أحبوها وهم صغار، أو نشاطات الفرق الموسيقية وحكايات نجوم السينما الفرنسية بكل تفاصيلها)، حتى لا يشعروا بالانقطاع والانعزال. لكن في حالة الأزمة، تنقلب هذه الموازنة وتصبح أحداث الجزائر تغطي الجزء الأكبر من الصحفات الأولى والأخيرة من الصحف الاستعمارية، وتختصر كل الأخبار عن الجزائر في «أحداث الشغب»، وتتقلص الحياة في الدولة الأم (فرنسا) في الصحف الاستعمارية، لتصبح عبارة عن مجموعة من التصريحات والبيانات التي تصدرها هياكل الدولة الاستعمارية والمتضمنة الموقف من هذه الأحداث.

إن الصحف الاستعمارية الصادرة في الجزائر أخذت بعض الحرية وابتعدت بأشكال مختلفة عن الحكم المركزي في فرنسا، وهذا في ظروف السلم، حيث كانت لا تتردد في أن تميز نفسها، باعتبارها ناطقة باسم المعمرين في الجزائر، فتوجه بعض الانتقادات إلى السلطة المركزية إزاء الوضع في الجزائر. لكن في ظروف الأزمة تتقلص هذه الحرية وتندثر ويصبح الخطاب الصحفي الاستعماري مكبر صوت الحكم المركزي.

إن تعدد الصحف الاستعمارية الصادرة في الجزائر وتنوعها إنما جاءا للتعبير عن توسع النشاط الاستعماري وعن الارادة لدفع الشرائح والفئات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع المستعمَر نحو الانسجام والتلاؤم الفكري. وفي الغالب، يبرر هذا العدد الكبير من الصحف بتشبث النظام الاستعماري بليبرالية الإعلام التي تؤمن بالحق في الكلام وحرية التعبير. وهذا ما نلاحظه بشكل جلي من القراءة الأولى للعدد الأول من جريدة **صدى الجزائر** Echo D'alger الذي برر فيه الناشر سبب اصدار هذه الجريدة قائلاً: «إن اصدار صحيفة صباحية ثانية يجد تفسيره في الضرورة التي يقتضيها الاعلام الليبرالي، وستعمل «صدى الجزائر» على تشكيل الثقل الموازي للاحتكار الاعلامي الذي اصبح خطيراً فعلاً»(٢١).

إن التشيع للمذهب الليبرالي في الاعلام معناه تقيُّد الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى ببعض الضوابط المنظِّمة للنشاط الصحافي وهي الحرية في اصدار الصحف بما يضمن تنوع المعلومات والآراء والقناعات، وأيضاً التقيد بالوظائف العامة للإعلام وهي: الإخبار والتنوير والترويج... لكن كل هذه الضوابط تتلاشى، وكل هذه الوظائف تختفي بمجرد أن يشعر النظام الاستعماري أن موقفه المهيمن والمسيطر قد أصبح في خطر، وأن مكانته قد بدأت تهتز، فيبدأ

---

(٢١) *L'Echo d'Alger*, 30/1/1912.

بمصادرة الصحف المعارضة ويلاحقها بدرجة ملاحقة التنظيمات السياسية والمهنية المعارضة له نفسها. وهذا ما تجسد فعلاً في الجزائر بعد حوالى ثلاثة أيام فقط من أحداث أول تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي الوقت عينه اختفى التباين الطفيف الذي كان موجوداً في الصحف التي سُمح لها بالاستمرار في الصدور، واقتربت من بعضها بشكل لم يسبق له مثيل. وهذا بعد أن تغيّر مضمون المادة الصحفية وأصبح عبارة عن نداءات متواصلة للتعبئة ولتطويق «أحداث تشرين الثاني/ نوفمبر» والتصدي المنظم لكفاح الشعب الجزائري.

إن ظروف الأزمة لم تولّد التغيير في محتوى المادة الاعلامية فقط، بل أحدثت انقلاباً في مجمل عناصر العملية الإعلامية. فالجمهور المشكّل من القراء الفرنسيين والجزائريين لم يعد كتلة «هامدة» تتلقى «حقها» من الاعلام والترفيه بشكل سلبي، بل تحوّل إلى مجموعة من التكتلات الواضحة والمحدَّدة بموقعها الجغرافي وبسمات المنطقة التي تنتمي إليها، وأيضاً بقسماتها الثقافية والنفسية. فالخطاب الصحفي الاستعماري تحوّل من التوجه إلى الجمهور المطلق إلى مخاطبة هذه التكتلات ودعوتها إلى الحركة والنشاط لمساندة الجهود المخلصة لإبقاء النظام الاستعماري في الجزائر[٣٢]. وحتى أن شكل العملية الاعلامية التي كانت تتخذ الشكل الرأسي قد تغيرت هي الأخرى، حيث كانت العائلات التي سيطرت على النشاط الاقتصادي والسياسي في الجزائر، مثال: رؤول فيري، وفيليب رولاند، وشفالي، وليوبالد مورال، وشارل ماتيك... هي التي تملك الصحف الاستعمارية وهي التي تقرر أن يطّلع القراء على هذه الأحداث وليس على غيرها، وفي هذا الوقت وليس في وقت آخر، وبهذه الصيغة وليس بتلك، ومن أجل أحداث هذا الشكل من التأثير بعينه. فحافظت على هذا الشكل من الاعلام، لكنها غيّرت مضمونه في ظروف الأزمة، ففسحت المجال للجمهور/ المواطنين وأشركتهم في تحرير المواد الاعلامية، بإبداء رأيهم وتقديم انطباعاتهم (دهشتهم) حول ما يجري، وتقديم شهاداتهم واقتراحاتهم، أي أنها قالت ما أرادت أن تقوله على لسان المواطنين وهذا ما جعل المادة الاعلامية تظهر في صيغة جديدة، أي أنها منتجة من الجمهور وتعود إلى الجمهور توخياً لمزيد من المصداقية، ولتحقيق الغاية من الإعلام في ظروف الأزمة: أي اتخاذ موقف نشيط من أحداث تشرين الثاني/ نوفمبر.

وضمن هذا الانقلاب، أعيد النظر في الرؤيا إلى «الجزائري»؛ فبعد أن كان يغذي صفحة المنوعات ويشكّل مادة صحفية لصياغة أخبار الطرائف والجرائم والمفارقات، وبعد أن كان حضوره على الصعيد الصحفي يتجاوز صفحة المنوعات ليصل إلى صفحة الرياضة، نجده في ظروف الأزمة يتحوّل إلى مصدر للأخبار الصحفية، ومركز اهتمام الخطاب الصحفي الذي لا يتوانى عن الكشف عن قلقه على مستقبل «الجزائري» إذا استمرت الأمور على ما هي عليه من «أعمال العنف والتمرد»، وعن حقه في الحياة في ظل «الاحترام» والأمن.

الخلاصة

– إن ظروف الأزمة قد دفعت المؤسسات الصحفية الاستعمارية إلى أن تعيد النظر في علاقاتها مع بقية المؤسسات الاجتماعية والسياسية والبوليسية، وتبحث عن أشكال تكاملها لتثبيت بعض القناعات المبرِّرة للوجود الاستعماري واستعمال العنف من أجل ابقاء هذا الوجود، الأمر

---

(٣٢) انظر المواد التي نشرت في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، حيث بدأ التركيز على القبائل وعلى سكان مناطق محددة ومعينة من التراب الجزائري.

الذي جعل المفكر فرانز فانون يقول إن الرسالة الاستعمارية قد بلغت من القوة ومن تعدد الصيغ التي تُفرض بها لجعلها حقيقة إلى درجة جعلت المستعمَر لا يملك في كثير من الأحيان إلا قناعاته الداخلية التي لا تقاس ليواجه بها الهجوم الصارم من جانب الصحافة الاستعمارية[٢٣].

– إن التوجيه والتسيس والأدلجة التي كان يرفضها المذهب الليبرالي للإعلام، من خلال الإلحاح على ضرورة قيام منافسة بين وسائل الاعلام من أجل إخبار وترفيه الجمهور فقط، تصبح شديدة الحضور في ظروف الأزمة، ويتعدى عنفها وشدتها عملية استدراج الجمهور نحو مواقف واضحة أو مستترة، بل تتحول إلى قوة ضاغطة تفرض نفسها على الجمهور، خاصة بعد أن تتدخل المؤسسات القمعية لمرافقة هذا الخطاب وإعادة انتاجه وفق منطقها الخاص.

– تفرض ظروف الأزمة تحديد وضبط عملية الاعلام التي كانت تظهر بشكل مجرد ومطلق، إذ أعيد النظر في موضوع المادة الاعلامية وفي محتواها وفي أسلوب تقديمها، كما أعيد النظر في الجمهور وأصبح أكثر تحديداً وتعييناً من قبل. وضمن هذه التغيرات كلها، أعادت الصحف الاستعمارية النظر في رؤيتها إلى الجزء الثاني من جمهورها (الجزائريين) الذي يمكن القول عنه ببعض التحفظ، إنه كان في السابق شبه غائب في الخطاب الصحفي الاستعماري □

---

(٢٣) فانون، **سوسيولوجية ثورة**، ص ٧٠.

صدر حديثاً

اعاقة الديمقراطية

الولايات المتحدة والديمقراطية

نعوم شومسكي

يعتبر شومسكي أحد أهم المفكرين في العالم اليوم، وهو في كتابه هذا ينطلق من دراسة وقائع وأحداث وممارسات سياسية واقتصادية في شتى أصقاع العالم ليفسّر ظاهرة وجود نظام أمريكي كوني ينطوي على فجوة متزايدة الاتساع بين المثال والحال، بين القول والفعل، بين المبادىء والتطبيق.

٤٨٩ صفحة

الثمن: ١٢ دولاراً

التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية(*)

عبد الخالق عبد الله
أستاذ في جامعة العين،
الامارات العربية المتحدة.

كانت قمة الأرض التي عقدت في مدينة ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٢، لحظة مهمة في تاريخ التعامل الانساني الجماعي مع قضيتَي البيئة والتنمية. فالقمة جاءت لتواكب القلق العالمي المتزايد حول نوعية الحياة ومصيرها على كوكب الأرض التي أخذت تشهد تدهوراً حاداً وغير مسبوق في التاريخ، بحيث بلغ التدهور أحياناً وفي العديد من المناطق، درجات قصوى وأصبح أكبر بكثير من القدرة على الاصلاح، وتجاوز كل ما هو معقول ومقبول، وربما قد دخل طور «الانتحار الانساني العام والشامل»[1].

لقد اكدت قمة الأرض أن القضايا البيئية والتنموية التي تواجه العالم هي أعقد بكثير مما كان يُعتقد، وأن المشكلات البيئية والتنموية التي كانت تبدو في السابق مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد المحلي والوطني تحولت فجأة إلى أزمات شائكة ومستعصية وتتطلب حلولاً عالمية عاجلة وشاملة. وأبرزت قمة الأرض، التي عُقدت تحت اسم **مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية** عمق الصلة القائمة بين الاخفاق التنموي في العالم، وخاصة في جنوب الكرة الأرضية، والتدهور البيئي العالمي الذي أخذ يتفاقم بوتائر متسارعة خلال السنوات الأخيرة بحيث أصبحت البشرية جمعاء في حالة حرب مصيرية من أجل إنقاذ الحياة.

جاء انعقاد قمة الأرض ليجسد أرقى أشكال الاستجابة الدولية الممكنة لقضايا البيئة والتنمية. إن قمة الأرض هي أكبر تجمع سياسي وشعبي في تاريخ البشرية حتى الآن. كما أن هذه القمة هي أول مؤتمر دولي يعقد بمشاركة ١٦٠ دولة وبحضور أكثر من ١٣٠ رئيس دولة في حقبة ما بعد الحرب الباردة في العلاقات الدولية، وتخصص أساساً للقيام بمراجعة نقدية على أعلى

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: ندوة «البيئة والتنمية: تكامل لا تضاد»، التي نظّمتها الأمانة العامة لدول مجلس التعاون في الرياض في الفترة من ١٥ ـ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢.

(١) زهير الكرمي، **العلم ومشكلات الانسان المعاصر**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ١٩٩.

المستويات الرسمية والشعبية للاخفاقات والنجاحات كافة في مجالي التنمية والبيئة العالمية خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة. قمة الأرض ايضاً جددت تأكيد عمق ترابط البيئة والتنمية، وأن القضايا البيئية والتنمية ستكون من الآن فصاعداً على رأس قائمة أولويات المجتمع الدولي، وأهم بند في جدول أعمال النظام العالمي الجديد الذي لا زال قيد التشكّل. إن النظام العالمي الجديد يستيقظ وأمامه جملة من التحديات القديمة ومجموعة من الاهتمامات والأولويات الجديدة ربما كان أبرزها وأهمها على الاطلاق القضايا البيئية والتنموية المتفاقمة التي أخذت تتصدر سلّم الأسبقية على سائر الأولويات الأخرى[٢].

عقدت قمة الأرض أساساً للنظر في المأزق التنموي في العالم ومناقشة الخطر البيئي الذي يهدد هذا الكوكب الفريد في نوعه في الكون. وأكدت هذه القمة أنه من الضروري أن تسير التنمية والبيئة جنباً إلى جنب وأن لا تتم التنمية على حساب البيئة، ولا ينبغي في المقابل للبيئة أن تكون عائقاً في السعي المشروع إلى تحقيق التنمية. إن التنمية التي تتم على حساب البيئة تتم أيضاً على حساب التنمية على المدى الطويل. بل إن التنمية التي تضحّي بالبيئة تضحّي أيضاً بالتنمية نفسها. لقد اتضح أن الأنماط التنموية السائدة في الشمال المتقدم والجنوب المتخلّف تهدد الحياة، واستمرارها يتضمن المزيد من الانهيار في النظام البيئي العالمي. كذلك إذا كان الفقر الشديد في الجنوب سيئاً بيئياً، فإن الغنى الفاحش أكثر اساءة للبيئة. كما أنه إذا كانت التنمية الصناعية الأحادية تستنزف الموارد الطبيعية وتتسبب في الجزء الأكبر من التلوث، وخاصة تلوث الهواء وتزايد كمية غازات الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض وتراكم النفايات ولا سيما النفايات الصناعية والكيميائية والمشعة والسامة، فإن غياب التنمية يساهم أيضاً بالقدر نفسه من الإجهاد للطبيعة والإضرار بالبيئة.

لقد حاولت قمة الأرض إعلان التصالح مع الطبيعة وإعلان السلام مع البيئة، كما حاولت التوفيق بين التنمية والبيئة والإقرار بأنهما وجهان لعملية حياتية واحدة، وأن التنمية لا بد أن تكون تنمية مستديمة. إن أهم ما تم انجازه في قمة الأرض هو الإقرار بأن التنمية إن لم تكن تنمية مستديمة، تلبي الشروط البيئية بقدر تلبيتها الاحتياجات الانسانية والحياتية، فإنها تنمية ضارة. كذلك إذا لم تكن التنمية تنمية تستخدم الموارد الطبيعية استخداماً بيئياً رشيداً وتحافظ على مقومات البيئة وتجددها فإنها تنمية تؤدي إلى الفناء. لقد وضعت قمة الأرض الأسس والمبادىء العامة لتحقيق التنمية المستديمة التي تحوّلت الآن إلى غاية انسانية سامية تتطلب جهوداً وتضحيات دولية مشتركة.

لكن ما هي التنمية المستديمة؟ وما هي سماتها وشروطها ومتطلباتها؟ وكيف تتحقق على الصعيد المحلي والوطني والعالمي؟ كيف ومتى برز مفهوم التنمية المستديمة؟ وهل التنمية المستديمة شعار سياسي أم اطار نظري أم طرح ايديولوجي أم برنامج عملي قابل للتحقيق؟ ثم ما هي العلاقة بين البيئة والتنمية؟ هل هي علاقة ودية أم عدائية، هل هي علاقة أحادية أم تبادلية؟ هل هناك

---

(٢) يقول شعيب عبد الفتاح «تعبر قمة الأرض عن مرحلة جديدة في النظام الدولي حيث جاءت عقب انتهاء الحرب الباردة وبعد فراغ العالم من الصراعات الايديولوجية وغيرها من الصراعات السياسية التي كانت تشغله عن حال الأرض. وتعدّ القمة أول تطبيق عملي لمنظومة مبادىء النظام العالمي الجديد والذي يجعل من البيئة والتنمية وحقوق الانسان وباقي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ضمن أولويات هذه المبادىء». انظر: السياسة الدولية، العدد ١٠٩ (تموز/ يوليو ١٩٩٢)، ص ١٧١.

فعلاً تناقض بين البيئة والتنمية؟ وإن كان هناك تناقض وتعارض، هل ينبغي حله لصالح البيئة أم لصالح التنمية؟

تحاول هذه الورقة الاجابة على بعض من هذه التساؤلات حول العلاقة بين البيئة والتنمية وهي العلاقة التي ظلت حتى الآن غير واضحة. كما تحاول الورقة استعراض الاتجاهات الجديدة في الفكر التنموي العالمي وخاصة استعراض الكتابات التي تتناول مفهوم التنمية المستديمة الذي أصبح من أكثر المفاهيم تداولاً في أدبيات التنمية. لكن قبل الحديث عن التنمية المستديمة لا بد من استعراض سريع للوضع البيئي والتنموي العالمي المتدهور الذي عقدت من أجله قمة الأرض.

أولاً: البيئة والمشكلات البيئية العالمية المعاصرة

إن المشاركة الرسمية والشعبية الواسعة والاستعدادات الدبلوماسية والعلمية والفكرية الضخمة والمكثفة التي سبقت عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، جعلت من **قمة الأرض** في ريو دي جانيرو، لحظة تأسيسية في سياق فهم الانسان للبيئة ولعناصرها ومكوّناتها ومشكلاتها والتهديدات التي تواجهها. لقد أدت قمة الأرض إلى الارتقاء بالوعي الانساني المعاصر تجاه الأزمات البيئية العالمية التي أخذت تتسع باتساع الكرة الأرضية وتتعمق بعمق الكون.

لقد شهدت البيئة تدهوراً مخيفاً خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة، والتدهور البيئي العالمي لا زال مستمراً بشكل يومي متواصل. ففي كل يوم جديد من أيام السنة يزداد تلوث الهواء بالأبخرة والدخان وبالغازات السامة والضارة والخانقة والحابسة للحرارة. وفي كل يوم جديد يزداد تلوث الماء في البحار والمحيطات والأنهار بحيث أن ٥٠ بالمئة من كل أنهار العالم هي الآن أنهار ملوثة، بل إن التلوث قد بلغ حتى المياه الجوفية العذبة التي كان يُعتقد في السابق أنها بمأمن من التلوث. وفي كل يوم جديد، يزداد حجم الازدحام في المدن المزدحمة أصلاً، ويزداد حجم النفايات والمخلفات بحيث بدأ الانسان يغرق في بحر هذه الفضلات. وفي كل يوم يتعرض حوالى ٢٠ نوعاً من أنواع الكائنات النباتية والحيوانية للانقراض والإبادة الكلية. هذه الكائنات التي هي ثروة طبيعية عظيمة، تعيش في الغابات الاستوائية التي يتم أيضاً تدميرها وحرقها وابادتها بمعدل ١١٦ ميلاً مربعاً في كل يوم من أيام السنة. كذلك في كل يوم جديد يخسر العالم أكثر من ٧٠ ميلاً مربعاً من الأراضي الزراعية نتيجة سوء الاستعمال والاستنزاف الشديد وفقدان الخصوبة ونتيجة التصحر والزحف الصحراوي المستمر. هذا التدهور اليومي في قدرات وامكانات البيئة يزداد ويتكرر في كل يوم جديد من أيام السنة، والسنوات العشر القادمة ستكون من أكثر السنوات خطورة على الاطلاق وربما سيتم خلالها تحديد مصير الحياة على الكرة الأرضية[٣]. إن المطلوب خلال السنوات العشر القادمة الارتقاء بالوعي البيئي العالمي إلى مستويات جديدة بما في ذلك الانتقال إلى مرحلة «ثورة بيئية عالمية»[٤] تفرز تحوّلات وتغيرات حياتية ومعيشية وحضارية شمولية في نمط الانتاج والاستهلاك وفي توجهات وسلوكيات الأفراد وفي الثقافات والعادات السائدة. من دون هذه الثورة البيئية العميقة التي تتطلب تضحيات غير عادية وتتطلب أساساً العيش وفق الشروط البيئية وليس وفق شروط الانسان وحده، فإنه يستحيل أن تستمر الحياة الانسانية الراهنة طويلاً على الأرض.

---

(٣) Daniel Chirac, *Lesson from Nature* (Washington, D.C.: Island Press, 1992), p. 92.

(٤) Lester Brown, «Launching the Environmental Revolution,» in: *State of the World, 1992* (Washington, D.C.: World Watch Institute, 1992).

إن نمط الانتاج والاستهلاك السائد هو نمط عاجز عن تجديد الحياة في المستقبل وغير قادر على تجديد الموارد الطبيعية وامتصاص المخلّفات والفضلات التي بلغت درجات قصوى وتجاوزت حدود البيئة على الاحتمال والتحمل.

إن أكثر قضية بيئية تستأثر باهتمام المجتمع الدولي حالياً هي ظاهرة التغيرات المناخية العالمية التي تحوّلت إلى قضية حياتية معاشة ومؤثرة في كل مظهر من مظاهر الحياة التي يُعتقد أنها من الخطورة بحيث ان نتائجها العميقة تعادل خطر اندلاع حرب نووية عالمية شاملة، بل قد تكون نتائجها النهائية أسوأ بكثير من كل التوقعات العلمية، ولربما شهد العالم بسببها فوضى بيئية وايكولوجية عنيفة وغير مسبوقة في التاريخ، ومنذ بداية الحضارة الزراعية قبل ستة آلاف سنة. إن الاضطرابات المناخية الواسعة في العالم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالارتفاع الملحوظ في درجة حرارة الأرض. فحرارة الأرض أخذت تتصاعد تدريجياً منذ بداية هذا القرن، ثم تصاعدت بمعدلات قياسية خلال العقد الأخير بحيث كان عقد الثمانينيات من أكثر عقود هذا القرن دفءاً. ويأتي معظم الارتفاع المتوقع في درجة حرارة العالم نتيجة انتاج غاز اكسيد الكربون وغاز الميثان وغاز كلور وفلور الكربون والغازات الأخرى التي تلوث الهواء وتُعرف باسم غازات الاحتباس الحراري[٥]. إن الاتجاهات العالمية الراهنة في انتاج غازات الاحتباس الحراري ستؤدي إلى ارتفاع مؤكد في درجة حرارة سطح الأرض بمعدلات تزيد على كل ما عرفه تاريخ الانسان. هذا الارتفاع المتوقع في درجة الحرارة سيخلق حالة من الفوضى المناخية وسيولّد مضاعفات بيئية مدمرة بما في ذلك ذوبان القمم الجليدية وارتفاع مستويات البحار وتوسّع المحيطات واندثار آلاف الجزر وتهديد الموانىء والمدن والمنشآت الساحلية وتدفّق المياه المالحة إلى عشرات الكيلومترات داخل الأراضي الساحلية مما يؤدي إلى تلوث الأنهار وتسمّم امدادات المياه الجوفية. كذلك ستؤدي التغيرات المناخية الطارئة إلى تعرُّض مناطق عديدة للجفاف، فيما ستعيش مناطق أخرى في العالم فيضانات وسيولاً وهطول أمطار غزيرة في غير موسمها المعتاد. إن مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ستختفي وستقع فوضى في الانتاج الزراعي والحيواني العالمي، وسيتسبب كل ذلك في تشريد أعداد هائلة من السكان وخلق عشرات الملايين من اللاجئين البيئيين الجدد. ولا شك أن كل الشعوب والدول ستتضرر من هذه الكوارث البيئية، بيد أن شعوب الدول النامية ستعاني أكثر من غيرها، ذلك ان هذه الدول لا تملك القدرات المالية والفنية المطلوبة لمواجهتها رغم أنها غير مسؤولة مسؤولية مباشرة عن إحداثها. إن الخطوات التي يجب أن تُتخذ لإيقاف الاحترار العالمي لا بد أن تُتخذ أساساً في الدول الصناعية التي عليها أن تخفض من انتاج غاز ثاني أكسيد الكربون وتضع نهاية سريعة وحاسمة لانتاج غاز كلور وفلور الكربون الذي يساهم بنسبة ٢٥ بالمئة في ارتفاع درجة حرارة العالم[٦].

غاز كلور وفلور الكربون هو غاز غير عادي. فعلاوة على أنه أحد الغازات الحابسة للحرارة، فإن كلور وفلور الكربون هو الغاز الذي يحدث أكبر الضرر لطبقة الأوزون، وهو المسؤول عمّا يعرف الآن بثقب الأوزون الذي أصبح أحد أهم الظواهر البيئية العالمية الخطيرة. الأوزون هو نوع من

---

(٥) عدنان مصطفى، «منظور اثر البيت الأخضر والدفآن العالمي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٤ (شباط/ فبراير ١٩٩١).

(٦) عبد الخالق عبد الله، «المشكلات البيئية العالمية المعاصرة،» **شؤون اجتماعية**، السنة ٩، العدد ٣٤ (صيف ١٩٩٢)، ص ٧٨ ـ ٨٠.

أنواع الأوكسجين الذي يتكوّن من ٣ جزيئات بدلاً من الأوكسجين العادي الذي يحتوي على جزيئين فقط. هذا النوع الخاص من الأوكسجين (الأوزون) ضار بصحة الانسان، بل هو من الغازات السامة والخانقة عندما يتواجد بتركيز عالٍ في طبقات الهواء القريبة من سطح الأرض. لكن، على العكس من ذلك، فإن الأوزون هو في غاية الحيوية عندما يكون في الطبقات العليا وعلى بعد أكثر من ١٠ كيلومترات من سطح الأرض. هناك يقوم الأوزون بوظيفة في غاية الأهمية حيث يشكل الدرع الواقي للحياة على الأرض. هذا الدرع الواقي الذي يحمي الكائنات الحية من الاشعاعات فوق البنفسجية يتعرّض الآن للتآكل والدمار نتيجة الاستعمال الانساني المكثف لغاز كلور وفلور الكربون. لم يعد خطر الأوزون، وكما يعتقد البعض، وهماً من الأوهام، كما لم يعد هذا الخطر من الأخطار البيئية المستقبلية التي يمكن تفادي وقوعها. لقد أصبح خطر الأوزون واقعاً معاشاً في العديد من المناطق وأصبح سطح الأرض منكشفاً على الخطر القادم من السماء وأصبحت الحياة دون درعها الواقي في مساحات شاسعة من العالم. إن أي نقص ولو طفيف في سمك الأوزون يؤدي إلى زيادة حادة في حالات السرطان وإلى فقدان البصر وانتشار حالات نقص المناعة لدى الانسان كما يؤدي إلى أضرار بليغة بالمحاصيل الزراعية والسمكية[٧].

إن العالم يدفع اليوم ثمن التردد في اتخاذ الموقف الحاسم في الوقت المناسب لمواجهة الخطورة الحياتية والبيئية الناجمة عن ثقب الأوزون الذي اكتشف للمرة الأولى قبل حوالى ٢٠ سنة. ويبدو أن العالم سيدفع أيضاً ثمن تردده في اتخاذ القرار العالمي الحاسم لمواجهة الظواهر البيئية الأخرى وخاصة الاتجاه الراهن إلى ابادة الغابات وحرقها. الغابات هي أشبه برئة الحياة. وإذا كان لا يمكن تخيّل استمرار الكائنات الحيّة على كوكب الأرض دون حماية درع الحياة، الأوزون، فإنه يصعب أيضاً تخيّل الحياة دون الغابات التي هي رئة الحياة. لقد ازداد بشكل ملحوظ القلق العالمي على موت الرئة الخضراء للأرض. بيد أن تزايد القلق الدولي لم يؤدِ حتى الآن إلى وقف عمليات ابادة الغابات التي بدأت بشكل منظم ومتصاعد مع مطلع عقد السبعينيات بحيث فقد العالم ٢٠٠ مليون هكتار من الغابات خلال الـ ٢٠ سنة الماضية، ويتم سنوياً ابادة ١٧ مليون هكتار أخر من الغابات، أي بمعدل ٣٠٠ هكتار في كل دقيقة من دقائق الساعة الواحدة وعلى مدار السنة. إن استمرار حرب ابادة الغابات يعني أن العالم سيكون دون رئته الخضراء بحلول عام ٢٠٤٠[٨]. ورغم أن عمليات ابادة الغابات تبدو كأنها عمليات غير منطقية ولا عقلانية إلا أن الحقيقة هي أن الغابات، وخاصة الغابات الاستوائية، تقع في الدول النامية والفقيرة التي تعاني ظروفاً حياتية قاهرة. هذه الدول تضطر اضطراراً لاستغلال غاباتها كموارد طبيعية لتحسين دخلها القومي ودفع فوائد ديونها الخارجية المتراكمة وذلك من خلال تأجير مساحات شاسعة لشركات صناعة الورق من الدول الصناعية التي تقوم بدورها باستغلال هذه الغابات استغلالاً تجارياً وتفرط في اجهادها وتلحق أضراراً جسيمة بالأشجار والكائنات والمخلوقات الحيّة التي تعيش في الغابات التي أخذت تتعرض أيضاً للانقراض السريع والابادة المنظمة.

ما تتعرض له الكائنات من ابادة هو أعظم نكسة للتراث الانساني الطبيعي منذ بداية الحياة قبل حوالى ٤٠ ألف مليون سنة. ولا شك أن اجتثاث رئة الحياة وحرقها يؤكد الاتجاه

---

(٧) عصام عزت جانو، «مشكلة زوال طبقة الأوزون والخطر الذي يهدّد الحياة على سطح الأرض،» **شؤون اجتماعية**، السنة ٩، العدد ٣٤ (صيف ١٩٩٢)، ص ١٨٣.

(٨) رجب سعيد السيد، «هل تختفي الغابات الاستوائية،» **العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٦٩ (آب/ اغسطس ١٩٨٩).

البيئي العالمي العام بأن كل ما هو نافع وايجابي وضروري للحياة أخذ في الانقراض والانحسار، في حين أن كل ما هو سلبي وغير نافع وضار أخذ في التزايد وبدأ يفعل فعله في تلويث البيئة واستنزاف الطبيعة وإجهاد الأرض. وربما كانت النفايات والمخلّفات والفضلات التي أخذت تتدفق كمّاً ونوعاً من كل الاتجاهات أكثر الظواهر إضراراً وإساءة للحياة. لقد بدأ الانسان يغرق في بحر هذه النفايات، وفاضت الأرض بالمخلفات وازدادت حدتها وتحوّلت إلى واحدة من أبرز الظواهر البيئية المعاصرة. إن النفايات تتراكم بمعدلات قياسية وتضاعف حجمها ٢٠٠ ضعف ما كانت عليه عام ١٩٥٠، وأصبح العالم يلقي سنوياً ٧٠٠ مليون طن من المخلفات البشرية التي تتضمن ـ على سبيل المثال ـ ١٠٠ مليار زجاجة فارغة و٤٠ مليار علبة معدنية و٣٠ مليار حافظة أطفال ومليارى موس حلاقة و٥٠٠ مليون اطار سيارات مستعملة[٩]. ورغم أن كل دول العالم تلقي بمخلفاتها، إلا أن الدول الصناعية هي مصدر الجزء الأكبر من الفضلات والنفايات، وتكفي الاشارة أن مدينة نيويورك هي من أكثر مدن العالم انتاجاً للأوساخ والقمامة التي توازي نفايات حوالى ٢٥ دولة من الدول النامية. كذلك لم تعد نفايات الدول الصناعية مقتصرة على الفضلات الانسانية التي مهما تزايدت فإنه يمكن التعامل معها، بل إن هذه الدول هي المصدر الأساسي لكل النفايات الخطرة كالنفايات النووية والكيميائية والصناعية والطبية وغيرها من النفايات الصعبة والسامة وغير التقليدية التي لا يمكن اعادة استعمالها وحرقها أو حتى ردمها ردماً اعتيادياً كالفضلات البشرية والعضوية. لقد تشبّعت الدول الصناعية بنفاياتها المشعة والسامة وتسعى حالياً إلى تصدير هذه النفايات إلى الخارج وخاصة إلى الدول النامية التي تحولت إلى «مزبلة لفضلات الدول الصناعية الغنية»[١٠].

إن تصدير الدول الصناعية مخلّفاتها السامة ونفاياتها النووية مثال صارخ للطريقة غير الانسانية التي يستغل بها اغنياء العالم في الشمال بيئة الدول النامية والفقيرة في الجنوب. فالدول الصناعية هي التي تنتج الجزء الأكبر من المخلفات وتتسبّب في الجزء الأكبر من التلوث وخاصة تلوث الهواء والاحتباس الحراري وثقب الأوزون. هذه الدول الصناعية هي أيضاً أكثر الدول استنزافاً لموارد الأرض وتستهلك الطاقة بمعدلات غير معقولة وغير مقبولة، وهي التي تحاول الآن تصدير أزماتها البيئية وتعميمها عالمياً. لقد تخطت الأزمات البيئية الخاصة بالشمال حدود الشمال وتحوّلت إلى قضايا بيئية كونية تمسّ كل البشرية في شمال الكرة الأرضية وجنوبها. هذا الطابع لا ينفي أن هناك مشكلات بيئية حادة خاصة بالجنوب مثل ازدياد تلوث التربة وتدهور الانتاج الحيوي للأرض الزراعية وبروز ظاهرة التصحر التي تحوّلت مؤخراً إلى واحدة من المشكلات البيئية العالمية المقلقة، خاصة أن ٦ ملايين هكتار من الأراضي الزراعية تتحوّل إلى صحراء سنوياً، كما ان حوالى ٩٠٠ مليون هكتار من الأراضي المنتجة مهدّدة بالتصحر في كل من أمريكا اللاتينية وأسيا وافريقيا[١١]. لكن اضافة إلى هذه المشكلات البيئية، فإن الجنوب يواجه أيضاً مشكلة النمو السكاني الانفجاري الذي تحوّل إلى معضلة بيئية جديدة لها علاقة وثيقة بالاستنزاف المتواصل للموارد والازدحام غير الطبيعي في المدن والاتجاه نحو ابادة الغابات بالإضافة إلى مضاعفة عدد

---

(٩) جون لانجون، «النفايات: فوضى من العفن،» **الثقافة العالمية**، السنة ٨، العدد ٤٥ (آذار/ مارس ١٩٨٩).

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(١١) لمزيد من التفاصيل حول أبعاد أزمة التصحر وخاصة التصحر في الوطن العربي، انظر: محمد رضوان خولي، **التصحر في الوطن العربي: انتهاك الصحراء للأرض عائق في وجه الانماء العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

الفقراء وتفاقم حالات الفقر الشديد الذي يعتبر من أشد أعداء البيئة على الاطلاق. لكن رغم حدة المشكلات البيئية في الجنوب، فإن هذه المشكلات، على عكس المشكلات البيئية في الشمال، محدودة بحدود الجنوب.

لقد بدأت الخلافات البيئية تتفاقم بين الشمال والجنوب وتحوّلت القضايا البيئية المعاصرة إلى ميدان جديد للصراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير. فالجنوب يتهم الشمال أنه هو المسؤول عن التدهور البيئي العالمي ويطالبه بتحمّل مسؤوليته التاريخية ووضع الضوابط لاستهلاكه المفرط للطاقة واستنزافه العميق للموارد الطبيعية. في مقابل ذلك، فإن الشمال يطالب الجنوب بالحدّ من التكاثر السكاني الذي يزيد من الضغط على موارد الحياة. لقد أوضحت قمة الأرض عمق الفجوة بين الشمال والجنوب تجاه الهموم البيئية العالمية التي كان يعتقد ويتوقع أنها ستساهم في تقارب الشمال والجنوب. لكن قمة الأرض أيضاً أوضحت التفاوت الحاد في الادراك والوعي والالتزام تجاه القضايا البيئية وكيفية التعامل مع التدهور البيئي العالمي.

فالشمال قد أظهر خلال قمة الأرض أنه أكثر استعداداً لتحمّل المسؤولية تجاه التدهور البيئي العالمي وأنه أكثر ادراكاً لعمق الأزمات البيئية وأنه الأسرع في اتخاذ الخطوات العملية المناسبة والممكنة لوقف الاساءة إلى الأرض. إن الشمال عموماً يعيش هاجس البيئة الذي يبدو أنه قد بلغ حد الخوف. كما أن الرأي العام في الشمال يعيش حالة متقدمة من الوعي البيئي الذي تحوّل إلى ايديولوجيا مجتمعية سائدة ومؤثّرة في القرارات السياسية والاقتصادية. لقد تحوّل الوعي البيئي المتقدم في الشمال إلى تيار سياسي وشعبي ضاغط وقادر على وضع البيئة والمشكلات البيئية على رأس قائمة الأولويات الوطنية. كما استطاعت الهيئات والمنظمات البيئية أن تسيّس البيئة في الشمال بحيث لم يعد بإمكان الدوائر السياسية والاقتصادية الحاكمة تجاهل الهموم البيئية، بل إن الشركات التجارية أخذت تطور صناعات وتقنيات ومنتوجات رائجة ومربحة وأكثر توافقاً مع الشروط البيئية الشعبية. لذلك كان الشمال وخلال قمة الأرض الطرف الأكثر حديثاً عن ظاهرة التحوّلات المناخية العالمية الطارئة وأكثر ادراكاً للأبعاد البيئية الخطيرة للارتفاع المستمر في درجة حرارة الأرض. كما أعرب الشمال عن استعداده للحد من انتاج الغازات الحابسة للحرارة كغاز ثاني أكسيد الكربون من خلال وضع ضرائب اضافية على استهلاك النفط، كذلك كان واضحاً أن الشمال يأخذ بجدية ملحوظة خطر ثقب الأوزون ويستشعر عمق التهديد الذي يمثّله ثقب الأوزون على الحياة. وقد أظهر الشمال استعداده لإنهاء انتاج غاز كلور وفلور الكربون بحلول عام ١٩٩٥. البيئوية هي اليوم عقيدة حياتية واسعة الانتشار ومؤثرة في تحديد الأولويات في الشمال. ويعتقد اليوم أن بروز وتطور العقيدة البيئوية هي جزء من انتقال المجتمعات الصناعية إلى مرحلة ما بعد الحضارة الصناعية، وربما انتقال المجتمعات الحديثة عموماً إلى مرحلة ما بعد الحداثة[١٢].

أما الجنوب، فإنه يعيش حالة معاكسة للشمال من حيث الوعي والادراك والالتزام البيئي. فالجنوب لا زال غير متحمّس للقضايا البيئية رغم أن بعض المشكلات البيئية تبدو أكثر حدة في الجنوب. إن البيئة ليست ضمن أولويات الجنوب ولم ترتقِ بعد إلى مستوى الاهتمامات الوطنية الأساسية. لا زال الجنوب عموماً يتعامل مع قضية البيئة كقضية هامشية وترفية، ويعتقد أن هناك قضايا حياتية أكثر أهمية. قلة قليلة في الجنوب تتحدث عن خطر الأوزون الذي يعتقد أنه خطر

---

(١٢) Robert Paehlke, *Environmentalism and the Future of Progressive Politics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989).

يخص الشمال ويواجه أصحاب البشرة البيضاء والوردية التي لا تتحمل أشعة الشمس. حتى الارتفاع المتوقع في درجة حرارة الأرض والتحوّلات المناخية الطارئة ومترتباتها المعقدة هي بالنسبة إلى الغالبية العظمى في الجنوب قضايا مفتعلة ولا تعني الجنوب الذي يعاني أصلاً من ارتفاع درجة الحرارة على مدار السنة ولا يضيره كثيراً إذا ارتفعت درجة حرارة الأرض درجتين أو خمس درجات خلال الـ ٢٠ سنة القادمة، كما تتوقّع الدراسات العلمية. لكن حتى لو كانت القضايا البيئية مهمة، فإن الغالبية في الجنوب لا زالت ترفض النصائح البيئية القادمة من الشمال وخاصة تلك التي تطالب الجنوب بالحد من النمو السكاني والابتعاد عن النموذج التنموي الصناعي وايجاد بديل تنموي محلي يكون أكثر رفقاً بالبيئة وأقل استغلالاً للطبيعة. يقول تقرير لجنة الجنوب في هذا السياق «إن الدمار الذي لحق بالبيئة حتى الآن إنما سببته في الدرجة الأولى التنمية الاقتصادية في الشمال. من جهة اخرى فإن الخطر الأكبر على البيئة في الجنوب لا يأتي من التنمية فيها بل من الافتقار إليها. فالفقر هو في صلب التردي البيئي في الأقطار الفقيرة حيث تؤدي ضرورات البقاء إلى اللجوء كرهاً إلى استخدام غير حصيف للأرض وللموارد الطبيعية الأخرى. وتعتقد لجنة الجنوب ان من الأمور الجوهرية ان تضع الجهود الدولية نصب أعينها ازالة الفقر في الجنوب كهدف مركزي. سيكون من غير المقبول إذا كان للشمال الذي يرفل في الرفاهية أن يجبر الجنوب الآن على الاختيار بين التنمية وحماية البيئة. وسيكون ذلك امراً لم يحسن توجيهه، إذ يمكن للفقر المستمر ان يكون سبباً لدمار البيئة أعظم من التنمية ذاتها. إن الجنوب لا يستطيع إلاّ أن يتبع سياسات في النمو، بما في ذلك النمو الصناعي، لانتشال شعوبه من الفقر، لذا يجب أن يعاون على اتباع سياسات حصيفة وعلى استخدام تقانات صائبة بيئياً»[١٣]. إن الجنوب يطالب الشمال بالتقليل من نصائحه وارشاداته البيئية الجديدة ويتمنّى لو يقوم الشمال بنقل الصناعات والتقانات الجديدة من أجل الإبقاء على بيئة عالمية خالية من التلوث. لذلك وفي ظل تردّد الشمال، فإن الغالبية العظمى في الجنوب ترى الارشادات البيئية وكأنها شروط استعمارية جديدة وشكل جديد من أشكال الامبريالية الخضراء التي تحاول أن تعيق تقدم الجنوب وتحدّ من نموه وتبقي على هيمنة الشمال مستمرة في ظل النظام العالمي الجديد.

إن التفاوت الحاد بين الشمال والجنوب في الادراك والوعي وفي كيفية التعامل مع القضايا البيئية، الذي برز بشكل واضح خلال قمة الأرض هو امتداد طبيعي للصراع التاريخي ويعكس عمق الشك القائم بين الدول المهيمنة والغنية في الشمال والدول النامية والتابعة في الجنوب. لقد حاولت قمة الأرض تجاوز الارث الاستعماري وايجاد أرضية بيئية مشتركة والارتقاء بالوعي البيئي الانساني الذي يبدو انه قد تجاوز مرحلة التأسيس ويمر حالياً بمرحلة جديدة ومتقدمة. وأكدت قمة الأرض أنه لم يعد يكفي الآن مجرد ادراك وفهم ووعي القضايا البيئية العالمية، إذ إن ما هو أهم من ذلك هو فهم ووعي المسببات العميقة للتدهور البيئي الراهن. لقد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة. إن المشكلات البيئية أصبحت واضحة كل الوضوح، لكن ما هو أقل وضوحاً الأسباب البنيوية وخاصة العلاقة المعقدة بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى.

---

(١٣) لجنة الجنوب، **التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٢٩.

ثانياً: التنمية والمأزق التنموي العالمي

لم تقتصر مداولات **قمة الأرض** على البيئة والمشكلات البيئية العالمية المعاصرة، فالتنمية والقضايا التنموية العالمية الحرجة كانت أيضاً بالقدر نفسه من الحضور. فكل المداولات حول التدهور البيئي كانت تؤدي بالضرورة إلى الحديث حول المأزق التنموي العالمي، بل إن المناقشات التي كانت تبدأ بالهموم البيئية تنتهي صراحة وضمناً عند الأزمات التنموية العالمية التي اتضح أنها بالقدر نفسه من الحدة والخطورة بالنسبة إلى مستقبل الحياة على الأرض وبالنسبة إلى أمن النظام السياسي والاقتصادي العالمي واستقرارهما.

لقد أكدت **قمة الأرض** أن الأزمات التنموية العالمية هي أيضاً كالمشكلات البيئية العالمية عميقة، وأخذت تتفاقم بشكل ملحوظ خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة. فالفقر يزداد يوماً بعد يوم وعدد الفقراء يتزايد مع كل يوم جديد من أيام السنة. لقد ارتفع عدد فقراء العالم من ٤٠٠ مليون، عام ١٩٧٠ إلى ٨٠٠ مليون عام ١٩٨٠ وتجاوز الـ ١٠٠٠ مليون (مليار) نسمة عام ١٩٩٢. وفي كل يوم جديد يزداد عدد الأفراد الذين يعيشون في يأس قاتل وفي حالة دائمة من المجاعة وسوء التغذية. إن اجمالي عدد الذين يعيشون على حافة الموت قد تجاوز ٧٠٠ مليون نسمة وهؤلاء يعيشون فقط لأنهم غير قادرين على الموت، وأصبح هدف الفرد منهم هو مجرد البقاء بعد أن أصبحت الأغلبية في وضع صحي لا يسمح لها بأن تعيش حياة منتجة، بل أصبح البعض محروماً حتى من تحقيق قدراته الوراثية، ذلك الحق الطبيعي الذي يعطيه ظهور الانسان على الأرض. كذلك، في كل يوم جديد، يزداد عدد الذين لا مأوى لهم وعدد الذين يعيشون في الأكواخ وبيوت الصفيح والذين يبلغ عددهم حالياً ٥٠٠ مليون نسمة، ويتوقع أن يرتفع العدد إلى الضعف بحلول عام ٢٠٠٠. كذلك، في كل يوم جديد من أيام السنة، يزداد عدد الأميين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة والذين تجاوز عددهم ٢٠٠٠ مليون نسمة من بينهم ٦٠٠ مليون من المسلمين. وفي كل يوم جديد يزداد عدد الذين لا يحصلون على العناية الصحية وعدد الأطفال الذين لا يحصلون على التطعيم ضد الأمراض المعدية وعدد الذين لا يحصلون حتى على ماء صالح للشرب. إن هناك ٢٠٠٠ مليون نسمة في العالم لا يحصلون على ماء صالح للشرب ويستهلكون مياهاً ملوثة تؤدي إلى وفاة ٢٥ مليون طفل سنوياً وتعرّض ٨٠٠ مليون نسمة لمرض الملاريا واصابة ٢٠٠ مليون آخرين بمرض البلهارسيا[١٤].

إن المأزق التنموي العالمي ليس مجرد أرقام ضخمة ومفزعة ومجردة. هذه الأرقام هي حالات انسانية واقعية وتخفي معاناة أطفال ونساء وعجائز. إن كل واحد من هؤلاء فشل في الحصول على حاجاته الأساسية وفشل في الحصول على الحد الأدنى من الحياة الحرّة الآمنة والكريمة وحُكم عليه سلفاً بالجهل والمرض والجوع والموت. إن المأزق التنموي العالمي يتجسّد في وجود انسان واحد، وليس ٨٠٠ مليون نسمة، يتمنّى الموت السريع لأنه غير قادر على الحياة. والمأزق التنموي يتجسّد في وجود فرد واحد، وليس ٥٠٠ مليون نسمة، يعيش في بيت من الصفيح والتنك وفي ظل ظروف معيشية قاهرة. والمأزق التنموي يتجلّى بشكل واضح في أن هناك طفلاً واحداً، وليس ٣٠٠ مليون طفل محروم من التعليم وقد حُكم عليه، نتيجة ظروف خارجة عن ارادته، بالبقاء في اطار الجهل والأمية مدى الحياة.

---

(١٤) World Resources Institute, *World Resources, 1992-1993* (New York: Oxford University Press, 1992).

لكن رغم حدة هذه المؤشرات التنموية، فإن الإخفاق التنموي الأعظم يكمن في استمرار انقسام العالم إلى شمال غني يزداد غنى وجنوب فقير يزداد فقراً. إن العالم المعاصر منقسم بشكل حاد إلى دول قوية وأخرى ضعيفة، والأقوياء يزدادون قوة وتماسكاً واقتراباً بعضهم من بعض، والضعفاء يزدادون ضعفاً وتفككاً وتبعثراً. والعالم المعاصر منقسم ايضاً إلى دول مهيمنة وتملك كل وسائل ومقومات الهيمنة وتزداد هيمنة يوماً بعد يوم، ودول أخرى تابعة وتزداد تبعية وتخلفاً عن عصر العلم والثورات العلمية والتقانة مع مرور الوقت. إن اغنياء العالم يشكّلون ربع سكان الأرض بيد أنهم يتمتعون بأكثر من ثلاثة أرباع خيراتها وثرواتها ويعيشون حالة متصاعدة من الرفاهية والنعيم. أما فقراء العالم الذين يشكّلون ثلاثة أرباع البشرية، فإنهم يتقاسمون في ما بينهم اقل من ربع اجمالي الانتاج والاستهلاك العالمي[١٥].

لا يبدو أن هذا الانقسام البنيوي العالمي سينحسر قريباً. كل الشواهد تؤكد أن الفجوة بين الشمال والجنوب تزداد مع كل يوم جديد من أيام السنة. لقد أصبحت هذه الفجوة من العمق بحيث انها تحوّلت إلى مصدر يهدّد الأمن والاستقرار الدوليين وينذر باندلاع حرب أهلية عالمية مستقبلية.

إن تفوُّق الشمال على الجنوب أصبح الآن تفوقاً مطلقاً ويشمل مجالات الحياة كافة. فدول الشمال هي الدول الصناعية والمتقدمة والغنية، وهي الدول التي تتصدّر العالم وتحدّد شكل مستقبل البشرية جمعاء. ويبلغ اجمالي الناتج القومي للشمال ١٥ تريليون[*] دولار ويتحكّم الشمال بـ ٩٠ بالمئة من الناتج الصناعي العالمي في حين يبلغ نصيب الجنوب بكل طاقاته وموارده وثقله السكاني واتساعه الجغرافي ١٠ بالمئة فقط من القيمة الصناعية المضافة في العالم. كذلك يحتفظ الشمال بحوالى ٨٤ بالمئة من اجمالي النشاط التجاري العالمي في حين تراجع نصيب الجنوب من التجارة الدولية إلى ١٦ بالمئة بعد أن كان ٢٠ بالمئة عام ١٩٧٠. من ناحية أخرى، فإن الشمال يستهلك سنوياً ١٢ ضعفاً ما يستهلكه الجنوب، كما أن متوسط دخل الفرد في الشمال أصبح الآن يساوي حوالى ٢٠ ضعفاً متوسط دخل الفرد في الجنوب. هذه الفجوة في متوسط دخل الفرد هي فجوة مركّبة وتتضمن من بين أمور عديدة، فجوة في مستوى الرفاهية ومستوى السعادة والبؤس ومستوى إشباع الاحتياجات الأساسية للإنسان ومستوى الحصول على السعرات الحرارية والبروتين اليومي ومستويات الوفيات بين الرُضّع ومستوى عمر الفرد ومستوى الأمية[١٦]. وعند استعراض هذه المؤشرات الحيوية تتجلّى بشكل واضح وعميق الأبعاد الحقيقية للفجوة الحضارية والحياتية بين الشمال والجنوب. إن العالم منقسم بشكل مثير بين أقلية متخمة ويصاب الكثير من أفرادها بالأمراض المترتبة على الإفراط في الاستهلاك وأكثرية بشرية ضائعة ومهمشة وتعيش حالة مزرية وتتعرّض لأبشع أمراض سوء التغذية ونقص النمو والمجاعة التي تؤدي إلى الموت. يقول جان سان جور «إن التباين في الثروات بين النصف الشمالي والنصف الجنوبي للأرض يتناقض مع الوحدة الجوهرية للإنسانية وهو ادانة صارخة للضمير والأخلاق ويشكّل تهديداً للحضارة الانسانية»[١٧] أما اللجنة الدولية الخاصة بالتنمية فإنها تحذر من أنه «لا يمكن للشمال والجنوب الاستمرار على ما هما عليه...

---

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٢٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)، ص ١٤٨ ـ ١٥٦.

(١٧) جان سان جور، **ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦)، ص ٢٧.

(*) التريليون يعادل الف مليار دولار.

فالفجوة بين الدولة الغنية والفقيرة هي من العمق بحيث يبدو الأغنياء والفقراء وكأنهم ينتمون إلى عصور مختلفة أو أنهم لا ينتمون إلى عالم واحد»[١٨].

وكأنما لا يكفي أن تكون الظروف التنموية في الجنوب صعبة وقاهرة وأن يكون متوسط دخل الفرد منخفضاً وأن نسبة النمو معدومة، بل إنه، علاوة على ذلك، فإن هناك مجموعة من دول الجنوب التي أصبحت تعاني الحد الأقصى من المعاناة الانسانية اليومية وتسجل تراجعاً مستمراً في جميع المؤشرات الاجتماعية الحيوية. هذه المجموعة من الدول التي يبلغ عددها حوالى ٣٠ دولة، هي الأكثر فقراً في العالم وهي فقيرة حتى بمعايير فقر الجنوب، وأصبحت هذه الدول تُعرف بدول حزام البؤس نتيجة انتمائها إلى منطقة جغرافية ومناخية محددة. إن معدل دخل الفرد في دول حزام البؤس يعادل الصفر والنمو الاقتصادي يعادل الصفر والمعاناة الانسانية بلغت حدودها القصوى مع بداية عقد التسعينيات. وتدخلت خلال الفترة الأخيرة قوى الطبيعة لتزيد من شقاء شعوب هذه الدول وتضاعف من بؤسها. فقد أدى الجفاف الشديد من ناحية والفيضانات من ناحية وأسراب الجراد من ناحية ثالثة إلى انخفاض الأغذية في الوقت الذي ازداد فيه الطلب على الغذاء نتيجة ازدياد عدد السكان خلال عقد الثمانينيات.

كان عقد الثمانينيات بالذات عقداً حرجاً بالنسبة إلى دول حزام البؤس وبالنسبة إلى الجنوب بشكل عام. وأصبح المأزق التنموي العالمي خلال الثمانينيات حاداً وطويلاً ولا مثيل له وأعلنت دول عديدة الإفلاس وأصيبت بالانهيار. ويصف تقرير لجنة الجنوب عقد الثمانينيات «بأنه عقد ضائع بالنسبة للتنمية. فعدد كبير من الدول وصل به الحال إلى شفا السقوط. وكان حرمان الشعوب فيها حاداً وطويل الأمد. كما تعثّرت الأمم في سعيها للتخلص من المصائب التي لا مثيل لها. وقد أدت الحيرة إلى اليأس عندما تردت الثقة في تلك الأقطار بقدرتها على تحقيق التنمية»[١٩].

كان المأزق التنموي الذي استمر خلال عقد الثمانينيات عنيفاً ومفاجئاً وليس له مثيل في شدّته. وجاء هذا المأزق نتيجة عدة عوامل خارجة عن ارادة الدول النامية في الجنوب. فخلال هذا العقد حدث تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية وارتفعت أسعار الفائدة العالمية تدريجياً إلى مستويات غير مسبوقة، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف خدمة الديون، وبالتالي إلى المزيد من الهبوط في أسعار السلع. وانعكس كل ذلك على الجنوب الذي أصبح يدفع أكثر فأكثر مقابل خدمة ديونه في حين أخذ يستلم أقل فأقل مقابل صادراته من السلع والمواد الأولية. لكن بالإضافة إلى هبوط الأسعار وارتفاع أسعار الفائدة، واجه الجنوب انخفاضاً حاداً في القروض التي تقرضها المصارف التجارية الدولية، وحدث انخفاض مماثل في التدفقات المالية الأخرى من الشمال إلى الجنوب وذلك اعتباراً من عام ١٩٨٢ الذي كان البداية الحقيقية لتفجّر أزمة الديون. كانت لأزمة الديون نتائج خطيرة بالنسبة إلى مسيرة التنمية في الجنوب. فخلال عقد الثمانينيات حدث ارتفاع مستمر في الحجم الأصلي للديون وارتفاع مستمر في حجم الفوائد المترتبة على هذه الديون وارتفاع مستمر في عدد دول الجنوب المدينة للشمال وارتفاع غير متوقع في عدد دول الجنوب التي بلغت طور عدم القدرة على تسديد الديون أو تسديد أرباحها. ورغم كل ما كان يدفعه الجنوب من فوائد، فإن الحجم الكلي للديون لم يعد ينخفض، بل اتضح أن ما دفعه الجنوب في شكل فوائد خلال عقد الثمانينيات تجاوز بمرات الحجم الأصلي للديون. كما اتضح أن الجنوب قد بلغ خلال عقد الثمانينيات طوراً أصبح يضطر فيه للاستدانة لمجرد دفع فوائد ديونه السابقة.

---

(١٨) Willy Brandt, *North-South* (Cambridge: MIT Press, 1980), p. 299.

(١٩) لجنة الجنوب، **التحدي امام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب**، ص ١٧.

وهذا بالضبط ما أخذ يُعرف بفخ الديون الذي تم اصطياد الجنوب فيه والذي تحوّل إلى حلقة مفرغة يستطيع من خلالها الشمال التحكّم في اقتصادات الجنوب وفرض هيمنته والتحكّم في مصيره ومستقبله[٢٠]. لقد أكّدت أزمة الديون المتراكمة على الجنوب التي تجاوز التريليون دولار عام ١٩٩٠، أن العلاقات المالية والتجارية بين الشمال والجنوب هي علاقات غير صحية وضارة ولا تخدم سوى الشمال الغني والمهيمن. فالديون أصبحت نوعاً من القيود التي تعيق النمو في الجنوب وتوجه اقتصاداته لخدمة الآخرين في الشمال. لذلك لم تعد الديون مظهراً من مظاهر الاستعمار الجديد، بل هي جوهر نمط الانتاج العبودي الجديد حيث أصبح الشمال يتعامل مع شعوب الجنوب الكادحة كعبيد ينبغي لهم خدمة احتياجات ومتطلبات الأسياد في الشمال الذين يزدادون غنى ورفاهية من واقع عمل وتعب وشقاء الشعوب المقهورة في الجنوب[٢١].

إن النتيجة الطبيعية لتفاقم أزمة الديون وللتطورات التجارية والاقتصادية خلال عقد الثمانينيات كانت معاناة مضاعفة للجنوب الذي انخفض معدل نموه الاقتصادي. وحصل انخفاض في معدل دخل الفرد وانخفض الاستثمار في عدد كبير من دول الجنوب التي أصيبت بتردي البنى التحتية والهياكل الأساسية، كما أصيبت القاعدة الاقتصادية والمالية الضعيفة أصلاً بالانكماش مما تزايد اعتماد هذه الدول على المساعدات الخارجية. يقول تقرير لجنة الجنوب «إن أزمات التنمية والديون في الثمانينات ولّدت تخلخلاً عميقاً وعويصاً في النطاقين الاجتماعي والسياسي، ذلك التخلخل الذي لم يتم بعد استيعاب مضامينه الطويلة الأجل. ففي كثير من الدول النامية يجري حالياً تمزيق نسيج المجتمع اربا، وتبدو المؤسسات السياسية في اضطراب وتخبط واصبح السلام الاجتماعي مهدّداً بالخطر. اما الحكومات ونتيجة عجزها عن تأمين الخدمات الأساسية والضرورية فقد غدت منبوذة من شعوبها»[٢٢].

ادى المأزق التنموي العميق خلال الثمانينيات إلى اجراء مراجعات فكرية ونقدية شاملة لمجمل الأطروحات والمقولات النظرية التنموية السائدة. فالمأزق التنموي أثبت اخفاق الفكر التنموي وعدم جدواه وفشله في صياغة استراتيجيا واقعية تحقق التنمية للغالبية العظمى من البشرية التي تسمع بالتنمية وتحلم بالتنمية وتتحدث عن التنمية، بيد أنها تعيش واقع التخلّف والتبعية ولا تجد سوى استمرار تعثّر مسارات التنمية وتفاقم معاناة الشعوب الفقيرة واتساع الفجوة الحياتية والمعيشية القائمة بين الشمال والجنوب[٢٣].

لقد ازدهرت الدراسات والبحوث التنموية النظرية والتطبيقية خلال الخمسينيات. ثم ازداد انتشار ادبيات التنمية خلال عقد الستينيات وبلغت أقصى أوجها في السبعينيات حيث تعددت التعريفات والنظريات وتزاحمت المدارس الكلاسيكية والتقليدية والنقدية والراديكالية التي كانت تحاول تشخيص مقومات ومعوقات التنمية. لكن بقدر ما كانت التنمية ظاهرة معقدة وشمولية وغامضة ومتداخلة فإن النظريات التنموية التقليدية والراديكالية كانت تعاني أيضاً من القدر نفسه من الغموض والتعقيد. بل ربما تسببت هذه النظريات جزئياً في اضفاء الأوهام والغموض

---

(٢٠) رمزي زكي: **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوّن التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١١٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، و «أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة،» **السياسة الدولية**، العدد ٨٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٦).

(٢١) عبد الله عبد الدائم، «البرابرة الجدد: هل يغدو ابناء العالم الثالث البرابرة الجدد في النظام الدولي الجديد؟» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢).

(٢٢) لجنة الجنوب، **التحدي امام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب**، ص ١١٦. (بتصرّف).

(٢٣) عبد الخالق عبد الله، «تدريس مادة التنمية والتنمية السياسية في جامعات الوطن العربي،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان ٥ ـ ٦ (نيسان/ أبريل ١٩٩٢).

والتعقيد على عمليات التنمية، خاصة أن معظمها كانت تحتوي على انحيازات ايديولوجية واضحة مما يعني أنها قد أعطت قراءات غير دقيقة للواقع التنموي وقدمت اقتراحات خاطئة ادت إلى تعميق التخلف بدلاً من تحقيق التنمية[٢٤].

لكن، إذا كانت النظريات التنموية التي برزت خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات قد أضرّت جميعها بمسارات التنمية، فإن الأطروحات التنموية الجديدة التي برزت خلال عقد الثمانينيات ليست أحسن حالاً، بل إن هذه النظريات التنموية الجديدة تعانيهي أيضاً الأحادية والاختزالية والأدلجة، ولم تكن بالضرورة أكثر التصاقاً بالواقع وأكثر عمقاً في تشخيص التنمية ومقوماتها. ففي بداية الثمانينيات طرحت فكرة اعادة هيكلة اقتصادات الجنوب وبرزت دعوات لإجراء اصلاحات بنيوية تستلهم دروس وعبر التجربة التنموية الفاشلة وتتوافق مع المستجدات المالية والاقتصادية الدولية الجديدة. وسرعان ما تحوّل طرح اعادة الهيكلة إلى تيار ايديولوجي كاسح يطالب بتفكيك القطاع العام ونقله إلى القطاع الخاص[٢٥]. وأخذ هذا التيار التنموي الجديد ينتقد مجمل النظريات التي كانت تحث في السابق على اعطاء الدول الدور القيادي في عملية التنمية واستبدال ذلك بسياسات تنموية تعطي الأولوية لآليات السوق وللمبادرات الفردية وتؤكد على أن القطاع الخاص أكثر كفاءة في ادارة التنمية من القطاع العام. إن الأطروحة المركزية لهذا التيار هي أن التنمية ستتحقق بشكل أفضل لو تم تقليص التدخلات الحكومية في الاقتصاد وتم الحد من الجهاز التخطيطي المركزي والغاء القطاع العام الذي اخذ يتهم بأنه قد تسبب في خلق اختلالات بنيوية واختناقات اقتصادية. كما اتهم القطاع العام بالجمود وتقييد المبادرات الفردية وتدني الكفاءة والانتاجية وبأنه يتسبّب في الفساد الاداري والمالي والتضخم البيروقراطي. لذلك، ولتصحيح هذا الاختلال البنيوي الذي يعيق التنمية، فإنه لا بد من تفكيك القطاع العام وبيعه واتاحة الفرصة لازدهار القطاع الخاص وتشجيع آليات السوق. لقد حصل هذا التيار التنموي على دعم كبير من المؤسسات المالية الدولية وتزامن بروزه مع صعود الحكومات المحافظة واليمينية في الدول الصناعية. لكن، كما جاء في تقرير لجنة الجنوب، فإن النتيجة العملية لإعادة الهيكلة وتطبيق شعار الانتقال للقطاع الخاص (الأهلنة) هي «عقد من التنمية في الاتجاه المعكوس: فلم تتم اعادة التوزيع المتوقعة ولم يتحقّق النمو المرجو وأصبحت امكانات التنمية في المستقبل اسوأ مما كانت عليه قبل تطبيق هذه الأفكار اليمينية»[٢٦].

بيد أن المفارقة التي لا بدّ من الاشارة إليها هي أن هذا الفكر التنموي الذي برز خلال عقد الثمانينيات حصل على تأييد غير متوقع من بعض القوى الوطنية والراديكالية في الدول النامية. لقد انطلقت هذه القوى الوطنية من منطلق أن الوقت قد حان لتحجيم وتقزيم دور الدولة في المجتمعات النامية. لقد تحوّلت الدولة في هذه المجتمعات إلى قوة غير مقيّدة وتزايدت تدخلاتها المشروعة وغير المشروعة في المجتمع وأصبحت تتحكم في موارد طبيعية هائلة واكتسبت استقلالية تامة ومطلقة عن ارادة المجتمع، بل إن الدولة قد أصبحت قوة أكبر من المجتمع نفسه وأحياناً مضاداً لطموحاته. لقد أدى هذا الخلل في علاقة الدولة بالمجتمع إلى بروز ظاهرة الدولة السلطوية التي لم تعد تحترم

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٥) اسماعيل صبري عبد الله، «الدعوة المعاصرة إلى التحوّل من القطاع العام إلى القطاع الخاص»، **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠).

(٢٦) لجنة الجنوب، **التحدي امام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب**، ص ١٢١.

حقوق الانسان أو تلتزم بحرياته الأساسية. من هذا المنطلق، وكمحاولة جديدة لإعادة الدولة إلى وضعها الحقيقي فإنهم يرون أنه لا بد من تشجيع القطاع الخاص وتوسيع دوره. كما لا بد في المقابل من تفكيك القطاع العام الذي هو أهم مصدر من مصادر قوة الدولة السلطوية[٢٧].

ربما كان تيار التخصيص هو أهم وأبرز التيارات التنموية الجديدة، بيد أنه رغم أهميته وسعة انتشاره، ليس هو التيار التنموي الوحيد الذي برز خلال عقد الثمانينيات. فإضافة إلى التخصيص، برز أيضاً تيار تنموي يدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة أساساً مع ثقافة المجتمع ومتوافقة مع معتقداته وقيمه. إن تعثّر البرامج التنموية السابقة يعود إلى تجاهلها البعد الثقافي. من أجل تصحيح ذلك، فإن المطلوب وضع القيم الثقافية في مكان الصدارة ضمن عملية التنمية. لقد أظهرت التجارب العملية أن أي استراتيجيا تنموية تسقط من حساباتها البعد الثقافي تكون عرضة لتوليد الاغتراب الحضاري والشقاق الاجتماعي واللامبالاة وحتى العداء لمجهودات التنمية. وعليه، لا يمكن أي مشروع انمائي أن يحقق أهدافه وأن يكون جديراً بالاحترام إذا تغاضى عن قيم السكان أو جاء مناقضاً ومتعالياً عليها. إن المطلوب خلال المرحلة التنموية القادمة الاهتمام بالخصوصية الحضارية والمحافظة على الهوية الثقافية وتأكيد الشخصية الوطنية[٢٨].

يقول تقرير لجنة الجنوب «إن اتباع اساليب الحياة الحديثة والمرفهة بالإضافة إلى تأثير الثورة الاعلامية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، قد أدى بالتدريج إلى حلول قيم ومواقف ثقافية غربية محل الثقافات الضاربة جذورها في الجنوب. وقد انتشر هذا الوضع في القطاعات الحديثة من المجتمع وانتقل بعد ذلك إلى قطاعاته التقليدية مما اضعف قدرتها على التماشي، فاصبح التحديث يعني تقليد الأنماط والأفكار الاجتماعية والاستهلاكية السائدة في الغرب. ولو أن تأثير الغرب قد أثمر التزاماً تجاه العلم والتحليل العلمي والتنظيم العقلاني للانتاج لكان التأثير نفعاً. لكن ما جرى هو نقل واستنساخ الجانب السلبي للمجتمعات الغربية كالفردية والاستهلاك المظهري والتبذير وكسب الأموال واستعمال المخدرات. وهكذا أخذت منظومات القيم والوشائج المتينة في الأسرة والمجتمع، وكلها من منابع القوة في المجتمعات التقليدية، تتهددها الأخطار. ويتضح من هذا أن التقليد الأعمى للنماذج الغربية قد أوهن قوة المقاومة وأضعف التماسك وادى إلى ظهور التوترات الاجتماعية وغيرها من الشدائد بين السكان. وكانت النتيجة اخفاق استراتيجيات التنمية في غالب الأحوال في استغلال الاحتياطي الهائل من الحكمة التقليدية ومن الابداع الجماعي، كما اخفقت في اتاحة المجال للمعين الثقافي المحلي لكي يمد عملية التنمية بأسباب النجاح»[٢٩].

لكن لم يعد يكفي الآن أن تكون التنمية منسجمة مع ثقافة الناس ومع قيم ومعتقدات المجتمع، بل إنه قد برز مع نهاية الثمانينيات تيار تنموي يدعو أيضاً إلى أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة والاعتبارات البيئية. لقد أسقطت أدبيات التنمية التقليدية البيئة وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية. كذلك كانت هذه الأدبيات تنظر إلى التنمية نظرة اقتصادية وأحياناً سياسية واجتماعية وثقافية لكنها لم تنظر قط إلى التنمية نظرة بيئية وطبيعية. لقد فصلت هذه الأدبيات بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي وتم تجاهل البعد الطبيعي والبيئي في التنمية، وهو البعد الذي اتضح الآن عمق حضوره وتأثيره على مجمل مسارات التنمية والحياة. إن العالم يكتشف الآن أن النظام البيئي له تأثيره الحاسم في النظام الاجتماعي ككل وربما كان هذا التأثير أكثر وضوحاً اليوم من أي وقت مضى.

---

(٢٧) علي نصار، **الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي** (بيروت: دار الرازي، ١٩٩١). ولمزيد من التفاصيل حول الدولة التسلطية، انظر: خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

(٢٨) «العقد العالمي للتنمية الثقافية، ١٩٨٨ ـ ١٩٩٧.» **الثقافة العالمية**، السنة ٧، العدد ٣٩ (آذار/ مارس ١٩٨٨)، ص ٧ ـ ٢٠.

(٢٩) لجنة الجنوب، **التحدي امام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب**، ص ٩٩. (بتصرّف).

لقد بدأت الكتابات التنموية الجديدة تؤكد أن الايكولوجيا هي أكثر تحكماً في التنمية من الايديولوجيا وأن البيئة ليست وسيلة لتحقيق التنمية بل هي غاية في حد ذاتها، ولربما كانت التنمية في النهاية السعي من أجل تطوير وإغناء البيئة[٣٠]. إن التنمية، لكي تكون تنمية ناجحة، لا بد أن تكون منسجمة مع البيئة. هذه التنمية المنسجمة مع شروط وضوابط البيئة هي التنمية المستديمة.

ثالثاً: التنمية المستديمة

كانت **قمة الأرض** تظاهرة رسمية وشعبية تأييداً للتنمية المستديمة التي أعطيت شرعية دولية نادرة وتحوّلت إلى غاية انسانية سامية. لقد عُقدت **قمة الأرض** للنظر في مفهوم التنمية المستديمة والتعريف بمتطلباتها وشروطها والاتفاق على مبادئها والبحث عن أساليب لتحقيقها وتطبيقها على أرض الواقع. وجاءت القمة لتؤكد على أن التنمية المستديمة هي خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي والمأزق التنموي العميق في العالم المعاصر. إن العالم مطالب بتطبيق نموذج تنموي يجدّد لنفسه ويجدّد معه الموارد الطبيعية ويسعى إلى التوافق مع الاعتبارات البيئية بقدر سعيه إلى تلبية الاحتياجات والرغبات الانسانية. وحدث خلال **قمة الأرض** اجماع دولي على ضرورة تحويل التنمية المستديمة إلى واقع معاش. دون ذلك سيزداد التدهور البيئي وسيتفاقم المأزق التنموي ولن يتحقّق السلام العالمي. إن هذا الاجماع العالمي حول التنمية المستديمة الذي حدث خلال **قمة الأرض** فريد في نوعه وغير مسبوق في المؤتمرات الدولية. لذلك لم تعد قضية التنمية المستديمة قضية خاصة بخبراء البيئة والتنمية، ولم تعد تهم المنظمات والهيئات الدولية ولم تعد من اختصاص الباحثين والمفكرين والمنظّرين في الاقتصاد والاجتماع والسياسة. التنمية المستديمة، ومن بعد انعقاد **قمة الأرض**، أصبحت قضية حياتية ومستقبلية ومصيرية تهم كل البشر وهي الآن من أهم أولويات المجتمع الدولي بشماله وجنوبه، بدوله الغنية والفقيرة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي.

إن مستقبل العالم أصبح مرتبطاً بالتخطيط لتنمية دائمة ومتواصلة ومتجددة تلبّي احتياجات الحاضر دون أن تضحي بمتطلبات المستقبل. العالم بأمسّ الحاجة إلى تنمية تستخدم عناصر البيئة وموارد الطبيعة وتضمن في ذات الوقت عدم تلوثها وعدم استنزافها، وبالتالي استمرارها من أجل استخدامها من قبل الأجيال القادمة. إن العالم بحاجة إلى تنمية تستند إلى مبدأ أن الموارد الطبيعية محدودة وهي ملك للجميع وبالتساوي، وهي ملك للمستقبل بقدر ما هي ملك للحاضر، وهي على كل الأحوال ليست ملكاً للإنسان وحده وإنما هي أيضاً من حق كل الكائنات والمخلوقات. إن الانسان هو جزء من النظام البيئي وليس كائناً يعيش خارج البيئة وعليه كما على سائر الكائنات الأخرى أن يلتزم بقواعدها وشروطها وضوابطها الدقيقة. التنمية المستديمة هي التنمية التي تنطلق من هذه المبادىء وتحقق التوازن بين التنمية والبيئة، بين الانتاج والاستهلاك وبين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمّل. إن التحدي أمام المجتمع الدولي الآن هو كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحدّ الأدنى من التلوث والإضرار بالبيئة. هذا هو جوهر التنمية المستديمة التي تم

---

(٣٠) Christian Geerling, «Ecology and Environment: An Attempt to Synthesize,» *Environmental Conservation*, vol. 13, no. 3 (1986).

اقرارها في **قمة الأرض** التي تحوّلت إلى واحدة من أهم الاضافات الجادة للفكر التنموي العالمي.

التنمية المستديمة أقدم من **قمة الأرض**. فالمفهوم برز أول ما برز خلال مؤتمر استكهولم حول البيئة الانسانية عام ١٩٧٢ الذي ناقش للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم. وتم الاعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما من أشد اعداء البيئة. من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية. وأشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة. ثم حاولت الندوات والمؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية العديدة التي انبثقت عن مؤتمر استكهولم تطوير هذه المضامين الأولية للتنمية المستديمة، وذلك من خلال دراسة العلاقة المعقدة والمتداخلة بين البيئة والتنمية. وتم خلال عقد السبعينيات تنظيم سلسلة من هذه الندوات التي كانت تتوصل باستمرار إلى قناعة بأن التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما. ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الانسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية والحياتية عموماً[٢١].

ظلت التنمية المستديمة خلال عقد السبعينيات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفاً مقبولاً لهذا المفهوم. كان الجميع يتساءل إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في الوقت نفسه قيوداً غير مقبولة على طموحات الانسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي. كان الجميع يتساءل إن كان بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة ومتواصلة ولا نهائية. بمعنى آخر كان السؤال هو هل هدف الاستدامة هدف عملي وواقعي؟ كان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة الأولى هو أن التنمية المستديمة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من أجل خلق توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي. لكن مع بداية عقد الثمانينيات أخذ البعض يطرح التنمية المستديمة كنموذج تنموي بديل، لذلك أخذ المفهوم معاني جديدة وراح يستأثر باهتمام علمي وفكري متجدّد. برز هذا الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خُصِّص بأكمله للتنمية المستديمة. ففي هذا التقرير الذي صدر عام ١٩٨١ تحت عنوان الاستراتيجيا الدولية للمحافظة على البيئة تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستديمة، وتم أيضاً توضيح أهم مقوماتها وشروطها. التنمية المستديمة، وكما جاء في هذا التقرير، هي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الانسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وامكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة. لقد تأثر تعريف التنمية المستديمة الوارد في هذا التقرير بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة إذ أخذ التقرير يكرّر على ضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية والسعي من أجل الابقاء على هذه الخصوبة ومراعاة حدودها وتنوّعها[٢٢].

لكن رغم أهمية ما جاء في تقرير استراتيجيا المحافظة على الموارد الطبيعية، فإن مفهوم التنمية المستديمة وجد أكبر سند له في كتاب **مستقبلنا المشترك** الصادر عام ١٩٨٧ كجزء من

---

(٢١) Margaret Biswas, «Complementarity Between Environment and Development Process,» *Environmental Conservation*, vol. 11, no. 1 (1984), pp. 35-44.

(٢٢) C.A. Tisdell, «Sustainable Development: Different Perspectives,» *World Development*, vol. 16, no. 3 (1988), pp. 373-384.

التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية[٣٣]. إن صدور كتاب **مستقبلنا المشترك** هو بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستديمة. فالتقرير هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستديمة هي قضية أخلاقية وانسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراداً ومؤسسات وحكومات. لقد أوضح تقرير مستقبلنا المشترك أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال والجنوب، في الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة اقتصادياً، لا تحقق حالياً شرط الاستدامة. وحتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك واستنزاف الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة.

ساهم كتاب **مستقبلنا المشترك** في توضيح وتحديد معنى التنمية المستديمة وساهم في عقد لقاءات مكثفة بين خبراء التنمية وعلماء البيئة لتطوير أسس ومبادىء التنمية المستديمة. إن اقتراب خبراء التنمية الذين كانوا بعيدين كل البعد عن فهم القضايا البيئية وعلماء البيئة بخلفياتهم في العلوم الطبيعية والفيزيائية والتطبيقية أدى إلى توضيح الأبعاد العميقة للتنمية المستديمة التي أصبحت بعد نشر تقرير مستقبلنا المشترك من أكثر المفاهيم تداولاً وأوسعها انتشاراً. فسرعان ما انتقل المفهوم من نطاق استعماله المحدود في وثائق الهيئات والمنظمات الدولية إلى الجامعات ومراكز البحوث، ومن ثم إلى الدوريات وحتى المجلات الشعبية وغير المتخصصة وأصبح جزءاً من اللغة العامة والدارجة. ثم جاءت **قمة الأرض** لتخصص بالكامل من أجل ايصال المفهوم إلى صانعي القرار السياسي في العالم ولتعلن أن التنمية المستديمة هي قبل كل شيء دعوة إلى التفكير الجماعي في واقع الحياة وفي مجمل النشاط الانتاجي والاستهلاكي العالمي في الشمال والجنوب.

لكن مهما كان أصل المفهوم وتاريخ ميلاده، فإن التنمية المستديمة قد أصبحت الآن واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني وغنية بالمضامين المختلفة والمتداخلة. فالبعض يتعامل مع التنمية المستديمة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد الذي لا زال قيد التشكل والذي يُرتّب حالياً جدول أعماله. والبعض يرى التنمية المستديمة كنموذج تنموي بديل ومختلف عن النموذج الصناعي والرأسمالي أو ربما أسلوباً لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة. وهناك أيضاً البعض الذي يود أن يبرز التنمية المستديمة كإطار مرجعي جديد يتزامن بروزه مع بروز مرحلة ما بعد الحداثة في سياق بروز وتطور الحضارة الصناعية والعقلانية الغربية الحديثة. لكن هناك أيضاً من يتعامل مع التنمية المستديمة كقضية ادارية وفنية بحتة للتدليل على حاجة المجتمعات الانسانية المتقدمة والنامية إلى ادارة بيئية واعية وتخطيط جديد لاستغلال الموارد الطبيعية.

لقد أصبحت التنمية المستديمة تعني أموراً مختلفة لشرائح مختلفة، وذلك اعتماداً على ما يُعتقد أنه العنصر المهم والأهم في تحديد تعريف للمفهوم. فهناك من يركّز على أن عنصر البيئة هو أهم عناصر التنمية المستديمة حيث كانت البيئة والاعتبارات البيئية مهملة ومغيبة ليس في التخطيط التنموي فحسب بل وفي التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ككل. وهناك من يركّز على عنصر **الموارد الطبيعية** وكيفية ادارتها وتعظيم الفائدة من استخدامها والأساليب الممكنة للإبقاء

---

(٣٣) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، إعداد، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف؛ مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٤٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩).

والمحافظة عليها، وذلك كأهم ما توحي إليه التنمية المستديمة. كما أن هناك من يعتقد أن الجوهر بالنسبة إلى التنمية المستديمة هو **التفكير في المستقبل** وفي مصير الأجيال القادمة. إن عنصر الوقت والمستقبل هو أهم ما يميّز التنمية المستديمة، بعكس المفاهيم التنموية السابقة التي تتجاهل البعد المستقبلي وتتغاضى عن احتياجات الأجيال القادمة، وذلك من منطلق أن الأجيال القادمة سوف تتولى تدبير أمورها كما يتدبر الجيل الراهن شؤونه[٣٤]. ثم إن هناك من يعتقد أن الجوهر بالنسبة إلى التنمية المستديمة هو عنصر **المشاركة** في إدارة التنمية وخاصة التنمية على الصعيد المحلي. إن التنمية المستديمة هي أساساً التنمية التي تتمّ على الصعيد المحلي، بعكس النماذج التنموية الراهنة التي تخطّط وتنفّذ وتدير المشاريع والبرامج التنموية على الصعيد الوطني وأحياناً على الصعيد العالمي من قِبَل المؤسسات والدوائر الاقتصادية والسياسية الدولية. التنمية، لكي تكون تنمية مستديمة، فإن من الضروري أن تتم على الصعيد المحلي انطلاقاً من خصوصيات كل تجمّع وبمشاركة فعّالة من الأفراد الذين عليهم أن يحدّدوا مصيرهم ومستقبلهم التنموي بأقل قدر من التدخل من قبل المؤسسات السياسية والاقتصادية الوطنية والعالمية البعيدة عن فهم وادراك الهموم المحلية والآنية. ثم هناك عنصر **السكان** حيث يؤكد البعض أن الأساس بالنسبة إلى التنمية المستديمة هو الموازنة بين موارد الأرض المتناقصة والعدد المتزايد من السكان في العالم. إن أكثر ما يشغل المهتمين بالتنمية المستديمة هو النمو الانفجاري للسكان وما يشكّله من ضغط واستنزاف لموارد الأرض المحدودة. إن التنمية المستديمة هي السعي من أجل تحقيق نمو سكاني عالمي ثابت ومستقر. من دون ذلك لا يمكن تحقيق التنمية المستديمة التي تبدو مستحيلة في ظل استمرار النمو السكاني العالمي الراهن الذي سيزيد الطلب على الغذاء وعلى الطاقة وعلى سائر المتطلبات الحياتية الأخرى، كما سيؤدي إلى ازدحام المدن وإلى المزيد من التلوث وسيعمّق حتماً التوجّه الراهن نحو ابادة الغابات وتزايد حجم النفايات. ورغم أن النمو السكاني في حد ذاته ليس المصدر الوحيد للتدهور البيئي، ورغم أن الانسان ليس هو المسؤول الوحيد عما تشهده الأرض من إجهاد ـ رغم كل ذلك ـ فإن القضية السكانية تبدو محورية وارتكازية بالنسبة إلى معظم الحديث عن التنمية المستديمة في العالم. ويرتبط بهذا البعد السكاني عنصر الفقر وتزايد عدد الفقراء في العالم. إن هدف التنمية المستديمة المباشر هو القضاء على **الفقر** الذي يزداد كمّاً ونوعاً. وأخيراً تبرز **الطاقة** والاستهلاك العالمي الراهن من الطاقة كبعد مهم من أبعاد التنمية المستديمة. فالتنمية المستديمة هي تلك التنمية التي تقلّل من الاعتماد على الاستهلاك العالمي الراهن من الوقود الحفري وتؤدي في النهاية إلى استبداله كلياً بمصادر أخرى للطاقة تكون أقل تلويثاً للحياة. لا يمكن التنمية أن تكون تنمية مستديمة إذا استمر العالم في انتاج ما مجموعه ١٠ مليارات طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً. إن المطلوب الانتقال إلى مرحلة الطاقة المستديمة التي لا تتسبب في تلوث البيئة وتكون في العموم أقل كلفة من المصادر الراهنة للطاقة[٣٥].

إن هذه الاستخدامات المتعددة للتنمية المستديمة ليست سوى انعكاس للتسيّس والأدلجة السريعة لهذا المفهوم الذي لا زال حديث الولادة. إن حداثة المفهوم لم تمنع من بروز تيارات ايديولوجية تحاول استقطاب التنمية المستديمة وتوظيفها توظيفاً سياسياً وايديولوجياً. فالتيار المحافظ والرسمي يودّ حصر التنمية المستديمة ضمن اطار الاستعمار الاقتصادي والاداري الضيق. فالتنمية المستديمة كما تودها الدوائر السياسية والاقتصادية الحاكمة التي اظهرت

---

(٣٤) David Pearce, *Sustainable Development* (London: Edward Elgar, 1990).

(٣٥) Mostafa Tolba, *Earth and us* (Britain: Butterworth, 1991).

حماساً مثيراً للمفهوم ليست سوى السعي من أجل تحسين ظروف الانتاج وزيادة كفاءة استخدام الموارد الحياتية الحيوية. إن كل ما تعنيه التنمية المستديمة بالنسبة إلى هذه الشرائح المهيمنة هو الارتقاء بالوعي الاداري البيئي وادخال تقانات جديدة تكون أكثر توافقاً مع الطبيعة وأكثر انسجاماً مع الاعتبارات البيئية دون أن يؤدي كل ذلك إلى التشكيك في صلاحية النموذج الاقتصادي الرأسمالي الصناعي[٣٦]. إن هذا التيار المحافظ الذي يودّ الالتفاف على المضمون النقدي للتنمية المستديمة ويتجاهل العلاقة الوثيقة بين التدهور البيئي العالمي وبروز النظام الرأسمالي وتوسعه على الصعيد العالمي. فالتدهور البيئي الراهن ليس سوى نتيجة واحدة من النتائج السلبية العميقة للنظام الرأسمالي العالمي الذي كان ولا زال يستنزف الموارد الطبيعية ويجهد البيئة ويضرّ بالحياة بأسلوب غير مسبوق في التاريخ. ولا يكمن الحل في ادخال تقانات جديدة، كما أن التنمية المستديمة لا تعني مجرد ادارة حميدة ورشيدة للبيئة والتنمية. إن التيار المحافظ يحاول الآن توظيف التنمية المستديمة من أجل اخفاء عيوب ونواقص النظام الرأسمالي العالمي وتناقضه الحاد مع البيئة واساءته التاريخية للطبيعة التي تعرضت لأكبر قدر من الأضرار والدمار خلال الـ ٢٠٠ سنة الأخيرة من الحضارة الرأسمالية.

لقد برزت كتابات عديدة تعبّر عن هذا التيار الاقتصادي المحافظ للتنمية المستديمة، وربما كان أهم وأبرز من ساهم في هذا الصدد هو ادوارد باربير الذي يعتبر أول من استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية المستديمة[٣٧]. يعتقد باربير ان التنمية المستديمة هي اهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز اضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة. ويعترف باربير بصعوبة تعريف المفهوم رغم أنه قد أصبح من الممكن الآن تحديد أكثر السمات المميزة للتنمية المستديمة. ويعدّد باربير أربع سمات أساسية للتنمية المستديمة هي: ١) التنمية المستديمة تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً وخاصة في ما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية، ٢) التنمية المستديمة تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم، ٣) للتنمية المستديمة بُعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات، ٤) لا يمكن في حالة التنمية المستديمة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية. ويحاول باربير أن يطور اطاراً نظرياً جديداً لاستيعاب التنمية المستديمة. ويقترح أن الأساس بالنسبة إلى هذا الاطار النظري هو المقايضات العديدة التي تتم بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي. فالنظام البيئي يتكوّن من الموارد الطبيعية ويسعى من أجل الإبقاء على عناصر الحياة الأساسية كما يحافظ على التنوّع الحيوي للكائنات والمخلوقات على الكرة الأرضية. أما النظام الاقتصادي، فإنه يتجه أساساً نحو تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عبر شبكة معقدة من الانتاج والاستهلاك. أما النظام الاجتماعي، فإنه يهدف إلى الإبقاء على التنوّع الحضاري والثقافي ويحقق العدل الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في الحياة العامة. إن التنمية المستديمة بالنسبة إلى باربير هي التنمية التي تحقّق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام سلباً على الأنظمة الأخرى. إن ميزة التنمية

---

(٣٦) Stephen Schmidheiny, *Changing Course* (Cambridge: MIT Press, 1992).

(٣٧) Edward Barbier, «The Concept of Sustainable Economic Development,» *Environmental Conservation*, vol. 14, no. 2 (1987), pp. 101-110.

المستديمة هي أنها توفق بين العنصر البيئي والطبيعي من ناحية، والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى. ويعتقد باربير أن النماذج التنموية السائدة تحرص على النمو الاقتصادي فقط وهو النمو الذي يتمّ على حساب الأنظمة الأخرى وخاصة النظام البيئي. من هنا يعرّف باربير التنمية المستديمة بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة[٣٨]. لذلك يؤكد باربير أن النموذج التنموي الصناعي الرأسمالي يمكن أن يكون مستديماً لو حقّق هذا التوازن الدقيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للإنسان.

يحاول هذا التيار المحافظ احتواء التنمية المستديمة ويخشى تحوّلها إلى تيار راديكالي ونقدي ومعادٍ للرأسمالية. لكن رغم قوة التيار الاقتصادي المحافظ، فإن ذلك لم يمنع من بروز التيار البيئي النقدي الذي يرى التنمية المستديمة كتعبير جديد عن حاجة الانسان المعاصر لمراجعة كل المسلّمات والبديهيات الحياتية السائدة التي برزت مع بروز الحضارة الصناعية الحديثة، تلك الحضارة التي جعلت الانسان يتصرّف كأنه سيد الكون وأنه الحاكم المطلق للبيئة. هذه الحضارة الرأسمالية الحديثة هي المسؤولة عن تمرّد الانسان على البيئة وهي التي أخذت تشجّع الانسان على استغلال الطبيعة واخضاعها لسيطرته الكاملة ولمصالحه الذاتية من خلال التسلح بالاكتشافات العلمية والتقانية المستجدة. لقد أخذ الانسان الحديث، بعد أن تشبّع بالقيم الرأسمالية التي تُغلّب المصالح الآنية والأنانية، يعدّل ويغيّر في خصائص البيئة ويدخل اضافات غير مرغوبة على عناصرها. وتم خلال الـ ٢٠٠ سنة الأخيرة من هذه الحضارة تلويث واستنزاف واجهاد البيئة كما لم تلوث وتُستنزف. ومن منطلق التيار البيئي النقدي، تعني الانتقال إلى مرحلة ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة وإلى مرحلة التوافق مرة أخرى مع الطبيعة. لذلك وفي ظل التدهور البيئي العالمي المستمر لم تعد المشكلة البيئية والتنموية محصورة في كيفية المحافظة على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها، ذلك أن المطلوب الآن وقف التوسع الصناعي العالمي وخاصة في الدول الصناعية وتثبيت النمو الاقتصادي في هذه الدول وضبطه بضوابط بيئية صارمة.

إن أكثر من يعبّر عن هذا التيار البيئي النقدي هو مايكل ريدكليفت الذي صدر له العديد من المؤلفات والكتب ربما كان أهمها وأبرزها كتاب **التنمية المستديمة: الكشف عن التناقضات**. هذا الكتاب يشكّل اضافة مهمة، ويعتبر واحداً من أهم المراجع في الأدبيات المتزايدة حول التنمية المستديمة. يوظف ريدكليفت تحليل الاقتصاد السياسي البنيوي لدراسة العلاقة بين بروز وتطور النظام الرأسمالي العالمي والتدهور البيئي العالمي المستمر. ويستعرض ريدكليفت بيانات تاريخية وحديثة حول النشاط الانتاجي والاستهلاكي العالمي والأزمات البيئية العالمية، كما يستعرض حالات تنموية محدّدة ومشاريع اقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي ليتوصّل إلى نتيجة أن النظام الرأسمالي العالمي، بالرغم من كل ما جلبه من تحوّلات عميقة في السلوك الانساني، هو نظام غير مستديم. يقول ريدكليفت: لا يمكن الاستدامة أن تتحقق للحياة في ظل التدويل الذي فرضه النظام الرأسمالي على الانتاج والاستهلاك العالمي. إن الأنماط التنموية المتقدمة والمتأخرة في الشمال والجنوب التي أفرزها النظام الرأسمالي في سياق تطوره التاريخي هي أنماط تنموية غير مستديمة. ويوضح كتاب ريدكليفت عمق التناقض القائم بين النشاط الاقتصادي الرأسمالي وقوى السوق والاقتصاد الحر من ناحية والبيئة ومواردها وحدودها من ناحية أخرى. ويضيف ريدكليفت

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

أن مصالح الشركات الرأسمالية الاحتكارية متعارضة ومتناقضة مع مصالح الانسانية في الإبقاء على بيئة صحية ونظام بيئي متوازن وقادر على التجدّد. كما يؤكد ريدكليفت أن النظام الرأسمالي العالمي هو بمثابة قيد بنيوي يحدّ من السعي إلى تحقيق التنمية المستديمة، لأنه يقوم أساساً على مبدأ استنزاف الموارد الطبيعية وعلى مبدأ تطويع البيئة وتوظيفها من أجل تعظيم الأرباح والعوائد المالية. لذلك يميل ريدكليفت إلى الاعتقاد أن التنمية الرأسمالية الصناعية الحديثة لا يمكن أن تكون تنمية مستديمة خاصة بالنسبة إلى الدول النامية في الجنوب التي تدفع حالياً ثمناً بيئياً عظيماً نتيجة احتوائها في النظام الرأسمالي العالمي وارتباطها الشديد باقتصادات الدول الصناعية. إن التنمية المستديمة الوحيدة بالنسبة إلى ريدكليفت هي التنمية الزراعية. هذه التنمية هي الوحيدة التي لا تلوث البيئة ولا تستنزفها ولا تجهدها، بل هي الوحيدة التي تغني الطبيعة وتبقي على خصوبتها المتواصلة والمتجددة.

طبعاً لا يقتصر الأمر حالياً على الاستخدامات المختلفة للتنمية المستديمة، كما لم يعد الأمر يقتصر على التسييس المتزايد والاستقطاب الايديولوجي الحاد للمفهوم، ذلك أن التنمية المستديمة، إضافة إلى كل ذلك، أخذت تعاني تزاحماً شديداً في التعريفات والمعاني المتداخلة والمتضاربة بعضها مع بعض والتي أفقدت المفهوم تركيزه ووضوحه. لم تعد المشكلة بالنسبة إلى التنمية المستديمة تكمن في غياب التعريف، وإنما المشكلة هي تعدّد وتنوّع التعريفات. لقد برزت فجأة جملة من التعريفات الأحادية للتنمية المستديمة مثل أن التنمية المستديمة هي التنمية المتجدّدة والقابلة للاستمرار. والتنمية المستديمة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة. والتنمية المستديمة هي التنمية التي تضع نهاية لعقلية لانهائية الموارد الطبيعية. هذه التعريفات الأحادية والمبسطة هي أقرب إلى الشعارات، وتفتقد العمق النظري والتحليلي. لكن بالإضافة إلى هذه التعريفات الاحادية هناك جملة من التعريفات المعقدة والشمولية مثل أن التنمية المستديمة هي التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي على الصعيد المحلي والعالمي. أو أن التنمية المستديمة هي التنمية التي تقوم أساساً على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحدّ من الاسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى. التنمية المستديمة هي التنمية التي تدعو إلى التفكير النقدي في واقع الحياة ومستقبل الكرة الأرضية. هذه التعريفات الشمولية تعاني هي الأخرى من التعميم المفرط وتثير تساؤلات مشروعة حول واقعية التنمية المستديمة، وهي في كل الأحوال تعريفات تخلط بين التنمية المستديمة من ناحية ومتطلباتها وشروطها، من ناحية أخرى.

إن هذا الخلط بين التعريف والشروط والمتطلبات هو أكثر ما يميّز أدبيات التنمية المستديمة في المرحلة الراهنة. لقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٢[٣٩] والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستديمة توضيح هذا الخلط وذلك من خلال اجراء مسح شامل لأهم تعريفات هذا المفهوم. واستطاع التقرير حصر ٢٠ تعريفاً واسع التداول للتنمية المستديمة. وقد حاول التقرير توزيع هذه التعريفات إلى أربع مجموعات هي التعريفات الاقتصادية والتعريفات البيئية والتعريفات الاجتماعية/ الانسانية والتعريفات التقنية/ الادارية. فاقتصادياً، وبالنسبة إلى الدول الصناعية في الشمال، فإن التنمية المستديمة تعني اجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه

---

(٣٩) World Resources Institute, *World Resources, 1992-1993.*

الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحوّلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً. أما بالنسبة إلى الدول الفقيرة والتابعة، فالتنمية المستديمة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً في الجنوب. أما على الصعيد الانساني والاجتماعي، فإن التنمية المستديمة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفّق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق قدر أكبر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية. أما على الصعيد البيئي، فالتنمية المستديمة هي تلك التنمية التي تحمي الموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية. إن التنمية المستديمة هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم وبما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية. أما على الصعيد التقاني، فإن التنمية المستديمة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر من الصناعات والتقانات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون. يقول تقرير الموارد الطبيعية إن القاسم المشترك لهذه التعريفات الاقتصادية والبيئية والانسانية والتقانية هو أن التنمية، لكي تكون تنمية مستديمة، يجب **أولاً** أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية، **وثانياً** لا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية **وثالثاً** تطور الموارد البشرية، **ورابعاً تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتقانية السائدة**[٤٠].

إن هذا التنوع الشديد في التعريف يتجلّى بوضوح في كتاب **مستقبلنا المشترك** الذي أصبح الآن أهم مرجع بالنسبة إلى التنمية المستديمة. يحتوي الكتاب على ستة تعريفات مختلفة. فالتنمية المستديمة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم. والتنمية المستديمة هي التنمية القائمة على تشجيع أنماط استهلاكية ضمن حدود وامكانات البيئة وبما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية. والتنمية المستديمة هي عملية تغيّر يكون فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات ومسيرة التقدم التقاني والتحوّل المؤسساتي في اتساق مع الحاضر والمستقبل على حد سواء. والتنمية المستديمة هي نمط من التنمية يجمع بين الانتاج وحماية الموارد وتعزيزها، ويربطها سوية مع توفير أسباب العيش الملائمة بشكل عادل للجميع.

هذه التعريفات المختلفة للتنمية المستديمة الواردة في كتاب **مستقبلنا المشترك** تتمحور حول مفهوم الحاجات وخاصة الحاجات الأساسية للفقراء ومفهوم القيود التي تفرضها حالة التقانة والنظام الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل. إن مفهومَي الحاجات والقيود هما أهم البنود التي ينبغي توضيحهما عند البحث في العلاقة بين البيئة والتنمية، وهي العلاقة التي تناقش بشكل موسع ومفصل في كل فصل من فصول كتاب **مستقبلنا المشترك**. فالكتاب يقرّر أنه يستحيل فصل القضايا التنموية عن القضايا البيئية: فالكثير من أشكال التنمية يستنزف موارد البيئة التي ينبغي أن تقوم عليها التنمية، وتدهور البيئة يمكن أن يقوّض التنمية[٤١]. ويقول الكتاب إن التغيرات التقانية المعاصرة قد أدت إلى تشابك الاقتصاد العالمي والبيئة العالمية بطرائق عديدة. «ففي الماضي كان الحديث ينحصر على تأثيرات النمو الاقتصادي في البيئة، أما

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٤١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، إعداد، **مستقبلنا المشترك**، ص ٧٨.

الآن فإن الاهتمام يتركّز على تأثير الاجهاد البيئي على المستقبل الاقتصادي للعالم. كان العالم يتحدّث في الماضي عن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الشعوب اما الآن فينبغي أن نعتاد على التبادل البيئي العالمي. فالبيئة والاقتصاد اصبحا اكثر من أي وقت مضى اكثر التصاقاً محلياً واقليمياً وعالمياً وعلى كافة المستويات في شبكة واحدة ملتحمة الأسباب والنتائج»[٤٢]. ويضيف الكتاب في موقع أخر «ليست الصعوبات البيئية التي تجابه العالم جديدة، لكن العالم لم يبدأ إلاّ مؤخراً فهم تعقيداتها. ففي الماضي كانت تتركز اهتمامات العالم حول اثار التنمية في البيئة واليوم نحتاج أن نفهم بالقدر نفسه الطرائق التي يمكن للتدهور البيئي أن يؤدي إلى اخماد التنمية الاقتصادية أو عكس اتجاهاتها. فالتدهور البيئي يؤدي إلى تآكل امكانيات التنمية منطقة بعد أخرى. وهذا الترابط الأساسي الذي أصبح محط الاهتمام إنما جاء نتيجة ازمات البيئة والتنمية في اعوام الثمانينات... لذلك فالتنمية والبيئة ليستا تحديين منفصلين، بل متلازمان بشكل لا فكاك عنه. ولا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من موارد بيئية متداعية، كما لا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حسابه تكاليف تدمير البيئة»[٤٣].

لقد انتقد البعض تقرير مستقبلنا المشترك لأنه يقدم حلاً تقليدياً للمأزق البيئي والتنموي العالمي. ففي الوقت الذي يقدم فيه التقرير توصيفاً نقدياً عميقاً للمشكلات البيئية والتنموية، فإن التقرير يدعو العالم إلى البدء بعصر جديد من النمو الاقتصادي. ويقول الكتاب في هذا السياق إنه أصبح «من الضروري تجديد حيوية النمو الاقتصادي العالمي الشامل. وهذا يعني بصورة عملية زيادة سرعة النمو الاقتصادي في كل من البلدان الصناعية والنامية»[٤٤]. لكن النمو الاقتصادي السريع وخاصة في الدول الصناعية هو السبب المباشر لكل التدهور البيئي العالمي. كيف يمكن الكتاب أن يوفّق بين الادعاء بأن النمو الاقتصادي والصناعي مسؤول عن الأزمات البيئية ثم يقترح في الوقت نفسه البدء بعصر من النمو الاقتصادي كحل لوقف التدهور البيئي؟ هذا التناقض الذي وقع فيه الكتاب، ربما يعود إلى طبيعة التشكيلة الاجتماعية للجنة التي أشرفت على وضع مادة الكتاب. فاللجنة العالمية للبيئة والتنمية تشكّلت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ برئاسة غروهارلم برونتلاند، رئيسة وزراء النرويج وعضوية ٢٢ شخصية من النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم. هذه اللجنة كانت حريصة على ضرورة مواصلة النمو الاقتصادي العالمي لأن ذلك يعني المحافظة على الأوضاع السائدة دون الحاجة إلى ادخال تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي. إن الكتاب يتوجه بتوصياته إلى الأفراد والمؤسسات الحاكمة في الدول كافة ويدعوهم جميعاً إلى القيام بحملات تربوية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستديمة. لكن الكتاب يتوجّه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويدعوها إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية. هذا المؤتمر الدولي عقد بالفعل تحت اسم **قمة الأرض** بعد ٥ سنوات من صدور كتاب **مستقبلنا المشترك**، وهو انجاز لم يتحقّق لأي كتاب آخر حتى الآن.

الخاتمة

إن المأزق التنموي العميق هو من صنع النظام الرأسمالي العالمي، كما ان جزءاً مهماً من التدهور البيئي مرتبط ارتباطاً عضوياً ببروز الحضارة الصناعية والتقانية الحديثة. هذه الحضارة التي فتحت آفاقاً وفرصاً واسعة أمام الانسانية هي التي تتسبّب الآن في تدهور البيئة على الصعيد العالمي وتتحمل مسؤولية تفاقم التلوث وتحوّله إلى معضلة تؤرق البشرية في كل أنحاء المعمورة. لقد

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣١.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٤١.

وفّرت هذه الحضارة وسائل الراحة للإنسان وساهمت مساهمة فعّالة في تحسين مستوى الحياة خلال الـ ٢٠٠ سنة الأخيرة، بيد أن هذه الحضارة هي نفسها التي تنتج القدر الأكبر من النفايات وخاصة النفايات الصناعية السامة وتنتج الجزء الأكبر من غازات الاحتباس الحراري المسؤولة عن إحداث الفوضى المناخية في العالم.

إن منافع الحضارة الصناعية والتقانية الحديثة هي حقيقة حياتية واضحة، بيد أن مخاطرها واضرارها أخذت أيضاً تزداد وضوحاً وخاصة في ما يتعلق بالتدهور البيئي العالمي. هذا التداخل الشديد بين المنافع والمخاطر أصبح اليوم أكثر بروزاً من أي وقت آخر، ووضع الانسان المعاصر أمام خيارات صعبة ومعقدة. فالأمم لا تستطيع أن تتخلّى عن صناعاتها رغم أن هذه الصناعات هي مصدر كل النفايات وكل الغازات السامة. والبشرية لا تستطيع التخلّي عن وسائل النقل الحديثة كالسيارات والطائرات رغم أنها تلوث هواء المدن وتتسبّب في اختناق الإنسان. كما لا تستطيع البشرية أن تتخلّى عن المبيدات الكيميائية التي تساهم في القضاء على الآفات الزراعية وفي زيادة المحاصيل الزراعية، رغم أن هذه المبيدات تتسبّب في تلوث الماء والغذاء في العالم. إن الانسانية لا تستطيع التخلّي عن الحضارة الصناعية الحديثة لأنه يستحيل تخيّل الحياة من دونها، بيد أن الحياة يستحيل عليها الاستمرار في ظل استمرار هذه الحضارة. لقد أخذ البعض يؤكد انه لا يمكن حل هذه المعضلة الحضارية سوى بالرجوع إلى الحضارة الزراعية. إلا أن هناك أيضاً من يطرح أن الحضارة الصناعية والعلمية التي خلقت المشكلات البيئية قادرة على ايجاد الحلول العلمية المناسبة خاصة أن العلماء هم أكثر من يعمل حالياً من اجل فهم التغيرات البيئية وبالتالي ايجاد المخارج لوقف التدهور البيئي العالمي.

لكن، رغم احباط ويأس البعض من الحضارة الحديثة وإصرار البعض الآخر على الثقة بها، فإن البشرية هي الآن بأمسّ الحاجة إلى وعي بيئي يعيد الانسجام بين الانسان والبيئة ويضع البيئة في قلب اهتمام الانسان وعلى راس جدول أولوياته التنموية والحياتية. التنمية المستديمة هي خطوة مهمة في سياق الارتقاء بالوعي البيئي في الفكر التنموي. إن الارتقاء بالوعي البيئي هو ربما أهم اضافة تقدمها التنمية المستديمة التي تتطلب من أجل تحقيقها ارادة سياسية جماعية تبدو غائبة ولم تتبلور كما كان متوقعاً خلال **قمة الأرض**. لقد فشلت **قمة الأرض** في تحويل التنمية المستديمة إلى برنامج عمل ملزم لجميع الدول الغنية والفقيرة في العالم، لكن رغم هذا الفشل فإن **قمة الأرض** في ريو دي جانيرو أكدت أن ارادة الفعل لا زالت قوية لدى الانسان الذي كان يجد دائماً الحلول والمخارج للارتقاء بالحياة على الكرة الأرضية □

العرب و «قمة الأرض»: الرسالة التائهة

عـدنـان مصطفـى

استاذ في الفيزياء، وزير النفط والثروة المعدنية الأسبق (سوريا).

مـع انطفاء أضـواء الفصول الأخـيرة من **قمة الأرض الثـانيـة**، التي انعقـدت في ريـو دي جانيرو ـ البرازيل (٣ ـ ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، أشرقت في عالي افق بقائنا الحزين معالم أمل جديد يبشّر بقدوم رؤية عقائدية مؤملة بتعزيز بقاء الانسان والحيـاة من حولـه على أرضنـا الطيبة الحزينة. ومع الأشعة المبكرة لهذا الأمل، رأت البشرية جهرةً مرارة حقـائق حياتهـا، حيث تجلّى في مقدمتها:

أولاً: ثمـة إرهاصٌ عـاتٍ غَشّى بقـاسي فعلـه معظم أمم الأرض، ولم يفلت من أسـاه سـوى الفئات المنعّمة داخل المجتمعات البشرية وخاصة تلك التي تحكم أقدار شعوب الجنوب، إن لم تكن تلك الفئات المنعمة هي حقاً الفاعل الرئيس في تدبير ذلك الارهاص. والجدير بالذكر أن بحـوث **قمة الأرض** الثانية الأساسية، التي سعت إلى إظهار ملامح وعواقب ذلك الفعل، قد توصلت إلى وجـود أقدار عاتية تحكم غير المنعمين في شمال الأرض وجنوبها على حدّ سـواء، إن لم تكن عصبة أقـدار الشقـاء الأربعة: التخلّف، والتلـوث، والمـرض، والفقـر، تبقى الأكثـر سحقـاً لـروح أمم الجنـوب المستضعفة اليوم.

ثانياً: لقد أظهرت المجادلات السياسية الحادة والحوارات الدبلـوماسيـة الملساء التي دارت في فَلَكِ **قمة الريو** أن ليس ثمة أمل للبشريـة، ولأمم الجنوب منهـا خاصـة، بصنع اطـراد بقائهـا وتفعيل مسيرات نمائها من خلال «الآليات الحكومية الحـاكمة لمختلف شعـوب هذه الأرض»، وهي آليات لا بد أن تذهب مع بقيـة معدات صراع القـوة التي تم ابتكارهـا في أحضان الحـرب الباردة الفارطة.

ثالثاً: كما كشفت التفاعلات الجماهيرية المستقلة، التي جرت خـلال عامَي التحضـير لـ **قمة الأرض** وأثناء انعقادها، عن حاجة البشرية إلى «عقيدة خلاص انسانية ـ بيئية» جديدة قادرة عـلى تمكـين أمم العالم المستضعفـة من: (١) انقاذ بقـائها من محنتـه السائـدة، و (٢) تخليص بيئـة الأرض الحيـوية من وعثـائها، تمهيـداً لدخـول عصر رفاه أرضي معـزز لا ينطوي بعـد عـلى تسلط

الانسان على أخيه الانسان، وخاصة ذلك الذي يبديه الشمال على الجنوب.

وقبيل، وخلال انعقاد قمة الأرض الثانية، جرى التعبير عن هذه الرسالة على نحو لم يسبق له مثيل: إذ تجمهر خارج قاعات المؤتمر، وفي خليج غوانابارا الذي غشّاه التلوث المدني الرهيب، ما لا يقل عن ١٥٠٠٠ انسان يمثلون قرابة ٢٠٠٠ منظمة غير حكومية (Non-Governmental Organization-NGO) ولفيف من زعماء قبائل هنود القارة الأمريكية المطالبين بأراضيهم المغتصبة وغاباتهم المطرية المدمرة، وسفن لجماعة السلام الأخضر وأمثالهم التي رست في الخليج وهي تفصح بأساليب شتى عن رغبة أطفال العالم بسلام حقيقي يلفّ بجناحيه أرضنا الطيبة، كل ذلك اضافة إلى مشاركة اعلامية رفيعة، وكان على رأسها تيد تيرنر صاحب شبكة الـ (CNN) مع عشر كاميرات تلفزيونية وممثلين عالميين مثل روجر مور (جيمس بوند ٠٠٧)، وشيرلي ماكلاين، وجين فوندا قاموا بإبراز وصول سفينة الفايكنغ وهي تحمل رسالة السلام من أطفال العالم، وأجروا مقابلات بثّت عبر العالم مع قيادة تظاهرة لنسوة من زامبيا تأييداً لاستغلال الطاقة الشمسية، ومع التجمهرات البرازيلية الصغيرة عن معاناة الانسان والبيئة من فعاليات الشركات متعددة الجنسيات العاملة في البرازيل. فلقد جاء في مقابلة أجرتها شبكة الـ (CNN) مع أحد زعماء قبائل الهنود قوله: «شاهدوا غاباتنا وهي تشوه وكيف تترك الحكومات منجمي الذهب يغزوها. نحن لا نكافح من أجل قبائلنا فقط، بل من أجل كل قبائل العالم». وقد افتقد متابعو هذا الملتقى التاريخي الكبير وجود المشاركة العربية الجماهيرية، ويبدو أن خير تفسير لذلك هو ما ذكره الزعيم الهندي آنفاً: فالعرب في صورتهم القبلية الراهنة وجدوا من يناضل عنهم من أجل ثرواتهم المنهوبة، وبيئتهم المغصوبة، وحياتهم المغلوبة، فَلِمَ العناء؟ أضف إلى ذلك أن حكوماتهم تشارك عنهم في أعمال القمة الرسمية، فهي المسؤولة؟... ولكن أمام مَنْ بَعْدَ الله؟ ثمة من يقول: لقد حُجبت الجماهير العربية ومنظماتها غير الحكومية عن أعمال التحضير لـ قمة الأرض التي بدأت مع مطلع عقد التسعينيات الجاري، لذا فإن رسالة القمة الحقيقية لم تصلهم. وفي الوقت الذي اعتقد فيه العديد من العرب، ومن أبناء الجنوب عامة، أن عهداً جديداً من الوئام الدولي سيسود بين الشمال والجنوب بعد أفول عصر الحَرب الباردة بين الشرق والغرب، سنُظهر في الجزء الباقي من هذا المقام أن قمة الريو قد شهدت بداية نشوب حرب عالمية جديدة بين الشمال والجنوب، يمكن أن ندعوها وفقاً للغة صراع قمة الريو الحرب الدافئة (Warm War). ومن هنا تأتي أهمية نقل هذه اللحظات التاريخية إلى انساننا العربي، وبعدها لن يبقى من يقول إن ثمة رسالة مصيرية تاهت.

أولاً: رسالة تائهة في دخان حرب دافئة

تيسيراً لإدراك مغزى رسالة قمة الأرض إلى العالم، لا نجد تعبيراً أدق وأسمى عنها من قول الله جلّ وعلا في سورة الروم، إذ قال جلّت قدرته: ﴿ظَهَرَ الفسادُ في البَر والبحرِ بما كَسَبَت أيدي الناس ليُذيقَهُم بعضَ الذي عَمِلُوا لَعَلهم يَرجعون﴾[1]. وانطلاقاً من متابعتنا عميق ما توصلت إليه بحوث قمة الأرض الثانية في الريو، نبين في الجدول رقم (١) الملامح الرئيسة لمنهج الخلاص من الفساد الذي بات يغشى بقاءنا على الأرض. فهذا النهج يقضي بتلاحم أمم الأرض للعمل كشعب واحد، يسوده الانصاف، يتجدّد بقاؤه من خلال ازدهار معزز، قائم على النظافة والعدل من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ومن أعلى الشمال إلى أدنى الجنوب. وتلك هي الرسالة التي تاهت عن بلوغ عقول الجماهير العربية وصانعي القرار التنموي العربي.

---

(١) القرآن الكريم، «سورة الروم،» الآية ٤١.

جدول رقم (١)

«قمة الأرض» ومنظور ما بعد عام ٢٠٠٠
«البرنامج ـ ٢١»: ملامح رئيسة

يتجلّى منظور البرنامج ـ ٢١، من خلال اعمدة حكمة البقاء السبعة المبنية على تصورات الجدول التالية، التي يتطلع العالم إلى تحقيقها بشكل فعال بدءاً من عام ٢٠٠٠، وذلك عبر آفاق انسانية جديدة من التعاون الاقليمي والدولي الجاد.
اولاً ـ شعب واحد لكوكب واحد ويتحقق من خلال: ـ تعزيز مشاركة البشرية جمعاء في مسؤولية وجودها والحياة من حولها على الارض. ـ نشر التعليم والتدريب، وايقاظ وعي الجماهير على مسائل وجودها. ـ تصعيد وعي المرأة، والقول الحسن للشباب ازاء مستقبل حياتهم. ـ صيانة الحرية الذاتية البشرية من اي ارهاص. ـ تعزيز فعالية المنظمات الجماهيرية الحرّة، والاتحادات الحرفية والعمالية والزراعية والصناعية وادارة الأعمال التنموية. ـ دعم توجه المجتمعات العلمية نحو صنع سموها في توجيه وإعداد مسيرة التنمية الانسانية المعززة.
ثانياً ـ عالم الانصاف ويبنى على: ـ امتلاك العالم أجمع مصادر الكوكب العالمية والاقليمية: أي الجو، والمحيطات، والبحار، ومصادر الحياة البحرية. ـ ابتكار آليات اعتماد متبادل تشكّل تنفيذاً لحقيقة الانصاف المطلوب.
ثالثاً ـ عالم مزدهر يبنى على: ـ استخدام كفء للمصادر الطبيعية: الأراضي الزراعية، المياه العذبة، الطاقة، التنوّعات الحيوية ـ البيئية... الخ. ـ ادارة تنمية زراعية وريفية معززة. ـ ادارة النظم الحيوية ـ البيئية، والهشة منها كالتي توجد في المناطق الجبلية والجافة والجزر...

تابع جدول رقم (١)

رابعاً ـ عالم متجدّد البقاء ويعزز من خلال: ـ التوطين البشري المتقدم. ـ مواجهة تحديات النمو الحضري (امدادات المياه والطاقة، ادارة الفضلات ورعاية صحة المجتمع...). ـ ارساء التوازن الرشيد بين الانسان والبيئة من حوله.
خامساً ـ عالم نظيف ويمكن توفيره عبر: ـ الادارة الرشيدة للكيميائيات والفضلات الصناعية. ـ التخلص الفعال من الملوثات السامة والمشعة المدمرة للنظم البيئية ـ الحيوية من حولنا. ـ مواجهة تحدي ظاهرة الدفان العالمي. ـ الابقاء على التنوّع الحيوي ـ البيئي من خلال رقابة الصناعات المعتمدة على التقنية الحيوية.
سادساً ـ عالم مرسى على العدل تبنى اصوله على: ـ قهر غوائل الفقر، وخاصة في عالم الجنوب. ـ إحداث تغييرات شاملة في انماط استهلاك المصادر. ـ مواجهة اشكالات التغير الديمغرافي الانساني الخطرة. ـ ارساء ارضية رعاية طبية عالمية شاملة. ـ وضع سياسات ملائمة لتعزيز نماء ورفاه المجتمعات البشرية.
سابعاً ـ عالم معزز النماء تقوم اصوله على: ـ نظم نمو المجتمعات البشرية على اصول جديدة معززة تقوم بخفض التلوث ومواكبة سكان الأرض مع رفاههم. ـ إرساء نهج لتكامل السياسات والأعمال التنموية ـ البيئية لتكون الموجّه الرئيس لصنع القرار عبر العالم. ـ صنع عقيدة حضارية جديدة تضمن بقاء عزيزاً للأجيال البشرية المقبلة وللبيئة التي ستعايشهم على كوكب الأرض الطيب.

وأثناء العدّ التنازلي لافتتاح أعمال **قمة الريو**، بدأ قادة الشمال السياسيون، والرئيس الأمريكي جورج بوش خاصة، بإطلاق تصريحات استعراضية مثيرة للعجب دار محورها حول تأكيد أن رسالة المؤتمر المبينة أعلاه، التي جاء بها أبرز مفكري العالم الذين استشارتهم سكريتارية القمة، «إنما هي تعبير عن حركة بيئية متطرفة تعمل على هزّ الاقتصاد العالمي، واقتصاد الولايات المتحدة فيه خاصة»[٢]. وفي هذا الصدد بيّن ليستر براون، مدير معهد (World Watch Institute) قائلاً: «رغم كل جهودنا، عجزنا عن ايقاف تقليد عالمي واحد»[٣]. وبذلك عبّر الأستاذ براون عن خيبة أمل حكماء الولايات المتحدة الأمريكية في المنظمات غير الحكومية بأداء حكومتهم. وثمة من يفسر أن تحويل الادارة الأمريكية الانتباه عن رسالة المؤتمر الرئيسية ليس إلاّ مجرد لعبة انتخابية رئاسية يراد بها تطمين المواطن الأمريكي بأن ليس ثمة شيء يحول دون متابعة الولايات المتحدة نمط نموها التقليدي، ودون سعي الادارة الأمريكية إلى إزالة عوامل البطالة والانحسار الاقتصادي القائمة اليوم. ورغم هذا التفسير، فقد قرر العديد من أمم الشمال، وفي مقدمتها النمسا وسويسرا، المضي قُدُماً في تبنّي أفكار «البرنامج ـ ٢١» والتوقيع على الاتفاقات المقترحة فيه. الأمر الذي جعل قيادة النظام العالمي الجديد تدخل **قمة الأرض** وهي معزولة سياسياً[٤]. وأثناء المؤتمر بدا شجار الشمال حاداً. وفي هذا الشأن ردّ أحد ممثلي الحكومة الألمانية في القمة على اتهام الشمال بجريمة تخريب بيئة الأرض من خلال اتباعها النمط الاستهلاكي الهادر والملوث للأرض والحياة عليها ودون الاكتراث بالثغرة الفاصلة بين الشمال والجنوب، فقال غاضباً: «مجرمون بماذا؟... الحرب؟... النازية؟... خلال الـ ٥٠٠ سنة مضت من الرفاه؟... فإن كانت الثروة هي ذنبنا، فإن الأمريكان هم أغنانا (في الشمال)، ولكننا نشعر أكثر بالمسؤولية نحو مساعدة الآخرين (في الجنوب)...»[٥]. وعلى هذه الخلفية الصدامية داخل معسكر الشمال وفي ما بين الشمال والجنوب، دارت بواكير حرب عالمية جديدة وبإعلان مباشر من قيادة النظام العالمي الجديد (أي الولايات المتحدة الأمريكية) برفض شديد لمعاهدة التنوع البيئي ـ الحيوي الذي قامت بتوقيعها ١٥٢ أمة في شمالي الأرض وجنوبها. وبناء على إلحاح صارخ طوى المؤتمر معاهدة «الدفآن العالمي» (Global Warming) الهادفة إلى خفض اصدارات ثاني أوكسيد الفحم الناتجة من الاستهلاك الهادر للطاقة الحفرية في أقطار الشمال، ومن هنا جاء اسم **الحرب الدافئة** التي أعلنها الشمال على الجنوب. واستغلالاً لسمة البراءة (Innocence) التي تنظّم فكر الطيبين من أبناء الشمال والجنوب، والتي جاء على وصفها موريس سترونغ، الأمين العام لقمة الريو أثناء مقابلته الاذاعية مع **هيئة الاذاعة البريطانية العالمية** في أعقاب انتهاء القمة، توصل ممثلو الشمال والجنوب الرسميون في ختام **قمة الريو** إلى تهدئة معركة الحرب الدافئة الأولى بـ: (١) الاتفاق على اعلان مبادىء حول السياسات البيئية العالمية الواردة في **البرنامج ـ ٢١**، و (٢) رقابة استغلال الغابات في العالم، و (٣) تنازل أمم الجنوب عن طلب عون في حدود (٠,٧) من دخول أمم الشمال ـ المسؤولة الرئيسة عن التلوث وانحسار الغابات والانحسار الاقتصادي والفقر في الجنوب ـ وقبول أمم الشمال بتقديم عونها «قدر الإمكان»، وذلك بشكل مواكب لرصدها التزام حكومات الجنوب بالحفاظ على أهدافها البيئية التنموية. وبذلك حصلت أمم الجنوب مبدئياً على

---

(٢) The Washington Post, «Rio's Deeper Message,» *International Herald Tribune*, 11/6/1992, p. 8.

(٣) Business Week, «Growth Vs. Environment,» *Business Week* (11 May 1992), p. 44.

(٤) M. Weisskopf «The President in Rio: This Time the Allies are not Behind Him,» *International Herald Tribune*, 12/6/1992, p. 1.

(٥) المصدر نفسه، ص ١.

التزام شمالي بتقديم عون تنموي في حدود (٦) بليون دولار وذلك بدلاً من (١٢٥) بليوناً المنظورة قبيل انعقاد القمة.

ثانياً: الحرب العالمية الدافئة: توقعات صراع مريرة؟

قبيل انعقاد جلسة قمة الأرض الختامية، سئل السيد موريس سترونغ ـ أمين عام المؤتمر ـ عن رأيه في ما ستتمخض عنه القمة بعد؟ فأجاب: «لا ريب في أن القمة تشكل لحظة تاريخية للبشرية، إذ جسّدت حقاً خبرة انسانية كبرى لا يمكن لأحد منا الخروج منها دون أن ينتابه تغير جوهري في تفكيره». وهذا ما حدث فعلاً. فلقد خرجت الحكومات الممثلة في هذه القمة بقناعة واحدة عبّر عنها الرئيس البرازيلي فرناندو كولور دي ميللو ضمن خطابه الختامي لـ قمة الريو إذ قال: «لقد ادرك العالم اليوم حقيقة أن مسائل البيئة والتنمية لا يمكن التعامل معها بشكل منفصل...». وتلك هي الحقيقة الفاعلة التي يبدو أنها ستسود ساحات الحرب العالمية الدافئة ونعتقد بأنها ستدور حول الصراعات الرئيسة التالية:

١ ـ صراع الغني والفقير

وهو صراع مرير تسارعت حدته منذ منتصف عقد الثمانينيات الماضية، وتظهر تغطياته الاعلامية الموقفين التاليين:

نداء الجنوب: وينطلق من حقيقة أن «أمم الشمال الصناعية التي تضم (٢٥ بالمئة) من سكان الأرض تستهلك (٧٠ بالمئة) من جميع المصادر المتاحة وتبصق على الفقراء، والعرب ضمنهم طبعاً، معظم التلوث. أضف إلى ذلك، أن الأمم الفقيرة يزداد رزوحها تحت ثقل الدين الواجب تسديده للأمم الغنية، إذ شهد عام ١٩٨٩ وصول هذا الدين إلى حدود (١,٢) تريليون دولار، أي حوالى (٤٤ بالمئة) من مجموع دخولها الوطنية». وانطلاقاً من عدالة هذه المواقف، بدا صوت أمم الجنوب مرتفعاً خلال قمة الأرض، بل يقول صارخاً: «أيها الشمال، بينما تستهلك أنت خيرات الأرض، وفي مقدمتها خيراتنا الطبيعية وتلوث بيئة الكوكب في وجه بقائنا، تزداد حدة مواجهاتنا غوائل الفقر. أمن العدل أن تضرب عرض الحائط بنداءاتنا لغوث ما تبقّى لنا جميعاً من مصادر خير حبانا بها الله لصالح أجيال البشرية القادمة»؟

غضب الشمال: الذي تمادت حدته مع مرور اللحظات الأخيرة للقمة، وتجلّى في رد مبدئي مثير يقول: «أنت، أيها الجنوب، ملزم ازاء ما يواجهك من تخلّف وبؤس وفقر ومرض. وسيزداد أثر ذلك إذا ثابرت على أنماط: انتاجك الأطفال والفلزات والنفط، وتخريبك التربة الزراعية والغابات لديك... ونحن لسنا على استعداد للتضحية بأنماط حياة شعوبنا من أجلك، وإن اضطررنا لفعل ذلك فسيكون ذلك معوقاً لنا دون تقديم العون لك... وذلك هو العدل».

ونعتقد أن الخرق بين الطرفين قد اتسع على الراتق الدبلوماسي في قمة الريو، وذلك عندما حلّ جمّ غضب الشمال على أهم معاهدتين وضعتا أمام قمة الأرض هما: معاهدة التنوّع البيئي ـ الحيوي، ومعاهدة التغير المناخي العالمي، وذهب نداء الجنوب صرخة في وديان البرازيل الملوثة المدمرة البعيدة.

٢ ـ تفجّرات فرط التلوث البيئي

لأول مرة في تاريخ البشرية، تتفق حكومات العالم على حقيقة مرّة تقول بأن بيئة الأرض باتت مهددة، وأن التلوث وانحسار الغابات والتصحر والتغير المناخي تعمل جميعاً على حدوث ذلك. وفي الوقت الذي يسلّم فيه الشمال بأن التلوث هو وليد نمائه وأنماط انتاجه الصناعية، لا يتفق مع الجنوب ـ الخاضع لمرارة هذا التهديد ـ على ردعه. ومن أبرز عوامل تهديد التلوث مثلاً، كما يقول البنك الدولي: «ذلك الارهاص الصحي على الانسان في البلدان النامية، لهذا يتوجّب منح افضلية عليا لخفض تلوث الهواء والدخان والرماد المهددة لحياة ما لا يقلّ عن بليون انسان»[٦]. وفي هذا الصدد يقول كمال ناث ـ وزير البيئة والغابات الهندي ـ ما يلي: «تقول البلدان المتقدمة نعم، نحن الملوثون الرئيسيون وعلينا أن ندفع (مساعدات). والآن ونحن ندفع، يجب أن نتحكم أيضاً. وتلك هي مهزلة الأمر، فليس عدلاً أن تقحم البيئة في حلوقنا»[٧]. وتبقى المشكلة كامنة في حقيقة أن استمرار هذا الحال، الذي جاء على وصفه الوزير الهندي ناث، سيوطد رفاه (٢٣ بالمئة) من سكان الأرض على حساب (٨٥ بالمئة) من دخل البشرية جمعاء، وليزداد بناءً على ذلك عيش ما لا يقل عن بليون نسمة من أبناء الجنوب على دخول لا تتعدى الدولار الواحد للفرد في اليوم، اضافة إلى دوام انحسار مصادر رزقهم الوطنية الناضبة من حولهم نتيجة تهديد التلوث والتغير المناخي والتصحر وانحسار الغابات والتربة الزراعية... الخ، الأمر الذي سيقود إلى صراعات سياسية داخل أقطار الشمال ذاتها (نتيجة تعاظم دور الحركات السياسية الخضراء فيها) وفي ما بين أقطار الشمال ـ الشمال حول مسؤولية التلوث الذي لا تقف دونه الحدود السياسية وفي ما بين أقطار الشمال ـ الجنوب حول المصادر الطبيعية، إضافة إلى هجرات بشرية كاسحة بين مختلف أقاليم الأرض لا يستطيع ردّها إلاّ الله القوي القدير. وستبقى هذه التفجرات منذرة بشر مستطير عالي الاحتمال ما لم يهدِ الله شعوب الشمال إلى التعاون المخلص الجاد لصنع تكامل مسيّرات نموها مع مبادراتها العلمية ـ التقنية لحماية البيئة، ومع سعيها الوطيد لاستبدال العون المادي المقدم إلى الجنوب بتفعيل صادق لعقيدة الاعتماد المتبادل بين الشعوب وتعزيز توجهات التجارة العادلة في ما بينها، أي تطبيق شعار انساني واقعي يقول «تجارة بدلاً عن العون» (Trade Not Aid).

٣ ـ اشتداد حملة التغير المناخي والدفآن العالمي

وهو قدر لا رادّ له طالما اعتبر **أثر البيت الأخضر** (Green House Effect) أمراً بعيد الاحتمال في ساحات صراع القوة العالمية. فرغم أن مسألة التغير المناخي والدفآن العالمي جاء بيانها عبر البحوث العلمية، المعمقة، والشاملة المحققة في مؤسسات الأقطار المتقدمة المتخصصة، وجرى تلمُّسها حقيقة في أقطار العالم النامي في صور: جفاف حارق، وتصحر متسارع، وانحسار في البيئة الطبيعية الخضراء، وأمطار كاسحة، وفيضانات مدمرة وحتى ثلوج في المناطق الحارة، بقيت هذه المسألة موضع انكار لا لبس فيه من قبل مستهلكي الطاقة الكبار في العالم ومن قبل منتجي امدادات الطاقة التقليدية على حد سواء عبر العالم، وهو أمر جرى التشديد عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والكويت والعربية السعودية اثناء جلسة قمة الأرض الختامية. وفي هذا

---

(٦) The Washington Post, «Rio's Deeper Message,» p. 8.

(٧) E. Robinson, «One Summit, Differing Goals,» *International Herald Tribune*, 2/6/1992, p. 1.

الصدد، مثلاً، تقول النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابيك) ما يلي: «ومن بين الأمور المطروحة على المؤتمر (أي قمة الأرض) موضوع تغيّر المناخ المحتمل ودور ثاني أوكسيد الكربون في ذلك، حيث يرى فريق من العلماء أن زيادة تركيزه في الجو تؤدي إلى رفع حرارة سطح الأرض بما يتراوح بين (١,٥) درجة مئوية و(٣,٠) درجات مئوية حتى عام ٢٠٥٠، مما سينجم عنه ذوبان الجليد واختفاء جزء من اليابسة نتيجة ارتفاع منسوب المياه، وغير ذلك من الكوارث الطبيعية؛ بينما يرى فريق آخر انه على الرغم من ازدياد تركيز ثاني أوكسيد الكربون في الجو، منذ الثورة الصناعية إلّا أن أثر ذلك على تغيّر المناخ لا يزال غير مؤكد، ويصعب تحديده بدقة...». وتمضي نشرة الأوابيك الشهرية قائلة: «ويذهب فريق ثالث من العلماء إلى حدّ نفي ادعاءات تلك الآثار السلبية، إذ إن ظاهرة المناخ ليست بجديدة على كوكب الأرض، فتاريخ الأرض الجيولوجي يشير إلى حدوث مثل هذه التغيرات، وهي ظواهر دورية تكون مصاحبة لتغيّرات تحدث في كوكب الشمس بين فترة زمنية وأخرى...». وتلك هي تماماً الخلفية التي استند إليها الرئيس الأمريكي جورج بوش في رفضه القاطع الحديث عن «معاهدة الدفآن العالمي» المطروحة على قمة **الريو**. فهذه المعاهدة تقضي من بين اجراءات وقائية عديدة بخفض اصدارات ثاني أوكسيد الفحم التي بلغت الحدود المنذرة بالخطر والمبينة في الشكل (١). ويأتي في مقدمة اجراءات هذا الخفض: (١) تقويم أسعار الطاقة، وذلك ابتداء من اعادة النظر في رخص النفط والغاز الطبيعي، و (٢) فرض ضريبة الفحم (Carbon Tax) على استهلاك الطاقة، وفي العالم الصناعي خاصة، و (٣) البحث عن بدائل طاقية جديدة ومتجددة، باعتبار أن النفط والغاز الطبيعي مصدران آيلان للزوال. وفي هذا الصدد نشير إلى اقتراح ذكره الشيخ أحمد زكي يماني - وزير النفط السعودي السابق - يقول فيه بتخصيص (٥ بالمئة) من ثمن كل برميل نفط خام يقتنى يرصد ريعه لدعم جهود التحريج وتطوير الغابات وذلك لمواجهة آثار الدفآن العالمي في الثروة الأرضية الخضراء[٨]. لقد سئل الرئيس جورج بوش، وهو في طريقه إلى مؤتمر **قمة الأرض**، عن تغيير موقفه المناهض لمعاهدة التغير المناخي والدفآن العالمي المشار إليها أعلاه، فقال: «أنا لن أغير موقفي، إذ لا أريد أن أكون في هذا المؤتمر داعياً إلى وقف أعمال الناس ودفعهم إلى البطالة»[٩]. أما ما كانت حكومات الجنوب تتوقعه إزاء هذه المسألة فهو توفير «ضمانات» شمالية بتقديم عون يساعد أقطاره على تطويع التقانات الحديثة، وتطوير تقانات قويمة بيئياً (Environmentally Sound Technologies).

وتجدر الاشارة إلى أن موقف البلدان الأوروبية واليابان حول هذه المسألة كان ايجابياً، إذ إنه اتجه إلى المبادرة بإحداث توازن في اصدارات ثاني أوكسيد الفحم لتقف في عام ٢٠٠٠ عند حدود عام ١٩٩٢ من جهة، وسعي إلى اقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر في مواكبتها لاحقاً (ودون اية قيود تفرض عليها) من جهة اخرى. وبذلك جنّبت المجموعة الأوروبية واليابان وضع نفسيهما في موقف معيق لتنفيذ رسالة **قمة الريو** الحضارية المتقدمة في هذه المسألة بالذات. ويبدو أن حكوماتها لم تنس شعار **قمة الأرض الأولى** - التي انعقدت في استوكهلم قبل عقدين ماضيين - والقائل: «إذا لم تكن جزءاً من الحل، فأنت جزء من المشكلة».

---

(٨) F. Lewis, «The Earth Can Have it Both Ways,» *International Herald Tribune*, 8/6/1992, p. 6.

(٩) A. Devroy, «Bush on Rio Pact: No Apology,» *International Herald Tribune*, 2/6/1992, p. 1.

شكل رقم (١)

توقعـات

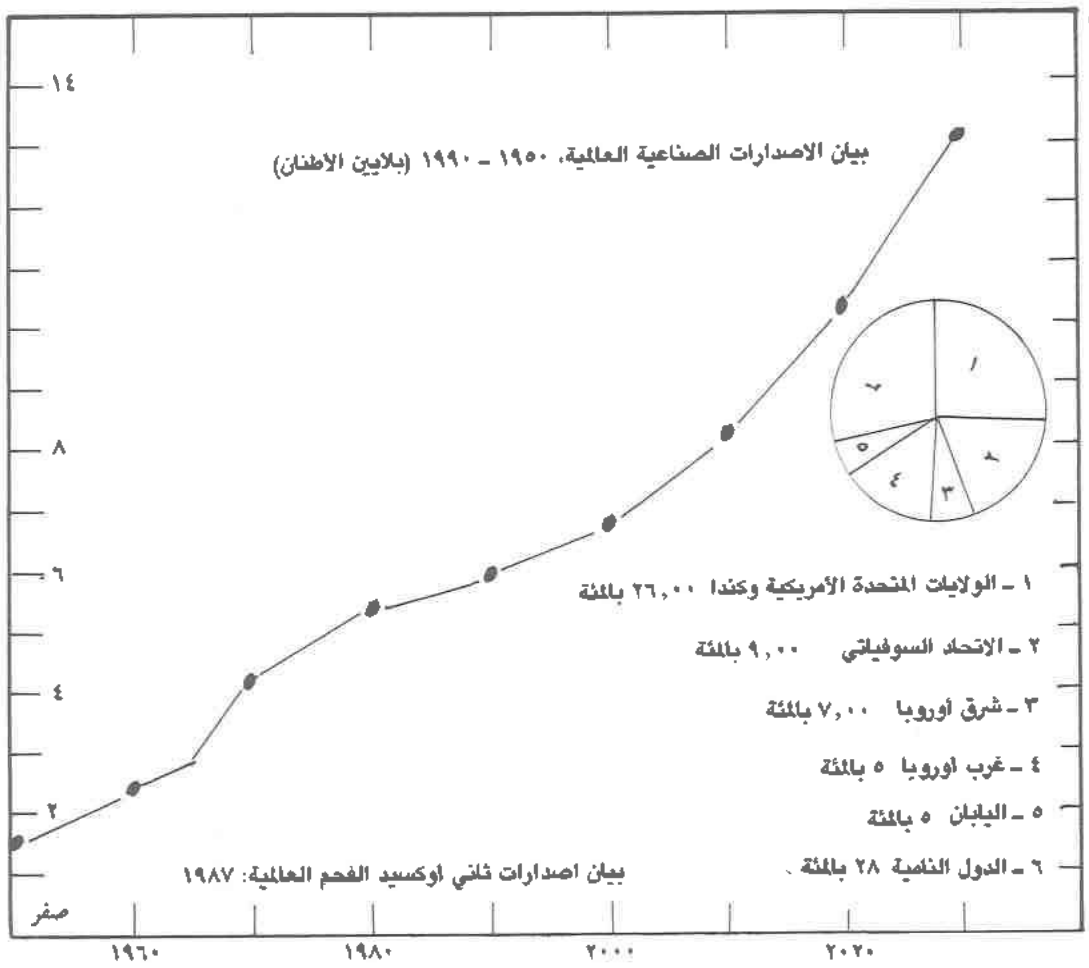

المصدر: معهد المصادر العالمية، أوراق خلفية لـ قمة الأرض (١٩٩٢).

خاتمة: العرب وعِبَر «قمة الريو»

في الثالث من حزيران/ يونيو ١٩٩٢، أي عند افتتاح قمة الأرض في الريو، كتبت الدكتورة هيلغي أولي بيرغيسين ـ الباحثة في معهد أبحاث فريديتوف نانسن في أوسلو، ومحررة كتاب **الكرة الأرضية الخضراء** السنوي ـ مقالاً بعنوان: جو حارّ في الريو سيكون مضيعة لوقت ثمين (Hot Air in Rio Would Be a Waste of Precious Time) جاء فيه ما يلي: «ليس العالم بحاجة إلى مزيد من الكلام حول البيئة، لكن ذلك سيكون مدار نشاطات الريو تماماً. سيلح السياسيون والدبلوماسيون على أن نتائج أعمال الريو غامضة وناقصة، ومع ذلك تبقى أفضل ما يمكن الوصول إليه على أي حال. ورغم ذلك، تبقى هذه النتائج الأساس لمباحثات مستقبلية، وسيتحول «سيرك» الأمم المتحدة إلى برنامج آخر وموقع جديد...». وتمضي الدكتورة بيرغيسين قائلة: «وفي الريو يصبح من المناسب القول إن بقاء الانسانية بات موضع رهان، ومع ذلك نتوقع وعوداً غائمة حولَ «الحد من اصدارات الفحم» و «متابعة سياسات ديمغرافية مناسبة»، وتوفير «المزيد من العون». ومثل هذا الكلام المنمق سيفسح المجال أمام الحكومات لتعود إلى بلادها وفعل ما يحلو لها في الوقت الذي تطالب باحترام اعلان الريو»[١٠]. فالالتزام الذي أرادته شعوب العالم أجمع من هذه الحكومات أمام هذه القمة لم يرَ النور، وكانت الدكتورة بيرغيسين قد بدت في مقالتها أنفة الذكر، معبّرة عن راي المخلصين من النساء ورجال الفكر والتنمية والبيئة في العالم عندما اكدت قائلة: «فإن كان لدى المؤتمرين أيمان بكلماتهم فعندها يجدر بهم التصرف عكس ذلك، أي يتوجب عليهم: (١) قصر بياناتهم على تعابير محددة مثل «تسعى حكومتي إلى تحقيق العمل (س) في عام (ع)»، و (٢) الاتفاق على معايير للسلوك يمكن التحكّم بها ومراقبتها وليس مجرد القول «بزراعة حرجية معززة» أو «حماية للجو»، بل التزامات صلبة نحو الأحراج والغابات تتقيد بها صناعات الطاقة. وهذا ما لم يحدث فعلاً أيضاً». لذا، فإنه عند البحث عن عِبر استجدت في **قمة الريو** لا نجد ـ اضافة إلى الحقائق التي أوردناها في مستهل هذا البحث ـ سوى عبرتين تهمنا نحن العرب بشكل خاص وهما:

العبرة الأولى: إذا كانت رؤية الدكتورة بيرغيسين إلى أمر التزام أمم العالم بتوجهات «البرنامج ـ ٢١» العامة صحيحة عموماً، فقد وجدت أنها تشذّ في حال وجود مقام حضاري (Cultural Stand) متقدم لدى بعض أمم العالم، بغضّ النظر عن كونها في الشمال أو الجنوب. وخير مثال يمكننا هنا ايراده في هذا الشأن نجده في التزام حكومة الهند (في الجنوب) بالدفاع ـ دونما تفويض ـ عن معاناة أقطار الجنوب ازاء تحديات بقائها ونمائها منذ مطلع عقد الثمانينيات المنصرمة وحتى اليوم. أضف إلى ذلك أن رؤية الهند السياسية العميقة لهذه التحديات قد جاءت ديمقراطياً بسياسيين مدركين هذه الحقيقة وملتزمين بالعمل على صنع نجاح معزز في هذا الصراع. فالهند، عبر خبرتها الحضارية الطويلة، تقف اليوم أمام حقيقة بقائها المريرة التي يمكن تلخيصها في: أنها تضم (١٦ بالمئة) من سكان العالم وتستهلك (٣ بالمئة) من الامداد الطاقي العالمي، وتبث النسبة نفسها من الاصدار العالمي لثاني أوكسيد الفحم (CO_2) والمؤسف أن دخل الهند الوطني العام لا يزيد على (١ بالمئة) من الدخل الوطني العالمي. وللمقارنة نجد مثلاً ان الولايات المتحدة الأمريكية التي تشكّل (٥ بالمئة) من سكان العالم، تستهلك (٢٥ بالمئة) من امدادات الطاقة العالمية وتبث حوالى (٢٢ بالمئة) من اصدارات ثاني أوكسيد الفحم العالمية، وتجني (٢٥ بالمئة) من

---

(١٠) H.O. Bergesen, «Hot Air in Rio Would be a Waste of Precious Time,» *International Herald Tribune*, 3/6/1992, p. 8.

دخل الأرض الوطني العام. ومن جهة أخرى، نجد الأمة اليابانية، قد اتخذت قبل انعقاد **قمة الأرض** بكثير قراراً شعبياً حاسماً يقضي بتطبيق رؤى أكثر تقدماً من التي دار حولها الصراع في **قمة الأرض**، وذلك بغرض الإبقاء على الحياة الانسانية والبيئية الحيوية من حولها مكرّمة معززة مفسحة مجالاً رحباً امام اجيال اليابان المستقبلية كي تعزز من بقائها في ضمير المستقبل. وتجسد القرار الياباني المجيد هذا في برنامج يحمل اسم **خطة المئة عام**. ففي عام ١٩٩٠، كشفت الحكومة اليابانية عن خطة المئة عام لتنمية يابانية معززة (Hundred-Year Plan)، واوكلت مهمة الاشراف المبدئي عليها إلى مؤسسة بحثية ـ تنموية جديدة تحمل اسم **معهد بحوث التقنية المبدعة من أجل الأرض**، وزوّدتها بميزانية مبدئية قدرها (٣٧,٥) مليون دولار. والعبرة في هذا التوجه الياباني أمران:

(١) عمق الحس الحضاري الياباني ازاء البشرية والبيئة الأرضية الذي تأكد من خلال استطلاع عام للرأي حققته مؤسستا يوميوري شيمبون وغالوب الأمريكية، فتبين أن اهتمام المجتمع الياباني بحماية البيئة يفوق ما لدى أبرز الأمم المتقدمة. فللمقارنة، تبين أن اهتمام المجتمعات في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا تقع في حدود الـ (٥١ بالمئة) و (٥٥ بالمئة) و (٦١ بالمئة) و (٥٢ بالمئة) من الاهتمام الياباني على التوالي[١١].

(٢) بُعد بصيرة القرار التنموي الياباني لجوهر التنافس الصناعي في العالم. فلدى صانعي القرار التنموي الياباني، الذين جاء بهم اختيار ديمقراطي عتيد، قناعة تقول بأن من يملك اليوم تقانات قويمة بيئياً (Environmentally Sound Technologies) هو الذي سيحوز قصب السبق في كسب الأسواق العالمية. علماً بأن اليابان حازت سبقاً مجيداً في هذه الأسواق، وذلك من خلال تعزيز التقانة الكفوءة التي تقوم باستخدامها وانتاجها. وبناء على ذلك، تستخدم اليابان اليوم نصف المصادر الأولية والطاقة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لانتاج الوحدة نفسها من الدخل القومي العام.

والجدير بالذكر هنا أن اهتمام خطة المئة عام اليابانية للتنمية المعززة ينصبّ على:

١ ـ حماية طبقة الأوزون واخراج غازات الفلوروكاربون من عالم الوجود في عام ١٩٩٥،

٢ ـ ردع الدفآن العالمي، علماً بأن هذا التوجه قد جعل اصدار ثاني أوكسيد الفحم في حدود الـ (٤ بالمئة) من المعدل العالمي وحوالى خمس اصدار الولايات المتحدة الأمريكية،

٣ ـ الابقاء على الغابات الاستوائية من خلال تعاون دولي عملي،

٤ ـ استئصال المطر الحمضي، وذلك بفرض تعليمات صارمة على اصدارات أكاسيد الكبريت والآزوت ومعالجة ما دمره هذا المطر من قبل،

٥ ـ الحؤول دون اتساع التصحر، بدعم برنامج الثورة الخضراء الافريقي، ومساعدة المناطق الأكثر تضرراً بالتصحر في الجنوب،

٦ ـ حماية الحياة الحيوانية الطبيعية ومعالجة تشوهات التنوّع البيئي ـ الحيوي، وذلك بتطبيق معاهدة واشنطن، واجراء بحوث حول نمو الحيتان وايجاد السبل الكفيلة بإعطاء دور مؤثر للمشاركة اليابانية في صنع قرارات الأمم المتحدة في هذا المجال.

---

(١١) Japan, Ministry of Foreign Affairs, «How Japan is Dealing with Global Environmental Issues,» (Tokyo, Japan, April 1990) (Pamphlet).

٧ ـ الحفاظ على البيئة من خلال التعاون الرسمي الثنائي ومع المنظمات الدولية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة اليابانية قد أعلنت عن نيتها دعم هذه الاهتمامات قبيل بدء التحضير لـ **قمة الأرض** الثانية، وذلك برصد (٢,٢٥) بليون دولار عربون التزام حضاري يبديه الشعب الياباني ازاء العقيدة المتوقع تبنّيها وقتئذ في **قمة الريو**، وكعون مباشر للأقطار النامية. وإن بدا ثمة تساؤل حول اظهار موقعنا العربي من عبرة كهذه، لا نجد خلفيتنا الحضارية العظيمة قد أبدت فعلها في تحريك آليات الحكم العربية المتشاجرة.

العبرة الثانية: في دراسة أصدرها «معهد بحوث الطاقة الكهربائية الأمريكي» حول مساهمة المجتمع الأمريكي في تحجيم شبح الدفآن العالمي، بيّن أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية سينخفض بقدر (٢,٢ بالمئة) في عام ٢٠٢٠ عما هو عليه الآن، وسيجري عندها اختزال لا يقلّ عن (٢٣٠) بليون دولار عن الدخل القومي، وذلك بالنسبة إلى دولارات عام ١٩٩٠؛ كل ذلك إذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بخفض اصداراتها من ثاني أوكسيد الفحم بقدر (٢٠ بالمئة) عن مستوى عام ١٩٨٨. ومن هنا يمكننا فهم لِمَ كانت ادارة الرئيس بوش ضارية في كل الحوارات الدبلوماسية التي سبقت **انعقاد قمة الريو**، وبخصوص معاهدة التغير المناخي والدفآن العالمي. وعلى الصعيد الداخلي الأمريكي، كان الموقف الشعبي داعماً بشكل عام موقف ادارة الرئيس بوش، ذلك لأنه بدلاً من تلقّيه رسالة النخبة من رجال ونساء العلم والتقانة والتنمية والبيئة، تلقّى الرسالة المضادة، الأمر الذي أقلق تلك النخبة على مصير آلية الديمقراطية ـ التي طالما اعتز بها الشمال ـ في ظل «النظام العالمي الجديد» الذي تمثّل في ارساء أصوله ادارات أقطار الشمال، وفي مقدمتها الادارة الأمريكية. أما الذي لم نستطع إدراكه مع معظم وفود أقطار الجنوب الذين حضروا **قمة الريو**، فهو موقف بعض أعضاء منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبيك)، الذي جاء متقدماً في حدته على الموقف الأمريكي في جلسة القمة الختامية، وعندما حاولنا البحث عن خلفية سياسية ـ تنموية لأقطار الأوبيك في هذا الشأن، **لم نجد سوى الرؤية الواضحة المعاكسة لهذا التصرف** والمحددة في ديباجة «اتفاقية منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابيك) التي تقول: «إن الأقطار العربية المصدرة للبترول والموقعة على هذه الاتفاقية، ادراكاً لدور البترول كمصدر رئيسي وأساسي لدخلها، عليها أن تنميه وتحافظ عليه بالشكل الذي يعود عليها بأكبر المنافع المشروعة. ووعياً أن البترول ثروة آيلة للنضوب وأن ذلك يلقي عليها ازاء الأجيال المقبلة تبعة الحفاظ عليه ومسؤولية استثمار الثروة المتأتية منه استثماراً اقتصادياً متنوعاً في مشاريع انتاجية وانمائية توفر لها مقومات الحياة والازدهار. واعتقاداً بأن الافادة الرشيدة من هذه الثروة ترتبط بالدور الذي يقوم به البترول في خدمة اقتصادات البلدان المستهلكة له، وبالتالي بمراعاة المصالح المشروعة لتلك البلدان في تزويد أسواقها بالبترول بشروط عادلة تعود بالنفع والخير على الانسانية». والعبرة هنا تتجلّى متسائلة هل ستدفع المصلحة الآنية لأي أمة في العالم تجاوز عقائد حضارية مجيدة كالتي جاهدت من أجلها «منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبيك) عبر ما لا يقلّ عن ربع قرن من الزمان، أم أن ادراكنا آفاق تفاعل «النظام العالمي الجديد» مع أنظمة الجنوب هو بحاجة إلى تعزيز؟ ونعتقد أن معظم النخبة، حضور **قمة الريو**، من أبناء الجنوب يتساءلون كذلك معنا في المركب نفسه، وربما يكرر الكثير منهم ـ بشكل ما ـ معنا قول الله جلّت قدرته: ﴿**فاصبر على ما يقولون، وسبّح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب (...) واستمع يوم ينادي المنادي من مكان قريب. يوم يسمعون الصيحة بالحق. ذلك يوم الخروج**﴾[١٢] □

---

(١٢) **القرآن الكريم**، «سورة ق،» الآيات ٣٩ و٤١ ـ ٤٢.

قمّة الريو: وجهة نظر(*)

«Putting Rio in Perspective»(**)

مـارتـن تايلـور

معـهـد اليـورانيـوم، لنـدن ـ بـريطـانيـا.

تعريب: هند عدنـان مصطفـى

بـاحثـة في المعلومـاتية وعلـم المكـتبـات.

لا ريب في أن **مؤتمر الأمم المتحدة حـول البيئة والتنميـة** (UNCED) ـ ١٩٩٢، قد أثـار آمالاً عظاماً، وجسّدت عظمة انعقاده في ريو دي جانيرو (البرازيـل) **قمة الأرض**، بـل أعظم ملتقى عالمي تقوم الأمم المتحدة بعقده.

ومع ذلك، فقد هدأ غبار هذا الحدث سريعاً على نحو ملفت للنظر. وربما قـاد الفشل في حـلّ مسائل بالغة الإلحاح؛ مثل الانحسار الاقتصادي (في الشمّال) والحرب الأهلية في يوغوسلافيا، إلى صرف الاهتمام العالمي بعيداً عن قضايا الأرض البيئية حتى قبل انعقاد «قمة الريـو». كما أنـه لم يكن مستغرباً خلال القمة هذه أن تكثّف البلدان النامية اهتمامها على مناقشة أمور تَخَلّفهـا وليس على **أثر البيت الأخضر** (Green-House Effect).

ونتيجـة ذلك، خيّبت الـترتيبات التي تمّ التـوصل إليهـا في مؤتمر الـريو آمـال العديـد من المراقبين. ثمة أمر واحد تركّزت عليه الأضواء خلال أعمال «قمة الريو» هو القدر البـارز، والتعقيد الواسع من المشاكل، والتغاير الكبـير في اهتمامـات البلدان المختلفـة. ففي الوقت الـذي يمكن فيه للبلدان الغنية المتقدمة (الشمال) تحاشي القلق حول الأخطار بعيدة المدى للدفآن العـالمي (Global Warming)، نجد أن العديد من أقطار العالم الأخرى (الجنوب) مرهص بالحاجات الملحّة لشعوبها في غذاءٍ كافٍ، وماء نقي، وعناية صحية أولية، وتعليم ابتدائي.

(*) يجسد هذا البحث تقويماً «شمالي» الرؤية لـ **قمة الأرض في الريو**. ونجد من المفيد للقارىء العربي اطلاعه على هذه الرؤية وذلك بعد أن اطّلع على تقويمات «جنوبية» الرؤية، واخص منها مقال د. عدنان مصطفى **العرب وقمة الأرض: الرسالة النائمة**، التي تنشر في هذا العدد من **المستقبل العربي**. (المعرّبة).

(**) نشر في: *Atom*, no. 423 (July-August 1992), pp. 44-46.

أولاً: اتفاقية التغيّر المناخي

وفي الحقيقة، تبقى اتفاقية التغير المناخي (Convention on Climate Change) أكثر المعاهدات الموقّع عليها في القمة اهمية، علماً بأنه لم يجر التفاوض عليها مباشرة في الريو، وإنما تمّ ذلك عبر سلسلة من الاجتماعات الخاصة التي انعقدت لهذا الغرض من قبل. أما المؤتمر بذاته فقد أنتج خطة عمل عامة للبيئة سمّيت «البرنامج ـ ٢١» (Agenda-21)، وجاء التركيز في المؤتمر عليها، وليس على تنفيذها، حيث نجت قلّة من الاجراءات الصلبة من قاتل آلية المفاوضات والمساومات. وبذلك أصبح البرنامج ـ ٢١ مجرد بيان غير ملزم للنيات الحسنة.

ومن منظور القطاع الطاقي، تشكّل معاهدة التغير المناخي أكثر نتاج القمة تطوراً. فرغم أن بنودها المبدئية ضعيفة، تبقى معاهدة ملزمة قانونياً، وترسي آلية لا يمكن ايقافها البتة. كما أن عطاءها المتوقّع لن يكون واضحاً ما لم يجرِ التوصّل إلى إدراك علمي أفضل للتغير المناخي وآثاره والانفعالات المحتملة المواكبة له.

ثانياً: هل المناخ قابل للتغيّر حقاً؟

في الحقيقة، أُخضعت مسودة معاهدة التغيّر المناخي (FCCC) لمناقشات طويلة قبل انعقاد «قمة الريو» استمرت قرابة عام ونصف، ومن ثم عرضت ـ عبر خمسة فصول ـ على لجنة شكّلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليتمّ الاتفاق عليها في الفصل النهائي الذي اختتم في ٩ أيار/ مايو ١٩٩٢، ووضعت صيغتها النهائية جاهزة للتوقيع عند قمة الريو. وفي القمة قامت ١٥٠ دولة بالتوقيع عليها، وستأخذ سبيلها إلى التنفيذ بعد قيام ما لا يقل عن (٥٠) دولة بالتصديق عليها رسمياً، وذلك امر يتطلب تحقيقه ما لا يقل عن عامين.

والبلدان التي قبلت بهذه المعاهدة ليست ملزمة قانونياً بإرساء هدف لها، لكنها تُعْرِبُ عن مشاركتها في عمل يردع تهديد الدفأن العالمي. وعلى هذه الحقيقة، تشكّل المعاهدة خطوة أولية لعملية دولية، ذات أمانة عامة ومؤتمرات دورية، تتلوها خطوات أخرى نحو تحقيق أهداف المعاهدة (هذه العملية ذات نهاية مفتوحة عملياً).

ومن بين أبرز عقبات اتخاذ عمل أكثر جدية هو غياب الإدراك العلمي للتغيّر المناخي. وبناء على ذلك يتوجب على معاهدة التغيّر المناخي اقامة كيان مساعد للنصح العلمي والتقني في هذا الشأن.

أما الهدف المنصوص عليه في المعاهدة فيقول: «بثني عنان صعود تراكيز غاز البيت الأخضر في الجو، وصنع استقراره لدى مستوى، يمكن الحؤول دون التدخل البشري بالنظام المناخي الأرضي». ويتوجب تحقيق ذلك خلال اطار زمني يسمح به للأنظمة البيئية ـ الحيوية من التلاؤم طبيعياً مع أي تغيّر مناخي، مع ضمان عدم انقطاع الغذاء، والتأكيد على أن مسيرة التنمية الاقتصادية المعزّزة ستمضي قُدُماً إلى الأمام.

ومن بين المبادىء المميزة والمنصوص عليها في معاهدة التغيّر المناخي مبدأ يقول بأنه: «يتوجب على البلدان المتقدمة المبادرة بالسبق في مكافحة التغيّر المناخي واستئصال آثاره». كما نص مبدأ آخر على «أن غياب اليقين العلمي الكامل (لإرهاص التغيّر المناخي) يجب أن لا يتخذ ذريعة لتأخير العمل، كما أنه يجب أخذ مختلف العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية بعين الاعتبار».

ثالثاً: الالتزامات

تنطوي معاهدة التغيّر المناخي على فقرة تقع في مقام القلب منها، وترسي أبعاد الالتزامات التي يتوجب على الأطراف الموقّعة عليها التقيّد بها. ويمكن وضع هذه الالتزامات في ثلاث زمر منفصلة: ففي الوقت الذي تنطبق به **الزمرة الأولى** على جميع الأطراف المتعاهدة بشقيها المتقدم والنامي، تخص **الزمرتان** الثانية والثالثة البلدان المتقدمة فقط أي اقطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ومعظم اقطار أوروبا الشرقية ومن ضمنها جمهوريات الاتحاد السوفياتي الرئيسة، وبلدان الـ (OECD) فقط على التوالي.

وبشكل عام، تتركز مجموعة الالتزامات **الأولى** في دراسة مسألة التغيّر المناخي والتعاون حول تعزيز وتطوير سياسات لمواجهتها. وتتضمن **الزمرة الثانية** مستلزمات أكثر صرامة ازاء العمل المواجه المطلوب، والادلاء بما تم تحقيقه. وتهتم **الزمرة الثالثة** بشؤون التمويل ونقل التقانة إلى البلدان النامية.

ويتوجّب على البلدان المتقدمة تبنّي سياسات وطنية وتنفيذها للحدّ من اصدارها الوطني لغازات **البيت الأخضر**، اضافة إلى حماية وتطوير مصارف غازات **البيت الأخضر** (أي الغابات والمناطق الخضر لديها). وتجدر الاشارة إلى أن التواء التعابير الخاصة بهذا الالتزام يعكس المباحثات البطيئة حوله، ومع ذلك فقد نصّت المعاهدة على وجود هدف محدد يقضي بإرجاع تراكيز ثاني أوكسيد الفحم وبقية غازات **البيت الأخضر** إلى سوياتها المعروفة لدى ١٩٩٠، وذلك بصورة منفردة ومجتمعة عند نهاية عقد التسعينيات الجاري. كما جرى التأكيد على الإبقاء على نمو اقتصادي معزّز متين.

أما الالتزام الذي لا لَبْس فيه، فينصّ على انه خلال ستة شهور من دخول المعاهدة حيّز التنفيذ، لا بد من توفير معلومات تفصيلية، وتبنّي سياسات وإجراءات تتعلق بالأثر المتوقع لغازات البيت الأخضر قبل نهاية العقد الجاري. أما المعلومات فسيجري استعراضها في اجتماع مستقبلي يضم أطراف المعاهدة.

وبإدراك ثمة حاجة مستقبلية لالتزامات أكثر صرامة تترافق مع تحسّن المعرفة العلمية للمسألة، فقد نصّت المعاهدة على ضرورة النظر في هذه البنود لدى اول مؤتمر يضم المتعاهدين وذلك لاستعراض كفاية تلك الاجراءات. ولا بد من اجراء استعراض ثانٍ قبل نهاية عام ١٩٩٨. أضف إلى ذلك، نظم المعاهدة «كإطار عمل» ينطوي على أنها مجرد نقطة انطلاق، ولا بد من التفاوض لاحقاً حول بروتوكولات تعالج الجوانب المختلفة لمسألة التغير المناخي.

ولقد أشير في ملحق المعاهدة إلى أن الأقطار المتقدمة خارج اطار الـ (OECD) تمر بمرحلة انتقال لاقتصاد السوق، وثمة نصٌّ في المعاهدة يمنحها درجةً من المرونة لمواجهة التزاماتها. ومن بين اجراءات المرونة هذه منحها اختيار العام الأساس الذي تبدأ فيه خفض اصداراتها. ولقد نُصَّ على أن يكون هذا العام هو عام ١٩٩٠، ولكن التغيرات الكاسحة في أوروبا الشرقية جعلت هذا العام غير مناسب لها.

ويتوجب على جميع أطراف المعاهدة انشاء وسائل عملية لمصادر غاز **البيت الأخضر** ومصارفها، اضافة إلى برامج تتضمن اجراءات تخفّف من حدّة التغيّر المناخي والتأقلم مع آثاره. وزمن تحقيق المطلوب أعلاه هو ثلاث سنوات تعقب دخول المعاهدة حيّز التنفيذ.

وربما يعتبر النص على دعوة جميع أطراف المعاهدة أخذ اعتبارات التغيّر المناخي بالحسبان العملي، خلال بناء سياساتها وأعمالها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بأنه الالتزام الأقوى في هذه المعاهدة.

وتورد المعاهدة تسعة أصناف من البلدان النامية على أساس حاجاتها واهتماماتها التي تتطلب اهتماماً خاصاً، ويتراوح هذا التصنيف بين أقطار هي جزر صغيرة تواجه ارتفاع مياه البحار حولها الذي يهددها بالاختفاء عن خارطة العالم إلى أقطار يعتمد اقتصادها بشكل كثيف على انتاج الوقود الحفري (نفط، غاز،... الخ). ومع ذلك فمعظم الأقطار يمكن اعتباره واقعاً في أكثر من أحد هذه الأصناف.

ولقد منحت الاقتصادات المعتمدة على الوقود الحفري ضمانات خاصة، وثمة فقرة مميّزة تدعو إلى إيلاء هذه الأقطار اعتبارات خاصة، سواء أكانت معتمدة بشكل كثيف على انتاج الوقود الحفري أو استهلاكه في صناعات كثيفة الطاقة. ونشير إلى أن هذه الاعتبارات الخاصة تتضمن أيضاً استخدام الوقود الحفري من قبل الأطراف التي يتعذر عليها التحوّل نحو مصادر الوقود البديلة.

وهذا الإعفاء الشامل الذي لا يحدد أبعاد ذلك التعذُّر إنما جاء نتيجة الموقف القوي لبعض الأقطار الرئيسة المنتجة للنفط (العربية منها خاصة) التي تحفز بدعم من قبل صناعات الوقود الحفري العالمية (وفي مقدمتها شركات النفط العالمية).

رابعاً: تمويل المعاهدة

لقد أعربت أقطار الـ (OECD) والمجموعة الأوروبية عن رغبتها في توفير «مصادر تمويل جديدة واضافية لتغطية كلف المعاهدة المتفق عليها ازاء حاجة الأقطار النامية لتلبية التزاماتها». وثمة التزام آخر يقضي بالسماح بنقل التقانات القويمة بيئياً إلى البلدان النامية.

وثمة نصٌّ في المعاهدة يقول إن: «الدرجة التي ستنفذ بها البلدان النامية التزاماتها ستعتمد على الكيفية التي سيجري وفقاً لها تقديم العون المالي إلى البلدان النامية». كما تم النص على أن: «التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستئصال الفقر تشكل جميعاً أول أولويات البلدان النامية».

وكما هو الحال في أية معاهدة عالمية، لم تخرج معاهدة التغيّر المناخي إلى النور إلّا ومعها بيروقراطيتها الخاصة بها. فالمعاهدة ترسي أمانة عامة ومؤتمراً دورياً تستعرض من خلاله أطراف المعاهدة تطبيقها. والاجتماع الأول يجب أن يتم خلال العام الأول الذي يلي وضع المعاهدة موضع التنفيذ، ويتوقع أن يتم ذلك في عام ١٩٩٤ أو ١٩٩٥، وتتوالى الاجتماعات بعد ذلك سنوياً.

ومن أجل المشورة العلمية والتقانية ورصد تنفيذ المعاهدة، نصّت المعاهدة على اقامة مؤسستين داعمتين لذلك على التوالي. وستخلف المؤسسة الأولى «اللجنة الدولية حول التغير المناخي» لتتولى مسؤولية تقويم حال المعرفة العلمية للتغير المناخي، وستضم ممثلين مختصين من مختلف الأطراف المتعاهدة.

وستتولى المؤسسة العلمية أيضاً مسؤولية تقويم كفاءة الاجراءات المتخذة في اطار المعاهدة وتقديم النصح إلى برامج البحث العلمي والتعاون الدولي. كما ستتولى مسؤولية تحديد التقانات المبتكرة والمعرفة العلمية الكفوءة واعطاء النصح حول كيفية تطويرها ونقلها.

خامساً: الطاقة و «البرنامج ـ ٢١»

الفصل التاسع من **البرنامج ـ ٢١**، بعنوان **حماية الجو الأرضي**، يغطي ـ من بين أشياء عدة ـ قضايا الطاقة. وتميّز هذا الفصل بتعرضه لتنقيحات كبيرة أجريت على مسودته المحرّرة عبر الاجتماعات التمهيدية الأربعة، فكانت نتيجة تلك التنقيحات عبر المؤتمر احتواؤه فقط على التزامات بالتعاون، والتنسيق، والاستعراض، وتشجيع نشاطات البحوث والتطوير الخاصة بمصادر الطاقة القويمة بيئياً. وأبرز تلك الالتزامات صرامة يقضي على الأطراف المتعاقدة خطط رقابة يمكن من خلالها تزويد المستهلكين بمعلومات حول الكفاءة الطاقية.

وفي الفصل التاسع نُصَّ على انه، مستقبلاً، ستدفعنا الحاجة بشكل متزايد إلى الاعتماد على كفاءة طاقية في الانتاج والاستهلاك والتوزيع، ومن ثم الاعتماد المتزايد على انظمة طاقية قويمة بيئياً، وخاصة تلك الجديدة والمتجددة.

ولقد جرى ذكر الحاجة إلى المزيد من استهلاك الطاقة في البلدان النامية. وثمة نصٌّ في المعاهدة يقول بإيلاء اعتبارات خاصة للبلدان التي تعتمد بشكل كثيف على انتاج واستهلاك الوقود الحفري. وتم ابراز تلك الاعتبارات في أكثر من موقع من المعاهدة، مع الاشارة إلى مشاكل البلدان النامية.

وتجدر الاشارة إلى أن الحوار حول الفصل التاسع قد اتخذ مساراً مظلماً. مثلاً، حيثما نُصَّ على أن تكون مصادر الطاقة متاحة اقتصادياً، أُثير قلق حول كون مصادر الطاقة المتجددة باهظة الثمن في وجه البلدان النامية، ولهذا يرغب العديد منها في استخدام مصادر وقود حفرية دونما أيّ رادع. وبشكل مماثل، حيثما جرى النص على أن مصادر الطاقة يجب أن تكون سليمة وآمنة، نظر إلى ذلك على أنه تعبير قَلَق حول الطاقة النووية. وجرى ثمة جدل حول كون هذا الفصل يستدعي بالضرورة التحوّل إلى أنظمة طاقية قويمة بيئياً، وخاصة المصادر الجديدة والمتجددة، وقد نُظر إلى الأخيرة نظرة أكثر تحبيذاً من الوقود الحفري.

وفي ما يخصّ الطاقة، ليس في **البرنامج ـ ٢١** شيء لم تجر تغطيته بشكل تام في معاهدة التغيّر المناخي. لهذا، فإن **البرنامج ـ ٢١** يحتمل أن لا يحمل أي مَعنى مميز على المدى البعيد في مجال الطاقة إلا ما يحمل من تعزيز لمعاهدة التغيّر المناخي.

تلك هي بداية فقط

وبناء على ما تقدم، بقي الكثير ينتظر حلاً، وتُظهر قمة **الريو** تماماً بداية الحوار حول مواجهة التغيّر المناخي.

وتبقى ثمة حاجة ماسّة حقاً لإجراء بحث علمي ـ اقتصادي ـ اجتماعي جاد، وذلك بغية الحصول على رؤية متجانسة معقولة لقدر مسألة التغيّر المناخي. كما أن تقويماً شاملاً للخيارات الممكنة في قطاع الطاقة يشكّل جزءاً من هذه العملية.

أما الطاقة النووية، باعتبارها أحد مصدرين كبيري العيار، وطيدي التقنية، ومن غير المصادر الحفرية، فسيكون دورها في مسألة التغيّر المناخي مركزياً. ويقودنا المنطق إلى اقتراح المزيد من الطاقة النووية كواحد من الاجراءات بعيدة المدى المنشودة لحسم مسألة التغيّر المناخي، ولكن هذا الاقتراح يبقى عرضةً للجدال الفكري، ولن يسلّم به معارضو الطاقة النووية بسهولة. وبناء على ذلك، ومع تقدم العمل بمعاهدة التغيّر المناخي، لا بد لصناعة الطاقة النووية من ضمان أن مزايا الطاقة النووية أُخضعت إلى حوارٍ تام، وجرى استيعابها كلياً □

صدر حديثاً

المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية

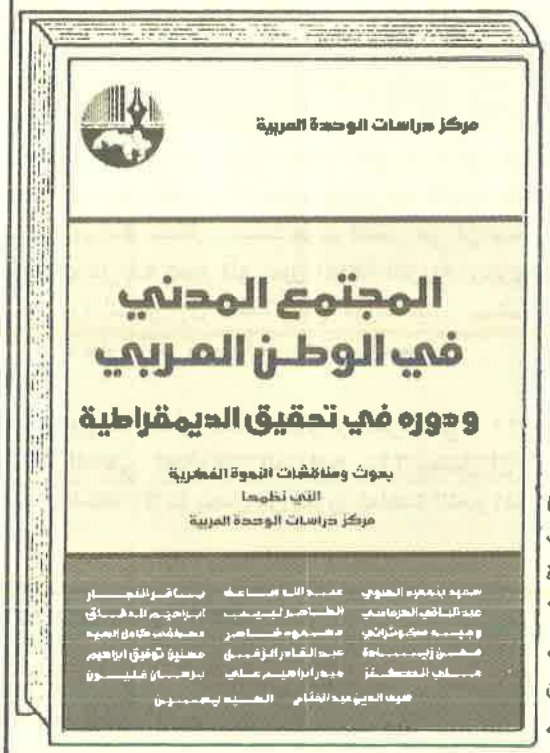

يمثّل هذا الكتاب حصيلة الوقائع الكاملة لبحوث وتعقيبات ومناقشات الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت خلال الفترة ٢٠ ـ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ لهذا الغرض، والتي شارك فيها حوالى المئة من الباحثين والمفكرين العرب من أنحاء الوطن العربي، وممّن يمثّلون اتجاهات مختلفة، واجيالاً ثلاثة.

٨٧٨ صفحة
الثمن: ٢٢ دولاراً

التنوير والتأصيل: قراءة في أعمال حسن حنفي

السيد ولد أباه

أستاذ الفلسفة، جامعة انواكشوط ـ موريتانيا.

«أنا فقيه من فقهاء المسلمين أجدد لهم دينهم وأرعى مصالح الناس»(*).

كنا في دراسة سابقة قد توقفنا طويلاً عند «اشكالية التنوير» في فضائه الغربي الأصلي ومنطلقاته المفهومية المؤسسة له؛ ومن ثم رصدنا امتداداته في مختلف تيارات الفكر العربي المعاصر(١).

فمما لا يقبل مماحكة أن الحداثة تقوم من حيث أسسها الفكرية والايديولوجية على قيم التنوير، التي يمكن أن تتلخص في أربعة محددات أساسية هي:

١ ـ **العقلانية**: التي ترى في الذات مصدر المعرفة، باعتبار أن الوعي يتمثّل الوجود، ويصدر الأحكام العقلية حوله، كما تجد العقلانية في الطموح العلموي نموذجاً، باعتبارها عقلانية تهدف إلى تأكيد «سيطرة الانسان على الطبيعة» كما تجد في التقنية رؤية للوجود.

٢ ـ **التاريخانية**: أي أن الحداثة قامت على معقولية التحوّل، وأفضت إلى تصور حركي للمجتمع، يحدد مراحل نموه وتطوره، وهو نمو يخضع لمعيار التقدم ويبشر به كسلاح ايديولوجي.

٣ ـ **الحرية**: كأرضية تعين شرعية السلطة، وتؤكد حق الانسان في تقرير شؤونه المدنية، دون إكراه أو قيد، كما توفّر المقولة ذاتها محدّدات الممارسة الاقتصادية، وتشكّل أيضاً منطلقاً للتعبئة الايديولوجية.

٤ ـ **العلمانية**: أي فصل السلطة السياسية عن المؤسسة الدينية، وفتح الباب أمام نزع القدسية عن النصوص المقدسة، وفي مقابل ذلك الانطلاق من «الانسان» كمفهوم مرجعي للممارسة

(*) حسن حنفي، **من العقيدة إلى الثورة** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٨)، مج ١، ص ٤٠ ـ ٤١.

(١) انظر: السيد ولد اباه، «أزمة التنوير في المشروع الثقافي العربي المعاصر ـ اشكالية نقد العقل نموذجاً»، **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٥ (آذار/ مارس ١٩٩١).

النظرية والسلوك الأخلاقي والسياسي»[٢]. من الجلي إذن، أن الاشكالية النهضوية في الفكر العربي الحديث ظلت محكومة بالأفق التنويري، حتى في جوانبها الأكثر معارضة للتغريب والتحديث.

ولعل الأمر يرجع أساساً إلى كون إشكالية النهضة هي في جوهرها إشكالية تاريخية، بمعنى أنها تحيل إلى أرضية المواجهة التاريخية بين موقفين حضاريين متصارعين ومختلفين في زمنهما الثقافي:

أحدهما غالب مهيمن، **وثانيهما** منهزم يرجع طرفه إلى الوراء. إنها الوضعية التي ولّدت بقوة سؤال أرسلان: «لماذا تأخرنا وتقدم غيرنا؟».

وقد أفضى السؤال إلى اجابات شتى تلتقي في تقديم الحل التنويري، وإن اختلفت في النهج والمنطلقات وتصور الآخر[٣].

بعبارة أخرى، لقد طغى على الفكر النهضوي هاجس البحث عن «إدراك ركب الحضارة»، والأخذ بأسباب التقدم البشري سواء كان ذلك التقدم يتم بالقطيعة مع الماضي والانفصال عنه أو يكون بالرجوع إلى أسسه «النقية الخالصة» ذلك «أن التمدن الأوربـاوي تدفق سيله في الأرض، فلا يعارضه شيء إلا استأصلته قوة تياره المتتابع، فيُخشى على الممالك المجاورة لأوروبا من ذلك التيار إلّا إذا حذوا حذوه وجروا مجراه في التنظيمات الدنيوية فيمكن نجاتهم من الغرق»[٤].

وهكذا تشكّلت لدى الوعي النهضوي مفارقة العدو ـ النموذج أي الخصم التاريخي المتفوق علمياً وتقنياً ومؤسسياً الذي لا بد من اللحاق به مع التمسك بالقيم الروحية والثقافية، وإن اقتضى الأمر تأويلها وتجديدها، ذلك أن القضية التي شغلت مفكري النهضة «تدور حول هذا السؤال: كيف للمسلمين أن يصبحوا جزءاً من العالم الحديث دون أن يتخلّوا عن دينهم؟»[٥].

إنه السؤال الذي يطرحه بحدّة المشروع الاصلاحي لدى كل من محمد عبده والأفغاني: ويقوم هذا المشروع على تصورين مترابطين عضوياً:

ـ **أولهما**: إرجاع اسس التقدم والتطور العلمي إلى اصول اسلامية، باعتبار أن الغرب قد استمد جذور نهضته وحضارته من الإسلام ومن تراث العرب.

ـ **وثانيهما**: تبيان أن الإسلام الصحيح هو الذي لا يناقض المدنية الحديثة، بل هو في جوهره انسجام كامل معها، وإن ممارسة الاسلام اليوم لا تعبّر في شيء عن حقيقته وجوهره، بل هي ممارسة منحطّة متولّدة عن تخلّف المسلمين وبقائهم فترات طويلة ضحايا الاستبداد والجهل.

---

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٩، و Max Horkheimer et T. Adorno, *La Dialectique de la raison* (Paris: [s.n.], 1983), et Jürgen Habermas, *Le Discours philosophique de la modernité* (Paris: Gallimard, 1988).

(٣) حول فكر النهضة انظر: البرت فضلو حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، ترجمه إلى العربية كريم عزقول، ط ٣ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧)؛ علي أومليل، **الاصلاحية العربية والدولة الوطنية** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥)؛ محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، و Anouar Abdel-Malak, *Idéologie et renaissance nationale: L'Egypte moderne* (Paris: Anthropos, 1969).

(٤) خير الدين التونسي، **اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك**، تحقيق معن زيادة (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٨)، نقلاً عن: برهان غليون، **اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥)، ص ١٧٧.

(٥) حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، ص ١٢١.

فالأفغاني حاول إثبات أن «جوهر الاسلام إنما هو جوهر العقلانية الحديثة ذاتها»، وقد نظر إلى الاسلام نظرة فلسفية غير لاهوتية، موحّداً بين الفلسفة الحديثة والنبوة معتبراً «أن الغاية من أعمال الإنسان ليست خدمة الله فحسب، بل خلق مدنية انسانية مزدهرة في كل نواحيها»[٦].

أما محمد عبده فكانت إشكاليته هي: «كيف السبيل إلى التوفيق بين ما ينبغي للمجتمع الاسلامي أن يكون عليه وبين ما بات عليه في الواقع؟».

وقد وجد أن الجواب الوحيد على هذا السؤال هو «الاعتراف بالحاجة إلى التغيير وربط هذا التغيير بمبادىء الإسلام، وذلك بإثبات أن هذا التغيير الحاصل ليس مما يجيزه الإسلام فحسب، بل إنما هو من مستلزماته الضرورية إذا ما فهم على حقيقته، وأن الاسلام يمكنه أن يشكّل في الوقت نفسه المبدأ الصالح للتغيير والرقابة السليمة عليه»[٧].

وهكذا أفضت المفارقة الأولى في سؤال النهضة (مفارقة العدو ـ النموذج) إلى مفارقة ثانية حادّة هي مفارقة اكتشاف «التقدم» في نموذج الماضي:

أي تأكيد أن الأخذ بأسباب المدنية والتقدم مرهون بالرجوع إلى الأصول الصحيحة التي هي في جوهرها متماهية مع الحاضر الغربي، أي أن فكرة التقدم قد وظّفت في اتجاه معاكس لوظيفتها في المشروع الثقافي الغربي المتجه نحو المستقبل، من خلال التأكيد أن الغرب قد تقدم «لأنه أخذ أسس «التقدم» منا أو من عندنا».

ومن هنا نتيجة مضمرة سرعان ما يتم التصريح بها وهي انه لكي يتحقق التقدم: لا بد من أن نعود إلى «أسس التقدم التي أخذت منا... إلى «الأصول». ومن هنا يصبح التقدم يعني الاتجاه نحو الماضي»[٨].

لقد افضى هذا المأزق إلى الثنائية الحادة التي تهيمن على الفكر العربي المعاصر وهي إشكالية الأصالة والمعاصرة أو التراث والتحديث التي قسمت الفكر العربي المعاصر إلى:

موقف «هووي»: يكرّس الدفاع عن الهوية ويذود عن قلعتها التاريخية ضد خطر «المذاهب المستوردة» و «الأفكار الهدّامة» التي تعمل قوى التغريب على نشرها والتبشير بها[٩].

وموقف «تحديثي»: يتلخص تشخيصه لحالة التخلف الحضاري لدى العرب والمسلمين في القول بأن أسباب تلك الحالة ترجع إلى التمسّك بالمعتقدات الماضوية التي اصبحت تشكل عائقاً معرفياً وايديولوجياً أمام التقدم العلمي والمدني، ومن ثم وجب نبذها وتبني قيم الحضارة الحديثة التي هي قيم الغرب المنتصر والمتطور.

لقد بيّن الجابري في كتابه **الخطاب العربي المعاصر** ملامح وحدة هذين الموقفين من حيث منطلقاتهما وغاياتهما باعتبارهما هما ينطبعان باللاتاريخية ورسوخ «النموذج ـ السلف»، والنهج

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٨) انظر محمد عابد الجابري ضمن المناقشات على: أحمد صدقي الدجاني، «الفكر الغربي والتغيير في المجتمع العربي،» ورقة قدّمت إلى: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٥)، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

(٩) انظر كتابات الفكر الاسلامي المعاصر وانظر ايضاً مداخلتنا:

«Iqbal et l'islam militant,» communication présentée au: Congrès d'iqbal, Cordue, novembre 1991.

القياسي (قياس الغائب على الشاهد) سواء كان الأصل التاريخي الذي يقاس عليه هو الماضي العربي الاسلامي أو الحاضر الغربي[١٠].

في مقابل هذين التوجهين في قراءة التراث، برزت في السنوات الأخيرة مواقف جريئة تختلف في منهجها، وإن كانت تتفق في ضرورة الخروج عن المأزق المسدود الذي يفضي إليه كل تصور ينطلق من الثنائية المذكورة (ثنائية الأصالة والمعاصرة)[١١].

في هذا السياق تحتل أعمال المفكر المصري حسن حنفي مكانة متميزة من حيث طرافة منهجها وتعدّد مناحيها وشموليتها.

كما يتميّز حسن حنفي بحرصه على بعث المشروع الاصلاحي من «كبوته»، معتبراً نفسه امتداداً طبيعياً لرواد النهضة، مستعيداً بصفة بارزة وحادة الهمّ التنويري، متجاوزاً رواسب التمزق والاختلاف التي عصفت به، ولأجل ذلك، يدشّن حنفي حركية النهضة العربية منذ انطلاقتها إلى «كبوتها» وتوزعها إلى مواقف متباينة المنحى والتوجه قائلاً:

«بدأت الحركة الاصلاحية على يد الأفغاني مستنيرة تعتمد على العقل خاصة عند محمد عبده... تدعو إلى الأخذ بأساليب التقدم الحديث، العلم والصناعة وتدعو إلى تأسيس نظم سياسية تقوم على الحرية والديمقراطية ممثلة في المجالس النيابية... وواجهت بجرأة شديدة قضايا الاستعمار والعدوان الخارجي ووسائل التخلّف والطغيان الداخلي، وحاولت توحيد الأمة...»[١٢].

إلّا أن هذه الحركة قد خبت، واختارت المنهج التربوي والإصلاح الديني والخلقي بدل العقلانية النقدية والممارسة النضالية وآلت إلى الهزيمة والاستسلام، كما تجلّى ذلك في تحالف محمد عبده مع الانكليز بعد مشاركته في الثورة العرابية «فكان نصفه مستنيراً ونصفه الآخر محافظاً سلفياً»، كما أن محمد رشيد رضا قد انتهى إلى الموقف المستقيل نفسه إذ كرّس تحويل الحركة الإصلاحية النهضوية إلى «سلفية معلنة» تستعيد مقولات ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب، وتنادي بالرجوع إلى الخلافة وترفض الانفتاح على المدنية الحديثة «وتضعف العقل لحساب النبوة».

ثم ظهر حسن البنّا امتداداً للحركة السلفية، فأنشأ حركة «الأخوان المسلمين» التي عمدت في عهدها الأول إلى تنشيط المنهج الاصلاحي وإحياء «حماس الأفغاني ونشاطه ونظرته الشمولية وعدائه للاستعمار والتخلف»[١٣].

ثم يبيّن حنفي كيف تشكّل الاتجاه الليبرالي العربي بارتباط وثيق مع الاسلام لدى الطهطاوي الذي حاول اكتشاف المبادىء الليبرالية في التراث الاسلامي وعمل على ارساء قاعدة حديثة للدولة العربية وللشخصية الوطنية على أساس إسلام متجدد ومتنور. إلّا أن هذا التوجه قد انتكس لدى الجيل الثاني من الليبراليين كلطفي السيد وطه حسين والعقاد... فكان أن «خبا الإسلام لصالح الغرب» خصوصاً لدى طه حسين الذي دعا إلى ربط مصر بالغرب مما ولّد ردة فعل

---

(١٠) انظر: محمد عابد الجابري، **نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي**، ط ٥ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٦)، ص ١٩.

(١١) نذكر هنا أعمال الجابري ومحمد أركون وبرهان غليون.

(١٢) حسن حنفي، **الحركات الاسلامية في مصر** (بيروت: المؤسسة الاسلامية للنشر، ١٩٨٦)، ص ٢٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

عنيفة لدى السلفيين. أما العقاد فانتهى إلى تصور سلفي يدعو إلى «الصفاء الأول» أي إعطاء الأولوية للشرع على حساب العقل و «الجمع بين الرومانسية الأدبية والرومانسية الدينية».

وحتى علي عبد الرازق وخالد محمد خالد رجعا عن جرأتهما النقدية وتوجههما العلماني التحديثي، بعد كتابيهما **الاسلام وأصول الحكم**، و **من هنا نبدأ**، مما دعّم الاتجاه السلفي وقوّاه[١٤].

أما التيار العلماني الذي بدأه المسيحيون في الشام والمهاجرون في مصر خصوصاً لدى شبلي شميّل، ويعقوب صرّوف، وسلامة موسى... فقد ظهر «كردّ فعل على الحركة الاسلامية ودفاعاً عن الأقليات»، وعمل على بث مبادىء القومية والعلمانية والاشتراكية وحقوق الانسان، وبذلك أصبح الغرب النموذج الوحيد للحضارة والمدنية، أما الدين فلا يتدخّل خارج علاقة العبد بربه. وهكذا «بدأت النظم العلمانية الغربية كالاشتراكية والقومية تظهر كبديل عن النظام الاسلامي، فبدأ الوضع الاجتماعي ينطبع بالتقاليد الغربية ويبتعد عن الأصالة الاسلامية باسم المدنية والعصرية، مما ولد لدى التيار السلفي معارضة منجزات العالم ومظاهر المدنية الحديثة باسم الدين»[١٥].

وهكذا يخلص حسن حنفي من خلال استعراض مسار المشروع النهضوي أنه قد انتهى إلى الانحسار والتفكك، مما نتج منه تمزق الأمة إلى تيار أصولي معادٍ لكل قيم الحداثة والتنوير باسم الدفاع عن تراث الأمة وهويتها، وتيار تغريبي يتّخذ من الغرب نموذجاً دون إقامة اعتبار لمميزات الأمة وخصائصها وعمق حضور تراثها.

وقد انتهى إلى القول بأن تجاوز هذه الوضعية الخطيرة مرهون بإعادة بنا المشروع الاصلاحي برمته، و «تحجيم» الغرب وإرساء نهج للتعامل معه. وأطلق حنفي على مشروعه الجديد عبارة **اليسار الاسلامي**، ويحدد هدفه بأنه «مقاومة الاستعمار والتخلف والدعوة إلى الحرية والعدالة الاجتماعية، وتوحيد المسلمين في الجامعة الاسلامية او الجامعة الشرقية»[١٦].

ويتجلّى البعد النضالي الطبقي في المشروع باعتباره «يعبّر عن الأغلبية الصامتة المقهورة بين جماهير المسلمين، ويدافع عن مصالح الناس، يأخذ حقوق الفقراء من الأغنياء، وينصر الضعفاء على الأقوياء ويجعل الناس كأسنان المشط»[١٧].

كما أن **اليسار الاسلامي** امتداد طبيعي لكل جهود الإصلاح وتوجهات النهضة، إذ هو توطيد «للإصلاح الديني الذي بدأناه في المائتي سنة الأخيرة ليس فقط في مستوى مخاطر العصر: الاستعمار والاقطاع والرأسمالية والتخلّف الاجتماعي والقهر السياسي، كما هو الحال عند الأفغاني، بل أيضاً على مستوى اعادة بناء الفكر الديني الإصلاحي ذاته. فلأول مرة منذ ابن رشد في الفلسفة والمعتزلة في أصول الدين والشاطبي في أصول الفقه وابن خلدون في التاريخ وابن تيمية في الفقه، تعاد صياغة التفكير الديني»[١٨].

إن مشروع **اليسار الاسلامي**، إذن، ينطبع بالبحث عن أسس جديدة لإرساء منهج الحوار والتواصل بين الحركات الايديولوجية والسياسية الموجودة في الساحة، فهو خطاب يجمع بين

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٧.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.
(١٦) انظر: «ماذا يعني اليسار الاسلامي؟» **اليسار الاسلامي**، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، ص ٥.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٦.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٢.

«الأخوة في الله» (الإسلاميون)، و «الأخوة في الوطن» (الماركسيون)، و «الأخوة في الثورة» (القوميون)، و «الأخوة في الحرية» (الليبراليون).

ومن هنالك يرسم حنفي برنامجاً سياسياً ـ ايديولوجياً محدَّد المعالم يجعله رسالة اليسار الاسلامي في أوائل القرن الهجري الحالي، ويقوم البرنامج على النقاط الأساسية التالية:

ـ تحقيق مجتمع لاطبقي تسوده العدالة الاجتماعية.

ـ إرساء الحريات الديمقراطية وضمان التعبير الحر والمشاركة السياسية لكل المواطنين.

ـ تحرير البلدان الاسلامية المستعمرة ومجابهة الاستغلال الاستعماري والاستيطان الصهيوني.

ـ إقامة وحدة اسلامية تجمع كل بلدان العالم الاسلامي تتم على مراحل.

ـ اعتماد سياسة وطنية غير منحازة ومستقلة عن مناطق النفوذ وسيطرة القوى الكبرى.

ـ تدعيم ثورة المستضعفين والمضطهدين في كل مكان[١٩].

ولنبادر هنا بملاحظة أن هذا المشروع الحضاري يقوم على أبعاد ثلاثة تتلخص في تعيين مواقف من كل من التراث القديم والتراث الغربي والواقع.

١ ـ الموقف من التراث القديم

يقدم حسن حنفي تعريفاً ايجابياً للتراث العربي الاسلامي، باعتباره ليس مجرد تراث متحفي أو نمط سلوك ماضوي بل هو «نظرية للعمل وموجّه للسلوك وذخيرة قومية يمكن اكتشافها واستغلالها واستثمارها من أجل إعادة بناء الإنسان وعلاقته بالأرض»[٢٠].

فالتراث إذن جزء من الواقع ومن المكونات النفسية للمجتمع، وهو لذا ما زال يحكم إلى حد بعيد سلوك الجماهير ويصوغ تصوراتها. فالمجتمع العربي يتميّز بأنه مجتمع تراثي لم يتخلّص من ماضيه، ولا معنى للتعامل العلمي المجرّد معه على طريقة المستشرقين أي «تكرار ما قيل والجمع بين أجزائه، وأقصى ما نفعله نشر المخطوطات دون تغيير أو تطوير أو اعادة اختبار... وكأن التراث جسم ميّت...»[٢١].

ولذا، فإن أي تعامل مع التراث يجب أن يتم من داخل شرعيته، وباستثماره وإعادة تأويله في ضوء إشكالاتنا الفكرية والايديولوجية الحالية. يقول حنفي:

«إيماننا هو «التراث والتجديد» وإمكانية حل ازمات العصر أو فك رموز العصر دفعة جديدة نحو التقدم، فالتراث... هو المخزون النفسي لدى الجماهير، وهو الأساس النظري لأبنية الواقع»[٢٢].

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨. وانظر علاقات هذا المشروع بكتاب: أحمد عباس صالح، **اليمين واليسار في الإسلام** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢).

(٢٠) انظر: حسن حنفي، **التراث والتجديد** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨١)، ص ١١.

(٢١) انظر: حسن حنفي، «موقفنا الحضاري،» ورقة قدّمت إلى: **الفلسفة في الوطن العربي المعاصر: بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الأول الذي نظّمته الجامعة الأردنية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٦.

(٢٢) حنفي، **من العقيدة إلى الثورة**، مج ١، ص ٧.

إلّا أن إعادة قراءة للتراث الاسلامي يجب أن تميّز فيه بين الجوانب المشرقة المضيئة التي يمكن أن تكون حافزاً للنهضة والتنوير، والجوانب المظلمة الجامدة التي تشكّل عائقاً أمام مشروع التجديد والتحديث، ومن هنا التمييز داخل تاريخ الفكر الاسلامي بين اليسار واليمين:

«فالمعتزلة يسار والأشاعرة يمين، والفلسفة لها يسار ويمين، فالفلسفة العقلانية الطبيعية عند ابن رشد يسار، والفلسفة الاشراقية الفيضية عند الفارابي وابن سينا يمين، والتشريع به يسار ويمين: فالمالكية التي تقوم على المصالح المرسلة يسار والفقه الافتراضي عند الحنفية يمين؛ وفي التفسير، التفسير بالمعقول يسار والتفسير بالمأثور يمين، والحسن سبط الشهداء يسار ويزيد والأمويون يمين»[٢٢]. إلّا أنه يشير أن التراث الاسلامي الحالي هو تراث الغالب، أي ايديولوجيا السلطة المتحكّمة في مقابل حركات المعارضة التي تمّ قمعها واقصاؤها كالمعتزلة والخوارج[٢٤]. ولذا وجب أن تكون رسالة «اليسار الاسلامي» الكشف عن الجوانب المهمّشة من النصوص التراثية، بل أكثر من ذلك يتعيّن تثوير التراث وتحويله من مستواه الميتافيزيقي حتى يصبح لاهوت أرض وايديولوجيا وطنية ثورية تعكس هموم الجماهير وتطلعات المستضعفين، إن هدفه هو إذن كما يقول حنفي: «تحويل الإلهيات إلى فكر نظري، ثم تحويل الفكر النظري إلى ايديولوجيا سياسية اقتصادية واضحة المعالم، يمكن صياغتها بطريقة عقلية علمية صرفة، ووضع برنامج شامل تتحقق فيه هذه الايديولوجيا ويصبح هذا البرنامج دليلاً للعمل الثوري»[٢٥].

ذلك أن المهم ليس فهم العالم وتقديم تصور سليم له، بل تغييره وإحكام السيطرة عليه. إن الواقع الفكري اليوم ـ حسب حنفي ـ لا يتطلب لاهوتاً جديداً يدافع عن الله، بل المهم هو الدفاع عن الأرض:

«فإذا كان الله قد تمّ الدفاع عنه عند القدماء وانتصروا في قضيتهم إثباتاً للتنزيه، فإننا ندافع عن الأمة التي اعتراها التفتت وأنهكها الضياع، وتوالت عليها الهزائم، وانتابها العجز، وعمّها القعود... فإذا دافع القدماء عن الله نظراً لأنه كان مظنة الحظر والهجوم فإننا ندافع اليوم عن الأرض المستهدفة، رقعة وثروة»[٢٦]. إن ما يتطلبه حسن حنفي في الموقف من التراث القديم يتلخص في المقتضيات التالية:

ـ تحويل «الفكر إلى واقع والتراث إلى حياة والفلسفة إلى رسالة والعلم إلى قضية».

ـ نزع سلاح التراث من أيدي الخصوم في الداخل والخارج (ابراز نشأة تراث السلطة وكيف تم تهميش تراث المعارضة).

ـ ابراز تراث الشعب، تراث المصلحة.

ـ «وقف التغريب» لدى الفئة المثقفة التي انفصلت عن التراث لأنه لم يلبِّ حاجاتها.

ـ محو التفرقة بين الخاصة والعامة، بين ثقافة الخاصة وثقافة الجماهير.

ـ «تجنيد الجماهير» لأخذ مصيرها بيدها لتحقيق التحالف بين سلطة العنف وسلطة الثقافة[٢٧].

---

(٢٣) **اليسار الاسلامي**، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، ص ٨.

(٢٤) انظر: حسن حنفي، «الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩).

(٢٥) حنفي، **التراث والتجديد**، ص ٣٤.

(٢٦) حنفي، **من العقيدة إلى الثورة**، مج ١، ص ٣٠. انظر أيضاً: حسن حنفي، «ماذا تعني شهادة أن لا إله إلّا الله وأن محمداً رسول الله،» في: حسن حنفي، **قضايا معاصرة** (القاهرة: دارالفكر العربي، ١٩٧٦)، ج ١: **في الفكر الغربي المعاصر**.

(٢٧) حنفي، «موقفنا الحضاري،» ص ٢٨ ـ ٢٩. انظر أيضاً: حسن حنفي، «الضباط الأحرار أم المفكرون الأحرار،» **قضايا عربية**، السنة ٦، العدد ٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩).

إن هذه المقتضيات هي ما يدفع حسن حنفي إلى إرساء نهج تأويلي يضمن إعادة بناء العلوم الاسلامية الأربعة: الكلام والفلسفة والتصوف والأصول:

إذ لا بد من إقامة سوسيولوجيا تاريخية للفكر الاسلامي للكشف عن الجذور السوسيو - ايديولوجية للإشكالات العقائدية والثقافية - إلاّ أن تحويل العلوم التقليدية إلى علوم انسانية ليس سوى خطوة نحو موقف أكثر جذرية يكمن في «الانتقال من علم اجتماع المعرفة إلى تحليل سلوك الجماهير أي من العلوم الانسانية إلى الثقافة الوطنية، ومن الثقافة الوطنية إلى الثورة الاجتماعية والسياسية»[٢٨].

أو بعبارة أخرى، إن مشروع «التراث والتجديد» هو في النهاية «تحويل الوحي من علوم حضارية إلى ايديولوجية، أو ببساطة تحويل الوحي إلى ايديولوجية»[٢٩].

٢ ـ الموقف من التراث الغربي

يرى حسن حنفي أن الانفتاح على الغرب كان مبرّراً نتيجة الصدام الحضاري القائم وتحدّي المدنية الغربية، إلا أن هذه الظاهرة تحوّلت إلى استلاب وتقليد أعمى. ويلخص حنفي أسس التغريب في العناصر الآتية:

- «اعتبار الغرب النمط الأوحد لكل تقدم حضاري».
- النظر إلى الغرب كممثل للإنسانية جمعاء، بحيث تكون أوروبا الحلقة المركزية فيه.
- اعتبار الغرب المعلم الأبدي، وباقي أطراف العالم في موقع الهامش إزاءه.
- «رد كل ابداع ذاتي لدى الشعوب غير الأوروبية إلى الغرب».
- «اثر العقلية الأوروبية على انماط التفكير عامة، وعلى كل عقلية ناهضة».
- تحويل ثقافتنا إلى وكالات حضارية وامتداد لمذاهب غربية.
- «إحساس الآخرين بالنقص أمام الغرب».
- «خلق بؤر وفئات ثقافية معزولة لدى الشعوب غير الأوروبية بحيث تكون مناصرة للغرب وجسراً لانتقاله»[٣٠].

ومن هنا ضرورة تحجيم الغرب وردّه إلى أصوله التاريخية المحدودة، بتحليل مسار وعيه وفضح طموحه الكلياني، ويتم ذلك من خلال إنشاء علم جديد يدعوه **الاستغراب** في مقابل **الاستشراق**:

«باعتبار أن الاستشراق هو دراسة للحضارة الاسلامية من باحثين ينتمون إلى حضارة أخرى، ولهم بناء شعوري مخالف لبناء الحضارة التي يدرسونها، ويكون موقفنا من التراث الغربي هو تعبير عن وعينا بهذا العالم ومادته الأساسية»[٣١].

---

(٢٨) حنفي، **التراث والتجديد**، ص ٢٢.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٤٨.
(٣٠) حنفي، «موقفنا الحضاري»، ص ٣٠ ـ ٣١.
(٣١) حسن حنفي، **في الفكر الغربي المعاصر** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٢)، ص ١٤.

وهكذا سيعمل علم الاستغراب على الكشف عن خصائص العقلية الأوروبية، وحصرها في العناصر التالية:

ـ انها عقلية «وحيدة الجانب» ينقصها التكامل والتوازن، تقوم على التعارض والاختلاف وتعجز عن الإدراك الشامل للظواهر.

ـ انها عقلية ثنائية: محكومة بهاجس الفصل بين الجوهر والعرض والقبلي والبعدي والفكر والواقع...

ـ انها خاضعة لروح التغيير والجدّة: لغياب النظرة المتكاملة ونتيجة التحولات والقطائع العلمية المطردة.

ـ ضحالة وذاتية تصورها للآخر، هشاشته وعدم موضوعيته[٣٢].

وهكذا يرجع حسن حنفي إلى نظرية هوسرل القائلة باكتمال الشعور الأوروبي ووصوله إلى النهاية والتأزم، مما يستدعي البحث عن أسس بناء عقلانية جديدة خارج النموذج الغربي. إن حركة «التحرر العالمي» في بلدان العالم الثالث هي وحدها التي يمكن أن تقدم هذه الرؤية الجديدة القائمة على العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان وحرياته ـ تلك هي المثل التي قامت عليها الحداثة الغربية، ولكنها تخلّت عنها اليوم وهي في «فترة شيخوختها بعد أن تعبت وهرمت» ـ إن المطلوب هو إرساء فلسفة جديدة للتاريخ «تكون الحضارة الأوروبية فيها جزءاً من الماضي، وتوضع في مكانها في تاريخ الانسانية العام، وتكون الحضارة الأوروبية إحدى حلقاتها وليست ممثلة لها»[٣٣].

إن نقد التغريب والدعوة إلى تحجيم الغرب، يصاحبهما بصفة جلية الرجوع إلى منابع التنوير الغربي: «فقد تكون فلسفة التنوير، من حيث هي قضاء على الخرافة هي ما تحتاجه أكثر في عصرنا هذا من إيمان بالإنسان وبناء للحرية والاتجاه نحو العالم الحسي»[٣٤].

ويتحدّد مجال الاستفادة من هذه الفلسفات بحسب ما توفّره الدراسات الآتية:

ـ النقد التاريخي للكتابات المقدّسة (سبينوزا، فلاسفة التنوير في القرن الثامن عشر، المجددون الكاثوليك في القرن العشرين)، ويقوم هذا النقد أساساً على مقولات وقوانين علم النفس الاجتماعي.

ـ تاريخ الأديان المقارَن: أي الدراسة الاجتماعية للظواهر الدينية.

ـ المقاربة الانسانية للدين (علم النفس الديني، علم الاجتماع الديني، علم الاقتصاد الديني).

ـ دراسة الحركات العلمانية والانسانية التي اعتُبرت معارضة للدين، وإن كانت في الحقيقة دفاعاً عن العقل والحرية والثورة[٣٥].

من هنا كانت الجهود الهامة التي بذل حنفي في ترجمة بعض نصوص التنوير الغربي والتعريف بها مثل:

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣١.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٧.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٧.

ـ لسنـغ: تربية الجنس البشري ـ دار التنوير ١٩٨١.

ـ سبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة ـ دار الطليعة ١٩٨١.

ـ جان بول سارتر: تعالي الأنا موجود ـ دار الثقافة الجديدة ١٩٧٧.

فالرجوع إلى فلسفات التنوير تمليه وضعية الهزيمة (١٩٦٧) التي نعيشها، والتي تتأتى من كوننا «حاولنا أن نقيم مجتمعات ثورية دون وعي ثوري».

فحركة التنوير هي وريثة حركة الاصلاح الديني التي دعت إلى نقد النصوص المقدّسة وأكدت حرية تفسيرها، وانطلقت من الانسان وأثبتت استقلاليته وإرادته، كما أنها هي الوريث الطبيعي لعقلانية القرن السابع عشر بامتداداتها الفكرية والاجتماعية والفنية والقانونية.

ففلسفة التنوير «هي التي ستصبح في القرن التالي فلسفة علم وفلسفة تاريخ، والتي ستتحول إلى ثورة اجتماعية ونهضة صناعية، وتصبح دعامة الحضارة الأوروبية الحديثة وفلسفتها الليبرالية»[٣٦].

إن الأهمية الكبرى لفلسفات التنوير تكمن أساساً في تحليل الشعور الديني بأبعاده الثلاثة: الشعور التاريخي والشعور الفكري والشعور العملي[٣٧].

٣ ـ الموقف من الواقع

يتعلّق الأمر هنا «بالواقع الذي نعيش فيه والذي نحتويه في شعورنا عن وعي أو عن لاوعي»[٣٨].

فإهمال هذا البعد هو الذي يؤدي إلى السلوك المثالي، وانفصام الفكر عن الواقع، مما يحول دون بروز المثقف العضوي الملتزم بقضايا المجتمع وبتغييره.

إن صياغة هذا الموقف من الواقع هو شرط تحقيق أهداف المشروع القومي الحضاري التي تتلخص في ما يلي:

ـ «تحرير الأراضي العربية من الاحتلال والغزو».

ـ «إعادة توزيع الثروة في مواجهة التفاوت الطبقي».

ـ «تحقيق الحرية والديمقراطية في مواجهة القهر والطغيان».

ـ «تحقيق الوحدة في مواجهة التجزئة».

ـ «تحقيق الهوية في مواجهة التغريب».

ـ «تحقيق التقدم في مواجهة التخلف».

ـ «تجنيد الجماهير ضد السلبية واللامبالاة»[٣٩].

---

(٣٦) مقدمة حسن حنفي لكتاب: لسنج، **تربية الجنس البشري** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨١)، ص ١٥.

(٣٧) مقدمة حسن حنفي لكتاب: سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، ترجمة وتقديم حسن حنفي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٢٦.

(٣٨) حنفي، «موقفنا الحضاري»، ص ١٥.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤١.

نلاحظ، إذن، من خلال هذا الاستعراض لأهم أطروحات فكر حسن حنفي، أن هذا الفكر محكوم بهاجس إعادة تأسيس إشكالية النهضة، وفقاً لمقتضيات مرحلة ما بعد هزيمة ١٩٦٧، التي كشفت ـ مع ما تلاها من أحداث وتحوّلات ـ عن الطريق المسدود الذي وصل إليه المشروع التحديثي بصيغه المختلفة: الليبرالية والاشتراكية الثورية، وهو ما مهّد الطريق لاكتساح الساحة من طرف «التيار السلفي الأصولي» الذي يشكّل النقيض المباشر للنهج التنويري ذاته.

والأدهى من ذلك أن الساحة العربية قد أضحت أرضية لصراعات حادة بين مختلف التيارات الفكرية والايديولوجية، فتمزقت الأمة، وضاعت توجهاتها وأهدافها.

لذا كان حرص حنفي على إعادة بناء المشروع التنويري وفقاً لأسس تضمن إجماع القوى الوطنية والقومية والاسلامية.

ولن يتم ذلك إلّا من داخل التراث ذاته، لتحويله إلى «ثورة» تحقق أهداف الأمة المتفق عليها، ومن ثم توجب نقل الصراع إلى أرضية الفكر العربي القديم للوقوف مع «تيارات المعارضة واليسار»[٤٠].

كما يتوجب إرساء تحليل للشعور الديني، وفقاً لمناهج التأويل الحديث من علم الظاهرات (فينمونولوجيا)، وعلم النفس الاجتماعي[٤١].

وهنا يبدو حرص حنفي على أن يكون سبينوزا الفكر الإسلامي، أو امتداداً لحركة **لاهوت الأرض** المسيحية، أي بعبارة أخرى أن المشروع الفكري لدى حسن حنفي هو في عمقه النضالي برنامج ايديولوجي سياسي، ينظر إلى الفكر من حيث هو «تدخّل نظري في الصراع الطبقي» حسب لغة التوسير[٤٢].

ومن ثم، فإن تأويل التراث وإعادة قراءته تتحدد مشروعيتهما في توجيه الصراع الحضاري والاجتماعي، وبالتالي، فلا معنى لقراءة تراثية للتراث، كما انه من غير المجدي إجراء الصراع خارج أرضية التراث الذي ما زال المقوّم الأساسي في هوية الأمة ومحدّد سلوكها.

إن انطلاقة المشروع النهضوي من جديد مرهونة بتحقيق جدلية «التنوير والتأصيل»، أي ارساء وتجذير قيم التحديث في إطار الوفاء للتراث والتشبع به، وبالتالي رص صفوف الأمة وتوحيد قواها في مواجهة المصير المشترك.

* * *

دون تقديم أي قراءة نقدية لهذا المشروع الذي حاولنا التذكير بأهم منطلقاته، نكتفي بملاحظة بعض مواطن الضعف في هذا التصور النضالي للفكر العربي، الذي يقوم على التحديدية المباشرة واعتبار الثقافة مجرد انعكاس للصراع الاجتماعي الطبقي، وبالتالي يغيّب استقلالية الفضاء الثقافي، ويعجز عن استكشاف رهاناته وصراعاته الخاصة. ولقد كان لا بد أن تُفضي هذه

---

(٤٠) حسن حنفي، **دراسات اسلامية** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١).

(٤١) Hassan Hanafi: *Les Méthodes d'exégèse: Essai sur la science des fondements de compréhension, Elm Usul al-Fiqh* (Le Caire: Al-Matabi' al-Amiriah, 1965), et *L'Exégèse de la comprehension* (Paris: [s.n.], 1965).

(٤٢) انظر: السيد ولد أباه: «التمثل والواقع: المقومات الابستمولوجية لنظرية الايديولوجيا،» **الحياة الثقافية** (تونس)، العدد ٥٤ (١٩٨٩)، و «نظرية الخطاب لدى التوسير،» **حوليات كلية الآداب** (جامعة انواكشوط) (١٩٩٠).

النزعة البراغماتية التي تندمج فيها التأويلية السبينوزية بنظريات الاغتراب الفيورباخية ـ الماركسية إلى القفز على تاريخية المعارف والمفاهيم والتضحية بالدقة العلمية من أجل النجاعة النضالية، ممّا يجعل من حسن حنفي «مثقفاً عضوياً» ـ حسب لغة غرامشي ـ أكثر من كونه مؤرخ فكر أو فلسفة.

إننا نريد باختصار، أن نشير إلى أن حسن حنفي، وإن كان لا محالة من أبرز مفكري الجيل الحالي، ومن أوسعهم اطلاعاً وامتلاكاً لأدقّ تفصيلات المعارف التراثية والفلسفية الحديثة، إلّا أنه ظل سجين الأطروحات التنويرية الأكثر عرضة للجدل والنقد في الفكر المعاصر.

ذلك أنه يؤسس المنهج الذي يقترحه على فلسفات الوعي في نسختيها الظاهراتية والهيغلية ـ الماركسية، دونما انتباه إلى الإشكالات النظرية والابستيمولوجية التي تطرحها تلك الفلسفات، كما نبّهت إلى ذلك أحدث التوجهات الفلسفية، عندما بيّنت الآفاق المسدودة التي لا بد أن تفضي إليها العقلانية الأنوارية بتصورها الأداتي المبسّط، وتاريخانيتها الغائية وقيمها النضالية التي غالباً ما تخفي القمع والإقصاء، وإن كنا نعتقد جازمين أن هذا الإشكال يبقى غريباً على مناخ الفكر العربي المعاصر، الذي ما زال يعمل جاهداً على التخلص من عوائق ابستيمولوجية وايديولوجية متراكمة تحول دون انطلاقته، كما تمنعه من أداء وظيفته النقدية، ومن هنا نتبين أهمية وشرعية اشكالية حسن حنفي ومنطلقاته □

صدر حديثاً

الثورة العالمية الأولى

(من أجل مجتمع عالمي جديد)
تقرير نادي روما

كتابٌ يُعنى بمستقبل الجنس البشري على الأرض، ويرى الحاجة الى التضامن العالمي. من هذا المنظور يعرض للتغيرات الرئيسية التي حدثت خلال العقدين الماضيين، ليخلص الى الدعوة الى السلام والتعاون والعدالة بين الجميع.

٢٣٥ صفحة

الثمن: ٦ دولارات

■ كتب

اشكالية التنمية بالاعتماد على النفس:

عرض نقدي لكتاب يوسف صايغ:

التنمية العصيّة: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ٣١٧ ص.

محمود عبد الفضيل

استاذ الاقتصاد ـ جامعة القاهرة.

ليس هناك من شك أن **علم التنمية** يمر بأزمة حادة، بل هناك من يفكر أن هناك فرعاً من فروع المعرفة جدير بأن يسمى «دراسات التنمية»[١]. وفي ظل هذا المناخ العدواني، يجيء كتاب يوسف صايغ الأخير **التنمية العصيّة** ـ وهو المصطلح المقابل لعنوان الكتاب الصادر باللغة الانكليزية «Ellusive Development» ـ ليكون بمثابة سباحة حرة ضد التيار الغالب في الفكر الاقتصادي السائد خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة. إذ يمكن القول انه منذ نظرية السبعينيات، ونحن نشهد موجة فكرية طاغية تشكك وتندد بمفاهيم «الاستقلال الوطني» و «القومية الاقتصادية» و «الاعتماد على النفس» و «التنمية المستقلة»، وما إلى ذلك من المفاهيم والأطر التحليلية التي تم صياغتها خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات، في ظل معاناة وصراع شعوب بلدان العالم الثالث للخروج من دائرة التخلف والطموح نحو التنمية الهادفة والعادلة.

وفي ظل الرياح الفكرية والسياسية المعاكسة، يجيء كتاب يوسف صايغ كمحاولة جريئة لإعادة الاعتبار إلى مفاهيم «التنمية المستقلة» و «الاعتماد على النفس» في إطاريها القطري والعربي. وكما يبدو من العنوان، فإن عملية التنمية بالاعتماد على النفس ليست «مستعصية» بل هي «عصيّة»، يصعب الإمساك بقيادها وعنانها لأسباب عديدة: قطرية، اقليمية، ودولية. وينقسم الكتاب إلى خمسة فصول: **الفصل الأول**، وهو فصل تمهيدي، يطرح قضايا وتساؤلات على مستوى شديد من العمومية مثل: لماذا ننمّي؟ لمصلحة من ننمّي؟ أية تنمية نستهدف؟ كيف ننمّي؟

و**الفصل الثاني** بعنوان «نموذج التبعية: الوعد، والمحدودية، والاستدراكات» يمثل مسحاً شاملاً وتقويماً لمساهمات «مدرسة التبعية» كما ظهرت في أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى من العالم الثالث.

(١) انظر: Deepak Lal, *The Poverty of «Development Economics»*, 2nd ed. (London: Institute of Economic Affairs, 1987.

ثم يجيء **الفصل الثالث** ليحدد معالم ومضمون عملية «التميز بالاعتماد على النفس»، ذلك الشعار الذي تمّ رفعه خلال ما ينوف على حقبة من الزمان دون محاولة الاقتراب من تحديده مضمونه تحديداً برنامجياً واضحاً.

ويجيء الفصلان **الرابع والخامس** ليكونا بمثابة التطبيق العملي على واقع الوطن العربي، إذ يعالج **الفصل الرابع** «أهليّة الوطن العربي للتنمية بالاعتماد على النفس»، ويناقش **الفصل الخامس والأخير** «دينامية التنمية العربية بالاعتماد على النفس وآليتها».

ويحاول الكتاب بصفة عامة «أن يقيّم القدرة على تحقيق الانتقال من حالة التبعية إلى الاعتماد على النفس»، إذ إنه إذا «كانت التبعية لا تزال تشكّل قيداً حديدياً للبلدان التابعة، فإن استراتيجيا الاعتماد على النفس بالمقابل تشكّل أداة لكسر القيد وفتح ثغرة فيه تتيح المجال للتدرج في مسار التنمية المستقلة إلى المدى الممكن والمقبول» (ص ١٧). ويحاول المؤلف من خلال مناقشته التساؤلات الكبرى في فصله الأول والتمهيدي عن لماذا ننمي؟ وأية تنمية نستهدف؟ أن يؤكد حقيقة جوهرية مفادها «ان التنمية ليست اقلّ من مشروع حضاري للمجتمع بأسره في معظم نواحي حياته» (ص ٥٥)، فهي تعني في نهاية الأمر «تبدّلات في القيم، والحوافز، والموقف من العمل، والتنظيم الاجتماعي، والقدرة التقانية». وهنا يبدو قصور المفاهيم «الاقتصادوية» الضيقة عن التنمية التي تختزل مفاهيم وعمليات التنمية إلى مجرد توافر **الموارد المالية والخبرات التقنية والإدارية**، دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الملائم كبيئة لانطلاق جهد تنموي حقيقي.

مأزق «مدرسة التبعية»

نظراً لكثرة الحديث الذي تردد في وطننا العربي حول «التبعية الاقتصادية والثقافية»، باعتبارها حالة مسؤولة عن استمرار التخلف وتشويه مسارات النمو الاقتصادي، فقد خصص يوسف صايغ الفصل الثاني من مؤلفه ليناقش «نموذج التبعية» في أصوله الفكرية وفرضياته الأساسية، كما تبلور في كتابات مدرسة الـ ECLA في أمريكا اللاتينية منذ نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، كمحاولة من جانب اقتصاديي العالم الثالث لتحدي ومجابهة التحليلات النيوكلاسيكية السائدة حول التجارة الدولية والتنمية والرفاه في بلدان العالم الثالث. ويرى المؤلف ـ وأنا أتفق معه ـ أن «الأفكار الأساسية التي تشكل جوهر النموذج فيما يختص بالعلاقة التاريخية بين التبعية والتخلف لا تزال ذات قيمة أساسية بالنسبة إلى تفسير قدر كبير من أسباب التخلف» (ص ٧٦). فقد انصبّ النقد الأساسي لهذه المدرسة على العلاقات غير المتكافئة بين بلدان **المركز** الرأسمالي وبلدان **المحيط** في بلدان العالم الثالث، مما يجعل أي حديث عن «التطورية التلقائية» على طريقة «مراحل النمو الاقتصادي» لوالت روستو (W.W. Rostow) حديثاً بعيداً عن «العلمية»، إذ بموجب رؤيته للتنمية «تتحرك بلدان العالم كأنها قافلة بعضها امام او خلف البعض الآخر... ولكنها جميعاً على نفس الدرب الذي يوصل في النهاية إلى غاية التنمية، ما ان تستوفي هذه البلدان بعض الاشتراطات التي تؤهل كلاً منها للترقي من مرحلة إلى أخرى تليها».

ويرتبط بذلك نقد «النموذج الأساسي للتحديث» في بلدان العالم الثالث على النحو الذي روّجه علماء الاجتماع والسياسة الغربية، إذ إن منطق «الحداثة» كما طُرح من قِبل المنظّرين في الغرب يوحي «بأنه ينبغي التخلص من الصفات والملامح المقترنة بالتقليدية (والتخلف) إذا كان لبلدان العالم الثالث أن تطمح إلى اكتساب صورة وجوهر البلدان الصناعية الغربية المتقدمة باكتسابها الحداثة»، مما يعني أن نموذج «الحداثة الغربية» يتمتع بقيمة كونية وقابلية عامة للتطبيق في أرجاء العالم الثالث كافة. وقد نتج من ذلك اهتمام تقنيي التنمية وممارسيها بمؤشرات سطحية للنمو والحداثة لقياس

درجة تقدم شعوب ومجتمعات العالم الثالث دون النفاذ إلى جوهر عمليات التنمية والتحولات البنيوية التي تختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان. وما زال لذلك النموذج أو المنظور لـ «الحداثة» بعض الأتباع بين الأكاديميين في وطننا العربي، الذين يتحدثون في كتاباتهم عن سد «الفجوة التقانية» واللحاق بالقافلة قبل أن تتحرك وتتركنا وراءها، وكأن تلك القافلة واقفة في انتظار أن نلحق بها قبل فوات الأوان! ونسي هؤلاء أن مصر في عهد محمد علي كانت جزءاً من القافلة التي كانت تتحرك في بدايات القرن التاسع عشر، وأن الذي أوقفها وعطّل مسيرتها إنما تلك القوى الاستعمارية التي تقف في وجه «التنمية المستقلة» المتمحورة حول الذات.

كان من الطبيعي إذن أن توجّه «مدرسة التبعية» سهام نقدها إلى تلك النظرة التبسيطية لحركة التطور والنهضة في بلدان العالم الثالث، وتوضح عدم مصداقية المقولات التنموية والتحديثية التي تؤكد رؤية المركزية الأوروبية حول عمليات التطور الانساني بشكل احادي الخط (Unilinear). ولكن ظل الجدل بين المدارس الفرعية داخل «مدرسة التبعية» يدور حول الوزن النسبي لكل من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في تكوين التخلف واستمراريته. ففي الوقت الذي ركز فيه «البنيويون» على أهمية العوامل الداخلية في تكوين حالة التبعية، كان هناك فريق آخر يشدّد على العوامل الخارجية في نزح الفائض الاقتصادي وتعميق آليات التبادل التجاري غير المتكافئ. ويحوي هذا الفصل من الكتاب جولة شيقة بين المواقف والظلال المتميزة للعديد من أعلام مدرسة التبعية: رؤول بريبتش (اقتصادي أرجنتيني ومؤسس مدرسة الإكلا)، سلسو فرتادو (اقتصادي برازيلي)، أوسفالدو سنكل (اقتصادي تشيلي)، دوس سانتوس (اقتصادي برازيلي)، وانتهاء بأندريه غوندر فرانك وسمير أمين (ممثلي الجناح النيو - ماركسي في مدرسة التبعية).

ولعل هذا العرض المسحي الذي يميّز بين «ألوان الطيف» المختلفة داخل مدرسة التبعية هو العرض الأول من نوعه - لحد علمي - باللغة العربية، من حيث الشمول والاتساع والمناقشة المنهجية.

ولكن كتابات مدرسة التبعية دخلت دائرة النقد والتشكيك منذ النصف الثاني من الستينيات، نتيجة أزمة «نموذج الإحلال محل الواردات» في مجال التصنيع الذي روّج له الخطاب التنموي لمدرسة الإكلا. وبقدر نجاح مدرسة التبعية في انتاج خطاب نقدي ومعرفي جاد للفكر النيو - كلاسيكي في مجال اقتصادات التخلف والتنمية، بدأت الشكوك تحيط بالرؤية التنموية لمدرسة التبعية ومدى مصداقيتها كدليل للعمل الانمائي ولا سيما في ظل تعقيدات تتعلق برسم الحدود التي تتعلق برقعة نشاط كل من القطاع العام والقطاع الخاص، ورأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي، ناهيك عن التعقيدات الخاصة بحجم البلد وقاعدة الموارد الطبيعية وما إلى ذلك من تنوعات وتفريعات عملية.

نعم لقد أسرف أنصار مدرسة التبعية في الحديث ببراعة عن أشكال وآليات التبعية: التبعية الاستعمارية، التبعية المالية، التبعية التقانية، التبعية الثقافية، ولكنهم واجهوا مأزقاً بخصوص مقولة أن «التبعية والتنمية لا تجتمعان» أبداً ومقولة «استحالة النمو الاقتصادي تحت قيادة برجوازية الأطراف». وبهذا الصدد، يحوي الكتاب عرضاً وافياً لمساهمات أبرز الاقتصاديين الذين تصدوا بالنقد لمقولات التنمية التي أفرزتها مدرسة التبعية، ولا سيما كتابات بيتر باور (P. Bauer)، وسنجايا لال (Sanjaya Lall)، وإيان ليتل (Ian Little)، وديباك لال (Deepak Lal). ورغم أن الحملة النقدية هي بمثابة

الثـأر النيـوكـلاسيكي من مقـولات مـدرسـة التبعية والمدرسة البنيوية في ظل منـاخ دولي وسيـاسي اتسـم بـالـردة اليمينيـة وتعثّـر مشروعـات وبرامـج التنمية المستقلـة وصعود «الليبـرالية الجـديـدة» بقيـادة مـدرسـة شيكاغو[٢]. ولكن النقد جاء أيضـاً من أوساط اليسار وخاصة ذلك الذي قام بـه الاقتصادي المـاركسي البريطـاني بل وارن (Bill Warren) في مـؤلفـه الهـام **الامبـريـاليـة: رائـدة الرأسمالية** (١٩٨٠)، إذ حاول أن يـدحض مقولة استحالة «التنمية الراسمالية» في بلدان المحيط بواسطة البرجوازيات المحلية المتحالفة مع الشركات دولية النشاط (TNC'S)، وأعطى أمثلـة تطبيقية لـذلك: البـرازيـل والأرجنتـين والمكسيك بالإضافة إلى تجربة النمـور الأربعة في منطقة الشرق الأقصى.

وفي ظـل المـأزق الـذي يعيشـه «النمـوذج الأساسي للتبعية» في مجال استشراف مستقبل التنمية في بلدان العالم الثالث، نادى عدد من الاقتصـاديـين المـهتمـين بقضيـة التخلف والتنميـة بضرورة تعديـل وتطويـر «النمـوذج الأسـاسي للتبعية» حتى يـأخذ بعـين الاعتبار تبدّل حقائق العـالم وتعدد تجـارب التنمية في بلـدان العالم الثـالث، الأمر الـذي يحـدّ من «كونية» النموذج الأساسي للتبعيـة خاصـة في مجـال امكانـات التعايش مـع التبعيـة ونمط معـيّن للتنمية قـد يُسمّى «تنميـة رأسمـاليـة تـابعة» أو «تنميـة مشـوّهـة». ولكن مقـولات مدرسة التبعية لم تعد مقبولة عـلى اطلاقهـا. كـذلـك يقـع منظّـرو التبعيـة في انحـراف «اللاواقعية» لو انهم استمروا بـالتبشير بفـك الارتباط المبالَغ به مع العالم الرأسمالي، بغضّ النظر عن تضاريس الواقع وحجم الاقتصـاد الوطني وضعف قاعدة الموارد وغياب البديـل على الصعيد العالمي. كذلك هناك شواهد تشير إلى أن بلـداناً ظلت مغلقـة الأبـواب في وجـه التغلغـل الراسمـالي (مثل اليمن)، ولكنهـا لم تنجح في تحقيق أي قدر ملموس من التقدم في مضمـار التنميـة ممـا حـدا بـالبعض لكي يستخـدم تعبيـراً سـاخـراً هـو: «التخلف المستقل»[٣].

خـلاصة القـول هنا إنـه رغم أن مدرسـة التبعية قدمت نموذجاً تفسـيرياً هـاماً لعمليـة «تكوين التخلف» واستمراره، فـإنها اقتصرت عـلى طرح مجمـوعة من الأسئلـة الصحيحـة حـول توجهـات ومسـارات التنميـة المستقلـة والمتواصلة، ولكنها لم توفر أجوبة حاسمة لها صفة القبول والبرهان التاريخي العام.

أهليـة الـوطن العـربي للتنميـة بالاعتماد على النفس!

يوضح يـوسف صايـغ في الفصل الثـالث بعض المفـاهيم الملتبسة حـول ماهيـة عمليـة التنميـة بـ «الاعتماد عـلى النفس». ويرى أن «السعي لبلـوغ حـالـة من استقـلاليـة صنـع القـرار الاقتصادي يمثل مجرد خيط أو جانباً واحداً من نسيج الاعتمـاد على النفس كـاستراتيجيـة للتنميـة»، ولكن «الاعتمـاد عـلى النفس» لا يجـب أن يفـهـم بشكـل ضيق عـلى أنـه «الاكتفـاء الـذاتي». ويحـاول المؤلف تحـديـد أسس مـرجعيـة «تطبيقية بعض الشيء» لمفهوم «الاعتمـاد على النفس»، بالاستناد إلى المؤلف الجماعي الذي حـرّره يوهـان غالتـون، بيتـر أوبـرين، وروي بريسويرك (١٩٨٠)، بالاضافة إلى بعض مـا ورد من عناصر التنمية بالاعتماد عـلى النفس في وثائق دولية هامة شارك في صياغتها العالم الثالث مثل: «بيـان أروشا» (١٩٦٧)، «بيـان كـوكـويـوك» (١٩٧٤)، «بيـان مـراكش» (١٩٧٧).

---

(٢) انظـر: Charles Oman and G. Wignaraja, *The Postwar Evolution of Development Thinking* (London: Macmillan, 1991).

(٣) انظر: ابراهيم شحاتة، مصر: برنامج من أجل الغد (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٩).

ولكن مهما تحدّثنا عن «الأهداف المعيارية» التي تسعى إليها عملية التنمية بالاعتماد على النفس، سوف تظل مجرد «اعلان نيات». وتعبيراً عن «حلم» قد يكون غير قابل للتحقيق في غياب معطيات معينة. ولذا، لكي نقترب بعض الشيء من جادة الواقع لا بد من البحث في **القيود** التي تشلّ الحركة في اتجاه التنمية المعتمدة على النفس، ويعدد المؤلف **سبعة** قيود ومحددات اساسية في هذا المجال:

(أ) حجم السوق الداخلية.
(ب) قاعدة الموارد المتاحة.
(ج) تركيب التجارة الخارجية ونمط توزيعها الجغرافي.
(د) مدى اتاحة التقانة والمهارات العمالية الملائمة والفعالة من مصادر ذاتية.
(هـ) مدى اتاحة القدرات التنظيمية والادارية الذاتية.
(و) مدى توافر المدخرات المحلية من أجل التسريع في عملية تكوين رأس المال.
(ز) وجود قيادة ذات توجه انمائي في مجالات ومرافق الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية كافة.

وتمثل تلك العناصر السبعة «نقاط اختناق» هامة تعوق مسيرة التنمية بالاعتماد على النفس في العديد من بلدان العالم الثالث، ولا سيما في غياب مشروعات التعاون والتكامل الاقتصادي الاقليمي التي يمكنها أن تعالج تلك الاختناقات أو على الأقل تخفف من وطأتها.

ورغم ذلك، يظل مضمون «التنمية المستقلة بالاعتماد على النفس» مفهوماً شديد العمومية ينقصه الكثير من الملامح والتفاصيل التطبيقية. كذلك يظل الحديث عن ضرورة التلازم بين عملية التنمية بالاعتماد على النفس والنظام المجتمعي (نظام قومي - تقدمي)، حديثاً يلفّه كثير من الغموض والإبهام... ولا يكفي القول إنه نظام يتجاوز الراسمالية ويطعّمها ببعض المبادىء الاشتراكية، أو «اشتراكية السوق» المطعّمة ببعض مبادىء واليات الراسمالية.

على أية حال ما يهمنا هنا هو «دراسة الحالة» التي يقدمها إلينا يوسف صايغ في الفصل الرابع من مؤلفه بعنوان: «أهلية الوطن العربي للتنمية». ويتصدّى هذا الفصل لسؤال مركزي هام: **هل يستطيع العرب أن ينهضوا بالمهام والمسؤوليات التي ترتبها التنمية بالاعتماد على النفس، أي، هل لديهم القدرة أو الطاقة التي تمكّنهم من الوفاء بمتطلبات «معايير الأهلية» السابق ذكرها؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل الهام، فقد قام المؤلف بتطبيق «معايير الأهلية» السبعة التي يقترحها على الأقطار العربية واحداً واحداً (إحدى وعشرون دولة ذات سيادة) من أجل تقدير فرص التنمية المعتمدة على النفس من التحقق في الوطن العربي في النهاية. وقد توصّل في نهاية المطاف إلى تركيب مصيفوفة تلخص الموقف بالنسبة إلى مدى أو درجة توفر كل من «معايير الأهلية» السبعة المستخدمة، وفقاً لمقياس تدرجي (Grading system) يتألف من ثلاث مراتب أساسية: منخفض/ متوسط/ مرتفع، ومرتبتين وسيطتين: منخفض/ متوسط، متوسط إلى مرتفع. ويخلص المؤلف - وبغضّ النظر عن درجة «التحكمية» في تقديراته - إلى نتيجة مفادها أن المنطقة العربية منظوراً إليها ككل (أو كوحدة اقتصادية واحدة)، «تتمتع بالقدرة على إرضاء متطلبات المعايير بدرجة وافية مما يبرر التوقع بأنها تستطيع السعي بفاعلية صوب الاعتماد الجماعي على النفس، حتى وإن كانت نوعية بعض المتطلبات المتاحة ليست مرضية بدرجة عالية في جميع الحالات» (ص ١٧٩).

ونظراً لأن هذا الفصل يحتوي على المساهمة الرئيسية للباحث في هذا الكتاب، فإن «معايير الأهلية» التي يقترحها، وكذا

أسلوب تطبيقها على البلدان العربية يحتاج لبعض الوقفة التأملية. وبداية يضع المؤلف يديه على حقيقتين أساسيتين حول الواقع الراهن للاقتصاد العربي (ص ١٨٢):

(١) لا يوجد كيان متماسك تجوز تسميته «الاقتصاد العربي» حالياً، وأن جمع المعلومات الاحصائية للأقطار الواحد والعشرين معاً، إنما ينتج منه «الوهم الاحصائي» بوجود اقتصاد عربي واحد.

(٢) بالرغم من التفتت السياسي في اطار كيانات قطرية، فإن المنطقة العربية تتمتع بوجود ما يمكن تسميته «دورة حياة اقتصادية قومية»، وتمر عناصر تلك الدورة عبر «القطاع الاقتصادي العربي المشترك»، والتدفقات المالية الرسمية وتحويلات العاملين من بلدان «الفائض» إلى بلدان «العجز»، وتحركات الأيدي العاملة في ما بين البلدان العربية على نطاق مكثف، والتدفقات التجارية في ما بين البلدان العربية (ولا سيما «تجارة العبور» Transit trade).

بيد أن تلك «الدورة الاقتصادية المشتركة» التي تربط بين الاقتصادات القطرية المختلفة لا تنطلق من ولا تصبّ في اتجاه خلق اقتصاد عربي متكامل الأركان يسعى إلى الانماء بالاعتماد على النفس، بل إن الدلائل كافة تشير إلى أن تلك الدورة وتلك الشبكة من العلاقات ـ رغم أهميتها وتناميها منذ عام ١٩٧٧ ـ تقوّي من روابط وآليات التبعية، وتذهب بنا بعيداً عن بناء مقومات «التنمية المستقلة». وتلك حقيقة هي «نعمة» النفط و «نقمته» على الوطن العربي، إذ تم توظيف العائدات النفطية الهائلة في مسارات لا تفضي إلى تعزيز مسيرة الانماء التكاملي في ما بين الأقطار العربية.

ودعونا الآن نناقش بإيجاز مدى صلاحية «معايير الأهلية» للتنمية العربية بالاعتماد على النفس، كما يقترحها يوسف صايغ في مؤلفه الهام:

أ ـ حجم السوق القومية الداخلية

يجب الاعتداد هنا فقط «بحجم التجارة البينية العربية» (سلع وخدمات)، لأنها المؤشر الذي يدل على مدى نمو المبادرة التجارية في ما بين الأقطار العربية. ومن المعروف ان نسبة «التجارة البينية العربية» إلى جملة المبادلات الخارجية العربية (تصديراً واستيراداً) هو حد قليل (٧,٥ بالمئة من مجموع الصادرات و٦,٨ بالمئة من مجموع الواردات، وفقاً لاحصاءات عام ١٩٨٧). وإذا أخذنا في الاعتبار حجم تجارة «إعادة التصدير» النشطة في العديد من بلدان المشرق والخليج، فإن الحجم الصافي للتجارة البينية العربية قد لا يتجاوز ٤ إلى ٥ بالمئة من جملة المبادلات الخارجية العربية.

ويرى المؤلف بهذا الصدد أن قصر قياس التجارة البينية العربية أو تقييم أهميتها على أساس ما هو عليه اليوم فقط يكون مضللاً لأن ذلك يعتمد على مقاربة سكونية لا تأخذ بالاعتبار احتمال حدوث نمو مرموق في قيم المبادلات التجارية في ما بين البلدان العربية، خاصة عندما يؤدي حافز التنمية المعتمدة على النفس إلى تزايد قدرة انتاج الاقتصاد العربي للسلع والخدمات على الحلول محل قسم من الواردات.

وليس هناك من شك أن ضعف وتواضع حجم التجارة البينية في ما بين البلدان العربية إنما يعود إلى العديد من العوامل من بينها: عدم تطور وازدواجية هياكل الانتاج القطرية، الدور الطاغي الذي تمثله صادرات النفط والغاز في بنية الصادرات العربية، سوء توزيع الدخل الذي يؤدي إلى تحيّز هيكل الواردات العربية نحو سلع الاستهلاك والسلع الوسيطة القادمة من الخارج. وهكذا، فإن العلاقة بين نمو حجم السوق القومية العربية والأخذ بمسار التنمية «المعتمدة على النفس» هي علاقة جدلية تقوم على آثار «التغذية العكسية».

ب ـ تركيب التجارة الخارجية ونمط توزيعها الجغرافي

يشير المؤلف إلى أن «التركيز الكثيف في حجم المستوردات القادمة من المصادر الغربية أكثر خطورة في السياق الحالي من نظيره في حجم الصادرات إلى البلدان الغربية، وذلك بسبب درجة الاعتماد على المستوردات وتركيبها، إذ هي تشمل سلعاً وخدمات حيوية كالسلع الراسمالية والمواد الغذائية والخبرة التقنية والكيماويات والادوية، واخيراً الأسلحة» (ص ١٩٢).

ويتسم هذا المعيار في تقديري بدرجة كبيرة من الميوعة وعدم التحديد، لأنه كان أحرى بالمؤلف أن يخلص إلى بعض المعايير الفرعية مثل: **درجة التمركز السلعي** في هيكل الواردات/ وهيكل الصادرات، **درجة التمركز الجغرافي** (حسب البلدان والمناطق التجارية) في هيكل الواردات/ وهيكل الصادرات، بالإضافة إلى درجة الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية (وخاصة الحبوب)[٤]. لأنه كلما ارتفعت معاملات التمركز السلعي والجغرافي للصادرات والواردات قلّت فرص الاعتماد على النفس، وكلما زادت درجة الاكتفاء الذاتي الجماعي من الغذاء والحبوب اقتربنا من درجة التأهيل اللازمة لحدوث التنمية «المعتمدة على النفس».

ج ـ قاعدة الموارد والأداء الاقتصادي

تمثّل قاعدة الموارد الطبيعية (ودرجة تنوّعها) عنصراً موضوعياً هاماً يتحكم في تحقيق جانب هام من عملية التنمية «المعتمدة على النفس». ولكن ذلك يبقى بالطبع رهناً بتوافر المسوح العلمية اللازمة ومستوى التقانة المتاح محلياً لاستغلال وتطوير تلك الموارد.

ولعل أهم الموارد التي تعتبر عناصر حاكمة لعملية التنمية «بالاعتماد على النفس» في إطار الوطن العربي هي: الأرض القابلة للزراعة، الموارد المائية، الموارد الهيدروكربونية، المعادن. ويرى المؤلف أن الادارة الحالية للموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الأرض افضل من نظيرتها بالنسبة إلى الأرض والمياه فيما عدا حالات قليلة (أبرزها مصر). ولكن موردَي الأرض والمياه لا يصبحان عامل تنمية رئيسياً نشيطاً في غياب برنامج واسع مكثف للاستثمار يتجه نحو توسيع شبكات الري، وتحسين نظم الصرف، وبناء الخزانات والسدود، وكل ذلك يرتبط بدوره بمصير الصراع العربي ـ الاسرائيلي ومدى تحسّن أو تدهور العلاقات السياسية العربية ـ العربية. كما أنه لا يكفي توافر الموارد الهيدروكربونية والمعادن الهامة في باطن الأرض العربية، بل لا بد أن يشمل «معيار الأهلية» بهذا الصدد عناصر أخرى تتضمن مدى توافر المسوح والتقنية والمعدات اللازمة على الصعيد المحلي (القطري أو القومي)، دون الاستعانة بالخبرة أو الشركات الأجنبية سوى في أضيق الحدود.

د ـ مدى توافر التقانة ومهارات قوة العمل الملائمة

لا تعاني المنطقة نقصاً (بل فائضاً) في قوة العمل اللازمة للنهوض بأعباء عمليات التنمية «بالاعتماد على النفس»، ولكن المشكلة تكمن في «التركيب المهاري» (Skill structure) لقوة العمل العربية ومدى ملاءمة هذا التركيب لتوفير المهارات الحرجية بالكميات والنسب المطلوبة. فبالرغم من التوسّع في عمليات التعليم والتدريب المهني، تظل هناك مشاكل مواءمة هامة بين مخرجات النظام التعليمي والتدريبي العربي وبين متطلبات العمالة

---

(٤) انظر: ابراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

اللازمة لعمليات التنمية «بالاعتماد على النفس».

وعلى صعيد «التقانة»، يرى المؤلف أن «المورد التقاني» - إذا جاز التعبير - «وافر نسبياً، غير انه يستخدم في حدود دون طاقته وبعيداً عن الشكل الأمثل» (ص ٢٠٦). بيد أن المشكلة تكمن في رأيي ليس في سوء استخدام الموارد البشرية والتقانية الحرجة، رغم توافرها النسبي بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية والآخذة في التصنيع، بل في سوء التوزيع القطاعي والمكاني لتلك الموارد. إذ إن نزف المهارات والكفاءات والأدمغة إلى خارج الوطن العربي، قد أدى إلى تسرّب جانب هام من الموارد العربية في مجال المهارات الفردية والتقانة اللازمة للنهوض بأعباء عمليات التنمية «بالاعتماد على النفس». ودون حلّ مرض لمشكلة الديمقراطية في بلادنا وضمان الحد الأدنى من العيش الكريم في الوطن (بمقوماته المادية والمعنوية)، سوف تفتقد عملية التنمية «بالاعتماد على النفس» إحدى القوى المحركة، في ظل ذلك الفاقد المستمر للكفاءات والمهارات اللازمة.

هـ - مدى توافر القدرات الريادية والتنظيمية الذاتية

يستخدم المؤلف تعبير «القدرات الريادية» بمعنى توافر «قدرات المنظم» (Entrepreneurial skills)، وحول توافر ذلك «المورد الريادي» في الوطن العربي، يرى المؤلف أن لبنان كان القطر العربي الأكثر تمتعاً بتلك القدرات الريادية، يليه مصر وسوريا، وإلى درجة أقل، الأردن (ص ٢٠٩). ويبدو أن المؤلف قد أغفل المغرب وتونس، حيث تتوافر قدرات هامة للمنظمين هناك في اطار القطاع الخاص. ويرى المؤلف بشكل عام أن كفاءات المنظمين والقدرات الريادية متوافرة بدرجة مقبوله في الوطن العربي، خاصة عندما يتاح المجال للتدفقات الريادية في ما بين الأقطار العربية بحيث تؤدي إلى تخصيص أكثر توازناً وكفاءة للمورد الريادي. ولكن المؤلف يشترط لذلك: «وجود استقرار سياسي وتمتع المجتمع بحكم القانون المنبثق عن مبادىء العدالة» (ص ٢١٢)، ولكن هذا الشرط في حد ذاته هو شرط جوهري لنجاح كل عمليات التنمية بالاعتماد على النفس... ويجب اعتباره أحد «معايير الأهلية»، وليس مجرد شرط ملحق بأحد معايير الأهلية.

و - مدى توافر المدخرات من أجل تكوين رأس المال الثابت وتحقيق التراكم

إن توافر «المدخرات السائلة» لا يُعتبر سوى شرط ضروري وغير كافٍ بالمرة لحدوث تنمية جادة «معتمدة على النفس». وتجربة المنطقة العربية خلال الحقبة النفطية خير دليل على ذلك. فرغم ارتفاع حجم الاحتياطيات المالية المتراكمة لدى الأقطار العربية المصدرة للنفط، وارتفاع حجم الودائع السائلة والأصول المالية التي يمتلكها القطاع العائلي في العديد من الأقطار العربية (النفطية وغير النفطية)، فإن توجه تلك الأموال (العامة والخاصة) إلى قنوات الاستثمار المنتج وتحقيق عمليات التراكم الكثيف التي تؤدي إلى تطوير هياكل الانتاج في الاقتصادات العربية والتوسيع المطرد للطاقات الانتاجية كان محدوداً للغاية، واستأثرت الاستثمارات العقارية والمضاربات المالية بالجانب الأكبر من تلك الأموال. فإذا كان الاقتصاد العربي - في مجموعه - لا يعاني ضعف «الطاقة الادخارية»، فإن الأزمة تكمن في عدم توافر الشروط اللازمة السياسية والاجتماعية والمؤسسية لتحويل رأس المال النقدي السائل المتوافر بغزارة إلى رأس مال انتاج عيني يكون رافعة لعمليات التنمية «بالاعتماد على النفس».

ولعل المعضلة التي تواجه مشروعات التنمية الجماعية العربية «بالاعتماد على النفس» هي تحوّل جانب كبير من تلك الفوائض المالية الكبيرة إلى «رهينة» لدى المصارف وأسواق المال الغربية، في الوقت الذي تتفاقم فيه مديونية الوطن العربي. كذلك هناك مجال كبير لتحسين «القدرة الادخارية» للاقتصاد العربي، من خلال ترشيد الاستهلاك وعمليات التبديد والهدر للموارد، إذ إن الفائض الاقتصادي «الاحتمالي» يفوق بكثير الفائض الاقتصادي «الحالي» المتولد في الوطن العربي.

ز ـ توافر قيادات «سياسية» و «ادارية» ذات توجه انمائي

ولعل هذا المعيار السابع والأخير يعتبر أهم «معايير الأهلية» قاطبة. والقيادات التي تعنيها هنا هي في حقل العمل العام والخاص والتعاوني. كذلك فإن المقصود ليس توفر عدد محدود من القيادات (مهما بلغت درجة كفاءتها وبراعتها)، بل المقصود هو توافر **شبكة متكاملة من القيادات العليا والوسيطة** على المستويات كافة وفي كل المرافق ومناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية. إذ إن مأساة الوطن العربي تكمن في أن بعض القيادات السياسية والادارية ذات القدرات الاستثنائية توافرت من وقت إلى آخر في هذا القطر أو ذاك، ولكنها لم ترقَ أبداً إلى مستوى تلك الشبكة المتكاملة التي نتحدث عنها، ناهيك عن حجم الفاقد في ما توافر من عناصر لها تلك المواصفات القيادية نتيجة ظروف الاحباط السياسي في الداخل أو هجرتها وتهميشها في الخارج.

وفي نهاية المطاف، وعندما نجمع خيوط النقاش السابق المتصل بما تم تسميته معايير الأهلية» لعملية التنمية بالاعتماد على النفس، يقرر المؤلف أن التنمية بالاعتماد على النفس «ليست ممكنة في المرحلة الراهنة إلاّ وفي الحد الأقصى لبعض الأقطار شريطة تعاونها وتفاعلها وتصرّفها معاً بشكل منسق، على اعتبار أن تلك الأقطار تتمتع معايير الأهلية فيها بشكل عام بدرجة متوسطة/ مرتفعة من الوفاء بمتطلبات الاعتماد على النفس» (ص ٢٢٥). والأقطار المقصودة هي: **الجزائر ومصر والسعودية وسوريا والعراق ولبنان والأردن** (ص ٢٢٧)، وأنا من جانبي أضيف **المغرب** إلى تلك المجموعة.

ورغم أهمية المعايير السبعة التي اقترحها يوسف صايغ لتقييم «مدى الأهلية» للانطلاق في اتجاه التنمية بالاعتماد على النفس، فإن الصورة المعرفية للعلاقات الجدلية والتراتبية بين كل من تلك المعايير تظل غير واضحة، إذ إن هناك علاقات اعتماد وتفاعل متبادل بين تلك المعايير **بشكل تراتبي**، حيث هناك معايير لها أولوية وذات طبيعة حاكمة عن غيرها، بمعنى أن توافرها يُعتبر شرطاً أولياً (Prim-ary condition) حتى تتحقق فاعلية ما يليها من معايير، وبما يولد معايير جديدة للأهلية لم يتم تضمينها صراحة في قائمة المؤلف يوسف صايغ. ونود أن نقترح ـ اغناءً للنقاش حول التنمية المعتمدة على النفس ـ الصورة التالية المعدّلة لعلاقات التراتب والتغذية العكسية بين معايير الأهلية لنجاح عمليات التنمية بالاعتماد على النفس، وقد صارت تلك المعايير **تسعة** وليس مجرد **سبعة** (راجع الشكل (١)).

ديناميّة التنمية العربية وقضية الديمقراطية

بعد تلك الجولة الحافلة، يطرح المؤلف على نفسه وعلينا السؤال الهام التالي: ما هي هوية النظام أو النسق السياسي والاجتماعي ـ الاقتصادي الذي نراه اطاراً ملائماً للتحرك ضمنه نحو التنمية العربية بالاعتماد على النفس؟ ويعترف المؤلف أن هناك ضرورة لإحداث تبدّل اجتماعي واسع

شكل (١)

شكل توضيحي لعلاقات الترابط والتراتب
بين «معايير الأهلية»
من أجل التنمية بالاعتماد على النفس

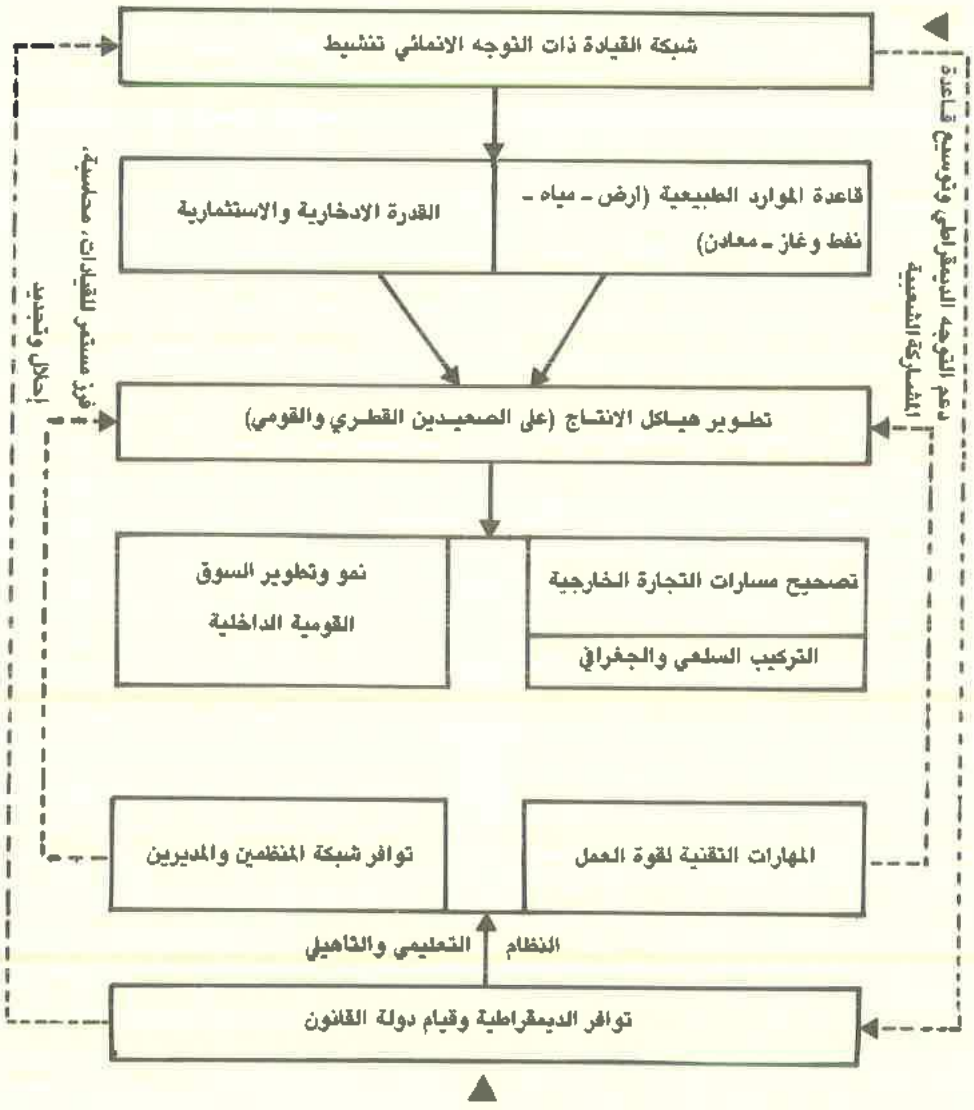

مفتاح:

▲ متغيرات اولية وحاكمة لا بد من البدء بها.

---- علاقات التغذية العكسية.

الأبعاد كيما لا تظل التنمية المعتمدة على النفس مجرد رياضة ذهنية يصعب ترجمتها إلى حقيقة ملموسة.

ويرى يوسف صايغ أن معظم العرب القوميين يرون الآن: «ان الوحدة العربية كتجسيد للقومية العربية تفقد قيمتها ما لم يكن النسق الاجتماعي القائم فيها تقدمياً، تتم فيه المشاركة السياسية، يحترم حقوق الانسان وحرياته، يعنى بشكل ملموس بمتطلبات العدالة الاجتماعية، ويكون ذا توجه انمائي بشكل واضح» (ص ٢٧٠). وهكذا يلخص يوسف صايغ ما يسميه «النسق القومي ـ التقدمي» دون مزيد من التفاصيل حول معالم ذلك النسق الذي لن يجسّد نظاماً رأسمالياً صافياً أو نظاماً اشتراكياً صافياً، بل هو نوع من «الاقتصاد المختلط» حيث يتجسّد النموذجان معاً في خليط أو تمازج يختلف بين بلد وآخر.

وحول القوى الاجتماعية المساندة لمشروع التنمية المعتمدة على النفس، يحدد المؤلف ثلاث قوى رئيسية: (أ) القيادات في الجوانب الرئيسية للحياة (السياسة والتربية والثقافة والفكر والاعلام وقطاع الأعمال الخاص)، (ب) المفكرين النشطين من الانتلجنسيا، الذين لا يجمعهم كيان تنظيمي أو مؤسسي واحد، بما في ذلك الخبراء والعلماء والاختصاصيين، (ج) القاعدة العريضة من المواطنين العاديين الذين يجب أن تتاح لهم فرصة المشاركة السياسية بشكل واسع، حتى قبل تحقق «الديمقراطية الاجتماعية» القائم على تأمين لقمة العيش وتحرير المواطن من الفاقة والأمية والسحق الاجتماعي.

وفي الوقت الذي أتفق فيه مع المؤلف على ضرورة توسيع المشاركة السياسية للقاعدة العريضة من المواطنين الفقراء والمحرومين والأميين، وعدم تأجيلها انتظاراً لتحقيق العدالة الاجتماعية والتحرير الاجتماعي، وذلك من خلال التوعية والتعبئة والتأطير، أجد نفسي لست متفقاً تماماً مع ما ذهب إليه المؤلف في حديثه عن المفكرين وعناصر الانتلجنسيا من أن «المفكرين هم المرشحون ليكونوا الحزام الناقل من شبكة القيادة والقسم المسيَّس من الشعب» (ص ٢٨٧). فقد أخذت فئة المفكرين وعناصر الانتلجنسيا تفقد جانباً هاماً من المكانة الرفيعة والمصداقية التي كانوا يتمتعون بها في الوطن العربي، بسبب تقلّب مواقفهم واستجابتهم لمحاولات الرشوة بالمال «بالمناصب ضد قوى داخلية وخارجية، حتى لا أغالي إذا قلت إن فئة المفكرين وعناصر الانتلجنسيا تم تحضيرها لتكون بمثابة «الحزام العازل» ـ وليس «الناقل» ـ على عكس الحال في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات. وتظل هناك استثناءات هامة ومشرفة لم تتغير ولم تبدّل تبديلاً، ومن بينها مؤلف الكتاب التوأم لمؤلفه اليوم: **الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للمفهوم القومي العربي** الصادر في بيروت عام ١٩٦١ □

محمد عابد الجابري

الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية

ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ٢١٨ ص.

محمد صفي الدين خربوش

مدير مكتب مركز دراسات الوحدة العربية ـ القاهرة، سابقا

توطئة

الكتاب الذي بين أيدينا، أحد اسهامات مفكر عربي بارز شغل نفسه، وشغل المناخ الثقافي العربي، بدراساته المتميزة للفكر وللعقل العربيين. وبالرغم من أن هذا الكتاب قد صدر في أوائل الثمانينيات (صدرت الطبعة الأولى في العام ١٩٨٢) فإنه ما يزال يحظى بالأهمية بعد مرور عقد من الزمان.

يضم الكتاب خمسة فصول تسبقها مقدمة. وبينما خُصّصت المقدمة لتحديد المقصود بالخطاب العربي المعاصر وبمنهج الدراسة، تناولت الفصول الأربعة الأولى أربعة أنواع من الخطاب العربي المعاصر هي: الخطاب النهضوي والخطاب السياسي والخطاب القومي والخطاب الفلسفي. وانقسم كل خطاب إلى موضوعين رئيسيين هما على الترتيب: النهضة والسقوط، والأصالة والمعاصرة في الفصل الأول؛ والدين والدولة، والديمقراطية والأهداف القومية في الفصل الثاني؛ والوحدة والاشتراكية، والوحدة وتحرير فلسطين في الفصل الثالث؛ ومن أجل «تأصيل» فلسفة الماضي، ومن أجل «فلسفة عربية» معاصرة في الفصل الرابع. أما الفصل الخامس، الذي يُعتبر بمثابة خلاصة أو خاتمة، فقد جاء بعنوان «خلاصات وآفاق: من أجل الاستقلال التاريخي للذات العربية».

أولاً: المفاهيم والمنهج

يبدأ الجابري بتعريف الفكر لكي يعرِّف الخطاب، فالفكر العربي أو أي فكر، مجموعة من النصوص. والنص رسالة من الكاتب إلى القارىء فهو خطاب... فالاتصال بين الكاتب والقارىء إنما يتم عبر النص... المعنى الذي يحمله النص في آن واحد، من انتاج الكاتب والقارىء. الكاتب يريد أن يقدم فكرة أو وجهة نظر معينة في موضوع معيّن، وهذا خطاب، والقارىء يتلقى هذه الفكرة أو الوجهة من النظر كما يستخلصها هو من النص وبالطريقة التي «يختارها»... وهذا تأويل للخطاب أو قراءة له. هناك إذن جانبان يكوّنان الخطاب: ما يقوله الكاتب وما يقرأه القارىء (ص ٩).

وما دامت للخطاب دعامتان أو جانبان ـ مقول الكاتب ومقروء القارىء ـ فقد استلزم

تعريفه تحديد دعامَتيه. فالخطاب ـ باعتباره مقول الكاتب ـ بناء من الأفكار يحمل وجهة نظر، أو هذه الوجهة من النظر مصوغة في بناء استدلالي، أي بشكل مقدمات ونتائج. ولا بد في هذا البناء من استعمال مواد (مفاهيم). ولا بد من إقامة علاقات معينة بين تلك المواد حتى يصبح بناءً يشدّ بعضه بعضاً. وسواء تعلّق الأمر بالمواد أو بطريقة البناء، فلا بد من اختيار أشياء وإهمال أخرى، لا بد من إبراز جوانب والسكوت عن جوانب... فالخطاب من هذه الزاوية إذا كان يعبّر عن فكر صاحبه فهو يعكس أيضاً مدى قدرته على البناء... إن الخطاب يعكس كذلك مدى قدرة صاحبه على احترام تلك القواعد التي تمكّنه من تقديم وجهة نظره إلى القارىء بالصورة التي تجعلها تؤدي مهمتها لدى هذا الأخير، مهمة الإخبار والإقناع (ص ١٠).

أما الخطاب ـ باعتباره مقروء القارىء ـ فهو ذلك البناء نفسه وقد أصبح موضوعاً لعملية إعادة البناء، أي نصاً للقراءة. وكيفما كانت درجة وعي القارىء بما يفعل، فإنه لا بد أن يمارس في ذلك النص ما يمارسه صاحب الخطاب عند بناء خطابه... فيساهم القارىء هكذا في انتاج وجهة النظر، بل إحدى وجهات النظر، التي يحملها الخطاب صراحة أو ضمناً... ومن هنا اختلاف القراءات وتعدد مستوياتها (ص ١١).

ويشير الجابري إلى صنفين من القراءة هما القراءة «الاستنساخية» التي تقبل، أو تريد، الوقوف عند حدود التلقي المباشر، و «تجتهد» في أن يكون هذا التلقي بأكبر قدر من «الأمانة»، أي بأقل تدخُّل ممكن؛ والقراءة التي تعي منذ اللحظة الأولى كونها تأويلاً، فلا تتوقف عند حدود «التلقي المباشر» بل تريد أن تساهم بوعي في انتاج وجهة النظر التي يحملها، أو يتحملها الخطاب. هي لا تريد ولا تقبل الوقوف عند حدود «العرض» و «التلخيص» و «التحليل»... بل تريد إعادة بناء ذلك الخطاب بشكل يجعله أكثر تماسكاً وأقوى تعبيراً عن إحدى وجهات النظر التي يحملها صراحة أو ضمناً (ص ١٢).

وينتقد الجابري القراءتين السابقتين، فالقراءة الأولى قراءة ذات بعد واحد تحاول جاهدة أن تتبنى البعد نفسه الذي يتحدث منه صاحب النص، ومع ذلك فهي لا تخلو من التأويل. والقراءة الأولى تعمل على إخفاء المتناقضات مجتهدة في تذويبها عن طريق «التأويل». ومن ثم، يقترح الجابري قراءة للخطاب العربي المعاصر أطلق عليها قراءة «تشخيصية»، بمعنى أنها ترمي إلى «تشخيص» عيوب الخطاب وليس إلى اعادة بناء مضمونه. «إن قراءتنا هذه تريد أن تعرض وتبرز ما تهمله أو تسكت عنه او تتستر عليه أو تحاول إذابته القراءتان السابقتان. إنها كشف وتشخيص للتناقضات التي يحملها الخطاب سواء على سطحه أو داخل هيكله العام، سواء كانت تلك التناقضات مجرد تعارضات، أو جملة نقائض» (ص ١٢).

وينفي الجابري أن تكون قراءته عملاً «بريئاً» أي قراءة لا تسهم في إنتاج المقروء، لأن هذه القراءة لا وجود لها، وإذا وُجدت فهي النص ذاته، من دون قراءة. «هدفنا إذن ليس انتاج أطروحات معينة من الخطاب الذي نتعامل معه ولا تفنيد أطروحاته، بل هدفنا هو حمله على «تفكيك» نفسه، على الكشف عن تهافته وتقديم تناقضاته ونقائضه عارية، بكل ضعفها وسذاجتها. وبعبارة أوضح وأدق: إن ما يهمنا من هذا الخطاب، الحديث والمعاصر، ليس مضمونه الايديولوجي، ولا محتواه «المعرفي» بل كل ما يهمنا منه هو كونه يحمل علامات العقل الذي ينتجه، وإذن فما يهمنا هو تشخيص هذه «العلامات»... علامات «اللاعقل» في الخطاب العربي الحديث والمعاصر» (ص ١٣).

ويوضّح الجابري أنه قد زاوج في الكتاب بين المعالجة البنيوية والتحليل التاريخي للتعرّف على «كيف» الخطاب العربي المعاصر مركّزاً على بنيته المنطقية وأسسه الابيستيمولوجية. ومن ثم، فقد نظر إلى الفكر العربي الحديث والمعاصر من خلال القضايا التي يعالجها، وليس من خلال

التيارات الايديولوجية التي تتقاسمه، وقد نظر إلى هذه القضايا في ترابطها وتشابكها، أي بوصفها مجموعة مشاكل فكرية، تكوِّن إشكالية، أو بنية فكرية واحدة. وقد قام بعرض هذه القضايا في «تطورها» التاريخي بأسلوب تفكيكي وليس في سياق تركيبي بهدف ابراز ضعف الخطاب وحمله على الكشف بنفسه عن تناقضه وتهافته (ص ١٣).

ويؤكد الجابري أنه لم يوفّق إلى تبنّي منهج معيّن من المناهج «الجاهزة»، وأن طبيعة الموضوع ونوع الهدف المطلوب هما اللذان يفرضان الأخذ بمنهج معيّن، أو بعدة مناهج، أو «اختراع» منهج جديد. ويرى أن المنهج هو أساساً: المفاهيم التي يوظفها الباحث في معالجة موضوعه والطريقة التي يوظفها بها. وهذه المفاهيم قد يجدها الباحث قائمة في المجال نفسه الذي يتحرك فيه، أو قد يضعها وضعاً، أو قد يستعيرها من مجال آخر، وفي هذه الحالة يعمل على «تلوينها» أي على تضمينها أموراً لم تكن تشملها من قبل أو إفراغها من أمور كانت مشبّعة بها (ص ١٤).

ويشير الجابري الى أن يوظّف مفاهيم تنتمي إلى فلسفات أو منهجيات أو «قراءات» مختلفة متباينة، يمكن الرجوع ببعضها إلى كانط أو فرويد أو باشلار أو ألتوسير أو فوكو بالإضافة إلى عدد من المقولات الماركسية. ويشير أيضاً إلى عدم التقيّد في توظيفه تلك المفاهيم بالحدود والقيود نفسها التي تؤطرها في إطارها المرجعي الأصلي، بل يتعامل معها بحرية واسعة مع وعيه هذا تمام الوعي وممارسته هذه الحرية بكل مسؤولية. ومردّ هذا إلى أنه لا يعتبر هذه المفاهيم قوالب نهائية، بل فقط أدوات للعمل يجب استعمالها في كل موضوع بالكيفية التي تجعلها منتجة، وإلا وجب التخلّي عنها (ص ١٤).

ويحدِّد الجابري ما يقصده بالعربي في وصف الخطاب بأنه الخطاب الصادر عن مفكرين عرب بلغة عربية وفكروا فيه في أفق عربي. ويعني هذا استبعاد ما كتبه المستشرقون لأن خطابهم ليس صادراً عن «العقل العربي»، وإغفال ما كتبه مفكرون عرب بلغات أجنبية لأن خطاب هؤلاء يخضع لأدوات فكرية مفهومية وتعبيرية تنتمي إلى فضاء آخر غير فضاء «العقل العربي». كما تجنّب ما كُتب في أفق قطري أو تحت ضغط مشاكل قطرية خاصة، وتقيَّد إلى حدٍ كبير بالخطاب الذي يفكِّر عربياً.

ويحدِّد الجابري الفترة الزمنية التي يغطيها البحث، أي صفة «المعاصر»، بأنها الفترة التي تمتد من ابتداء اليقظة العربية الحديثة مع منتصف القرن الماضي إلى الآن (مطلع الثمانينيات). ويرى أن الخطاب العربي الحديث والمعاصر لا زال كله معاصراً لنا سواء ما كتب منه منذ مئة سنة أو ما يكتب اليوم. «لقد ترددت في البحث، وبكثرة، كلمتا «الحديث» و «المعاصر»، ونحن لا نقصد بالجمع بينهما سوى التأكيد على وحدة هذا الخطاب، سواء ما ينتمي منه إلى أواخر القرن الماضي أو ما يكتب أو تعاد كتابته في أيامنا هذه ـ أوائل الثمانينيات. أما عندما يرد الوصف «معاصر» منفرداً فالغالب أننا نقصد به ما ينتمي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبالخصوص منذ الصورة (هكذا وصوابها الثورة) «المصرية الناصرية» (ص ١٦).

ثانياً: الخطاب العربي المعاصر

يصنِّف الجابري الخطاب العربي المعاصر ـ كما سبق القول ـ إلى خطاب نهضوي، وآخر سياسي وثالث قومي ورابع فلسفي.

ـ ١ ـ

ويشير الجابري إلى ثلاثة أطراف تحدِّد تصور العرب للنهضة: النموذج الأوروبي،

والنموذج العربي الاسلامي، والانحطاط كما يعانونه ويزدادون وعياً به. ويذكر ظاهرة التضخم على مستوى الطموح في الخطاب النهضوي العربي الحديث والمعاصر، التضخم الذي يربط النهضة بقيادة الانسانية وليس فقط باللحاق بالركب الحضاري الراهن لدى المتمسكين بالنموذج الاسلامي، والذين يتصورون النهضة على أنها بعث للإسلام جديد (سيد قطب). ويوجد هذا أيضاً لدى أقطاب الاتجاه القومي الذين يزاوجون في تصورهم للنهضة بين النموذج العربي الاسلامي (بوصفه نموذجاً عربياً بالأساس) والنموذج الأوروبي والذين يفهمون النهضة على أنها انبعاث قومي لأداء رسالة إلى العالم أجمع (منيف الرزاز، الياس فرح، مطاع صفدي).

ويشير الجابري إلى أن العرب لا يشكّون في امكانية قيامهم بهذا الدور القيادي للعالم عندما تتحقّق نهضتهم، بل يمكن القول إن النهضة تقترن في أذهانهم، سواء تعلّق الأمر بالنموذج الأوروبي أو بالنموذج العربي الاسلامي، باحتلال مركز الطليعة والقيادة على الصعيد العالمي. إن «منطق» التاريخ كما خبروه بالأمس وكما يرونه اليوم... يقتضي أحد أمرين: «إما أن تكون سيداً... وإما أن تكون مسوداً»... وبما أنهم كانوا أسياداً في الماضي فإن «المنطق» نفسه يقرر «إن ما تمّ في الماضي يمكن تحقيقه في المستقبل ليس فقط على صعيد النهضة بل أيضاً على صعيد السقوط. فلا بد أن تدخل الحضارة الغربية الحديثة المعاصرة التي «بلغت» أوج ازدهارها في طور الانحطاط ليُفْسَح المجال للحضارة العربية المقبلة التي ستكون حينئذ مؤهلة لقيادة البشرية.

ويعلّق الجابري على هذا الموقف قائلاً:

«وهكذا فكما وقف ابن خلدون بالأمس شاهداً على تراجع الحضارة العربية الاسلامية وبداية نشوء وتكوّن الحضارة الأوروبية الحديثة، ينصّب كثير من الكتّاب العرب انفسهم اليوم، بل منذ قرن او يزيد، «شهداء» على قرب «انهيار» الحضارة الغربية المعاصرة، وبالتالي على قرب «قيام» الحضارة العربية المستقبلية التي ستحلّ محلها في قيادة العالم. ولكن مع هذا الفارق وهو أن ابن خلدون كان شاهداً على واقع، أما الكتّاب العرب المعاصرون فهم «شهداء» على حلم» (ص ٢٦).

ويؤكد الجابري وجود علاقة ثاوية خلف عناصر الخطاب النهضوي العربي بكل اتجاهاته تتلخص في «عندما يسقط الغرب ستتعدم القوى الخارجية المعرقلة لنهضتنا وإذ ذاك سنتولى قيادة البشرية. وواضح أن طرح القضية بهذا الشكل سيجعل من «النهضة المنشودة» حلماً غير قابل للتحقيق نظراً للامعقولية الشرط الموضوعي الذي يفترضه هذا الحلم ويؤسس نفسه عليه، نقصد بذلك «سقوط الغرب» أو انعدام القوى الخارجية» (ص ٣٦).

يستعرض الجابري في تناوله موضوع الأصالة والمعاصرة في الخطاب العربي الحديث والمعاصر عدداً من النماذج هي: الخطاب السلفي (محمد عبده) والليبرالي (سلامة موسى) والسلفي الليبرالوي (حسن صعب) والليبرالي الجديد أو الليبرالي ـ الوضعي ـ السلفوي (زكي نجيب محمود) والماركساوي العربي (نسيب نمر) وداعية الماركسية التاريخانية (عبد الله العروي). ويخلص من تناوله إلى أن السلفي والليبرالي العربي يلتقيان على صعيد واحد، فكلاهما يرى «النهضة» في القفز على التاريخ، لا في صنعه. الأول يراها في «العودة إلى سلف الأمة قبل ظهور الخلاف»، والثاني يراها في العودة إلى المبادىء «الأوروبية» ولنقل «قبل ظهور الاستعمار» (ص ٤٢).

أما الخطاب السلفي ـ الليبرالوي فيسكت ـ من وجهة نظر الجابري ـ عن واقع «العقل العربي» عن مكوّناته وثوابته، عن نقائضه وتناقضاته، ليؤكّد منذ البدء قابليته لكل تقدم، وليطلب منه الاقبال على المبادىء الأوروبية الجديدة التي وإن كانت أوروبية في

الحاضر فهي ذات جذور تمتد بعيداً في ماضينا العربي، بل في أعماق شرقنا القديم (ص ٤٤).

ويخلص من استعراض خطاب صاحب المنطق الوضعي (زكي نجيب محمود) إلى أن المنطق الوضعي لديه قد توارى ليترك مكانه للميتافيزيقا، التي كانت من قبل خرافة «... فعدوى التناقض والتهافت في «العقل العربي» لا تقف عند حدود الليبرالية والسلفية وامتداداتهما في فكرنا المعاصر بل تتعداهما إلى اتجاهات أخرى أكثر عصرية» (ص ٤٩).

ولا تختلف إشكالية الماركساوي العربي - في نظر الجابري - عن اشكالية زميليه السلفي - الليبرالوي، والليبرالي - السلفوي، رغم أن الأول يتبرأ منهما ويتهمهما بالانتقائية. ذلك أنه هو الآخر، حينما يفكر في ضرورة «ايجاد نظرية ثورية عربية» ينصرف بتفكيره إلى القطبين نفسهما اللذين حاول زميلاه السالفان الجمع بينهما في «تركيبة واحدة» ولا يختلف عنهما إلّا في نوع ما يريد أخذه من هذا القطب أو ذاك» (ص ٤٩).

أما الماركسي التاريخاني فلا تخلو أطروحاته بدورها من التوفيق والتناقض إلا في الظاهر... أما في «الجوهر» فهما مباطنان لها، يتحكمان فيها ويوجهانها. إنه هو الآخر يطرح، وبكيفية «سرية»، السؤال نفسه: «ماذا يجب أخذه؟» و «ماذا يجب تركه؟» ثم يجيب، وبكيفية سرية كذلك: نأخذ من الماركسية الشكل، ومن الليبرالية المضمون، وهذا يذكّرنا بموقف زميله الوضعي اللاتاريخاني» (ص ٥٨).

ويخلص الجابري من دراسة الخطاب النهضوي العربي إلى أن هذا الخطاب المبشّر بالنهضة والثورة والأصالة والمعاصرة خطاب توفيقي متناقض، محكوم بسلف. ويعني هذا أنه خطاب فاشل، خطاب لا يرى الواقع كما هو، لا يعبّر عنه، ولا يعرّف به، وبالتالي لا يرى المستقبل إلا من خلال «التمثال» الذي يقيمه في ذهنه لـ «السلف» الذي يستكين إليه، بل يستسلم له، فهو إذن، خطاب وعي مستلب (ص ٥٩).

- ٢ -

يعتبر الجابري الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر - وهو موضوع الفصل الثاني - الوجه الآخر للخطاب النهضوي العام، وبالتالي فهو يمارس السياسة، لا كخطاب في الواقع القائم، بل كخطاب يبحث عن واقع آخر... هو لا يواجه الواقع السياسي القائم ولا يدعو إلى تغييره أو إصلاحه انطلاقاً من تحليله، بل إنه يقفز عليه ليطرح كبديل عنه: إما «الواقع» - الماضي العربي الاسلامي المجّد، وإما «الواقع» - الحاضر الأوروبي في ثوبه الليبرالي أو ما بعد الليبرالي (ص ٦٥). أكثر من هذا، سيمارس الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر السياسة، إذن، في موضوعات «غير» سياسية، موضوعات لا تنتمي إلى «السياسة» بمعنى البحث في علاقة السلطة بالمواطن والمواطن بالسلطة، إلا انتماء غير مباشر. والحق إن ما يلفت النظر في الفكر العربي الحديث والمعاصر - والكلام للجابري - هو ضحالة الخطاب السياسي فيه، نقصد الخطاب الذي يطرح مشكلة الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما من منظور يعالج بالأساس مسألة السلطة (ص ٦٥).

ويعتبر الجابري أن قضية العلاقة بين الدين والدولة من أبرز القضايا السياسية التي شغلت الفكر العربي الحديث والمعاصر ولا زالت تشغله، بل إن الفصل في هذه القضية كان يُقدَّم، ولا يزال، من طرف التيارات المتعارضة كشرط أولي لنجاح النهضة، بل لإمكانيتها (ص ٦٧).

ويسوق الجابري وجهات نظر كل من أحد رواد الليبرالية في الفكر العربي الحديث (بطرس البستاني) ورائد السلفية المعاصر له

(جمال الدين الأفغاني) ورائد الاصلاح الديني في العصر الحديث (محمد عبده) والسلفي «الأصيل» (سيد قطب). ويخلص بعد ذلك إلى أن الخطاب السلفي قد انطلق من طرح العلاقة بين الدين والدولة بالنسبة إلى مجتمع الغد، مجتمع النهضة، ليبحثها من خلال «ما تمّ» في الماضي وليس من خلال «ما يتم» في الحاضر. وهنا وجد نفسه مضطراً إلى اعادة ترتيب العلاقة بين الدين والدولة في الماضي، تاريخياً وشرعياً، فتحوّل النقاش داخل الدائرة السلفية ذاتها، إلى نقاش «أكاديمي» يبتعد عن «السياسة» وبالتالي عن «الحاضر» مسافات تزداد اتساعاً، نقاش «محايد» أو «ملتزم» حول نظام الحكم في الإسلام (ص ٧٣).

ولا يختلف مسار الخطاب الليبرالي العربي ـ لدى الجابري ـ عن مسار صنوه السلفي، فقد انطلق هو الآخر من شعار «فصل السلطة الروحية عن السلطة المدنية» في دولة الغد ودولة النهضة لينتهي به الأمر إلى البحث في دولة الأمس بهدف اعادة ترتيب العلاقة بين العروبة والاسلام في التاريخ، منتقلاً هكذا، مثله مثل السلفي، من ممارسة السياسة في الحاضر إلى ممارستها في الماضي. (ص ٧٤). ولم يكن الليبرالي العربي ـ عندما طالب في منتصف القرن الماضي بفصل «السلطة الروحية عن السلطة المدنية» ـ يقصد في الحقيقة فصل الدين عن الدولة بالشكل الذي حدث في أوروبا، بل كان يقصد ـ من بين ما يقصد ـ فصل، أي تحرير الكيان العربي عن الامبراطورية العثمانية، وبالتالي بناء دولة قومية (ص ٧٤). وبينما لم يكن السلفي يستطيع التفكير في جامعة اسلامية دون عروبة، لم يكن الليبرالي العربي يفكر، ولا كان يستطيع التفكير في دولة وطنية، اقليمية أو عربية قومية، دون الاسلام (ص ٧٥).

ويقرّر الجابري أن العلمانية كانت تعني أول الأمر في الخطاب السياسي العربي الحديث فصل «السلطة الروحية» عن «السلطة المدنية». وكان المقصود هو الدعوة إلى دولة قومية عربية، ضداً على الجامعة الاسلامية، أو المطالبة بدولة اقليمية ضداً على الامبراطورية العثمانية. ثم صارت «العلمانية» ـ ودائماً على مستوى الخطاب العربي ـ تعني ترتيب العلاقة بين «العروبة» و «الاسلام» على مدى التاريخ العربي الاسلامي تأسيساً لهوية الدولة القومية القائمة، وها هو «مصطلح العلمانية» يعني الآن قبول ظاهرة التعدّد الديني والطائفي... من موقع الاعتراف بحقوق الأقليات (ص ٨٠).

ويقرّر الجابري في ثقة أن بنية الخطاب العربي الحديث والمعاصر تقدم من داخلها ما يمنع صاحبها من الكلام عن الديمقراطية كنظام للحكم ونظام في المجتمع. (ص ١٠١). لماذا؟ لأن الكلام في الديمقراطية كنظام للحكم يفرض طرح قضية مصدر السلطة وشكل الدولة، هذا في حين أن «النظام الأمثل» للحكم في التصور العربي ـ الاسلامي هو النظام الذي يقيمه «المستبد العادل»، ويتحقق من خلاله... فكرة «المستبد العادل» الثاوية وراء الخطاب السياسي العربي هي التي تمنع هذا الخطاب من الكلام في الديمقراطية بوصفها نظاماً للحكم. اما ما يمنع الخطاب نفسه من الكلام في الديمقراطية بوصفها نظاماً للمجتمع فهو أن الديمقراطية في مجتمع متعدّد الأقليات كالمجتمع العربي تقتضي، ولا بد، نظام اللامركزية، والخطاب السياسي العربي لا يقبل شعار «اللامركزية» لأنه محكوم بإشكالية الخطاب القومي، اشكالية الوحدة والاشتراكية (ص ١٠٢).

ـ ٣ ـ

يرى الجابري أن الخطاب القومي ـ وهو موضوع الفصل الثالث ـ جزء من الخطاب النهضوي من جهة، ومحاولة لاحتوائه

و «تجاوزه» من جهة أخرى، هو جزء منه لأنه ينتمي بصورة عامة إلى «اشكالية النهضة»، وهو محاولة لاحتوائه و «تجاوزه» لأن النهضة التي يريدها هي «النهضة ـ الثورة» التي يجعلها مرادفة للوحدة والاشتراكية. والخطاب القومي العربي المعاصر هو قبل ذلك وبعده خطاب «من أجل» فلسطين. فالتحرر العربي مرهون بتحرير الأرض السليب (ص ١٠٧).

يتناول الجابري الخطاب القومي العربي من خلال موضوعين هما: الوحدة والاشتراكية، والوحدة وتحرير فلسطين. ويستعرض كتابات عدد لا بأس به من المفكرين والزعماء «القوميين» من ساطع الحصري وعبد العزيز الدوري وعبد الله عبد الدائم حتى الياس مرقص وياسين الحافظ وطيّب تيزيني مروراً بميشيل عفلق وجمال عبد الناصر ومنيف الرزّاز ونديم البيطار.

ويخلص الكتاب إلى أن الخطاب القومي لم يتمكن من تشييد نظرية قومية تفسّر الواقع العربي تفسيراً علمياً وترسم الطريق إلى تغييره، نظرية تقدّم البديل العلمي وتعمل على تحقيقه. لماذا؟ لأن الخطاب القومي خطاب اشكالي ما ورائي: وهو خطاب اشكالي (Problématique) بمعنى أنه يطرح مشاكل لا حلّ لها، أو لا تتوفر ـ لا ذاتياً ولا موضوعياً ـ امكانية تقديم حلّ حقيقي لها. وهو خطاب ما ورائي بمعنى انه خطاب في «الممكنات الذهنية» أي في «ما بعد» الواقع العربي الراهن، وبالتالي فالعلاقات التي يقيمها بين هذه «الممكنات» او بينها وبين الواقع تظل هي الأخرى داخل عالم الإمكان حتى لو ألبست قالب «الضرورة المنطقية» (ص ١٤٢).

يدلّل الجابري على صحة وجهة نظره السابقة من خلال تأكيد وجود نقائض في الخطاب القومي العربي بمعنى زوجين من القضايا كل واحدة منهما نقيض الأخرى. وسواء كان هذا الخطاب ذا نزعة ليبرالية أو ميول اشتراكية، أو كان ماركسياً أو ماركساوياً متياسراً فهو يتعامل مع ثلاثة مفاهيم، أو حدود هي: الوحدة، الاشتراكية، تحرير فلسطين. وتكاد مهمة هذا الخطاب تنحصر في ترتيب العلاقة بين هذه الحدود ترتيباً ما، أو تركيباً على نحو ما. فإذا تبيّن بالتجربة أن نوعاً ما من التركيب غير قابل للتطبيق العملي أو أن محاولة تطبيقه قد فشلت، انتقل الخطاب إلى تركيب آخر، سيكون بالضرورة نقيض التركيب السابق (ص ١٤٤).

أكثر من هذا، نحن إذن أمام نقائض تؤسس الخطاب القومي العربي المعاصر بمختلف منازعه الايديولوجية (ليبرالي، اشتراكي، ماركسي... الخ) مما يجعل من هذا الخطاب خطاب نقائض ايديولوجية. ومنشأ هذه النقائض أنها ترجع إلى كون العقل المنتج لها يتعدى حدود «التجربة» ويدّعي معرفة ما وراء الواقع. وبعبارة أخرى، إن النقائض من هذا النوع ترجع إلى كون العقل الذي ينتجها يتعامل مع الممكنات الذهنية لا مع المعطيات الواقعية. والحق أن الخطاب القومي العربي المعاصر هو خطاب في «الممكنات الذهنية»، فهو من هذه الناحية خطاب «ميتا واقعي» ما ورائي، يتحدّث عن «ما بعد» الواقع العربي الراهن. وهكذا، فجعل «الوحدة» مثلاً شرطاً لتحقيق «الاشتراكية»، أو العكس، هو جعل ممكناً شرطاً لممكن آخر. وبالتالي فالعلاقة ستكون بالضرورة علاقة «ممكنة». وفي عالم الامكان يمكن البرهنة ـ صورياً ـ على القضية وعكسها (ص ١٤٥).

ـ ٤ ـ

ويرى الجابري أن الخطاب الفلسفي في الفكر العربي الحديث والمعاصر ـ وهو موضوع الفصل الرابع ـ فرع من الخطاب النهضوي وامتداد له، وهو يؤكد انتماءه إليه إما صراحة وإما ضمناً. إن هذا يعني أنه

واقع هو الآخر تحت ضغط الاشكالية العامة لفكر «النهضة»، إشكالية «الأصالة والمعاصرة». ولكنه إذ يتجه إلى التراث أو إلى الفكر الأوروبي لا يبحث عما «يجب أخذه»، كما هو الشأن بالنسبة إلى الخطاب النهضوي العام، بل يكاد ينصرف بكل اهتمامه إلى البحث عن مكان في التاريخ لتراثنا الفلسفي وصولاً إلى «تأصيل» الفلسفة العربية الاسلامية من جهة، وإلى محاولة انشاء «فلسفة عربية» معاصرة من جهة أخرى، ومن هنا كان هذا الخطاب خطابين: خطاب من أجل فلسفة الماضي، وخطاب من أجل فلسفة المستقبل (ص ١٤٩).

ويستعرض الكتاب في الموضوع الأول «من أجل «تأصيل» فلسفة الماضي» كتابات المدافعين عن هذه الأصالة (مصطفى عبد الرازق وعلي سامي النشّار وابراهيم مدكور وحسين مروّة) والرافض لهذه الأصالة (عبد الرحمن بدوي). بينما يقدّم في الموضوع الآخر «من أجل «فلسفة عربية» معاصرة» عرضاً لرؤى رائد الوجودية في العالم العربي (عبد الرحمن بدوي) وصاحبي الجوانية (عثمان أمين) والرحمانية (زكي الأرسوزي).

ويخلص الجابري من دراسة الخطاب الفلسفي العربي المعاصر إلى أن هذا الخطاب بنوعيه يتجه، عندما يريد أن يربط نفسه بتراثنا العربي الاسلامي إلى أكثر جوانب هذا التراث بعداً عن الفلسفة، بل إلى أشدها عداوة للفلسفة والفلاسفة (ص ١٨٧، ١٨٨). كما يتّسم هذا الخطاب بالطابع التوفيقي ـ بل التلفيقي ـ وهي سمة من سمات جميع أنواع الخطاب النهضوي العربي المعاصر. ويتميّز الخطاب الفلسفي في سمته التوفيقية بمحاولته ربط الجوانب اللاعقلانية في الفكر العربي المنحدر إلينا من الماضي، بالجوانب اللاعقلانية في الفكر الأوروبي الحديث والمعاصر، وكأن هذه تمثّل «المعاصرة» وتلك تمثّل «الأصالة». والنموذج المتكرر في هذا النوع من التوفيق هو الجمع بين الغزالي وبرغسون. وذلك إلى درجة يمكن القول معها ان الخطاب الفلسفي العربي المعاصر بمختلف «اتجاهاته» ومنازعه يستقطبه هذان الرجلان: أعني ميولهما «الحسّية» اللاعقلانية. وبعبارة أخرى إن الغزالي، لا ابن رشد، هو الذي ينطق في هذا الخطاب... هذا ما جعل منه خطاباً «توفيقياً» في مملكة اللاعقل بقطاعيها: العربي «الأصيل» والأوروبي «المعاصر». ويتساءل الجابري متهكّماً: فكيف يمكن أن يحقّق هذا الخطاب مطامحه النهضوية؟ كيف يمكن أن يكون مدشّناً لنهضة فلسفية؟ (ص ١٨٨، ١٨٩).

خاتمة

ثمة عدد من الملاحظات تثيرها قراءة كتاب **الخطاب العربي المعاصر**.

فمن ناحية، أشار الجابري في المقدمة إلى أن النماذج المختارة كنصوص وشهادات ليست مقصودة لذاتها، وأن سبب اختيارها دون غيرها أنها ملائمة وتفي بالغرض وأكثر «تمثيلية» أي أكثر تعبيراً عن واقع الخطاب العربي الحديث والمعاصر، فهي تمثل الأغلبية.

والحقيقة إن هذا موضع نظر، فكيف تكون هذه النماذج ملائمة وتفي بالغرض وأكثر تمثيلية؟ لم يذكر الجابري اجابة عن هذا السؤال. ويمكن القارىء أن يزعم أنها ليست ملائمة ولا تفي بالغرض وأقل تمثيلية. أكثر من هذا، قد يرى البعض أن الجابري كان «ينتقي» النماذج الأكثر ملاءمة وتمثيلاً لتدعيم وجهة نظره في نقد الخطاب العربي الحديث والمعاصر، ولا سيما أن الكتاب لم يقدّم أي معيار لانتقاء هذه النماذج دون غيرها سوى أنها ملائمة وتفي بالغرض وأكثر تمثيلية.

ومن ناحية ثانية، يثير تصنيف الخطاب العربي المعاصر في أربعة أنواع هي: الخطاب

النهضوي، والخطاب السياسي، والخطاب القومي، والخطاب الفلسفي تساؤلاً حول المنطق المستتر وراء هذا التصنيف، لا سيما أن الكاتب قد أشار إلى أن أنواع الخطاب السياسي، والقومي، والفلسفي تعتبر فروعاً من الخطاب النهضوي. وترتب على هذا أن وجدنا المفكر الواحد يتكرر في خطابين أو أكثر. وإذا كان من الممكن قبول التداخل بين الخطاب النهضوي والأنواع الثلاثة الأخرى باعتبار الأخيرة أنواعاً من الأول، فإن من الصعب قبول التكرار والتداخل بين الخطابين السياسي والقومي (ميشيل عفلق، منيف الرزاز، ياسين الحافظ، عبد الله عبد الدائم، جمال عبد الناصر... الخ).

ولا يبدو أن هناك اختلافاً واضحاً ـ إذن ـ بين الخطابين السياسي والقومي، بل يمكن القول إن الأخير جزء من الأول. والدليل على ذلك يتضح من خلال هذه التساؤلات: أوَ لم يكن من الأوفق أن يكون موضوع الدين والدولة (أحد موضوعي الخطاب السياسي) موضوعاً ثالثاً في الخطاب النهضوي إلى جانب موضوعي النهضة والسقوط، والأصالة والمعاصرة؟ والم يكن من الأوفق أن تكون قضية الديمقراطية والأهداف القومية موضوعاً ثالثاً في الخطاب القومي إلى جانب موضوعي الوحدة والاشتراكية، والوحدة وتحرير فلسطين؟ ولماذا يضم كل خطاب قضيتين أو موضوعين؟ وهل كان هذا أحد أسباب هذا التقسيم؟

ومن ناحية ثالثة، تفاوتت النماذج بصورة صارخة بين موضوع وآخر. ففي حين أورد الكتاب خمسة عشر نموذجاً لموضوع النهضة والسقوط، وثمانية عشر نموذجاً لموضوع الدين والدولة، وسبعة عشر نموذجاً لموضوع الديمقراطية والأهداف القومية، وستة عشر نموذجاً لموضوع الوحدة والاشتراكية؛ لم يحظَ كل من موضوع الأصالة والمعاصرة وموضوع الوحدة وتحرير فلسطين وموضوع من أجل تأصيل فلسفة الماضي وموضوع من أجل فلسفة عربية معاصرة سوى بخمسة نماذج فقط.

يُضاف إلى ذلك أن الكتاب قد اعتمد أحياناً على ما ذُكر في أحد الكتب حول خطاب بعض المفكرين، ولم يكن مردّ هذا بالضرورة إلى أن المصدر الأصلي غير متاح مثل بطرس البستاني (حاشية ص ٢٨) ومحمد عبده (حاشية ص ٣٩) ومصطفى كامل (حاشية ص ٨٦).

ومن ناحية رابعة، استخدم الكتاب لغة لاذعة وأورد أحكاماً قاسية في تقييم الخطاب العربي المعاصر، وقد استُخلصت هذه الأحكام من دراسة نماذج قد لا تُعتبر ـ في نظر البعض ـ ملائمة وأكثر تمثيلية. والكتاب زاخر بنماذج هذه اللغة وتلك الأحكام التي ورد بعضها خلال استعراض الخطاب العربي المعاصر في الجزء السابق من هذه المراجعة. ويمكن إيراد بعض النماذج الأخرى مثل القول: «لقد كانت مقولات الخطاب العربي الحديث والمعاصر، ولا زالت، **مقولات فارغة جوفاء** تعبِّر عن آمال أو مخاوف ليس غير، الشيء الذي جعلها، تعكس أحوالاً نفسية وليس حقائق موضوعية» (ص ٣٨). أو القول: «السلفي والليبرالي، وجميع الأسماء الايديولوجية العربية الأخرى لا تستطيع. **نحن العرب جميعاً لا نستطيع**. ان نفهم ولا أن نعي ولا أن نمارس الأصالة والمعاصرة. لا نستطيع أن نجدد فكرنا ولا أن نشيد حلماً للنهضة «مطابقاً» ما دمنا محكومين بسلطة النموذج ـ السلف سواء كان التراث او الفكر المعاصر او شيئاً منهما» (ص ٦١). ويقول الكتاب أيضاً: «**ويستمر فكْرُ الخطاب السياسي العربي** على شقاء الوعي الشاوي وراءه» (ص ٧٩)؛ ويقرِّر في ثقة «وإذن فعالم الخطاب القومي العربي هو بالفعل «عالم الرغبة والخوف» **وبالتالي فهو خطاب اشكالي لا يمكن ان ينتهي إلاّ إلى نقائض**... ذلك ما يفسّر استعداد الخطاب القومي للتنقل و «الترحال» بين أقصى «التشدّد» وأقصى «الاعتدال»» (ص ١٤٥).

ويقرِّر أيضاً «وهكذا، فالخطاب الفلسفي العربي المعاصر لا يكتفي بتجاهل القطاع الفلسفي العقلاني في تراثنا، **بل إنه يطلب النجدة من القطاع اللاعقلاني**

في هذا التراث كلما شعر بالحاجة إلى «أرض» قومية يضع عليها إحدى «رجليه». وليس هذا وحسب، بل إننا نجد الظاهرة نفسها عندما تتجه أنظارنا إلى «الأرض» الأخرى التي يحاول هذا الخطاب أن يضع عليها «رجله» الثانية، نقصد بذلك الفلسفة الأوروبية التي تشكّل بالنسبة للمحاولات الفلسفية العربية المعاصرة مجال «المعاصرة». **هنا أيضاً نجد الارتباط الصريح بالتيارات اللاعقلانية في الفكر الأوروبي المعاصر، بل بأكثر الجوانب لا عقلانية في هذه التيارات**، مثلما راينا بالنسبة للوجودية» (ص ١٨٨).

ومن ناحية خامسة، يلاحظ كثرة الاستشهادات من النصوص موضع التحليل وبصورة مكثّفة كان من الصعب أحياناً قبولها ولا سيما عند الحديث عن الماركساوي العربي نسيب نمر (ص ٤٩ ـ ٥٤)، أو عن داعية الماركسية التاريخانية عبد الله العروي (ص ٥٤ ـ ٥٩)، أو عن رائد الوجودية في العالم العربي عبد الرحمن بدوي (ص ١٧١ ـ ١٧٤)، أو عن صاحب الرحمانية زكي الأرسوزي (ص ١٧٩ ـ ١٨٥).

ومن ناحية أخيرة، استبعد الجابري من تحليله خطاب المستشرقين، وكذلك خطاب المفكرين العرب المكتوب بلغة غير العربية، بيد أنه أشار إلى جاك بيرك مرتين (ص ٢٥، ص ٤٠) ليدعم وجهة نظره، بل أشار إلى مقالة لعبد الرحمن بدوي كُتبت بالفرنسية لتأكيد تمجيده للامعقول ومهاجمته لكل معقول (ص ١٧٥).

أخيراً، لا نعتقد أن الكتاب أو صاحبه بحاجة إلى ثنائنا أو اطرائنا على المزايا التي تحملها ثنايا الكتاب □

صدر حديثاً

الطبعة الثانية المزيدة والمنقحة من كتاب

دراسات
في القومية العربية
والوحدة

سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)

٤٣٢ صفحة
الثمن: ١١ دولاراً

تقرير عن:

«مؤتمر التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل»

بيروت، ٧ ـ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢

نجيب عيسى

أستاذ في الجامعة اللبنانية.

أخذ الاهتمام بالبعد البشري للتنمية يتزايد في العقدين الماضيين. وبذلت جهود كثيفة وخصوصاً من قبل عدد من المنظمات والهيئات الدولية[١]، في مجال بلورة وتطوير مقولة التنمية البشرية، كان آخرها وأشملها الجهود التي بذلها خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اعداد تقرير التنمية البشرية السنوي[٢]. وقد توزعت هذه الجهود على أربعة محاور هي:

ـ بلورة وتحديد مفهوم التنمية البشرية.

ـ ايجاد أدوات لقياس المنجزات المحققة في مجال التنمية البشرية (المؤشرات).

ـ قياس منجزات مختلف بلدان العالم في مجال التنمية البشرية وترتيب هذه البلدان تبعاً لمؤشراتها.

ـ تصور وتحليل السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية التي من شأنها تعزيز مفردات التنمية البشرية.

ولكن بالرغم من الخطوات المتقدمة التي تحققت على هذه المحاور الأربعة، فإن موضوع

---

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر:

«Istanbul Statement on Development: The Human Dimension,» paper presented at: North - South Roundtable, UNDP Development Study Programme, Istanbul, 1-4 September 1985; «Salzburg Statement on Adjustment and Growth with Human Development,» paper presented at: North - South Roundtable, UNDP Development Study Programme, 7-9 September 1986; «Budapest Statement on Human Development in Changing World,» paper presented at: North - South Roundtable, UNDP Development Study Programme, 6-9 September 1987, and The Amman Statement on Human Development, «Goals and Strategies for the Year 2000,» paper presented at: North - South Roundtable, UNDP Development Study Programme, 3-5 September 1988.

(٢) صدر منها حتى الآن ثلاثة تقارير عائدة إلى الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١ و١٩٩٢.

التنمية البشرية بقي يطرح مسائل نظرية وعملية كثيرة للنقاش، وخاصة من الناحية المنهجية.

في محور المفهوم بقيت هنالك تباينات واضحة عديدة في وجهات النظر حول أبعاد التنمية البشرية والعناصر المكوّنة لها، وعلاقة هذه الأبعاد والعناصر في ما بينها، وفي ما بينها وبين أبعاد وعناصر مقولة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة.

في ما يتعلق بأدوات القياس والقياس نفسه، فالمسائل التي بقيت مطروحة كثيرة جداً، لعل أهمها مسألة الاختزال التي تقوم به المؤشرات الرقمية لمفردات التنمية البشرية إلى مجرد كم وتغييبها للكيف، ونسبية المعايير التي تستند إليها هذه المؤشرات...

أما في محور السياسات والاستراتيجيات، فإن تقارير التنمية البشرية قطعت ولا شك شوطاً بعيداً في مقاربتها الأبعاد الفعلية التي يقتضي أن تتناولها سياسات واستراتيجيات التنمية البشرية الرشيدة من أنماط التوزيع وإعادة التوزيع للدخل القومي إلى هياكل الإنفاق والاستهلاك، وصولاً إلى العلاقات الاقتصادية الدولية. إلا أن هذه المقاربة بقيت تعاني انتقائية واضحة في عملية اختيارها امثلة ايجابية وسلبية من مختلف التجارب الوطنية، روجت من خلالها لأنماط معينة من السياسات، ومن ارباك لا يقل في وضوحه في مجال التبريرات التي تقدمها لتأكيد ضرورة الموازنة بين مقتضيات التنمية البشرية من ناحية ومقتضيات حرية السوق من ناحية ثانية.

إذا انتقلنا بعد ذلك إلى موضوع التنمية البشرية في بعده العربي تحديداً، فما يمكن أن نقول هو ان مقاربته قد اقتصرت بشكل عام على المؤشرات الرقمية التي توردها تقارير الهيئات الدولية لعدد من مفردات التنمية البشرية في البلدان العربية والمراتب التي تحتلها هذه الأخيرة بناء على هذه المؤشرات في القائمة التسلسلية لبلدان العالم. وإذا ما أضفنا عدداً قليلاً من الدراسات التي تناولت «تنمية الموارد البشرية» في الوطن العربي[٣] والتي اقتصرت على تناول الانسان العربي كصانع للتنمية وليس كهدف أو محور لها يصبح بإمكاننا أن نعتبر أن المؤتمر الذي عقدته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في بيروت من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر حول «التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل» هو أول مقاربة عربية جماعية لموضوع التنمية البشرية. من هنا نرى أن من الأهمية بمكان ليس فقط أن يجري عرض لأهم ما ورد في أعمال هذا المؤتمر من معلومات وأفكار ووجهات نظر، بل خصوصاً أن تجري بعد هذا العرض محاولة لرصد ما جاء به المؤتمر من جديد يمكن اعتباره مساهمة فعلية في عملية بلورة وتطوير مقولة التنمية البشرية بشقيها العام والعربي الخاص.

١ ـ برنامج أعمال المؤتمر

بعد جلسة الافتتاح التي تناول الكلام فيها كل من رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية اسماعيل صبري عبد الله وأمين عام الجمعية سمير مقدسي توزعت أعمال المؤتمر على خمس جلسات.

جلسة خصصت لموضوع: **التنمية البشرية: المفهوم والقياس والدلالة** قدم البحث

---

(٣) انظر على سبيل المثال: **تنمية الموارد البشرية: بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، ٢٨ ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٨٧** (بيروت: دار الرازي).

الرئيسي فيه اسماعيل صبري عبد الله. وعقّب عليه كل من ربحي أبو الحاج وطاهر كنعان وسعيد النجار.

وجلسة خصصت لموضوع: **التنمية البشرية في الوطن العربي: التوجهات الأساسية في عام ١٩٩٠** قدم البحث الرئيسي فيه هشام الخطيب واسماعيل الزابري وعقّب عليه كل من حامد عمار ومهدي الحافظ.

وجلسة خصصت لموضوع: **السياسات والطلب على القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي** وكتب البحث الرئيسي فيه جواد العناني الذي غاب عن المؤتمر. وعقّب عليه كل من كريمة كريّم وأحمد هني.

وجلسة خصصت لموضوع: **القيم الاجتماعية والثقافية: الانتاجية والإبداع في المجتمع العربي** وقدم البحث الرئيسي فيه منير بشور. وكتب حليم بركات تعقيباً عليه تلي بالنيابة. أما المعقب الثاني الطاهر لبيب فقد تغيّب عن المؤتمر.

وفي الجلسة الختامية جرت تلاوة التقرير النهائي عن المؤتمر ومناقشته. هذا وقد خصصت بعد تقديم البحث الرئيسي والتعقيبات عليه. فترة في كل جلسة لمداخلات المشاركين الذين بلغ عددهم حوالى ستين مشاركاً توزّعوا بأعداد متفاوتة على تسعة أقطار عربية هي لبنان، مصر، العراق، الأردن، السعودية، الكويت، الجزائر، فلسطين، سوريا.

٢ ـ التنمية البشرية: المفهوم والقياس والدلالة

يلاحظ **اسماعيل صبري عبد الله** في تناوله مفهوم التنمية البشرية أن البشر لم يدخلوا ثانية مملكة الاقتصاد الأكاديمي، وذلك منذ أن ارتدّت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة عن النظرية الكلاسيكية الأم وأهملت دراسة عملية الانتاج واسقطت دور العمل الانساني فيها حاصرة اهتمامها فقط في تحليل السوق وأولياتها. وعندما ظهر مفهوم التنمية البشرية منذ عقدين من الزمن بتأثير من الأزمة التي عصفت في أواخر الستينيات في مجتمع الاستهلاك في البلدان الرأسمالية المتقدمة من جهة، وفشل الرهان على عقود التنمية في بلدان العالم الثالث من جهة ثانية، فإن ظهور المفهوم المذكور لم يتم على يد اقتصاديين وإنما على يد «مشتغلين بالعلوم الاجتماعية».

وبعد أن عرض الباحث مطولاً مفهوم التنمية البشرية كما جاء في تقارير برنامج الأمم المتحدة الانمائي وناقشه، باعتباره آخر ما توصلت إليه الجهود المبذولة في مجال التحديد والشمول، خلص إلى أن التقارير المذكورة تعاني «عدم وضوح الرؤية حول محتوى المفهوم المادي وغير المادي وحول موقعه المحتمل في التحليل الاقتصادي» ولم تنجح «في صياغة تزاوج بين الانسان والبيئة والانتاج» وعليه فإن الباحث يرى أنه لا بد من صياغة اقتصادية لمفهوم التنمية البشرية. وهذا ما يدفعه لأن يدلي بدلوه بهذا الخصوص. فكانت «انتاجية العمل» هي نقطة البدء في تفكيره كونها «المقياس الأشمل والأكمل لأداء الاقتصاد القومي» وكون «تاريخ التقدم البشري كله تمحور حول زيادة انتاجية العمل». من ناحية ثانية يقول الباحث إن هنالك «حقيقة وهي ان الانتاج هو ثمرة جهد الانسان وما يملك من معارف ومهارات وما يبدعه من ادوات وآلات صنعها لتزيد انتاجيته» هكذا يصبح بالإمكان القول إن زيادة الانتاجية هي جوهر التنمية وأنه بالمقابل لا تنمية مطردة دون «عماد قوي في التنمية البشرية».

يضيف الباحث بعد ذلك أن زيادة الانتاج لا يجب أن تقتصر على العمالة المباشرة في مواقع

الانتاج وحدها، وإنما يجب أن تشمل جميع أشكال العمل الذهني واليدوي، فكل عمل يجب أن يخضع لحساب الانتاجية، والانتاجية المتنامية يجب أن تكون أساس المكافأة والتقدير. بذلك نعود إلى ما سبق أن كتبه آدم سميث عن تقسيم العمل كوسيلة لزيادة الانتاجية «ولكن في اطار جديد يجمع المهارات المتعددة ويجدد المكتسب منها ويتجاوز نطاق المصنع إلى المجتمع بأسره».

هكذا، فإن مفهوم اسماعيل صبري عبد الله للتنمية البشرية، كما يلخصه لاحقاً ربحي أبو الحاج في تعقيبه يتكوّن من شطر اقتصادي يشمل عنصرين هما انتاجية العمل وعمادها القوى البشرية عالية التأهيل، ومن شطرين آخرين اجتماعي وسياسي لا يختلفان بعناصرهما الرئيسية عمّا هو وارد في تقارير التنمية البشرية: الغذاء الكافي، الملبس المناسب، المسكن اللائق، الرعاية الصحية الأساسية، اكتساب المعارف والمهارات، تبني قيم العقل والعمل والجد والحرية والكرامة والمشاركة... الخ.

في تناوله مسألة قياس التنمية البشرية، وبعد أن لاحظ الهوة الشاسعة بين شمولية المفهوم وبدائية أساليب القياس، قام اسماعيل صبري عبد الله بعرض المحاولات التي جرت لقياس التنمية الاجتماعية وفشل هذه المحاولات في اقتراح مقياس جامع. متناولاً بعد ذلك الرقم القياسي المركّب أو دليل التنمية البشرية (H.D.I.) الذي جاء به تقرير التنمية البشرية والذي هو عبارة عن مركّب من ثلاثة عناصر: العمر المتوقع عند الولادة، نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة، والدخل الفردي معدلاً على أساس قدرته الشرائية. وقد أثار الباحث في تناوله الدليل المركّب تساؤلات عديدة حول مكوناته، ومدى قدرته على قياس شامل للتنمية البشرية، فوافق واضعيه على ضرورة الاستمرار في محاولة تطويره خصوصاً لناحية جعله أكثر حساسية لمسألة الفقر وقضايا البيئة ولناحية جعله أكثر استيعاباً للتقدم الذي تمّ في مجال احتساب مؤشرات التنمية الاجتماعية (التي مصدرها البنك الدولي). كما شدّد الباحث على أن مؤشر الحرية السياسية، أياً كان محتواه يتكامل بالضرورة مع المؤشرات الأخرى معتبراً أن «اعطاء حاجات الانسان غير المادية الأهمية التي تستحقها هو الفاصل الأساسي بين القديم والجديد في مفهوم التنمية البشرية».

أما في ما يتعلق بدلالات المفهوم، فيرى الباحث بداية أنه مهما يكن هنالك من تحفظات على الرقم القياسي المركب للتنمية البشرية، يبقى للمفهوم أهميته القصوى لأنه يركّز على مكانة الانسان الحاسمة في عملية التنمية ويعبّر بالتالي عن أمله بأن يلقى مفهوم التنمية البشرية الاهتمام المتجدد الذي لاقاه بعد عقود ثلاثة من الزمن مفهوم التنمية المطردة الذي نتج من تناول موضوع البيئة. بذلك، يقول الباحث «سيجد الاقتصاديون أنفسهم مدفوعين للعودة إلى الأصول الأولى للنشاط الاقتصادي: الانسان والطبيعة بعد طول اهمال».

ويختم اسماعيل صبري عبد الله بحثه بالتشديد على أمرين:

الأول، هو أن التنمية البشرية هي أمر لا يمكن أن يشترى أو يستأجر أو يستعار من الخارج ولا سبيل بالتالي للتقدم في مجالها إلا بالجهد الفكري والسياسي والعملي المحلي.

الثاني، هو أن تأكيد أهمية موضوع التنمية البشرية لا يعني أن ينصبّ مجمل الجهد الوطني عليها. أولاً: «المطلوب هو إعطاء أولوية في تخصيص الموارد للتنمية البشرية حافظين في الذهن أن اعمال انتاج السلع والخدمات يجب أن يكون بالفعل عاملاً رئيسياً في تنمية البشر».

أبدى **ربحي أبو الحاج** في تعقيبه أربع ملاحظات رئيسية:

الملاحظة الأولى تناولت ابراز دور الثورة التقانية في اعادة الاعتبار إلى العمل في النظرية الاقتصادية، ذلك أن الثورة المذكورة أصبحت تتطلب التركيز على القوى البشرية ذات التأهيل العالي في حين كانت الصناعة الحديثة تتطلب مستويات أدنى من التأهيل.

الملاحظة الثانية وهي مستمدة من تجارب العرب التنموية وتؤكد أن تطور القوى البشرية هو العامل المحرك الرئيسي في عملية التنمية. فما لم تتحول الأصول المالية النقدية إلى رأسمال على شكل تقانات صلبة ومرنة تتوفر معظمها من طريق بناء قدرات وطنية وليس من طريق الاستيراد لا يمكن أن يكتب للتنمية الاستمرار بالنجاح.

الملاحظة الثالثة تدعو إلى اسقاط الدخل الريعي من مؤشر انتاجية العمل لكي يعكس هذا الأخير بدقة أكثر التنمية البشرية بالمقارنة مع مؤشر دخل الفرد من الناتج القومي.

الملاحظة الرابعة ومفادها أن القوى البشرية باعتبارها جوهر الثورة التقانية والعامل المباشر المسبب للانخفاض والزيادة في انتاجية العمل يجب أن تكون المحور الرئيسي لمفهوم التنمية البشرية.

أما بخصوص قياس التنمية البشرية، فيرى **ربحي أبو الحاج** أنه لم تعط في عملية تطوير مؤشرات التنمية البشرية عناية كافية للجانب الثقافي ثم يعود ليؤكد الحاجة إلى تصحيح المقياس الاقتصادي (معدل دخل الفرد، أو انتاجية العمل) لجهة الدخل الريعي الذي لا يعكس مجهوداً اقتصادياً بحد ذاته».

من جهته، يرى **طاهر كنعان** في تعقيبه على الورقة نفسها أن أصول الفكر الاقتصادي الذي يتناول العلاقة بين الانسان والطبيعة لا تقف عند آدم سميث، بل تذهب أبعد لتصل إلى ابن خلدون، ويورد في هذا الخصوص ست مقولات لابن خلدون يتضمنها الفصل الأول من الباب الخامس في المقدمة، تتناول تلك العلاقة. ثم يأخذ على اسماعيل صبري عبد الله أنه في استعراضه المنابع الفكرية لمفهوم التنمية البشرية لم يُعطِ الفكر الاشتراكي ما يستحقه من أهمية. مع العلم، كما يضيف كنعان «إن المعالجة النسقية للعلاقة الجدلية بين الانسان والتطور الاقتصادي لا نجدها اخذت حقها من الاهتمام والتعمق بقدر ما اخذته عند المفكرين الاشتراكيين».

ثم يضيف من ناحية أخرى أنه ليس دقيقاً القول بأن التيار الرئيسي في علم الاقتصاد الأكاديمي أسقط كلياً الانتاج والانسان من اهتماماته، كل ما هنالك أن هذا الموضوع لم يكن موضع دراسة معمّقة في الاقتصاد المذكور، إلى أن بدأ منذ عقدين من الزمن اهتمام جدي بالموضوع من قبل اقتصاديين معروفين مثل: أمارتيا سن Amartya Sen الذي عمل على تطوير المفهوم الاقتصادي للعلاقة بين السلع المنتجة والانسان من خلال طرحه مفهوميّ «الاستحقاقات» (Entitlements) و «القدرات» (Capabilities). ونوّه كنعان أخيراً بدوره بتقارير برنامج الأمم المتحدة الانمائي الثلاثة عن التنمية البشرية في الحد من اندفاع العالم نحو ما سمّاه بالوثنية الجديدة وثنية القطاع الخاص والفهم المشوّه لدور قوى السوق في حياة الانسان.

أما **سعيد النجار**، فقد قام في تعقيبه على ورقة اسماعيل صبري عبد الله بتحديد خمسة مبادىء رأى أن تقوم التنمية البشرية عليها وهي بمعظمها مستمدة من تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي:

ـ الكفاءة الانتاجية التي لا يمكن أن تتحقق إلّا من خلال نظام السوق والقطاع الخاص.

ـ العدالة في التنمية (العدالة الاجتماعية) التي تجد مكاناً لها في نظام السوق.

ـ استمرارية التنمية بحفظ حقوق الأجيال المقبلة بالتنمية من خلال سياسات رشيدة تتناول المالية العامة، واوضاع السكان والبيئة.

ـ الديمقراطية وحقوق الانسان بتأمين الشفافية والمساءلة والمشاركة في الحياة السياسية.

ـ العقلانية من خلال ارساء حقوق المواطنين وواجباتهم في اطار الدولة على قاعدة الولاء الوطني لا الديني.

- المحاور الرئيسية لمداخلات المشاركين:

تناولت مداخلات المشاركين بمعظمها ومباشرة ما جاءت به تقارير برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن التنمية البشرية: مفهوماً وقياساً وركّزت بشكل خاص على أدوات القياس (المؤشرات) وعلى دليل التنمية البشرية المركّب تحديداً. وتناول النقاش بهذا الخصوص مسائل كثيرة منها عدد كبير كانت الورقة الرئيسية والتعقيبات عليها قد أشارت إليه. وأهم المسائل التي أضافت إليها المداخلات او ركّزت عليها:

ـ بقاء موقع مفهوم التنمية البشرية غامضاً بالنسبة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة حتى ان البعض أبدى خشيته من أن يكون الأول بديلاً للثاني.

ـ فضلاً عن أن الأرقام القياسية تعطي عموماً اهمية للكم على حساب النوع، فإنها تعيدنا، حسب ما رأت بعض المداخلات، إلى موضوع نماذج التنمية الجاهزة ومعايير للتنمية البشرية محددة مسبقاً من خلال تجارب تاريخية معينة في مجال التطور الاقتصادي والاجتماعي، وما يستتبع ذلك من اعتبار التنمية عملية لحاق أو ردم فجوة قائمة.

ـ التشديد على خطورة تقويم عملية التنمية البشرية من خلال الأرقام القياسية المحققة دون وضع هذه الأرقام في سياق السياسات التي كانت وراء تحديدها.

ـ لم يستطع الرقم القياسي المركّب للتنمية البشرية (H.D.I) ان يتجاوز عيوب مؤشر دخل الفرد لناحية تناوله الانسان كمستفيد من التنمية ويغفل تناوله كصانع لها. (حالة الأقطار العربية النفطية).

وإلى جانب هذه المسائل، فقد استأثرت المسألة التي أثارها سعيد النجار في تعقيبه والمتعلقة بضرورة أن تجري عملية التنمية البشرية في إطار نظام السوق وحرية المبادرة الفردية، بحيّز كبير نسبياً من النقاش. فرأت أكثرية المداخلات أنه لا يجوز ربط نجاح التنمية البشرية بسلوك طريق معينة دون أخرى. فبالرغم من فشل التجارب الاشتراكية، لا تزال هنالك للتنمية طرق عديدة مفتوحة. وذهب البعض إلى أبعد من ذلك في نقد مقولة سعيد النجار، فرأى في الأهمية المتزايدة التي تكتسيها مسألة التنمية البشرية في الوقت الحاضر دليلاً على عجز الليبرالية الجديدة عن أن تشكل البديل الصحيح.

٣ ـ التنمية البشرية في الوطن العربي: التوجهات الأساسية حتى عام ١٩٩٠

يتضمن البحث الرئيسي الذي سمّاه مقدمه **هشام الخطيب** «تقريراً»، عرضاً لأداء الأقطار العربية وانجازاتها، فرادى ومجتمعة، في مجال التنمية البشرية على مدى العقود الثلاثة المنصرمة، انطلاقاً من المعطيات الرقمية التي تتضمّنها تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبعض المصادر الأخرى. فبعد أن يتناول الباحث بالتفصيل الأسلوب الذي اتبعته تقارير التنمية البشرية في احتساب «مُعامل» التنمية البشرية المركب (H.D.I). وترتيب دول العالم على أساسه وأساس عدد من المؤشرات الفرعية الأخرى ينتقل إلى عرض انجازات الأقطار العربية في مجال التنمية البشرية في السنوات الأخيرة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠. ثم يعمد إلى ترتيب الأقطار المذكورة حسب أرقامها القياسية المحققة ومقارنة هذه الأرقام للدول العربية فرادى ومجتمعة مع الأرقام القياسية لبلدان العالم مجتمعة وموزعة إلى بلدان صناعية ونامية. أما الأرقام القياسية نفسها، فتتناول مجالات: التعليم والصحة والدخل إضافة إلى مؤشرات كتوفر المياه الصالحة للشرب والكهرباء وبعض النواحي التي تتعلق بنوعية الحياة (امتلاك اجهزة راديو، تلفزيون، سيارة...). بعد ذلك يتناول الباحث التطور الذي حققته الأقطار العربية بالنسبة إلى بعض مفردات التنمية البشرية (تعليم، صحة، دخل، وضع المرأة) خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠، وذلك بمقارنة الأرقام القياسية في أول الفترة وآخرها. ويعمد بعد ذلك، متوخياً الهدف نفسه، إلى استخدام طريقة أخرى لقياس التطور الحاصل يسميها أسلوب احتساب التقدم في التنمية البشرية من خلال احتساب تعويض النقص الذي كان حاصلاً في أول الفترة. وبعد أن يلاحظ الباحث أن الأقطار العربية التي حققت تنمية اجتماعية أفضل هي التي نعمت بالاستقرار عبر العقود الأخيرة، التي هي باستثناء الأردن جميعاً أقطار نفطية، ينتقل أخيراً لعرض استنتاجاته بصدد الأداء العربي ومنجزاته في مجال التنمية الاجتماعية، فيلاحظ أن هذا الأداء لا يزال حتى الآن متواضعاً ليس فقط بالمعدلات والمقاييس العالمية، بل حتى بمستويات الدول النامية ومعدلاتها وذلك في ما يتعلق بجميع مفردات التنمية البشرية تقريباً: تعليم، صحة، خدمات، مشاركة المرأة، أمن غذائي... باستثناء معدل دخل الفرد حيث هو على مستوى الوطن العربي أكثر من ضعفي معدل دخل الفرد على مستوى الدول النامية. وأكثر بحوالى الربع من حيث القدرة الشرائية. أما أسباب تخلّف التنمية البشرية في الوطن العربي، فيراها الباحث في تسعة: المستوى المتواضع الذي انطلقت منه التنمية البشرية قبل عام ١٩٦٠، وقلة الثروات الطبيعية (باستثناء النفط)، والنمو السكاني، والوضع المتخلف للمرأة، وضعف الأمن الغذائي ونقص المياه، والظروف الأمنية وما تقتضيه من ارتفاع في الانفاق على التسلح، والاسترخاء الاستهلاكي، وتركّز الثروات في أقطار قليلة.

يلاحظ **مهدي الحافظ** بداية في تعقيبه أن الورقة المقدمة هي من طبيعة مسحية وتستمد أهميتها من كونها تشكّل خلفية للنقاش حول التنمية البشرية. ثم يورد بعد ذلك عدداً من الملاحظات على البحث ـ التقرير هذه أهمها:

ـ إن استخلاص أرقام ونسب مئوية اجمالية واعتمادها بيان مفردات التنمية البشرية على مستوى الأقطار العربية مجتمعة يثير اشكالات منهجية وينطوي على محاذير علمية. ذلك «أن التفاوت الكبير والحاد في الأوضاع العربية يجعل استخلاص أرقام ونسب متوسطة مسألة عسيرة ومحفوفة بمخاطر جدية من عدم الدقة والخلط بين صور الواقع العربي».

- إن البحث يأخذ بمفهوم التنمية البشرية وتعريفها، كما جاء في تقرير البرنامج الانمائي دون نقاش، في حين أنه يجب اعتبار المفهوم المذكور من طبيعة نسبية وتاريخية.

- يولي البحث اهتماماً زائداً بالمدخلات في مجال التنمية البشرية (الانفاق على المجالات المختلفة) على حساب الاهتمام بالمخرجات.

- يغفل البحث مؤشر حقوق الانسان والحرب السياسية.

- يبالغ البحث في تبرير الانفاق على التسلح بالدواعي الامنية.

وكان تعقيب **حامد عمار** أقرب إلى أن يكون بحثاً آخر في الموضوع، متناولاً إياه بشكل مندمج مع موضوع الجلسة التي سبقت. فقام بعرض أوضاع التنمية البشرية في الأقطار العربية كما بيّنتها مؤشرات تقرير البرنامج الانمائي الثالث (لعام ١٩٩٠) الذي لم يكن قد اطّلع عليه الباحث عند اعداده الورقة الرئيسية. وأسبق عمار عرضه هذا بمقدمة طويلة أعطاها طابع «الخواطر المنهجية». في المدخل إلى هذه الخواطر أثار «المعقب» عدداً من التساؤلات التي قال إنها تواجه المشتغلين بالعلم الاجتماعي في دراستهم قضايا التنمية والتغيير المجتمعي، وقد أدرج هذه التساؤلات تحت عناوين ثلاثة هي: النمط الثقافي، وتفاصيل البنى والعمليات والآليات، والاتجاهات والتوجهات العامة التي تسير بها حركة المجتمع. وخلص إلى أنه لا يمكن لفرع واحد من علم الاجتماع أن يجيب عنها بمفرده. ولا بد بالتالي من أجل فهم وتقييم التنمية البشرية في أنماطها والياتها واتجاهاتها من اسهام فروع العلم الاجتماعي جميعها (اقتصاد، اجتماع، سياسة، علم نفس...).

وتحت عنوان «منظومة التنمية البشرية» تناول عمار ناحية على جانب كبير من الأهمية برأينا لكن أدبيات التنمية البشرية لم تعرها الاهتمام الكافي فلاحظ ان هذه الأدبيات تتجه أساساً إلى التعرّف إلى ما يتحقق للانسان من اشباع حاجاته الجسمية والاجتماعية والنفسية والروحية. لكن ما يحدث من نمو وتطور (ايجابي أو سلبي) في حياة المواطن إنما هو محصلة أو نتاج عوامل وظروف وآليات وتوجهات وسياسات ينبغي التعرّف إليها وتقدير العلاقات السببية والترابطية والجدلية بينها وبين ما تنتهي إليه أحوال البشر المعيشية في السياق المجتمعي. وعليه يجب ربط مؤشرات حالة الانسان بمختلف المؤشرات المجتمعية الأخرى، أما «الظروف والموارد المجتمعية» اللازمة لوضع مؤشرات التنمية البشرية، فيوجزها عمار بثمانية: أوضاع التنظيم السياسي، وانماط الانتاج والاستهلاك، وتركيب البنية الاجتماعية، ومقومات الاعتماد على الذات، ومكونات الأمن الوطني وحقوق الانسان، والموارد التنظيمية والمؤسسية، وانتاج المعرفة ونشرها، واصلاح البيئة.

وتحت عنوان «أبعاد تستحق التأكيد» يرى عمار أن أهم الثغرات التي يعانيها مؤشر التنمية البشرية المركّب (واحصاءات الأقطار العربية جملة) هي الافتقار إلى بعد التوزيع (التوزيع الجغرافي، التوزيع العمري، التوزيع على أساس الشرائح الاجتماعية...) ثم يشير إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بعض المؤشرات ذات البعد القومي عن دراسة التنمية البشرية في الوطن العربي، كما ينبغي تجاهل أثر الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الدولية بوجهيه الايجابي والسلبي في أحوال البشر في بلداننا، وفي غيرها من بلدان العالم النامي.

- المحاور الرئيسية لمداخلات المشاركين

عدا عدد قليل من المداخلات التي اكدت أهمية تناول السياسات المحددة لمفردات التنمية

البشرية في الوطن العربي في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية والتقانية... التي أهملت تناولها الورقة الرئيسية، وانصّبت المداخلات معظمها على المخاطر التي تكتنف تبنّي مؤشرات التنمية البشرية كما فعلت الورقة دون تحفّظ أو تساؤل عن مدى صلاحيتها في الظروف العربية خصوصاً وأن هذه المؤشرات تركّز على الجوانب الكمية للتنمية دون أن تعطي الجوانب النوعية والكيفية ما تستحق من اهتمام. هذا، مع العلم أن هنالك مصادر أخرى فيها من المؤشرات ما له دلالة أكثر من بعض المؤشرات التي استخدمتها الورقة.

٤ ـ السياسات والطلب على القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي

في سياق بحثه عن الآفاق المستقبلية لأسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، يقوم **جواد العناني** بادىء الأمر بتحليل العوامل الرئيسية المؤثرة في الطلب على العمالة في دول المجلس (محددات الطلب)، فيتناول ثلاثة مما يعتبره من هذه المحددات:

ـ السكان: الحجم، الكثافة، التركيب العمري.

ـ أنماط النمو الاقتصادي والانتاج إذ يرى في هذا الخصوص أن هنالك ارتباطاً بين سعر بيع النفط ومعدلات النمو الاقتصادي أي التي تحدد بدورها حجم الاستخدام.

ـ سوق العمل والاستخدام، يلاحظ في هذا المجال أن الطلب في دول المجلس على العاملين المغتربين في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ قد تزايد بمعدل أسرع من معدل تزايد قوة العمل الوطنية، وأن قطاع الخدمات يستخدم أكبر نسبة من قوة العمل الاجمالية وأنه كانت للعمال «غير الوطنيين» السيطرة في قطاعي الخدمات والتشييد. وبالمقابل، فإن العمل المكتبي والاداري كوّن مجال الجذب الرئيسي بالنسبة إلى العمالة الوطنية. ويلاحظ أخيراً أن التوزيع الجغرافي للعاملين غير الوطنيين قد تحوّل تدريجياً لصالح غير العرب.

بعد ذلك يقوم الباحث بتحليل اتجاهات عرض القوى العاملة والطلب عليها في دول المجلس في المستقبل (حتى العام ٢٠٠٠) على أساس افتراض دوام «المعاملات السلوكية» نفسها التي كانت سائدة في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠، معتمداً لذلك مقاربة على ثلاث مراحل:

في مرحلة اولى، يقوم بتقدير معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بافتراض أن أسعار النفط ستزيد بمعدل يتراوح بين ١ و٣ بالمئة بالأسعار الحقيقية. وباستخدام معامل ثابت (المرونة) بين الناتج المحلي الاجمالي والحجم الاجمالي للقوى العاملة (قيمة الناتج مقسومة على حجم العمالة في عام ١٩٩٠) يصل الباحث إلى تقدير حجم العمالة حتى العام ٢٠٠٠.

في مرحلة ثانية، يقوم بتقدير قوة العمل الوطنية في كل دولة من دول المجلس على حدة، بعد تقدير عدد السكان واستخدام معدلات المشاركة في قوة العمل في سنة الأساس (١٩٩٠).

وفي المرحلة الأخيرة، يقوم بتقدير احتياجات دول المجلس من القوى العاملة غير الوطنية بطرح حجم قوة العمل الوطنية المقدرة من حجم قوة العمل الاجمالية المقدرة.

وعلى اساس الاسقاطات التي تتضمنها الورقة يتوقع الباحث تناقصاً في تحويلات العاملين

العرب من غير الوطنيين في دول المجلس إلى البلدان العربية المرسلة. فاللغة والثقافة المشتركتان قد لا تمثّلان مستقبلاً الدور نفسه الذي مثّلتاه في الماضي في تسهيل انتقال القوى العاملة العربية إلى الخليج، فهذه الأخيرة ستتعرض، كما يتوقع الباحث، إلى نوعين من المنافسة: منافسة المهارات التقانية الراقية الآتية من السوق الدولية وفي أوروبا الشرقية، بوجه خاص، ومنافسة القوى العاملة قليلة أو عديمة المهارة الآتية من آسيا.

ويختم العناني ورقته بمجموعتين من التوصيات:

مجموعة يوجهها إلى البلدان العربية المرسلة للعمالة يدعو فيها إلى العمل على ابرام اتفاقات مع الدول المستقبلة لوضع نظم تكفل استخدام مدخرات العمال المغتربين بكفاءة، وابرام اتفاقات بين الطرفين نفسيهما على الصعيدين التجاري والاقتصادي تعوض النقص في التحويلات كما يدعو فيها بلدان الخليج إلى تمويل مشروعات كثيفة العمالة في بلدان الارسال...

أما مجموعة التوصيات الثانية، فيوجهها الباحث إلى منظمة العمل الدولية بوصفها الرقيب على علاقات العمل والمدافع عن حقوق العمال ويدعوها فيها إلى العمل على رصد وتقييم تأثير برامج لمواءمة وتعديل الهياكل الاقتصادية الجاري تنفيذها على رفاهية القوى العاملة. كما يدعوها إلى اجراء سلسلة من الدراسات للنهوض بانتاجية القوى العاملة ووضع برامج تدريبية لها اضافة إلى مساعدة البلدان المرسلة على خلق مشروعات صغيرة مستوعبة العمالة، وإنشاء بنوك بيانات لرصد فرص العمل في الخليج.

في تعقيبها على الورقة المقدمة، تناولت **كريمة كريّم** عدداً من «التعليقات» على الطريقة المستخدمة في التقدير والنتائج التي توصّل إليها الباحث. فرأت أنه لم يوفق في تحقيق الشق الأول من هدف بحثه بصورة كاملة. (هدف تحليل محددات الطلب على العمالة) لأنه اعتمد الأسلوب الوصفي ولم يلجأ إلى الأسلوب التحليلي. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن الباحث لم يبين الأساس الموضوعي لتقسيمه سكان مجلس التعاون إلى وطنيين وغير وطنيين.

أما في ما يتعلق بالشق الثاني من هدف البحث (تقدير الطلب على العمالة غير الوطنية تحديداً)، فإن الباحث لم يوضح الأسلوب الذي استخدمه للحصول على المرونات التي يستعملها بين الناتج المحلي وسعر النفط.

من ناحيته، يرى **أحمد هني** في تعقيبه على الورقة المقدمة أنه لا يمكن تطبيق النماذج الكلاسيكية على الطلب على العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي نظراً إلى الطبيعة الريعية لاقتصادات هذه الدول التي تجعل الطلب على العمالة يرتبط بطاقة الاستهلاك أو «النفقة» أكثر مما يرتبط بمعدل تراكم الانتاج. ويخلص في ذلك أنه من أجل فهم أفضل لعناصر حركة الطلب على العمالة «يجب التمييز الأكاديمي بين حالة اقتصاد الانتاج المادي وحالة اقتصاد استهلاك الريع».

- المحاور الرئيسية لمداخلات المشاركين

إذا ما وضعنا جانباً ردود الفعل السلبية التي أثارها الكشف عن أن الورقة نفسها سبق وقدّمها الباحث إلى ندوة عقدت في القاهرة، فإنه يمكن القول إن مداخلات المشاركين توزعت بشكل عام على ثلاث مجموعات:

ـ مجموعة من المداخلات لم ترَ هنالك من علاقة تذكر بين موضوع الورقة وموضوع التنمية البشرية.

ـ مجموعة من المداخلات أقرّت بوجود علاقة بين الموضوعين، إلا أنها رأت أن معالجة الباحث موضوعه لم تُعط جانب التنمية البشرية حقه فكان عليه أن يبحث مثلاً في تأثير انتقال العمالة على التنمية البشرية في بلدان الارسال وبلدان الاستقبال، أو أن يتناول أوضاع العمالة غير المواطنة على مستوى مفردات التنمية البشرية... الخ.

ـ أما المجموعة الثالثة من المداخلات، وهي الأكثر، فقد بقيت تقف على أرضية الورقة والتعقيبين نفسهما، أي أنها تناولت بالنقاش المنهج (طرقاً وفروضات) الذي أخذ به الباحث في تقديراته للعرض والطلب على القوى العاملة، والنتائج التي توصل إليها في هذا الخصوص، فأضافت عدداً من الملاحظات بالاتجاه نفسه الذي تميزت به التعقيبات.

٥ ـ القيم الاجتماعية والثقافية: الانتاج والابداعية في المجتمع العربي

يبدأ منير بشور بحثه بطرح جملة أسئلة عن الانتاجية والإبداع والعلاقة بينهما، ثم يتساءل عن جواز الحديث عن «المجتمع العربي» هكذا وبالمطلق، علماً أن المجتمع المذكور يتصف بالتنوّع والاختلاف. ويعترف الباحث سلفاً أنه لا يملك أجوبة عن الاسئلة التي طرحها أو على معظمها. وينتقل بعد ذلك إلى البحث في موضوع القيم، فيرى أن القيم تنتمي إلى المخزون الروحي والنفسي عند الناس، مسكنها القلب والوجدان والضمير، وهي تختلف عن المعلومات والمعارف أو الأفكار والمفاهيم التي هي ايضاً عند كل الناس إنما مسكنها العقل والذهن. والتقاء المخزونين وتفاعلهما هو الذي يشكّل التربة التي تتوالد فيها مواقف الناس وآراؤهم واتجاهاتهم (سلوكهم). إن مفاتيح تغيير السلوك باتجاه الانتاجية والابداع أو غيرهما ـ يقول الباحث مستخلصاً، هي على نوعين: نوع يتكوّن من القيم كحصيلة للتدامج بين الذهني والوجداني أو بين المعرفة والشعور، أما النوع الآخر فيتكوّن من ظروف المكان التي تحيط بالقيم، تتأثر بها ولكنها في الوقت نفسه تؤثر فيها.

أما الانتاجية، فهي عند الباحث «بوجهها الأبسط مسألة كم او عدد أو رقم ترتفع قيمته أو تنخفض بالنسبة إلى ما يعرف من جهد أو مال أو وقت أو كلها مجتمعة للحصول عليها. وإذا افترضنا ـ يضيف بشور ـ أن تدني مستوى الانتاجية في المجتمع العربي هو من نتاج الانخفاض في القيم الانتاجية، وبناء على ما قاله بشأن مفاتيح تغيير السلوك، فإنه يصبح من غير الكافي لرفع الانتاجية أن يطرأ تغيير في القيم، بل يجب أن يترافق هذا الأخير مع تغيير في ما أسماه «ظروف المكان» أو شروطه».

إن البحث في القيم بعلاقتها بالانتاجية يجرّ إذن إلى البحث في قضايا كثيرة سيمضي ـ كما يقول الباحث ـ وقت طويل قبل الوصول إلى نتائج. لذلك لا بد من الاختيار والانتقاء لمواصفات يجد نفسه قادراً على حصرها ومعالجتها. وعليه، فهو يقتصر في تناوله على ثلاث مسائل يعتبر أنه قد يكون لها علاقة بالانتاجية وهي: التركيب العمري للسكان، والأمية، ونوع التعليم. حيث يلاحظ بالنسبة إلى المسألة الأخيرة طلاقاً مؤلماً في البلدان العربية بين عالم التربية وعالم العمل.

في تناوله الإبداع، يبدأ الباحث بالتمييز بينه وبين الاجتهاد، ثم يعرض مطوّلاً لأهم اتجاهات البحث في الموضوع على يد الباحثين الغربيين من المدرستين الانطباعية أو الاستنباطية كفالتون

وبـرغسون وفـرويد ويـونغ والمـدرسة الاستقـرائية أو التجـريبية ممثلـة بشكـل رئيسي بغليفـورد ومـالتزمـان. ثم ينتهي بهذا الخصـوص إلى التسـاؤل اين نحن في البلـدان العـربيـة من التعجب والدهشة وحب الاستطلاع والفضول والتنقيب والبحث والاستكشاف؟ أين نحن من الطفولـة ومن ولادة جديدة لها بكل ما تحمل من قوى الابداع؟

لا يقصد الباحث، كما يقول، من طرح هذه الأسئلة التصدي للإجابة عنها، إنما مبتغاه هـو الوصول إلى جوهر الموضوع الذي يتلخص بأن الإبداع لا يحصل في فراغ ولا يحصل في مناخ من الكبت والصمت. فالحرية هي شرط الابداع، وهي ليست حرية فردية أو شخصية وإنما هي «حال في ما سميناه من قبل شروط المكان».

بعد ذلك، يقدم الباحث عدداً من المعلومات الرقمية أو المؤشرات التي يعتبر أنه قد يكون لهـا علاقة بمسألة الابداع في البلدان العربية كنسبة الطلاب في التعليم العالي، ونسبة العلمـاء والفنيين وتوزيع هؤلاء على مختلف الميادين العلمية، وحجم الكتب المنشورة وأنواعها، ومعدل استهلاك ورق الصحف... ثم يستشهد بأفكار ومعلومات قدّمها وجمعها بعض الباحثين حول الموضوع تؤكد كلها الحرية كشرط لازم للإبداع. ويسترجع الباحث بعدها بعض الخلاصات في كتاباته السـابقة ليؤكـد أن التربية العربية هي في مأزق لأن أنظمة التعليم أصبحت الآن ميكانيكية تتغـافل عن شخصيـة الانسان كمتعلم ومعلم وإداري، والسبب هو نفسه غياب الحرية. كيف الخروج من هذا المأزق؟

يجيب الباحث: بتركيز التعليم في البلدان العربية على دعائم ثـلاث: الثقة بـالإنسان، وايـلاء الحرية المركز الأول في سلم القيم، والاحتكام إلى العقل.

وكخـلاصة عـامة، يـرجعنا البـاحث إلى السؤال الذي طـرحه بـداية عن جـواز الكلام عن «مجتمع عربي» فيقول «إن المشكلة التي نتحدث فيها وهي الانتاجية والإبداع ليست في الحقيقة مشكلـة خاصـة بالمجتمع العربي أو بالبلاد العربيـة بل هي مشكلـة عامـة تسحب على كـل المجتمعات التي تسمى متخلفـة بدرجـات متفـاوتة ولكنهـا متقاربـة بما يكفي كي تجعـل من هذه المجتمعـات «مجتمعاً واحـداً» هو المجتمع المتخلف: فالمجتمـع المتخلف وليس «المجتمع العربي» هو الظاهرة المرضية».

يقول **حليم بركات** في تعقيبه على الورقة المقدمة أنه غير متأكـد من أن الباحث قـد تمكّن من الاجـابة عن الأسئلـة التي طرحهـا. ويعود ذلـك برأيـه، إلى أن منير بشـور ركّز عـلى الاحصاءات التربوية والدراسات الكمية متجاهلاً أو مهملاً الأبحاث النوعية والنظرية. أضف إلى هذا أن الكثير من الاحصاءات التي تضمنتها الدراسة لا تتصل صلة وثيقة بمسألة العلاقة بين القيم الاجتماعية والابداع والانتاجية. بعد ذلك، يأخذ على الباحث أنه بحث في القيم دون أن يعرّفها، ولكن المشكلـة الأساسية في بحث بشور ـ يضيف بركـات ـ لا تتعلق بتحديـد مفهوم القيم بقـدر ما تتعلق بفهمـه مصادر القيم وكيفية العمل على تطويرها. فهو يغفل مواقع الأفراد والجماعات في البنى الاجتماعية والاقتصادية وخاصة في مؤسسات العمل في حين أن هذه المواقع ـ كمـا يعتبرهـا المعقب ـ هي من أهم مصادر القيم. وهناك استحالة بالتالي في تغيير هذه القيم بوسائل التنشئة والتربية مـا لم نغيّر هذه البنى تغييراً جذرياً.

من زاوية أخرى، يرى بركات أن بشور بتعريفه الانتاجية انما يجردها من قيمتها النـوعية، وبذلك تصبـح علاقتهـا بالإبـداع غير ذات قيمـة أساسيـة. ثم يأخـذ عليه أنـه اقتصر في بحثه في الإبداع على ما قدّمـه علماء النفس، مهمـلاً أدبيات علم الاجتمـاع وأدبيات النقـد الثقافي والأدبي المتأثرة بما توصلت إليه النظريـات الاجتماعيـة، أي أن بشور يتنـاول الإبداع كسمـة فرديـة ولا

يتناولها على مستوى الجماعات والمؤسسات والمجتمع، مهملاً بذلك تناول مسألة خلق الأجواء الضرورية لممارسة الابداعية. وتمنّى بركات أخيراً لو كان الباحث قد طوّر ما قاله بشكل عابر من أنه «إذا كانت الحرية شرط الإبداع فمعنى ذلك انها ليست فردية...». وبتوجيه البحث نحو بنى النظام الاجتماعي ومصادر العلاقات السلطوية في مختلف المؤسسات دون أن يكتفي فقط بالعائلة والسلطة السياسية. كما تمنّى لو كان الباحث قد تناول العلاقة بين الاغتراب والإبداع والانتاجية كقيمة نوعية وليس كقيمة كمية، فحسب.

المحاور الرئيسية لمداخلات المشاركين

انصبت المداخلات بمعظمها على تناول المفردات الرئيسية لموضوع البحث (القيم، والانتاجية، والابداع) من الناحية المفاهيمية النظرية، مضيفة بعض الأحيان ومؤكدة معظم الأحيان التعريفات والمضامين والمحدِّدات والشروط الملازمة هذه المفردات، كما وردت عند الباحث أو المعقب. فتكرر الكلام على العقلانية، والتفكير العلمي والديمقراطية والحرية والتنظيم وأنماط الانتاج المادي والفكري... الخ. وعدا بعض الاشارات العابرة كالتي وردت في مداخلة اسماعيل صبري عبد الله على شكل دعوة «لقراءة عصرية للتراث العربي للتمييز بين الخبيث والطيب وما يمكن ان يكون دافعاً للتقدم»، ابتعدت المداخلات، كما الورقة والتعقيب عليها عن تناول القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع العربي والمتجذرة فيه تاريخياً، وعن البحث في دور هذه القيم الفعلي كعوائق أو كوابح للإبداع والانتاجية.

٦ ـ ماذا قدم المؤتمر في موضوع التنمية البشرية؟

بعد هذا العرض لأعمال المؤتمر يصبح بالامكان طرح التساؤل حول ما قدّمه المؤتمر من جديد في مقاربة موضوع التنمية البشرية على المستويين العام والعربي الخاص. وأول ما يمكن ملاحظته بداية، في محاولة الإجابة عن هذا التساؤل هو أن ما قدّمه المؤتمر (أوراقاً وتعقيبات ومداخلات) في شقه العام المتعلق بالتنمية البشرية من حيث المفهوم والقياس كان أغنى بكثير مما قدّمه في شقه العربي الخاص، وهذا يشكل برأينا نقطة الضعف الرئيسية في أعمال المؤتمر الثاني للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ذلك أن موضوع المؤتمر كما حدّده القائمون عليه هو أساساً **التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل**.

من المشروع، إذن، أن ينتظر المرء من المؤتمر أن يأتي بمقاربات لموضوع التنمية البشرية في الوطن العربي ليس فقط من خلال عرض أرقام ومؤشرات موجودة أصلاً في تقارير الهيئات الدولية، بل خصوصاً، من خلال محاولات تحليل وتقويم للسياسات والاستراتيجيات والأطر المؤسسية (ما أسماه حامد عمار «منظومة التنمية البشرية») التي تناولت مختلف مفردات التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية... ووصلت بأوضاع التنمية البشرية في الوطن العربي إلى ما هي عليه الآن، لأنه من طريق لفظ السلبي وتطوير الايجابي في هذه المنظومة، يمكن وضع سياسات واستراتيجيات وتصوّر أطر مؤسسية أكثر ارتباطاً بإمكانات الوطن العربي وحاجات البشر فيه. هكذا فقد اكتفت الورقة المخصصة للبحث في موضوع التنمية البشرية في الوطن العربي بعرض ما هو متوفر من أرقام ومؤشرات حول عدد من المفردات كما جاءت الورقة، المتعلقة بالطلب على القوى العاملة في دول مجلس التعاون بمعالجتها، وأهمية الصلة بموضوع المؤتمر. أما الورقة التي تناولت موضوع القيم الاجتماعية والثقافية في الوطن العربي، فالجانب

العربي منها اقتصر على عرض بعض الأرقام والمؤشرات، ولم تدخل في عمق القيم الاجتماعية والثقافية العربية. وإذا كانت التعقيبات والمداخلات قد عدلت بعض الشيء في هذه الصورة، فمن طريق طرح الأسئلة أكثر منها من طريق الإجابة عنها.

في ما يتعلق بمقاربة موضوع التنمية البشرية بشقه العام، وما يطرحه من اشكاليات، نلاحظ أن ما قدّمه المؤتمر من مساهمات يندرج في ثلاثة اتجاهات:

اتجاه غلب عددياً، انطلقت المداخلات فيه من مقولات تقارير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة في التنمية البشرية (مفهوماً وقياساً)، وحاولت اغناءها وتطويرها. فكانت أبرز المساهمات في هذا المجال تلك التي أكدت على البعد الاقتصادي للتنمية البشرية مترجمة ذلك إعطاء دور رئيسي للمؤشرات الاقتصادية كمؤشر انتاجية العمل في منظومة مؤشرات التنمية المذكورة.

كذلك أغنت بعض المساهمات في هذا الاتجاه الجانب النقدي لمؤشرات التنمية البشرية وأرقامها القياسية (خصوصاً الرقم القياسي المركب) بالتشديد على حدود مدلولاتها كأدوات تحليل، انطلاقاً من تطبيقاتها في أوضاع البلدان العربية الريعية النفطية، فكان لهذه المساهمات نكهة عربية مميزة.

وتمثّل **الاتجاه الثاني** للمداخلات بشكل رئيسي بإبداء التحفّظ على مقولة «التنمية البشرية» وميله إلى أن لا يرى جديداً فيها لأنها بمفرداتها إنما تمثّل جزءاً لا يتجزأ من مقولة التنمية الاقتصادية الاجتماعية المتكاملة والشاملة، وتساءل بالتالي عن جدوى تجزيء التنمية إلى تنميات.

أما الاتجاه الثالث، فقد تمثّل بشكل أساسي بسمير أمين الذي وضع نفسه خارج الإطار المفهومي للتنمية البشرية وللتنمية بشكل عام باعتبار التنمية، كمفهوم، من المفاهيم الايديولوجية، وحاول بالتالي صياغة مقاربة للموضوع تتجاوز كونه مجرد وصف لأوضاع راهنة وإبداء رغبات طيبة لاصلاحها، لتقوم بتحليل الآليات العاملة في النظام والتي أدت إلى الوضع غير المرضي، مقترحاً في محاولته منهجاً يقوم على مفهومين ماركسيين قديمين إنما مستخدمين بمضمون جديد: مفهوم «قوى العمل الفاعل» ومفهوم «قوى العمل الاحتياط» والجدة في الاستخدام هي في إدخال معيار قدرة مختلف الأنشطة الانتاجية في مواجهة تحدي المنافسة على الصعيد العالمي؛ بغاية التوصل إلى تراتبية جديدة لبلدان العالم تختلف عن تلك التي تقترحها تقارير البرنامج الانمائي عن التنمية البشرية. وعلى هذا الأساس رأى سمير أمين أن بلدان العالم تتوزّع في ثلاث مجموعات:

مجموعة أولى فيها الطابع الغالب قوى عمل فاعل مستخدمة في النشاطات قدرتها التنافسية عالية.

مجموعة ثانية فيها معظم القوى العاملة غير فاعلة (احتياطي) وبالتالي غير مستخدمة في نشاطات قادرة على مواجهة المنافسة العالمية.

ومجموعة ثالثة تتوزع فيها القوى العاملة بين فاعلة وغير فاعلة بشكل متوازٍ تقريباً.

أما كيف نفسّر النتائج المحققة من قبل مختلف بلدان العالم فهذا يتوقف، كما يقول سمير أمين، على التفاعل الذي يحصل بين عوامل داخلية خاصة بكل مجتمع والعامل الخارجي العام الذي يتجلّى من خلال منطق النظام العالمي. وهكذا يصل في نهاية الأمر إلى تصنيف تجارب بلدان

العالم الثالث سابقاً من حيث النتائج التي توصّلت إليها في مجموعتين:

المجموعة الأولى وهي التي نجحت في كسب درجة من القدرة على المنافسة العالمية وتشمل معظم تجارب البلدان التي أعلنت نيتها باتّباع التنمية الرأسمالية اضافة إلى التجارب التي أعلنت عن انتمائها الايديولوجي إلى الماركسية اللينينية: أي بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا الشرقية وأوروبا الشرقية ـ وهذه المجموعة تشكّل جوهر العالم الثالث المستقبلي.

أما المجموعة الثانية فتضم التجارب التي تستطيع تحقيق تقدم ملحوظ في بناء منظومات انتاجية قادرة على المنافسة وهي تعود إلى بلدان متفاوتة من حيث الثروة، إلّا أنها لم تتجاوز بمجموعها حدود تقسيم العمل الدولي القديم. هذه المجموعة تكوّن العالم الرابع المهمش وتضم بشكل رئيسي مجموع الأقطار العربية والبلدان الافريقية وعدد من بلدان آسيا.

يبدو من خلال ما تقدم عن أعمال المؤتمر أن مقولة التنمية البشرية لا تزال بحاجة إلى مقاربة عربية تدرجها في اطار تصور عام علمي وعملي لأواليات تغيير حقيقي شامل في أوضاع وطننا العربي. وبرأينا، فإنه يمكن تحقيق خطوات متقدمة في الاستجابة لهذه الحاجة في حال ركّزت المقاربات المقبلة للموضوع على أهداف ثلاثة:

ـ اغناء مفهوم التنمية البشرية بروافد عربية اسلامية على صعيد الفكر والتجربة التاريخية.

ـ تقويم دقيق لمضامين الاستراتيجيات والسياسات والأطر المؤسسية العربية (بمحدداتها الداخلية والخارجية) التي تناولت حتى الآن مفردات التنمية البشرية: أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك والتقانة وأنظمة التعليم والأطر السياسية الرسمية والأهلية للمشاركة...

ـ الدراسة المركّزة لبعض المسائل التي تكتسب في الإطار العربي أهمية خاصة بالنسبة إلى مستقبل التنمية كظواهر الترييع وهدر الموارد، وسياسات التكيف والاصلاح الهيكلي، ومداخل التعاون الاقليمي.

في الختام، وعلى هامش أعمال المؤتمر، ندعو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية إلى الاهتمام بمسألة المصطلحات واستخدامها في الأدبيات الاقتصادية الاجتماعية. ففي المؤتمر نجد أن مصطلح (Index) وُجد له بالعربية أربعة تعابير على الأقل: رقم قياسي، ومؤشر، ودليل، ومُعامِل □

* يوميات

موجز يوميات الوحدة العربية(*)
تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٩٢

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ انعقد في البحرين الاجتماع الأول لمجلس ادارة الموسوعة العربية برئاسة علي فخرو، وزير التربية والتعليم البحريني ورئيس مجلس ادارة الموسوعة. وأكد فخرو ان مشروع الموسوعة مشروع عربي علمي حضاري ليس لقطر عربي واحد وإنما للأمة العربية بكاملها يفسح المجال لدور كبير للمثقفين العرب في ان يعيدوا للأمة امكاناتها في البناء والتجديد (**اخبار الخليج**، المنامة، ١٩٩٢/١١/٣). وقد دعا مجلس الادارة الحكومات وصناديق التمويل العربية إلى دعم مشروع الموسوعة بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (**اخبار الخليج**، المنامة، ١٩٩٢/١١/٤).

ـ قرر مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في ختام أعمال دورته العاشرة في القاهرة تشكيل لجنة من الخبراء العرب في مجال الاسكان للبحث في تقديم المساعدات الفنية والمادية لمواجهة كارثة الزلزال الذي ضرب مصر الشهر الماضي. ودعا المجلس البلدان العربية إلى تقديم استراتيجياتها الوطنية للاسكان إلى مكتب مجلس وزراء الاسكان العرب بهدف صياغة استراتيجية عربية موحدة في مجال الاسكان، وأوصى بتشكيل لجنة فنية لإصدار نماذج عربية موحدة لاستخدامها في الأبنية العربية (**الأهرام**، القاهرة، ١٩٩٢/١١/٤).

ـ افاد تقرير صادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) أن احتياطي البلدان العربية من النفط بقي على حاله تقريباً في العام ١٩٩١ بسبب غياب أي اكتشافات كبيرة. وأوضح التقرير السنوي للمنظمة ان احتياطي البلدان العشرة الأعضاء بلغ ٦٢٢,٦ مليار برميل في نهاية العام الماضي مقابل ٦٢١,٨ مليار برميل في نهاية عام ١٩٩٠. ويشكل هذا الرقم ٦١,٤ بالمئة من حجم الاحتياطي العالمي المقدر بنحو ١٠٢١ مليار برميل. ولم يلحظ التقرير احتياطي كل من اليمن وعمان غير العضوين في المنظمة واللذين يمتلكان نحو ٨ مليارات برميل من النفط (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩٢/١١/١٢).

ـ اختتمت القمة الخامسة لاتحاد المغرب العربي التي عقدت على مدى يومين في نواكشوط للبحث في

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على ان تشكل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع اساسي، فقد تم توسيع اطارها ليضم ستة ابواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك**، **الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، **العلاقات العربية ـ الدولية**، **العلاقات العربية ـ العربية**، **المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) و **شؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

مسيرة الاتحاد الذي يضم تونس والمغرب وليبيا والجزائر وموريتانيا والذي تعرّض للشلل منذ أكثر من سنة بسبب الأوضاع الداخلية التي تعانيها الجزائر والحصار الدولي المفروض على ليبيا. وقد شارك في القمة معاوية ولد طايع، الرئيس الموريتاني ورئيس الدورة الحالية للاتحاد، وزين العابدين بن علي، الرئيس التونسي، الذي تسلّم رئاسة الدورة المقبلة للاتحاد، وعلي كافي، رئيس المجلس الأعلى للدولة في الجزائر، فيما مثّل الملك الحسن الثاني، العاهل المغربي، محمد كريم العمراني، رئيس الوزراء المغربي. ومثّل معمر القذافي، الرئيس الليبي، أبو القاسم الزوي، السفير الليبي المقيم في المغرب. كذلك شارك في القمة وزراء خارجية بلدان الاتحاد وياسر عرفات، الرئيس الفلسطيني، بصفة مدعو. وصدر عن القمة بيان ختامي أكّد حرص بلدان الاتحاد على استمرار الجهود لدفع العمل المغاربي المشترك وقيام اللجان الوزارية المنبثقة عن الاتحاد باتخاذ الاجراءات الاقتصادية والمالية لاعلان منطقة التبادل التجاري الحر في المغرب العربي وتعديل المادتين الرابعة والخامسة من معاهدة انشاء الاتحاد لتنعقد الدورة الرئاسية مرة كل سنة. وأكّد البيان ضرورة تنسيق مواقف بلدان الاتحاد والتعاون الأمني لمواجهة «ظاهرة التطرف في المغرب العربي» والعمل على منع استغلالها بهدف الاساءة إلى المجتمع المغاربي. كما تناول البيان الأوضاع والقضايا العربية، فأكد دعم بلدان الاتحاد للانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة وضرورة التوصل إلى سلام عادل في المنطقة يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة، ودعا إلى رفع الحصار المفروض على الشعب العراقي والتمسك بوحدة الأراضي العراقية، وكذلك رفع الحصار عن الشعب الليبي والتضامن معه. ودان البيان الاجراءات الايرانية في جزيرة «أبو موسى»، وأكد تضامن بلدان الاتحاد مع الامارات العربية المتحدة «في حقها في جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى» (**الاتحاد الاشتراكي**، الدار البيضاء، ١٢/١١/١٩٩٢).

ـ أوصى الاجتماع العربي حول «رعاية الطفولة وتنميتها» الذي عقد في تونس أمس الأول بمشاركة وزراء التربية والشؤون الاجتماعية في البلدان العربية بتوجيه الاستثمارات العربية المشتركة نحو الصناعات المتعلقة بحاجات الطفل في المجالات الصحية والتربوية والثقافية واصدار التشريعات اللازمة لذلك (**أخبار جامعة الدول العربية**، القاهرة، ١٨/١١/١٩٩٢).

ـ عقد وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون الخليجي اجتماعات استمرت يومين في أبو ظبي في اطار التحضيرات لعقد قمة مجلس التعاون أواخر الشهر المقبل. وقد ناقش الوزراء تطور العلاقات بين بلدان المجلس بخاصة بين العربية السعودية وقطر التي تقاطع الاجتماعات التحضيرية للقمة الخليجية المقبلة بسبب خلافها الحدودي مع السعودية. وذكرت الأنباء الواردة من أبو ظبي أن الوساطات التي قامت بها الكويت وسائر أعضاء مجلس التعاون بين الدوحة والرياض أكدت حرص الجانبين على مسيرة التعاون الخليجي. وقد تمنّى وزراء بلدان المجلس حضور قطر للقمة الخليجية المقبلة حرصاً على مسيرة مجلس التعاون وتماسكه. كما ناقش الوزراء تطور العلاقات العربية ـ العربية في ضوء جولة الملك الحسن الثاني، العاهل المغربي، في بلدان الخليج والأردن وسوريا ومصر لتنقية الأجواء العربية، فأكدوا حرصهم على تنقية هذه الأجواء لكنهم استبعدوا عقد أي قمة عربية يمكن أن تزيل آثار حرب الخليج. كذلك ناقش الوزراء تطور العلاقات الخليجية مع ايران، فأكدوا حرصهم على علاقات جيدة مع طهران تأخذ بعين الاعتبار مبادىء حسن الجوار والمصالح المشتركة. وذكرت الأنباء أن وزراء المجلس أظهروا اتجاهاً للتهدئة مع ايران التي اتخذت خطوات ايجابية تمثّلت بالسماح للمواطنين العرب بالعودة إلى جزيرة «أبو موسى» (**النهار**، بيروت، ٢٦/١١/١٩٩٢).

ـ أكد الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، في ختام لقاء عقده مع حسني مبارك، الرئيس المصري، في القاهرة، أن بلدان اعلان دمشق (بلدان مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا) ملتزمة بالأسس التي قام عليها الاعلان ولا يجوز «اعتباره معطلاً» لما له من اسهام فعال في اطار الأمة العربية وليس فقط في البلدان العربية الثمانية الموقّعة عليه في آذار/ مارس ١٩٩١ (**السفير**، بيروت، ٣٠/١١/١٩٩٢).

٢ ـ الصراع العربي ـ الاسرائيلي

ـ شهدت الأراضي المحتلة اضراباً عاماً بمناسبة دخول الانتفاضة الفلسطينية شهرها الستين. وقد رفعت الأعلام الفلسطينية فوق المنازل وسط مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية والمستوطنين أصيب خلالها ٦ مستوطنين بجروح (**القدس العربي**، لندن، ١٠/١١/١٩٩٢).

ـ عقدت في عمان اجتماعات أردنية ـ فلسطينية مكثّفة بين ياسر عبد ربه، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والوفد المرافق له، والشريف زيد بن شاكر، رئيس الوزراء الأردني، تركّزت على

مشروع جدول الأعمال الأردني ـ الاسرائيلي الذي توصل إليه الجانبان الشهر الماضي خلال المفاوضات الثنائية في واشنطن. وذكرت الأنباء الواردة من عمان أن الوفد الفلسطيني أعرب عن مخاوف يثيرها مشروع جدول الأعمال الأردني ـ الاسرائيلي، إذ لا يشير إلى القدس كجزء من الأراضي المحتلة ولا يذكر أي شيء عن الانسحاب الاسرائيلي من الأرض المحتلة كما لا يتضمن نقاطاً واضحة بالنسبة إلى حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة. وأوضحت الأنباء أن الجانب الأردني أكد للوفد الفلسطيني أن الأردن سيواصل التنسيق مع الوفود العربية في مفاوضات السلام وأن جدول الأعمال مجرد مسودة مشروع لن تصادق عليه الحكومة الأردنية وستعمل على ادخال تفسيرات لبنوده بما يتناسب والثوابت الأردنية. كذلك عقدت اجتماعات سورية ـ فلسطينية في دمشق، أجراها فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، مع فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، حول مسودة مشروع جدول الأعمال الأردني ـ الاسرائيلي. وأكدت الأنباء أن الجانبين أكدا ضرورة تنسيق المواقف العربية (**القدس العربي**، لندن، ١٠/١١/١٩٩٢).

ـ واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي اعتداءاتها على القرى والبلدات في الجنوب اللبناني والبقاع وحشدت آلياتها العسكرية في منطقة «الحزام الأمني» المحتلة، فيما واصل رجال المقاومة اطلاق الكاتيوشيا على المستوطنات الاسرائيلية في الجليل (**السفير**، بيروت، ١١/١١/١٩٩٢). وقد جدّدت سلطات الاحتلال تهديداتها لـ «حزب الله» والحكومة اللبنانية، وحملت سوريا وايران مسؤولية تصاعد الموقف العسكري في الجنوب، فيما صدر بيان أميركي، قال «إن الولايات المتحدة تجري اتصالات مع المسؤولين الاسرائيليين وسوريا ولبنان لتهدئة الموقف العسكري وازالة أجواء التشنج التي خيّمت على المحادثات الثنائية الجارية في واشنطن بين الوفد الاسرائيلي وكل من الوفدين اللبناني والسوري» (**النهار**، بيروت، ١١/١١/١٩٩٢).

ـ أكّد بيل كلينتون، الرئيس الأميركي المنتخب، التزامه مواصلة عملية السلام في الشرق الأوسط، لكنه اعتبر «ان اسرائيل قدمت تنازلات على العرب مقابلتها بتنازلات أولها انهاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل»، مشدداً على دعم تفوق اسرائيل العسكري النوعي في المنطقة (**النهار**، بيروت، ١٢/١١/١٩٩٢).

ـ لقي أربعة من المواطنين الفلسطينيين مصرعهم وجرح ١٩ آخرون برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي في مواجهات دامية بين قوات الاحتلال والمواطنين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (**القدس العربي**، لندن، ١٢/١١/١٩٩٢).

ـ أجرى ياسر عرفات، الرئيس الفلسطيني، محادثات في القاهرة مع حسني مبارك، الرئيس المصري، وعمرو موسى، وزير الخارجية المصري، تركزت على تطورات عملية السلام. وصرح عمرو موسى بأن الجانبين أكدا ضرورة تنسيق المواقف والبحث في القرار ٢٤٢ في اطار المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية لإحراز تقدم في المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، معرباً عن اعتقاده بأن الادارة الأميركية الجديدة ستواصل عملية السلام التي بدأتها الادارة السابقة (**الأهرام**، القاهرة، ١٢/١١/١٩٩٢).

ـ اختتمت لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف اجتماعاتها في العاصمة الكندية أوتاوا من دون التوصل إلى أي اتفاق يجمع بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، إذ أصرّ الوفد الفلسطيني على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فيما رفض الوفد الاسرائيلي الاعتراف بحق العودة، معتبراً أن مشاركته في لجنة اللاجئين لا تتخطى حدود البحث في تحسين ظروف المعيشة في المخيمات الفلسطينية (**الحياة**، لندن، ١٤/١١/١٩٩٢).

ـ قام شمعون بيريز، وزير الخارجية الاسرائيلي، بزيارة إلى القاهرة أجرى خلالها محادثات مع حسني مبارك، الرئيس المصري، وعمرو موسى، وزير الخارجية، في اطار «الاتصالات المصرية ـ الاسرائيلية لدفع عملية السلام». وقد تركّزت محادثات بيريز مع المسؤولين المصريين على المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي، كما تناولت تطور المحادثات الثنائية بين سوريا واسرائيل. وصرح بيريز بأن على الفلسطينيين القبول بحكم ذاتي انتقالي كمرحلة أولى قبل البحث في الوضع النهائي للأراضي المحتلة وفقاً للقرار ٢٤٢. فيما جدد استعداد الاسرائيليين للانسحاب من مواقع في الجولان يتم تحديدها خلال المفاوضات. في المقابل صرح الرئيس المصري بأن التقدم في عملية السلام يتطلب العمل على تنفيذ القرارات الدولية من خلال المفاوضات بين الوفود العربية والاسرائيلية. موضحاً أنه لا يرى أي امكانية للسلام بين سوريا واسرائيل وأرض الجولان محتلة (**الأهرام**، القاهرة، ١٦/١١/١٩٩٢).

ـ اختتمت في واشنطن الجولة السابعة من المفاوضات الثنائية بين الوفود العربية والاسرائيلية من دون تحقيق أي تقدم جوهري يذكر، إذ تقدم الجانب الاسرائيلي بمقترحات حول «الحكم الذاتي» الفلسطيني في الأرض المحتلة تقضي بتقسيم الأراضي المحتلة بين

تجمعات سكانية فلسطينية تخضع لسيطرة صورية من السلطة الفلسطينية وتجمعات اسرائيلية استيطانية تخضع كاملاً للسلطة الاسرائيلية وأراض عامة يشارك الجانبان الاسرائيلي والفلسطيني في ادارتها «خلال الفترة الانتقالية للحكم الذاتي (٥ سنوات). وقد رفض حيدر عبد الشافي، رئيس الوفد الفلسطيني، هذه المقترحات الاسرائيلية، مؤكداً انها تحدد سلفاً الوضع النهائي للاراضي المحتلة، إذ تقضي بعزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض وتكرّس بقاء المستوطنات فيما تدعو إلى مشاركة الفلسطينيين استثمار الأراضي العربية الموجودة بين المستوطنات والبلدات العربية، الأمر الذي يعتبر تكريساً للاحتلال وتمهيداً لتذويب التجمعات السكانية العربية، بخاصة ان المقترحات الاسرائيلية لا تتضمن اي اشارة إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير. كذلك لم تحقق المحادثات السورية ـ الاسرائيلية اي تقدم، إذ واصل الجانب الاسرائيلي عرض مقترحاته الداعية إلى انسحاب جزئي من الجولان مقابل تطبيع العلاقات السورية ـ الاسرائيلية، فيما أصرّ موفق العلاّف، رئيس الوفد السوري، على الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الجولان ومواصلة عملية السلام وفقاً للقرارات الدولية. وعلى صعيد المحادثات اللبنانية ـ الاسرائيلية، واصل الجانبان البحث في موضوع انشاء لجنة عسكرية في اطار المفاوضات الثنائية دون التوصل إلى تحديد مهام هذه اللجنة بعدما انعكست العمليات العسكرية في الجنوب اللبناني سلباً على سير المحادثات (**النهار**، بيروت، ٢٠/١١/١٩٩٢). وفيما يتعلق بسير المفاوضات الأردنية ـ الاسرائيلية، اكد عبد السلام المجالي، رئيس الوفد الأردني، أن الجانبين الأردني والاسرائيلي واصلا تفسير بنود جدول الأعمال المشترك الذي توصلا إليه الشهر الماضي، مؤكداً أن جدول الأعمال ليس معاهدة للسلام وأن القضية الفلسطينية تبقى جوهر المشكلة وفقاً للثوابت الأردنية (**النهار**، بيروت، ٢١/١١/١٩٩٢).

ـ قال محمد سلمان، وزير الاعلام السوري، إن سوريا لا تعترض على جدول الأعمال الأردني ـ الاسرائيلي الذي توصّل إليه الجانبان الشهر الماضي، وتتفهّم انه «لا يشكل في اي شكل من الأشكال حلاً منفرداً». كذلك اوضح عبد السلام المجالي، رئيس الوفد الأردني إلى مفاوضات السلام، ان الجانب الأردني أدخل تعديلات لغوية على جدول الأعمال اكدت «أن الأردن، اضافة إلى سعيه إلى انسحاب أسرائيلي من أراضيه، لا يقبل بسط النفوذ الاسرائيلي على مناطق أخرى من الأراضي المحتلة» (**النهار**، بيروت، ٢٤/١١/١٩٩٢).

ـ أكد حافظ الأسد، الرئيس السوري، في حديث إلى بعثة مجلة تايم الأمريكية أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق قبل الانسحاب الاسرائيلي الشامل من مرتفعات الجولان وأن لا شيء يحفز العرب على العمل من أجل السلام إذا كان مفهوم السلام يعني تقديم أراضيهم إلى اسرائيل (**السفير**، بيروت، ٢٤/١١/١٩٩٢).

ـ أنهى فرنسوا ميتران، الرئيس الفرنسي، زيارة إلى اسرائيل أجرى خلالها محادثات مع اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي، وسائر المسؤولين الاسرائيليين، كما التقى شخصيات فلسطينية من داخل الأراضي المحتلة من بينهم فيصل الحسيني، رئيس اللجنة التوجيهية للوفد الفلسطيني إلى محادثات السلام، وحنان عشراوي، الناطقة باسم الوفد الفلسطيني. وصرح ميتران بأنه ذكّر المسؤولين الاسرائيليين بالدولة الفلسطينية التي اعترفت بها الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وبضرورة عدم اغفال منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. لكنه اكد أنه لا يستطيع أن يملي موقفه على المسؤولين الاسرائيليين. وقد وقّع رولان دوما، وزير الخارجية الفرنسي، مع شمعون بيريز، نظيره الاسرائيلي، ٥ اتفاقات للتعاون الثنائي تشمل انشاء صندوق مشترك للأبحاث العلمية والصناعية وتحديث شبكة السكك الحديد بين تل أبيب وحيفا شمالاً وإنشاء خط تل أبيب ـ ايلات جنوباً وإدخال الكومبيوتر إلى النظام المدرسي ومشروع لتوليد الكهرباء اعتماداً على تغييرات درجة حرارة مياه البحر الميت بين النهار والليل وانشاء مركز دراسات لمكافحة التصحر في بئر السبع (**النهار**، بيروت، ٢٧/١١/١٩٩٢). وانتقل ميتران إلى الأردن حيث اجرى محادثات مع الملك حسين، العاهل الأردني، اكد خلالها الجانبان ضرورة حل المشكلة الفلسطينية للتوصل إلى تسوية في المنطقة. كما تناولت المحادثات العلاقات الثنائية، إذ وافقت فرنسا على تقديم مساعدة للأردن بمبلغ ٨٠ مليون فرنك لتحديث وسائل الاتصالات الأردنية (**النهار**، بيروت، ٣٠/١١/١٩٩٢).

ـ ساد الاضراب العام الأراضي العربية المحتلة في الذكرى الـ ٤٥ لتقسيم فلسطين (**السفير**، بيروت، ٣٠/١١/١٩٩٢). وأعلن اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي، في موقف لافت «أن المفاوضات التي تجريها اسرائيل مع الفلسطينيين إنما تهدف إلى اضعاف منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج واقامة سلطة فلسطينية في الأراضي المحتلة»، موضحاً «أن الرهان الاسرائيلي على الحكم الذاتي هو لتحقيق هذا الهدف» (**النهار**، بيروت، ٣٠/١١/١٩٩٢).

٣ ـ العلاقات العربية ـ الدولية

ـ تفاوتت ردود الفعل العربية على فوز بيل كلينتون بانتخابات الرئاسة الأمريكية بين مرحب ومتحفظ وداعٍ إلى علاقات عربية ـ أمريكية أفضل لمواصلة عملية السلام. ففي القاهرة بعث حسني مبارك، الرئيس المصري، ببرقية تهنئة إلى كلينتون أكّد فيها ضرورة التعاون بين البلدين لمواصلة عملية السلام (**الأهرام**، القاهرة، ٥/١١/١٩٩٢). كما بعث رؤساء بلدان مجلس التعاون الخليجي ببرقيات تهنئة وسط قلق خليجي من أن لا تواصل الادارة الأمريكية الجديدة الدعم الأمريكي لبلدان المجلس الذي كانت تقدمه ادارة الرئيس الأمريكي جورج بوش (**الخليج**، الشارقة، ٥/١١/١٩٩٢). كذلك بعث رؤساء اتحاد المغرب العربي ومنظمة التحرير الفلسطينية ببرقيات تهنئة، فيما رحّب معمر القذافي، الرئيس الليبي، بسقوط بوش، معتبراً أن سقوطه يشكل «نهاية للرعب»، داعياً إلى علاقات أفضل مع الادارة الأمريكية الجديدة (**القدس العربي**، لندن، ٥/١١/١٩٩٢). وفي بغداد، احتفل صدام حسين، الرئيس العراقي، بسقوط بوش وأطلق الرصاص من مسدسه ابتهاجاً (**الثورة**، بغداد، ٥/١١/١٩٩٢). وبعث لبنان والأردن ببرقيات تهنئة، كما بعث حافظ الأسد، الرئيس السوري، ببرقية تهنئة أعرب فيها عن أمله في استمرار العمل لتحسين العلاقات الأمريكية ـ السورية للتمكّن من مواصلة عملية السلام (**الثورة**، دمشق، ٦/١١/١٩٩٢).

ـ أكد بيل كلينتون، الرئيس الأمريكي المنتخب، أنه سيبذل جهوداً دولية مكثفة لإبقاء أسلحة الدمار الشامل بعيداً عن متناول دول مثل سوريا وايران والعراق وليبيا (**النهار**، بيروت، ١٢/١١/١٩٩٢).

ـ سمحت ايران لـ ١٢ مدرّساً من الامارات العربية المتحدة بالعودة إلى جزيرة «أبو موسى» المتنازع عليها بين الجانبين وذلك للمرة الأولى منذ ظهور النزاع على الجزيرة. وصرّح علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية الايراني، بأن هذه الخطوة الايرانية تهدف إلى اثبات حسن نوايا ايران وإلى اعادة العلاقات الطبيعية مع الامارات. لكنه أكّد أن هذه الخطوة لا تعني أن ايران بصدد «التخلّي عن سيادتها على الجزيرة» (**النهار**، بيروت، ١٣/١١/١٩٩٢).

ـ اختتم فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، وعلي أكبر ولايتي، وزير الخارجية الايراني، وحكمت تشيتين، وزير الخارجية التركي، اجتماعاً ثلاثياً عقد في انقرة أمس الأول، تركز على تطور الأوضاع في العراق. وصرّح كل من الوزراء الثلاثة بأن تركيا وسوريا وايران ترفض الحكومة التي أعلنها الأكراد العراقيون من جانب واحد كما ترفض مقررات مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد الشهر الماضي في مدينة صلاح الدين الخاضعة لسيطرة الأكراد العراقيين في شمال البلاد والتي تضمنت دعوة إلى اقامة عراق فدرالي. وتعهد الوزراء الثلاثة مواصلة العمل في اجتماع مقبل يعقد في شباط/ فبراير ١٩٩٣ في دمشق لمنع التفكك الحالي في العراق من أن يصير دائماً (**السفير**، بيروت، ١٦/١١/١٩٩٢).

ـ قررت الجزائر خفض عدد دبلوماسييها في طهران، وطلبت من ايران خفض بعثتها في الجزائر إلى المستوى نفسه، متهمة إيّاها بالتدخل في شؤونها الداخلية واللجوء إلى أعمال عدائية. وقال بيان صادر عن وزراة الخارجية الجزائرية إن قرار الجزائر تخفيض عدد دبلوماسييها إلى مستوى رمزي يأتي رداً على «مواصلة ايران تدخلها في شؤون الجزائر الداخلية واعلانها العداء العلني للمؤسسات الحكومية في مقابل تأييدها للجبهة الاسلامية للانقاذ المحظورة» (**السفير**، بيروت، ١٧/١١/١٩٩٢). كذلك تصاعدت الحملات الاعلامية بين القاهرة وطهران، فاتهم يوسف والي، نائب رئيس الوزراء المصري، طهران «بتزويد المتطرفين بالسلاح ودعمهم عبر السودان لقتل السياح وتدمير الاقتصاد المصري»، فيما شنّت صحيفة **طهران تايمس** القريبة من وزارة الخارجية الايرانية هجوماً عنيفاً على حسني مبارك، الرئيس المصري، وهدّدته بـ «الموت» إذا ما تعرّضت ايران لأي اعتداء. ووصفت الصحيفة «تصريحات الرئيس المصري بأن مصر ستحمي دول الخليج من الهيمنة الايرانية بأنها «غير واقعية» (**النهار**، بيروت، ١٧/١١/١٩٩٢).

ـ حذّرت السلطات الالمانية معاهد الأبحاث في المانيا من اجراء اتصالات مع مركز البحوث العلمية التابع لوزارة الدفاع السورية بحجة «أن المركز السوري يمكنه الاستفادة من هذه الاتصالات لتصنيع أسلحة كيميائية وبيولوجية». وذكرت الأنباء السورية أن اسرائيل تقف وراء هذه الحملة لإثارة التشكيك في صدقية مواقف سوريا من عملية السلام في المنطقة ولتمرير أسلحة المانية إلى اسرائيل (**الحياة**، لندن، ٢٧/١١/١٩٩٢).

ـ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية استعدادها لإرسال أكثر من ٣٠ ألف جندي أمريكي في اطار قوة دولية يكلفها مجلس الأمن الدولي «بحماية المساعدات الانسانية الدولية المرسلة إلى الشعب الصومالي من تجاوزات الأطراف المتنازعة» (**السفير**، بيروت، ٢٧/١١/١٩٩٢). وذكرت الأنباء «ان بطرس غالي،

الأمين العام للأمم المتحدة، رحّب بهذا الاقتراح الأميركي وسيعرضه في شكل توصية على مجلس الأمن بهدف اتخاذ قرار دولي بشأنه» (النهار، بيروت، ٣٠/١١/١٩٩٢).

٤ ـ العلاقات العربية ـ العربية

ـ وجّه ياسر عرفات، الرئيس الفلسطيني، رسالة إلى حافظ الأسد، الرئيس السوري، أكد فيها ضرورة التحرك السريع والتشاور على أعلى مستوى بين الأطراف العربية المعنية بعملية السلام في المنطقة لمواجهة المخاطر والخطط الاسرائيلية الهادفة إلى اعاقة السلام. وتأتي هذه الرسالة بهدف تنقية أجواء العلاقات السورية ـ الفلسطينية التي شهدت تراجعاً خلال الشهر الماضي نتيجة تصريحات فلسطينية اشارت «إلى امكانية عقد اتفاقية سلام سورية ـ اسرائيلية منفصلة»، الأمر الذي اثار رداً سورياً اكّده فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، ورفض فيه أي تشكيك في موقف سوريا القائم على رفض الحلول المنفردة في المنطقة (السفير، بيروت، ٣/١١/١٩٩٢).

ـ صرح عمرو موسى، وزير الخارجية المصري، لصحيفة الحياة، تعليقاً على زيارة الملك حسين، العاهل الأردني، إلى القاهرة الشهر الماضي للتعزية بضحايا الزلزال الذي أصاب مصر، بأن زيارة العاهل الأردني «لم تطو بعد صفحة العلاقات العربية ـ العربية التي سببتها ازمة الخليج» (الحياة، لندن، ٦/١١/١٩٩٢).

ـ استقبل صدام حسين، الرئيس العراقي، الزبير محمد صالح، نائب رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني في السودان، الذي سلمه رسالة من عمر حسن أحمد البشير، رئيس مجلس قيادة الثورة في السودان، تتعلق بسبل تطوير العلاقات الثنائية (الثورة، بغداد، ٨/١١/١٩٩٢).

ـ قال الملك حسين، العاهل الأردني، في حديث لصحيفة نيويورك تايمس «إن على الشعب العراقي وضع حد لمعاناته الناجمة عن العقوبات التي تفرضها عليه الأمم المتحدة». وفسر المراقبون هذا التصريح «بأنه انتقاد ضمني لصدام حسين، الرئيس العراقي». وعزّز هذا التفسير تعليق الصحف الكويتية على الموقف الأردني، معتبرة «أنه يعبّر عن توبة متأخرة وناقصة» (النهار، بيروت، ٩/١١/١٩٩٢). وقد رفض أحمد السعدون، رئيس مجلس الأمة الكويتي، اي تطبيع للعلاقات الأردنية ـ الكويتية. وقال «إن تصريح الملك حسين لا يشكّل أساساً واضحاً لاعادة العلاقات بعدما وقف العاهل الأردني إلى جانب العراق في أزمة الخليج» (القدس العربي، لندن، ١٥/١١/١٩٩٢). في ضوء هذه المواقف، أوضح العاهل الأردني في كلمة القاها في احتفال تخريج الدورة الـ ٣٣ لكلية قيادة الأركان الملكية «ان المطلوب اجراء مصالحة وطنية في العراق لصون وحدة الأراضي العراقية تجنباً لمزيد من الاضطرابات». ودافع بقوة عن موقف بلاده في أزمة الخليج، مؤكداً «أن الأردن رفض المشاركة في التحالف العسكري ضد العراق لكونه لا يؤيد التدخل الأجنبي في الشؤون العربية». وانتقد موقف الكويت لترحيلها المواطنين العرب خلال أزمة الخليج (النهار، بيروت، ٢٤/١١/١٩٩٢).

ـ أكد صبحي أبو كرش، السفير الفلسطيني في السعودية، انه أجرى اتصالات مع الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع والطيران السعودي، اضافة إلى عدد من المسؤولين السعوديين بهدف اعادة العلاقات الوثيقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسعودية التي تضررت بسبب حرب الخليج. وأوضح ان المسؤولين السعوديين «أبلغوه بأن الاخوة تجمع الجانبين لكن الوقت غير مناسب الآن لإعادة لعلاقات إلى ما كانت عليه» (القدس العربي، لندن، ١٢/١١/١٩٩٢).

ـ استقبل حسني مبارك، الرئيس المصري، الساس العاموري، وزير الأوقاف والشؤون الدينية الجزائري. وذكرت الانباء أن الجانبين بحثا في انشاء مجموعات عمل مشتركة لمواجهة «الاسلاميين المتطرفين» (الأهرام، القاهرة، ٢٧/١١/١٩٩٢).

ـ عقدت في دمشق قمة لبنانية ـ سورية ترأسها حافظ الأسد، الرئيس السوري، والياس الهراوي، الرئيس اللبناني، بحضور رفيق الحريري، رئيس مجلس الوزراء، ونبيه بري، رئيس مجلس النواب، عن الجانب اللبناني، وعبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، ومحمود الزعبي، رئيس الوزراء، وعبد القادر قدورة، رئيس مجلس الشعب، عن الجانب السوري. وقد اكدت تصريحات المسؤولين في البلدين في ختام القمة والبيانان الصادران في دمشق وبيروت، أن الجانبين أكدا ضرورة مواصلة التنسيق والتعاون بين لبنان وسوريا مع البلدان العربية لمواجهة تطورات عملية السلام والتمسّك بالقرارات الدولية أساساً لذلك، واستكمال تنفيذ بنود اتفاق الطائف ومعاهدة الأخوة والتنسيق بين البلدين وتفعيل المؤسسات الدستورية اللبنانية (الثورة، دمشق، ٢٧/١١/١٩٩٢).

ـ قال طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي، في

اول تصريح من نوعه منذ ازمة الخليج، «ان الكويت ليست جزءاً من العراق». وقال في مقابلة تلفزيونية مع شبكة اي. بي. سي الأمريكية «إن الكويت كانت تاريخياً جزءاً من العراق. لكن الكويت الآن ليست بالطبع جزءاً من العراق... والواقع هو الواقع» (الحياة، لندن، ١٩٩٢/١١/٢٨). وقد تسلّمت الكويت دفعة اولى من المعدات الحربية التي بدا العراق بإعادتها عبر الحدود في مركز العبدلي، فيما انهت هيئة الأمم المتحدة وضع علامات الحدود البرية بين العراق والكويت وسط ترحيب كويتي وتحفظات عراقية (الحياة، لندن، ١٩٩٢/١١/٣٠).

٥ ـ المجتمع المدني العربي

ـ اكد فاروق ابو عيسى، الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، ان المنظمات العربية المعنية بحقوق الانسان ستطالب خلال المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي تنظمه الأمم المتحدة في فيينا في حزيران/ يونيو المقبل، بتفعيل دور الأمم المتحدة وتدخلها القانوني في مجال حقوق الانسان وذلك من خلال اقامة سلطة مركزية للأمم المتحدة للتدخل السريع في حالة خرق حقوق الانسان بما يجعل الالتزام بهذه الحقوق خاضعاً للالتزام القانوني (الخليج، الشارقة، ١٩٩٢/١١/٢).

ـ اختتمت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مؤتمرها العلمي الثاني حول «التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل» الذي عقد في بيروت على مدى اليومين الماضيين. وقد ناقش المؤتمر عدداً من الموضوعات أبرزها: «التنمية البشرية: المفهوم والقياس والدلالة»، «التنمية البشرية في الوطن العربي: التوجهات الأساسية في عام ١٩٩٠»، «السياسات والطلب على القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي» و«القيم الاجتماعية والثقافية: الانتاجية والابداع في المجتمع العربي» (السفير، بيروت، ١٩٩٢/١١/٩).

ـ قالت دراسة عن السكان في الوطن العربي أعدها اتحاد العمال العرب إن مجموع سكان البلدان العربية، بلغ ٢٢٤ مليون نسمة في نهاية العام ١٩٩٠ وهذا المجموع يشكل ٥ بالمئة من مجموع سكان العالم. وتوقّعت الدراسة أن يبلغ مجموع سكان الوطن العربي حوالى ٢٨٨ مليون نسمة في نهاية هذا القرن. وقدرت الدراسة حجم القوة العاملة العربية بحوالى ٦٥ مليوناً عام ١٩٩٠، من المنتظر أن ينضم إليها ٢٥ مليون عامل حتى نهاية هذا القرن، فيما قدرت حجم القوة العاملة العربية المهاجرة بحوالى ٢,٨ مليون نسمة هاجرت إلى دول أمريكية وأوروبية. ودعت الدراسة إلى قيام عمل اقتصادي عربي مشترك وإلى تشجيع انتقال القوى العاملة العربية بين الأقطار العربية (الخليج، الشارقة، ١٩٩٢/١١/١٠).

ـ طالبت المنظمة العربية لحقوق الانسان الأحزاب والتيارات السياسية في مصر بتضافر جهودها من أجل وضع حد لأعمال العنف المتبادل بين أجهزة الأمن المصرية وعناصر من الجماعات الاسلامية بخاصة ان أعمال العنف هذه أدت إلى سقوط ضحايا من المواطنين لا علاقة لهم بخلفيات الأحداث (الأهالي، القاهرة، ١٩٩٢/١١/١٨).

ـ عقد «المنتدى القومي العربي» بدار الندوة في بيروت عشية الذكرى الـ ٤٩ لاستقلال لبنان جلسة حضرها ٧٧ عضواً في المنتدى، تم خلالها البحث في موضوع «عروبة لبنان بين الاستقلال والطائف». وقد عرض المشاركون في المنتدى مراحل اساسية من تاريخ لبنان تراوح فيها الموقف اللبناني الرسمي من العروبة بين الانفتاح واقصى الانعزال حتى حسم اتفاق الطائف هذه المراوحة بتأكيد هوية لبنان العربية دستورياً وذلك انسجاماً مع تقويم الأحداث التي اثبتت أن لبنان كان دائماً في خضم الوقائع العربية الكبرى (النهار، بيروت، ١٩٩٢/١١/٢١).

ـ اختتمت في دمشق ندوة «الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافي» التي عقدت على مدى الأسبوع الماضي وشارك فيها عدد كبير من الخبراء العرب في مجال الاستشعار عن بعد. وقد قدم المشاركون ٦٠ دراسة حول الاستشعار عن بعد وأهميته في جمع المعلومات وتحليل الصور الجوية وصور الأقمار الصناعية وتطبيقه كتقنية في الكثير من المجالات الهامة مثل الزراعة والتخطيط العمراني والجيولوجيا والمساعدة في البحث عن المعادن والنفط والمياه الجوفية (تشرين، دمشق، ١٩٩٢/١١/٣٠).

٦ ـ شؤون قطرية

أبو ظبي

ـ ترأس الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، اجتماعاً للمجلس الأعلى الاتحادي للامارات وهو أعلى أجهزة صنع القرار في البلاد، تم خلاله البحث في التصورات النهائية لتشكيل المجلس التشريعي للبلاد المسمى بالمجلس الوطني الاتحادي وهو هيئة استشارية تتألف من ٤٠ عضواً تعينهم الامارات لمدة عامين مهمتها

الرئيسية دراسة القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء والموافقة عليها أو رفضها او تعديلها (**اخبار الخليج**، المنامة، ١/١١/١٩٩٢).

ـ قدر متوسط الانتاج النفطي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال العام الجاري بنحو ٢.٣ مليون برميل يومياً وهو المعدل نفسه الذي بلغه الانتاج النفطي خلال عام ١٩٩١. وقدر مصرف الامارات الصناعي حجم العائدات النفطية للعام ١٩٩١ بنحو ١٤ مليار دولار (٥٢ مليار درهم)، مؤكداً اهمية هذه العائدات في تمويل الواردات المستمرة في الارتفاع منذ العام ١٩٨٧ والتي بلغت ٥٠ مليار درهم عام ١٩٩١ (**الحياة**، لندن، ٣/١١/١٩٩٢).

المنامة

ـ افادت وزارة الاشغال والكهرباء في البحرين أنها نفذت مشاريع لانارة الطرق والشوارع بلغت كلفتها ٨٣٠ الف دينار بحريني، كما أجرت صيانة شاملة لأجهزة الانارة السابقة بلغت تكاليفها ٤٥٠ الف دينار (**أخبار الخليج**، المنامة، ١/١١/١٩٩٢).

ـ أعلن في البحرين ولأول مرة تشغيل الهاتف المرئي، كما تم تدشين آخر مرحلة في تعميم نظام البدلات الهاتفية الرقمية وهو مشروع بدأ العمل به منذ حوالى ١٢ عاماً وبلغت تكاليفه ١٧ مليون دينار بحريني (**أخبار الخليج**، المنامة، ٤/١١/١٩٩٢).

ـ أقرّ مجلس الوزراء البحريني مشروع انشاء مجمع للحديد والصلب في البحرين برأسمال قدره ٦٠٠ مليون دولار، من المتوقع أن يوفّر ١٢٠٠ فرصة عمل جديدة (**أخبار الخليج**، المنامة، ٩/١١/١٩٩٢).

ـ أكد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير البحرين، أن بلاده تخطط لانشاء مجلس استشاري يساعد الحكومة في تسيير شؤون الدولة ويحل محل المجلس الوطني الذي أوقف نشاطه عام ١٩٧٥. وقال إن هذا المجلس سيضم ٣٠ عضواً يتم تعيينهم من قبل الحكومة وستصدر مراسيم تحدّد بوضوح صلاحياته (**النهار**، بيروت، ١٠/١١/١٩٩٢).

بيروت

ـ أعلن رسمياً في بيروت عن تشكيلة الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة رفيق الحريري. وضمت الحكومة ٣٠ وزيراً توزّعت حقائبهم الوزارية كالتالي: رفيق الحريري، رئيساً للوزراء ووزيراً للمالية، ميشال المر، نائباً لرئيس الوزراء، فارس بويز، وزيراً للخارجية، رضى وحيد، وزير دولة لشؤون المغتربين، ميشال اده، وزير دولة لشؤون الثقافة والتعليم العالي، بهيج طبارة، وزيراً للعدل (مكلفاً القيام بشؤون الاصلاح الاداري)، اسعد رزق، وزيراً للصناعة والنفط، مروان حمادة، وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية، جورج فرام، وزيراً للموارد المائية والكهربائية، وليد جنبلاط، وزير دولة لشؤون المهجرين، محسن دلول، وزيراً للدفاع، الياس حبيقة، وزير دولة للشؤون الاجتماعية والمعاقين، سليمان فرنجية، وزير دولة للشؤون البلدية والقروية، شاهي برسوميان، وزير دولة، ميشال سماحة، وزيراً للإعلام، ميخائيل الضاهر، وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة، عمر مسقاوي، وزير دولة لشؤون النقل، أنور الخليل، وزير دولة، نقولا فتوش، وزيراً للسياحة، بشارة مرهج، وزيراً للداخلية، حسن عز الدين، وزير دولة لشؤون التعليم المهني والتقني، علي عسيران، وزير دولة، محمود أبو حمدان، وزيراً للاسكان، محمد غزيري، وزيراً للبريد والمواصلات، عادل قرطاس، وزيراً للزراعة، سمير مقبل، وزير دولة لشؤون البيئة، هاغوب دمرجيان، وزيراً للاقتصاد والتجارة، محمد بسام مرتضى، وزيراً للاشغال العامة والنقل، وفؤاد سنيورة وزير دولة (**الحياة**، لندن، ١/١١/١٩٩٢).

ـ اشاد البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير برفيق الحريري، رئيس الوزراء اللبناني الجديد، ووصفه بأنه «رجل ثقة». وأشار هذا التصريح الصادر عن البطريركية المارونية التي شكلت على مدى الأشهر الأخيرة تجمعاً لقوى المعارضة «إلى تراجع هذه القوى عن مواجهة الحكم» (**الحياة**، لندن، ٢/١١/١٩٩٢).

ـ أخمدت الحرائق التي اندلعت في الاحراج خلال اليومين الماضيين في جبل لبنان وعدد من المناطق اللبنانية الأخرى. وشارك في اخماد هذه الحرائق فرق سورية وطوافة بريطانية استقدمت من قبرص (**السفير**، بيروت، ٧/١١/١٩٩٢).

ـ أدلى رفيق الحريري، رئيس الوزراء اللبناني، بنص البيان الوزاري أمام مجلس النواب لنيل الثقة. وقد شدّد البيان على الاصلاح الاداري والتصدّي للمشكلات الاقتصادية ومعالجة مسألة المهجرين وتعزيز العلاقات السورية ـ اللبنانية وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للجنوب (**السفير**، بيروت، ١٠/١١/١٩٩٢). ونالت الحكومة اللبنانية ثقة مجلس النواب بأكثرية ١٠٤ أصوات وحجبها عنها ١٢ نائباً (كتلة الوفاء للمقاومة) والنائب نجاح واكيم ونائبا (الجماعة الاسلامية) فتحي يكن وزهير العبيدي، باعتبار ان البيان الوزاري لم يتضمن ذكر المقاومة في الجنوب ولم يشر إلى الغاء الطائفية السياسية. ورد الحريري على

هذه الأمور، مؤكداً أن الحكومة مصرّة على تحرير الجنوب «بعيداً عن المزايدات الاعلامية»، كما أن المادة ٩٥ المعدلة من الدستور اللبناني لحظت آلية معينة لإلغاء الطائفية والحكومة ملتزمة بها (السفير، بيروت، ١٩٩٢/١١/١٢).

ـ انتخب مجلس النواب اللبناني اعضاء الهيئة العامة للمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء (النهار، بيروت، ١٩٩٢/١١/٢٠).

ـ رأى الياس الهراوي، الرئيس اللبناني، في كلمة القاها بمناسبة الاحتفال السنوي للمجلس العام الماروني، «ان الغاء الطائفية السياسية يجب الّا يعني الغاء طائفة من الطوائف، بل الغائها من النفوس قبل النصوص» (النهار، بيروت، ١٩٩٢/١١/٢١).

ـ احتفل لبنان بالذكرى الـ ٤٩ للاستقلال وسط آمال بحل مشاكله الاقتصادية وتحرير الجنوب (السفير، بيروت، ١٩٩٢/١١/٢٤).

ـ أنجز مجلس الوزراء اللبناني مشروع قانون رفع الحصانة عن موظفي الادارات والمؤسسات العامة وأحاله إلى مجلس النواب بصيغة المعجل (السفير، بيروت، ١٩٩٢/١١/٢٦).

ـ اعتبر جورج سعادة، رئيس «حزب الكتائب» في الذكرى الـ ٥٦ لتأسيس الحزب «ان الغاء الطائفية السياسية في ظل الأجواء الحالية في لبنان أصعب من أن يتخذ بقرار» (النهار، بيروت، ١٩٩٢/١١/٣٠). من جهة أخرى دعا طلال سلمان، رئيس تحرير صحيفة السفير، الذي دعي للمشاركة في ذكرى تأسيس الكتائب، إلى مراجعة تجربة الحزب والانفتاح والأخذ بعين الاعتبار أن زمن حزب الشخص أو العائلة وحتى الطائفة قد انتهى (السفير، بيروت، ١٩٩٢/١١/٣٠).

بغداد

ـ افادت شركة المشاريع النفطية التابعة لوزارة النفط العراقية انها تمكّنت من اعادة انجاز أكثر من ٢٥ مشروعاً نفطياً تضرّرت خلال حرب الخليج، اضافة إلى مشاريع أخرى كان قد بوشر في تنفيذها قبل الحرب. وذكرت الشركة ان انجاز هذه المشاريع تم بالامكانات الوطنية وبكلفة ٥٧٤ مليون دينار عراقي (الثورة، بغداد، ١٩٩٢/١١/٢). وقالت تقارير واردة من بغداد إن العراق يمتلك حالياً قوة انتاجية من النفط تبلغ ٢,٥ مليون برميل يومياً، لكنه في ضوء الحصار المضروب عليه لا ينتج سوى ٥٥٠ الف برميل لسوقه الاستهلاكية (القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/١١/١٣).

ـ دعا عبد الجبار محسن، السكرتير الصحافي لصدام حسين، الرئيس العراقي، المسؤولين الأكراد في شمال العراق إلى القبول بالحكم الذاتي مع بغداد كحل وحيد ممكن. واعتبر أن الولايات المتحدة والدول الغربية تثير دعمها للفديرالية في العراق كعامل ضغط على بغداد، «مشيراً إلى أن الغرب يخشى تقسيم العراق لكي لا تعمم تجربة الفدرلة ومن ثم التقسيم في تركيا كبلد حليف للغرب» (الحياة، لندن، ١٩٩٢/١١/٢٢).

الجزائر

ـ احتفلت الجزائر بالذكرى الـ ٣٨ لانطلاق الثورة الوطنية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي. ودعا علي كافي، رئيس المجلس الأعلى للدولة، بالمناسبة، «إلى استلهام مبادىء الثورة لحل المشكلات الجزائرية» (افوال، الرباط، ١٩٩٢/١١/٢).

ـ قتل ٣ عناصر من الشرطة الجزائرية في مدينة الأخضرية شرقي الجزائر وجرح اثنان برصاص مسلحين لاذوا بالفرار (العلم، الرباط، ١٩٩٢/١١/٣). وقد اعلنت الشرطة الجزائرية انها اعتقلت ٥١ شخصاً ينتمون إلى «الجبهة الاسلامية للانقاذ» (السفير، بيروت، ١٩٩٢/١١/٦).

ـ قررت الحكومة الجزائرية وقف استيراد السلع الكمالية لتوفير العملة الأجنبية التي هي في اشد الحاجة إليها. وقالت وزارة التجارة إنه سيتم تحويل الاحتياطات الضئيلة من العملة الأجنبية لتمويل واردات لها الأولوية لصناعة النفط والغاز والسلع الاستهلاكية الضرورية والامدادات الطبية. وتقدر ديون الجزائر الخارجية بنحو ٢٥ مليار دولار. ويأتي قرار وقف استيراد السلع الكمالية في اطار القيود على التجارة الخارجية التي أعلنتها الحكومة الجزائرية في أكثر من مناسبة لاحتواء «خطر الانهيار الاقتصادي» (القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/١١/٦).

ـ اعلنت السلطات الجزائرية حرباً شاملة «على المتطرفين الاسلاميين»، وحذر بلعيد عبد السلام، رئيس الوزراء الجزائري، المواطنين «من أن السلطات ستتخذ اجراءات مشدّدة تحد من حريتهم للقضاء على المتطرفين». وقال «إن السلطات ستحل عدداً من المجالس المحلية والاقليمية والشركات التجارية والجمعيات الخيرية والثقافية والحركات العمالية التي يعتمد عليها الاسلاميون» (النهار، بيروت، ١٩٩٢/١١/٣٠).

الخرطوم

ـ قرر البنك المركزي السوداني دمج ٥ بنوك حكومية (يتوقع أن تشمل بنوك الخرطوم، الوحدة، النيلين وبعض البنوك المتخصصة) في مصرفين اثنين. وقال الشيخ سيد أحمد، محافظ البنك المركزي، إن هذا القرار يهدف إلى خلق بنوك كبيرة تستوعب سياسات الاقتصاد الحر والتوجه الحالي للحكومة بتحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص (**الحياة**، لندن، ٣/١١/١٩٩٢).

ـ شهدت الخرطوم مسيرة مسلحة شارك فيها نحو ١٠٠ ألف شخص بينهم عدد كبير من موظفي الدولة، وأظهرت «أن السلطات باتت تملك ميليشيا خاصة بها بدعم من الجبهة الاسلامية» (**الحياة**، لندن، ١٧/١١/١٩٩٢).

ـ جدّدت الحكومة السودانية دعوتها لإقامة نظام فديرالي يأخذ بعين الاعتبار تنوّع الأعراف والثقافات في السودان كمخرج لإنهاء أزمة الجنوب السوداني، فيما تحدثت «الحركة الشعبية لتحرير السودان» (مجموعة جون غارانغ) عن اتحاد كونفديرالي لإنهاء أزمة الجنوب، الأمر الذي سبق أن رفضته الحكومة السودانية لكونه يؤدي إلى تقسيم الأراضي السودانية وإقامة دولة مستقلة في الجنوب (**الأهالي**، القاهرة، ١٨/١١/١٩٩٢).

ـ قرر مجلس الوزراء السوداني الغاء نظام سندات الادخار الحكومية التي تقدم عليها فائدة باعتبار «أنها تخالف أحكام الشريعة الاسلامية» (**الحياة**، لندن، ٢٤/١١/١٩٩٢).

القاهرة

ـ قدرت وزارة المالية الأعباء المالية الجديدة على الموازنة العامة بحوالى ١,٥ مليار جنيه سنوياً، وتوقعت الوزارة استمرار هذه الأعباء لثلاثة أعوام لتلافي آثار الزلزال الذي هزّ القاهرة الشهر الماضي (**الأهالي**، القاهرة، ٤/١١/١٩٩٢).

ـ فاز الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) بغالبية المقاعد في انتخابات المجالس المحلية والاقليمية التي أجريت في مصر أمس الأول. وأظهرت نتائج الانتخابات أن الحزب الوطني فاز بـ ٢٩٨ دائرة من أصل ٤٢١، فيما حقّق «حزب العمل» فوزاً في ٣٦ دائرة و «حزب الوفد» في ١١ دائرة، وحصلت الأحزاب الأخرى مثل الأحرار والخضر والناصري والمستقلين على عدد من المقاعد الفردية. والجدير بالذكر «أن الحزب الوطني» كان قد فاز الشهر الماضي بنحو ٨٥ بالمئة من المقاعد بالتزكية قبل اجراء الانتخابات، وتم التنافس أمس الأول على ما تبقى من مقاعد بين الحزب الوطني وأحزاب المعارضة بخاصة حزب العمل (**الأهرام**، القاهرة، ٥/١١/١٩٩٢).

ـ قرر مجلس الوزراء المصري ايواء ١٦ ألف مواطن مشرّد بسبب الزلزال الذي ضرب مصر الشهر الماضي وذلك في ١٢ معسكراً بالقاهرة والقليوبية والجيزة (**الأهرام**، القاهرة، ٨/١١/١٩٩٢).

ـ أعيد انتخاب فتحي سرور، رئيساً لمجلس الشعب المصري، بغالبية الأصوات في بدء دورة برلمانية جديدة (**الأهرام**، القاهرة، ١٢/١١/١٩٩٢).

ـ اصيب ٦ من السياح الالمان ومواطنين مصريين في هجوم نفذه مسلحون استهدف اتوبيس سياحي في محافظة «قنا» في صعيد مصر (**النهار**، بيروت، ١٣/١١/١٩٩٢). وقد اتهمت السلطات المصرية «المتطرفين» في اشارة إلى (الجماعات الاسلامية) بتنفيذ الهجوم لضرب القطاع السياحي. وشدّد حسني مبارك، الرئيس المصري، على مواجهة الحركات المتطرفة في خطاب شامل القاه في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة (**الأهرام**، القاهرة، ١٥/١١/١٩٩٢). وقد أعلنت السلطات الامنية في القاهرة انها اتخذت اجراءات مشدّدة لحماية السائحين الأجانب، وقالت إنها ألقت القبض على المتهمين بإطلاق الرصاص على الاتوبيس السياحي في صعيد مصر (**الأهرام**، القاهرة، ٢٦/١١/١٩٩٢).

صنعاء

ـ عاد علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني، إلى صنعاء بعد ثلاثة أشهر من الاعتكاف في حضرموت وذلك بعد محادثات أجراها معه في محافظة الجديدة علي عبد الله صالح، رئيس مجلس الرئاسة اليمني. وذكرت الأنباء أن عودة البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي (الحاكم في عدن سابقاً)، إلى صنعاء مؤشر إلى عودة التنسيق بين الحزبين الحاكمين في اليمن (الاتحاد الاشتراكي والمؤتمر الشعبي برئاسة عبد الله صالح) (**الحياة**، لندن، ٤/١١/١٩٩٢).

ـ انفجرت عبوة ناسفة بالقرب من السفارة الأمريكية على بعد كيلومترين من وسط العاصمة اليمنية (**السفير**، بيروت، ١١/١١/١٩٩٢).

ـ قرر حزب «رابطة أبناء اليمن» المعارض سحب ممثله من اللجنة العليا للانتخابات التي تضم جميع الأحزاب اليمنية احتجاجاً على ما سمّاه «النهج

التسلطي» لمجلس الرئاسة اليمني في قراره تأجيل الانتخابات النيابية حتى اواخر نيسان/ ابريل المقبل. وكان مجلس الرئاسة اليمني أصدر السبت الماضي اعلاناً دستورياً من مادتين قرر فيه ابقاء جميع مؤسسات الدولة القائمة، رافضاً بذلك مطالب بعض حركات المعارضة التي دعت إلى تأليف حكومة انتقالية وحل مجلس النواب والغاء صلاحية مجلس الرئاسة في اصدار المراسيم (**النهار**، بيروت، ١٨/١١/١٩٩٢).

ـ ادى الارتفاع الأخير في اسعار صرف الدولار في اليمن إلى شن السلطة حملة مداهمات للصيارفة الذين يتاجرون بالعملات الأجنبية. وقد بلغ سعر الدولار في السوق السوداء ٤١ ريالاً في حين ان سعره الرسمي ١٢ ريالاً. وجاء هذا الارتفاع وسط أنباء عن عزم الحكومة طبع كمية من العملة تبلغ ١٠٠ مليار ريال (**الحياة**، لندن، ٢٨/١١/١٩٩٢).

تونس

ـ دعا حامد القروي، رئيس الوزراء التونسي، في الذكرى الخامسة لتولي «التجمع الدستوري الديمقراطي» (الحاكم) السلطة، إلى «مواجهة حركات التطرف الدينية واعتبارها خطراً على الاستقرار في المنطقة» (**الحياة**، لندن، ٥/١١/١٩٩٢).

ـ اقرّت الحكومة التونسية مشروع الميزانية لعام ١٩٩٣ التي تبلغ ٤,٩٥ مليار دينار (٥,٥ مليار دولار) بزيادة قدرها ١١,٢ بالمئة عن عام ١٩٩٢. ولم تعلن الحكومة حجم العجز في الميزانية، لكنها أشارت إلى انه يمثل ٢,٣ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي بالمقارنة مع ٢,٧ بالمئة في عام ١٩٩٢ (**القدس العربي**، لندن، ٦/١١/١٩٩٢).

ـ وعد زين العابدين بن علي، الرئيس التونسي، بإجراء تعديلات على قانون الانتخابات في تونس مستقبلاً بحيث يسمح للمعارضة المشاركة فيها عام ١٩٩٤. كما أكد انه سينشىء مكتب «الوسيط الاداري» الذي يقوم بعمل المحقق في الشكاوى من موظفي الدولة ويتولى التحكيم في النزاعات بين المواطنين والهيئات الحكومية (**النهار**، بيروت، ٩/١١/١٩٩٢).

ـ قدرت الحكومة التونسية العجز في ميزان المدفوعات خلال العام الحالي بنحو ٥٠٠ مليون دينار (٦٦٠ مليون دولار) (**الحياة**، لندن، ٢٤/١١/١٩٩٢).

جيبوتي

ـ قال حسن غوليد ابتيدون، الرئيس الجيبوتي، إن الانتخابات النيابية المقررة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر المقبل في جيبوتي ستتم سواء رفضت المعارضة المشاركة فيها أو وافقت على ذلك (**الحياة**، لندن، ٥/١١/١٩٩٢). وقد طالب الرئيس الجيبوتي القوات الفرنسية التي تفصل بين القوات الحكومية وقوات «جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية» المسلحة في شمال البلاد، بالانسحاب من كل المناطق الشمالية، الأمر الذي اعتبره المراقبون «مؤشراً لجولة عنف جديدة بخاصة أن القوات الفرنسية استجابت لطلب غوليد وبدأت بالانسحاب» (**الحياة**، لندن، ٢٨/١١/١٩٩٢).

مقديشو

ـ أكد عمر عرته غالب، رئيس الوزراء الصومالي الموقت، ان علي مهدي محمد، الرئيس الصومالي الموقت، وافق على عقد لقاء مع محمد فارح عيديد، رئيس «التحالف الوطني الصومالي»، تمهيداً لمؤتمر مصالحة وطني يوقف الحرب الأهلية التي ذهب ضحيتها ٣٠٠ الف قتيل توفي معظمهم في الفترة الأخيرة جوعاً. كذلك اكد عيديد أنه مستعد للقاء علي مهدي، لكن أي منهما لم يحدد موعداً لهذا اللقاء (**الحياة**، لندن، ٦/١١/١٩٩٢).

الرباط

ـ بدأت في المغرب عملية التخصيص التي تستهدف نقل ملكية ١١٣ شركة حكومياً من أصل ٦٨٠ شركة أو مؤسسة إلى القطاع الخاص (**الحياة**، لندن، ١٠/١١/١٩٩٢).

ـ احتفلت المغرب بالذكرى السابعة والثلاثين للاستقلال الوطني (**العلم**، الرباط، ١٨/١١/١٩٩٢).

ـ أعلنت الحكومة المغربية أن الانتخابات الاشتراعية في كل أنحاء البلاد ستجري في نيسان/ ابريل المقبل، فيما بدأ رؤساء القبائل في الصحراء الغربية المنتسبين للمغرب و «جبهة البوليساريو» تحضيراتهم لعقد اجتماعات في جنيف لتحديد هوية المتحدرين من أصول صحراوية المسموح لهم بالمشاركة في استفتاء تقرير المصير المقترح أن تنظمه الأمم المتحدة والذي ما زال يواجه عقبة تحديد هوية الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء (**الحياة**، لندن، ٣٠/١١/١٩٩٢).

طرابلس

ـ بدأت ليبيا بتطبيق النظام الاداري الجديد الذي يتم بمقتضاه تقسيم الجماهيرية إلى ١٥٠٠ «كميونة» ومعناها وحدة ادارية صغيرة يمثلها مؤتمر شعبي

صغير له امين عام يكون عضواً في مؤتمر الشعب العام (البرلمان) (الأهرام، القاهرة، ١١/١١/١٩٩٢).

ـ عيّن مؤتمر الشعب العام في ليبيا عمر المنتصر، أميناً للجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، ليخلف بذلك ابراهيم البشاري الذي شغل هذا المنصب منذ العام ١٩٩٠. كذلك أجرى المؤتمر الشعبي تعديلات عدة في المناصب الحكومية، فتمّ تعيين مفتاح محمد كعبية، أميناً للثروة البحرية، ومحمد بيت المال، أميناً للتخطيط والتجارة والمالية، ومبارك عبد الله الشامخ، أميناً للسياحة والنقل والاتصالات، وعيسى عبد الكافي السيد، أميناً للزراعة واستصلاح الأراضي والثروة الحيوانية، والبغدادي علي المحنودي، أميناً للصحة والضمان الاجتماعي، ومعتوق محمد معتوق، أميناً للتعليم والشباب والعمل والبحث العلمي (السفير، بيروت، ١٨/١١/١٩٩٢).

ـ قال معمر القذافي، الرئيس الليبي، إنه سيوزع نصف العائدات النفطية الليبية من النفط (حوالى ٥ مليارات دولار) على ٦٠٠ ألف عائلة ليبية، وستعطى الأولوية للذين يختارون أن يذهبوا للإقامة على ضفاف النيل في السودان ومصر والتشاد. وأعلن أن ليبيا انفقت حوالى ٢٣ مليار دولار خلال العشرين سنة الماضية على التسلح، مشيراً إلى أنه بالغ في الانفاق على التسلح (النهار، بيروت، ١٩/١١/١٩٩٢).

الكويت

ـ قال التقرير الأسبوعي لمكتب «الشال» الاقتصادي إن ٥٠ مليار دولار من الاستثمارات الخارجية للكويت تآكلت بينما لا تزال الكويت مدينة بحوالى ٢٣ مليار دولار ولم يعد انتاج النفط إلى مستواه السابق، الأمر الذي سيدفع مجلس الأمة الجديد إلى التركيز على المالية العامة في البلاد لمواجهة آثار حرب الخليج الاقتصادية (الحياة، لندن، ١٤/١١/١٩٩٢).

ـ قررت الحكومة الكويتية الانسحاب من مجال الصحافة الذي كانت دخلته عام ١٩٩٠ بسبب أزمة الخليج. وأصدر سعود ناصر الصباح، وزير الاعلام الكويتي، مرسوماً يقضي بتوقف صحيفة الفجر الجديد، الصحيفة اليومية الوحيدة التي تملكها الحكومة، عن الصدور (النهار، بيروت، ١٦/١١/١٩٩٢).

مسقط

ـ أقرّت الحكومة العُمانية سلسلة من القرارات لاجتذاب المستثمرين من بينها الاعفاءات الضريبية ومعاملة رأس المال الخليجي معاملة رأس المال الوطني والحصول على قروض من البنوك العُمانية (الحياة، لندن، ١٤/١١/١٩٩٢).

ـ أعلن المصرفان العُمانيان «مسقط» و«الأهلي العُماني» عن اندماجهما في مصرف واحد، في أول عملية من نوعها بين المصارف العُمانية وتلبية لقرار صدر مطلع العام برفع الملاءة المالية لأي مصرف إلى ١٠ ملايين ريال (حوالى ٢٦ مليون دولار) بحلول تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣ (الحياة، لندن، ١٨/١١/١٩٩٢).

عمان

ـ أطلق سراح النائبين الاسلاميين ليث الشبيلات ويعقوب قرش بمقتضى العفو العام الذي أصدره الملك حسين، العاهل الأردني، في الثالث عشر من الشهر الحالي، أي بعد يومين من حكم المحكمة العسكرية الأردنية على النائبين ٢٠ سنة بالسجن مع الأشغال الشاقة، بتهمة «تأسيس جماعة (شباب التفير الاسلامي) والتآمر مع جهات خارجية لاطاحة العاهل الأردني». وقد ترك قرار العفو ارتياحاً لدى جماعة «الاخوان المسلمين» التي لها أكبر تكتل في مجلس النواب الأردني والتي كانت، بالتعاون مع الكتل النيابية الأخرى، بعثت بمذكرة إلى الشريف زيد بن شاكر، رئيس الوزراء الأردني، تتضمن رغبة الكتل النيابية في اعادة محاكمة الشبيلات وقرش لكون الحكم عليهما صدر بغياب محامي الدفاع (النهار، بيروت، ١٦/١١/١٩٩٢).

ـ وافق مجلس الوزراء الأردني على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية المقبلة. وقدرت الايرادات المحلية للعام المقبل بنحو مليار و١٢٥ مليون دينار (حوالى مليار و٦٨٠ مليون دولار)، فيما قدر مجموع الانفاق الحكومي للعام المقبل بنحو مليار و٣٢٨ مليون دينار (حوالى مليار و٩٨٠ مليون دولار) (الحياة، لندن، ٢٠/١١/١٩٩٢).

دمشق

ـ احتفلت سوريا بالذكرى الثانية والعشرين للحركة التصحيحية التي قادها حافظ الأسد، الرئيس السوري، في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر العام ١٩٧٠ (الثورة، دمشق، ١٧/١١/١٩٩٢).

ـ دعا مجلس الشعب الحكومة السورية إلى معالجة قضايا الكهرباء والاستملاك والعمل على تحقيق التوازن بين الأسعار والأجور (تشرين، دمشق، ٢٠/١١/١٩٩٢).

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد: قسم التوثيق

في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

تاريخ وجغرافيا

كتب

١ ـ العياش، غسان. **مجمع اللويزة: ١٧٣٦**. بيروت: المركز الوطني للمعلومات والدراسات، ١٩٩١. ٢٠٠ ص.
انظر ايضاً: ٧٧

دوريات

٢ ـ بزي، مصطفى. «انتفاضة بنت جبيل وجبل عامل في ١ نيسان ١٩٣٦ (٢).» **دراسات عربية**: السنة ٢٩، العددان ١ ـ ٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ٦١ ـ ٨٢.

٣ ـ صفار، جاسم. «مدخل لدراسة الأنظمة البيئية في المناطق الصحراوية: جنوب الجماهيرية العربية الليبية.» **العلم والتكنولوجيا**: العدد ٣٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٣٢ ـ ٣٤.

٤ ـ الطرابلسي، سمير مصطفى. «حرب تشرين ومهمة «القبض على الجمر».» **الموقف**: العدد ٨٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ٢٤ ـ ٢٧.

٥ ـ فواز، معين. «التصحّر في الوطن العربي.. الأسباب والمعالجة.» **الموقف**: العدد ٨٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ٤٨ ـ ٥١.

٦ ـ لجنة الأربعين (معدّ). «القرى العربية غير المعترف بها نموذج لصراع الوجود والتطور.» **كنعان**: العدد ١٦، آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٥٥ ـ ٥٩.

٧ ـ مناف، عبد العظيم. «عبد الناصر بين شعبه وأمته.» **كنعان**: العدد ١٥، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ١٢ ـ ١٧.
انظر ايضاً: ٢٩، ٤١، ١٠٧

مراجعة كتب

انظر ايضاً: ٥٢

سياسة وفكر قومي

كتب

٨ ـ ابراهيم، جميل عطية وصلاح عيسى. **صك المؤامرة: وعد بلفور ١٩١٧/١١/٢**. القاهرة: دار الفتى العربي، ١٩٩١.

٩ ـ انديك، مارتين وجيمس اكينز. **سلام أم عروبة جديدة؟** نيقوسيا، قبرص: مؤسسة عيبال، ١٩٩١. (دراسات استراتيجية؛ ١٥)

١٠ ـ بلقزيز، عبد الإله. **اشكالية المرجع في الفكر العربي المعاصر**. بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٩٢.

١١ ـ جوبير، ميشيل [وآخرون]. **ماذا بعد عاصفة الخليج: رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط.** تقديم ابراهيم نافع. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

١٢ ـ الحركة، فؤاد زكريا. **لبنان والهوية الجديدة.** [د. م.]: دار النعزيز الثقافي، [١٩٩٢].

١٣ ـ حسين، مجدي أحمد. **من كامب ديفيد إلى مدريد.** القاهرة: دار الشرق الأوسط للنشر، ١٩٩١.

١٤ ـ الحمد، تركي. **دراسات ايديولوجية في الحالة العربية.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٢. ٢٢٤ ص.

١٥ ـ الخولي، لطفي. **اوراق من الملف العربي: مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي عام ٢٠٠٠.** القاهرة؛ باريس: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

١٦ ـ زهران، جمال علي. **توازن القوى بين العرب واسرائيل بين حربي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨.

١٧ ـ شفيق، منير. **النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة.** بيروت: الناشر للطباعة والنشر، ١٩٩٢. ١٦٤ ص.

١٨ ـ عبد السلام، جعفر. **من اوراق القضية الفلسطينية.** القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٠.

١٩ ـ عواطف، عبد الرحمن. **مصر وفلسطين.** ط ٣. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

٢٠ ـ غرانهام، ديفيد. **تفسير التحالفات الشرق اوسطية اثناء حرب الخليج.** نيقوسيا، قبرص: مؤسسة عيبال، ١٩٩١. (دراسات استراتيجية؛ ١٦)

٢١ ـ مصالحة، نور الدين. **طرد الفلسطينيين: مفهوم «الترانسفير» في الفكر والتخطيط الصهيونيين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢.

٢٢ ـ ميم، باني [وآخرون]. **شهادات الهزيمة: اسرائيل في لبنان.** بيروت: المركز اللبناني للبحوث والاعلام والتوثيق، ١٩٩١.

٢٣ ـ هويدي، امين حامد. **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تاثيرهما على التنمية والديمقراطية.** بيروت: القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١.
انظر ايضاً: ٥٧، ٧٨

دوريات

٢٤ ـ ابراهيم، فؤاد. «مجلس التعاون يواجه خطر الانشقاق: الصراع السعودي القطري يفتح ملف الحدود.» **الجزيرة العربية:** العدد ٢٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ٥ ـ ٧.

٢٥ ـ ابو المجد، أحمد كمال. «الحرية شرط النهضة.» حاوره عبد الحليم الطاهر. **الموقف:** العدد ٨٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ٤٤ ـ ٤٨.

٢٦ ـ «ازمة جزيرة ابو موسى: ابواب مفتوحة على توقعات متنوعة.» **الموقف:** العدد ٨٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ٣٣ ـ ٣٥.

٢٧ ـ الرز، محمد سعيد. «المعادلة الأساسية بين التحرر والحريات.» **الموقف:** العدد ٨٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ١٠ ـ ١٣.

٢٨ ـ بومرخوفة، رابح. «حرب الخليج: عندما يجعل الإعلام الغربي من الموت لعبة.» **المجلة الجزائرية للاتصال:** العددان ٦ ـ ٧، ربيع وخريف ١٩٩٢. ص ١٥١ ـ ١٥٩.

٢٩ ـ جمعة، سعيد. «أبو موسى بين النسيان والتصعيد.» **الأزمنة العربية:** العدد ٢٤٤، فصل الخريف ١٩٩٢. ص ٦ ـ ٧.

٣٠ ـ الجمل، مايسة. «النخبة السياسية في مصر.» **المستقبل العربي:** السنة ١٥، العدد ١٦٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ٣٨ ـ ٥٣.

٣١ ـ «حبل مائي سري» يربط أزمة الفرات: وراء هضبة الأناضول.. ما وراءها.» **الموقف:** العدد ٨٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ٣٦ ـ ٣٧.

٣٢ ـ حبيب الله، غانم. «وحدة العراق بين المخطط الاستعماري الغربي والتآمر العربي.» **كنعان:** العدد ١٧، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٢٣ ـ ٢٨.

٣٣ ـ حمادي، عبد الرحمن. «جوانب من حصاري العنف والارهاب حول الوطن العربي.» **الوحدة:** السنة ٨، العدد ٩٦، ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ١٨٣ ـ ١٩٣.

٣٤ ـ خميس، صليبا. «أخطار التبعية تحت حكومة «معسكر السلام» الإسرائيلية.» **كنعان:** العدد ١٥، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ٣٠ ـ ٣٦.

٣٥ ـ خميس، صليبا. «بناء النظام العالمي الجديد على النفط العربي: امبراطورية السلاح ومستقبل الحلف الاستراتيجي الأمريكي.» **كنعان:** العدد ١٦، آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٥ ـ ١٠.

٣٦ ـ زريق، برهان. «العربي جذر العربي/ ومسألة مزالق المصلحة وعطالتها في توحيد الأمة العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ١٥، العدد ١٦٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ١٣٢ ـ ١٣٩.

٣٧ ـ صالح، هاشم. «الفكر العربي المعاصر ومسألة «الحركات الأصولية»: محاولة ايضاح.» **الوحدة:**

السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٧١ ـ ٨١.

٣٨ ـ عبيد، أحمد راشد. «أبو موسى وصراع الشيوخ.» **الأزمنة العربية**: العدد ٢٤٤، فصل الخريف ١٩٩٢. ص ٤ ـ ٥.

٣٩ ـ علي، عدنان. «التآمر الغربي والدور العربي المفقود.» **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ١٧٦ ـ ١٨٢.

٤٠ ـ مجيد، ياسين. «العلاقات السعودية العراقية من منظار المعارضة.» **الجزيرة العربية**: العدد ٢٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ١٢ ـ ١٣.

٤١ ـ مرهون، عبد الجليل. «نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٢، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٤٧ ـ ٦٥.

٤٢ ـ «مستقبل الجامعة العربية (حلقة نقاش)» أدار النقاش علي الدين هلال؛ أعدّ التقرير جميل مطر. **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ٨٠ ـ ١٠٠.

٤٣ ـ «مصر والتزامات الدور.» **الموقف**: العدد ٨٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ٣٠ ـ ٣١.

٤٤ ـ «المملكة العربية السعودية: أجيال تتواصل بالتضامن.» **الموقف**: العدد ٨٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ٢٢ ـ ٢٣.

٤٥ ـ «ندوة **المستقبل العربي**: اريتريا ومسار الإستقلال» أعدّ ورقة العمل ابراهيم نصر الدين؛ أدار الحوار عبد الملك عودة؛ أعدّ تقرير الندوة محمد صفي الدين خربوش. **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ١٢١ ـ ١٣١.

٤٦ ـ نصر الدين، ابراهيم. «ورقة عمل ندوة **المستقبل العربي**: اريتريا ومسار الاستقلال.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ١٠١ ـ ١٢٠.

٤٧ ـ النعيمي، عبد الرحمن. «شيوخ قطر والبحرين في اتجاه معاكس لرغبة الناس.» **الأزمنة العربية**: العدد ٢٤٤، فصل الخريف ١٩٩٢. ص ٢٤ ـ ٢٦.

٤٨ ـ هويدي، فهمي. «الاسلام والديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ٤ ـ ٣٧.
انظر ايضاً: ٧، ٦٣، ٦٨، ٧٩، ٨١، ٨٧، ٩٢، ٩٤، ١٠٣

مراجعة كتب

٤٩ ـ بلقزيز، عبد الاله. «اشكالية المرجع في الفكر العربي المعاصر.» **المنتدى**: العدد ٨٥، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ١٦ ـ ١٨. (بسام بركة)

٥٠ ـ شفيق، منير. «النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٢، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٨٧ ـ ٨٨. (علي الجوني وغسان رملاوي)

٥١ ـ صايغ، يزيد. «رفض الهزيمة: بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع ـ ١٩٦٧.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٢، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٨٩. (علي الجوني وغسان رملاوي)

٥٢ ـ فريمو، جاك. «فرنسا والاسلام: من نابليون إلى ميتران.» ترجمة هاشم صالح. **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٢٠٢ ـ ٢٠٥. (مبارك ربيع)

٥٣ ـ مقدسي، انطون. «حرب الخليج: اختراق الجسد العربي.» **الأزمنة العربية**: العدد ٢٤٤، فصل الخريف ١٩٩٢. ص ٤٠ ـ ٤١.

٥٤ ـ مقدسي، انطون. «حرب الخليج: اختراق الجسد العربي.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٢، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٨٦ ـ ٨٧. (علي الجوني وغسان رملاوي)

٥٥ ـ هيكل، محمد حسنين. «حرب الخليج: أوهام القوة والنصر.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٩، العدد ٣٥، خريف ١٩٩٢. ص ٢٣٧ ـ ٢٤٤. (عبد الله سرور)

٥٦ ـ Ledderman, Jim. «Battle Lines: The American Media and the Intifada.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٢، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٨٨ ـ ٨٩. (علي الجوني وغسان رملاوي)

اقتصاد

كتب

٥٧ ـ أحمد، محمود سمير. **معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩١.

٥٨ ـ الزغموري، عودة شحادة. **الجمعيات التعاونية والتنمية في الأراضي المحتلة**. القدس: مركز العمل التنموي، ١٩٩١.

٥٩ ـ **المياه في المنطقة العربية**. القاهرة: المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ١٩٩١.

دوريات

٦٠ ـ «تراجع الناتج المحلي وازدياد نسبة الدين الداخلي: حركة الرساميل باتجاه لبنان تقلّص حجم الانهيار الاقتصادي.» **اقتصاديات**: العدد ٤٠، تشرين الأول/ اكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ١٩ ـ ٢٣.

٦١ ـ «تركيا تستكمل مشاريع السدود: هل تتحول مياه الفرات إلى سلاح استراتيجي.» **اقتصاديات**: العدد ٤٠، تشرين الأول/ اكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ٤٦ ـ ٤٧.

٦٢ ـ حجاب، محمد فريد. «المصارف الاسلامية: دراسة للمشروع الاقتصادي الاسلامي في اطار الصحوة الاسلامية المعاصرة.» **آفاق اقتصادية**: السنة ١٣، العدد ٥٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٣٥ ـ ٦٤.

٦٣ ـ الدوسري، خالد. «الآثار الاقتصادية السلبية للإنفاق العسكري.» **الجزيرة العربية**: العدد ٢٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ١٣ ـ ١٤.

٦٤ ـ رابوي، محمد ابراهيم (معدّ). «مدى ملاءمة نظريات التنمية الاقتصادية الغربية للتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.» **آفاق اقتصادية**: السنة ١٣، العدد ٥٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٧ ـ ٣٢.

٦٥ ـ الرز، محمد سعيد. «المنطقة الحرة في «جبل علي» صرح تجاري وصناعي كبير: جبل راشد.» **الموقف**: العدد ٨٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ٢٩ ـ ٣٢.

٦٦ ـ السعد، عبد الأمير. «أسعار النفط في التسعينيات.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ٥٤ ـ ٧٩.

٦٧ ـ سمارة، عادل. «الرأسمالية الفلسطينية: التكيّف الاقتصادي المبكر مع الحكم الذاتي.. أولوية الربح لا الاستقلال.» **كنعان**: العدد ١٧، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٥ ـ ١٠.

٦٨ ـ سمارة، عادل. «الفلسطينيون والاسرائيليون في بنية النظام العالمي: قراءة في سيناريو اسرائيل لاقتصاد المناطق المحتلة.» **كنعان**: العدد ١٦، آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ١١ ـ ١٩.

٦٩ ـ «السياسة النفطية السعودية: رؤية وتحليل.» **الأزمنة العربية**: العدد ٢٤٤، فصل الخريف ١٩٩٢. ص ٢٨ ـ ٢٩.

٧٠ ـ شهاب، عماد. «الاقتصاد اللبناني خلال النصف الأول من العام ١٩٩٢: بلبلة مالية ونقدية خطيرة تشل النشاط الاقتصادي.» Journal of *Economic Research:* vol. 1, no. 1, September 1992. p. 48-31.

٧١ ـ عيسى، نجيب. «صيرورة مقولة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٢، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٦ ـ ٢٨.

٧٢ ـ القفعي، حسن علي. «التوقعات المستقبلية لانتاج النفط وعوائده في الجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالي) حتى عام ١٩٩٥....» **اليمن**: العددان ٣ ـ ٤، ١٩٩٢. ص ١٦٨ ـ ١٩٧.

انظر ايضاً: ٣١، ٣٥

اجتماع

كتب

٧٣ ـ بادي، برتران. **الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الاسلام**. ترجمة لطيف فرج. [د. م.]: دار الفكر للدراسات والنشر، ١٩٩٢. ٢٦٨ ص.

٧٤ ـ الخليل، سمير [وآخرون]. **التسامح بين شرق وغرب: دراسات في التعايش والقبول بالآخر**. ترجمة ابراهيم العريس. لندن؛ بيروت: دار الساقي، ١٩٩٢.

٧٥ ـ السمّاك، محمد. **تاملات في الدين والسياسة والأخلاق**. بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، [١٩٩٢]. ١٢٨ ص.

٧٦ ـ عباس، فؤاد ابراهيم. **العادات والتقاليد في الموروث الشعبي الفلسطيني**. القاهرة: دار العروبة، ١٩٨٩.

٧٧ ـ الفرّا، محمد علي. **تراث فلسطيني: لوحات تصور جوانب متعددة من حياة المجتمع الفلسطيني قبل النكبة**. عمان: دار الكرمل، ١٩٨٩.

٧٨ ـ مقار، شفيق. **المسيحية والتوراة: بحث في الجذور الدينية لصراع الشرق الأوسط**. لندن؛ قبرص: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٢.

دوريات

٧٩ ـ ابراهيم، فؤاد. «السلطة في منظار القبيلة: ال سعود نموذجاً.» **الأزمنة العربية**: العدد ٢٤٤، فصل الخريف ١٩٩٢. ص ١٦ ـ ١٨.

٨٠ ـ اركون، محمد. «الحركات الاسلاموية (قراءة اولية).» ترجمة هاشم صالح. **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٧ ـ ١٦.

٨١ ـ باروت، محمد جمال. «الخطاب الاسلامي

السياسي بين «تطبيق الشريعة» و «الحاكمية».» **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ١٧ ـ ٣٢.

٨٢ ـ البردان، عمر. «كيف يعيش سكان خطوط التماس: مهجرون يسكنون قبوراً مهجورة.» **المنبر**: العدد ٧٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٤٤ ـ ٤٥.

٨٣ ـ الحداد، أحمد علي. «تطور الشخصية الخليجية.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٩، العدد ٣٥، خريف ١٩٩٢. ص ١٦٧ ـ ١٧٣.

٨٤ ـ حلمي، اجلال اسماعيل. «الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية في الامارات.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٩، العدد ٣٥، خريف ١٩٩٢. ص ٥ ـ ٢٦.

٨٥ ـ خليل، خليل أحمد. «حدود الاجتهاد في فكر الحركات الاسلامية المعاصرة.» **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٤٨ ـ ٥٣.

٨٦ ـ شحيدة، أكرم. «بواعث نهوض الشعور الديني في الوطن العربي.» **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٥٤ ـ ٥٨.

٨٧ ـ شرف الدين، رسلان. «الدين والأحزاب الدينية العربية.» **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٥٩ ـ ٧٠.

٨٨ ـ الشرفي، عبد المجيد. «الاسلاميون أعداء التحديث أم ضحاياه.» **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٤٢ ـ ٤٧.

٨٩ ـ شلبي، حلمي. «التمزق الفكري والروحي في مصر.» **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٨٢ ـ ٨٩.

٩٠ ـ عرابي، عبد القادر. «المرأة العربية بين التقليد والتجديد...» **كنعان**: العدد ١٦، آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٦٠ ـ ٧٠.

٩١ ـ «مصر.. بعد الاثنين الأسود.. كيف يعيش المصريون.. زمن الزلزال ـ الكارثة؟» **الموقف**: العدد ٨٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ٢٤ ـ ٢٦.

٩٢ ـ نور الدين، الزاهي. «ملاحظات تأسيسية بصدد تناول ظاهرة الاسلاميين.» **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٣٣ ـ ٤١.
انظر ايضاً: ٢، ٣٠، ٤٨، ١٠٦

قانون وادارة عامة

دوريات

٩٣ ـ البرغوثي، عبد اللطيف. «انتهاكات سلطات الاحتلال الاسرائيلي لحقوق الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة...» **كنعان**: العدد ١٦، آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٢٨ ـ ٤٨.

٩٤ ـ بركة، محمد خيري. «مؤامرة القرار ٧٣١ وتهافت الاسناد القانوني.» **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ١٩٤ ـ ١٩٦.

ثقافة

كتب

٩٥ ـ الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢، ٣٧٢ ص.

٩٦ ـ البرغوثي، عبد اللطيف (معدّ). **الأدب الشعبي في ظل الانتفاضة**. الطيبة: مركز احياء التراث العربي، ١٩٩٠.

٩٧ ـ البهنسي، عفيف. **العمالة العربية: الجمالية والوحدة والتنوع**. الرباط: منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، [١٩٩٢].

٩٨ ـ الريس، رياض نجيب. **الفترة الحرجة: نقد في ادب الستينيات**. ط ٢. لندن؛ قبرص: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٢.

٩٩ ـ شلش، علي. **نشأة النقد الروائي في الأدب العربي الحديث**. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٢. ١٤٥ ص.

دوريات

١٠٠ ـ بدران، شبل. «غزو ثقافي... أم تبعية ثقافية؟» **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٩٠ ـ ٩٤.

١٠١ ـ بوجلال، عبد الله. «الاعلام والرأي العام في الأقطار النامية والعربية.» **المجلة الجزائرية للاتصال**: العددان ٦ ـ ٧، ربيع وخريف ١٩٩٢. ص ٥٥ ـ ١٠٣.

١٠٢ ـ بولخماير، مختار. «المنهج التوثيقي في تاريخ العلم العربي الاسلامي.» **دراسات عربية**: السنة ٢٩، العددان ١ ـ ٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ١٣ ـ ٢٨.

١٠٣ ـ حبيب الله، غانم. «المثقف العربي والالتزام بالانتماء القومي...» **كنعان**: العدد ١٥، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ٥٤ ـ ٦١.

١٠٤ ـ حنفي، حسن. «الاستغراب» للتحرّر من تبعية المعرفة الاستشراقية؟» تقديم وحوار بنسالم حميش. **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ١٠٣ ـ ١١١.

١٠٥ ـ دياكوف، نيكلاي. «صحافة الفتى الجزائري.» ترجمة عبد العزيز بوباكير. **المجلة الجزائرية للاتصال**: العددان ٦ ـ ٧، ربيع وخريف ١٩٩٢. ص ٤٥ ـ ٥٥.

١٠٦ ـ عبد الرحمن، عزي. «وسائل الاتصال والمجتمع الريفي في العالم العربي: أزمة المنطلق وتمدّن الرسالة.» **المجلة الجزائرية للاتصال**: العددان ٦ ـ ٧، ربيع وخريف ١٩٩٢. ص ١٠٥ ـ ١٣٢.

١٠٧ ـ عطية، أحمد. «عبد الناصر والثقافة.» **كنعان**: العدد ١٥، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ١٨ ـ ٢٢.

١٠٨ ـ قاسم، رياض. تقرير حول ندوة المرأة العربية والإبداع: بيروت (لبنان)، ٢٢ ـ ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ١٦٢ ـ ١٧٤.

١٠٩ ـ محسن، سميح. «إشكاليات الثقافة الفلسطينية تحت الاحتلال: المأزق والمخارج.» **كنعان**: العدد ١٦، آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٢٠ ـ ٢٣.

١١٠ ـ مزيان، عبد الرحمن. «القصيدة العربية واشكالية الغموض.» **دراسات عربية**: السنة ٢٩، العددان ١ ـ ٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ١٠٩ ـ ١١٤.

١١١ ـ مكي، محمد. «الأدب الاسباني امتداد لأدبنا العربي.» أجرى الحوار سليمان جودة. **الموقف**: العدد ٨٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ٥٨ ـ ٦١.

مراجعة كتب

١١٢ ـ الحظمة، عزيز. «العلمانية من منظور مختلف.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ١٤٠ ـ ١٥٤. (سيف الدين عبد الفتاح)

١١٣ ـ Allen, Roger. «The Arabic Novel: A Historical and Critical Introduction.»

كنعان: العدد ١٥، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ٣٧ ـ ٤٨. (عيسى محمد أبو شمسية)

تربية وتعليم

دوريات

١١٤ ـ الزين، نزار. «الميليشيات غيّرت المعايير الأكاديمية والبحث العلمي.» حاوره محمد قدوح. **المنبر**: العدد ٧٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٤٠ ـ ٤١.

١١٥ ـ العبد القادر، علي عبد العزيز. «التعليم الأهلي: استثمار واسهام في تنمية الموارد البشرية.» **الاقتصاد**: العدد ٢٣٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ٧٠ ـ ٧١.

١١٦ ـ العبد الهادي، عبد العزيز سعد. «أهمية التعليم الأهلي.» **الاقتصاد**: العدد ٢٣٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. ص ٦٨ ـ ٦٩.

١١٧ ـ عزوز، حسن. «مأزق التربية الوطنية في ظل صراع الثقافات في لبنان.» **الشمس**: السنة ٢، العدد ١٩٦، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٤٢ ـ ٤٥.

علوم وتقانة

كتب

١١٨ ـ الطيار، صالح بكر. **العقود الدولية لنقل التكنولوجيا**. تقديم مفيد محمود شهاب. ط ١. القاهرة: دار شهد للنشر والاعلام، ١٩٩٢. ٤٤٠ ص.

دوريات

١١٩ ـ النقّري، معن. «ضرورات الاهتمام بدراسة مشكلات البحث العلمي وخصوصياته في الوطن العربي.» **العلم والتكنولوجيا**: العدد ٣٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٣٠ ـ ٣١.

مراجعة كتب

١٢٠ ـ حلباوي، يوسف. «التقانة في الوطن العربي: مفهومها وتحدياتها.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٢، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٨٤ ـ ٨٥. (علي الجوني وغسان رملاوي)

١٢١ ـ حلباوي، يوسف. «التقانة في الوطن العربي: مفهومها وتحدياتها.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. ص ١٥٥ ـ ١٦١. (شحادة الخوري)

ثانياً: المصادر الأجنبية

History and Geography

Books

1 - Blin, Louis. *L'Algérie, du Sahara au Sahel.* Paris: L'Harmattan, 1990. 502 p.

2 - *Egypt: A Country Study.* 5th ed. Washington, D.C.: US Government Printing Office, 1991, 425 p.

3 - Facey, William. *Riyadh: The Old City.* London: Immel, 1992.

4 - Giardina, Andrea [et al.]. *La Palestine, histoire d'une terre.* Paris: L'Harmattan, 1990. 222 p.

5 - Graves, Robert. *Lawrence et les Arabes.* Paris: Payot, 1990.

6 - *Gulf Crisis Chronology.* Essex, UK: Longman, 1991. 454 p.

7 - Jandora, John W. *The March from Medina: A revisionist Study of the Arab Conquests.* Clifton N.J.: The Kingston Press, 1990. 161 p.

8 - Mikdadi, Faysal. *Gamal Abdel Nasser: A Bibliography.* Westport, CT: Greenwood Press, 1991. 148 p.

9 - Pelletiere, Stephen. *The Iran - Iraq War: Chaos in a Vacuum.* New York: Praeger, 1992.

10 - Tahar, Omar and Véronique Amor. *De la révolutions française à Kadhafi (1789-1969).* Paris: Amor, 1990. 280 p.
See Also: 95

Periodicals

11 - Abu - Husayn, Abdul - Rahim. «Problems in the Ottoman Administration in Syria During the 16th and 17th Centuries: The Case of the Sanjak of Sidon - Beirut.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 24, no. 4, November 1992. pp. 665-675.

12 - Gil-Har, Yitzhak. «The South Eastern Limits of Palestine at the End of the Ottoman Rule.» *Middle Eastern Studies:* vol. 28, no. 3, July 1992. pp. 559-564.

13 - Hadj-Ali, Smail. «1789 et la Liberte de la presse.» *Revue Algérienne de Communication:* nos. 6-7, printemps - automne 1991. pp. 41-53.

14 - Masters, Bruce. «The Sultan's Entrepreneurs: The Avrupa Tuccaris and the Hayriye Tuccaris in Syria.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 24, no. 4, November 1992. pp. 579-597.

Book Reviews

15 - Ismael, Tareq. Y. and Rifa'at el-Said. «The Communist Movement in Egypt, 1920-1988.» *Domes* (Digest of Middle East Studies): vol. 1, no. 1, Winter 1991. pp. 52-55. (Joel Gordon)

16 - Jandora, John W. «The March from Medina: A revisionist Study of the Arab Conquests.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 24, no. 4, November 1992. pp. 741-743. (Charles Robinson)

17 - Kark, Ruth. «Jaffa: A City in Evolution, 1799-1917.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 24, no. 4, November 1992. pp. 682-684. (Beshara Doumani)

18 - Wilkinson, John C. «Arabia's Frontiers: The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert.» *Middle East Journal:* vol. 46, no. 3, Summer 1992. pp. 518-519. (Hala Fattah)
See also: 59, 73

Politics and National Thought

Books

19 - Al-Alkim, Hassan Hamdan. *The Foreign Policy of the United Arab Emirates.* London: Saqi Books, 1989. 279 p.

20 - Aronson, Shlomo and Oded Brosh. *The Politics and Strategy of Nuclear Weapons in the Middle East: Opacity, Theory, and Reality, 1960-1991: An Israeli Perspective.* Albany: State Uni-

versity of New York Press, 1992. 398 p.
21 - Balta, Paul et Serge Antoine. *La Méditerranée Réinventée: Réalites et espoirs de la cooperation.* sous la direction du Paul Balta. Paris: La Découverte. [1992]. 393 p.
22 - Bensaada, Mohamed Tahar. *Le Régime politique algérien (De la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle).* Paris: Anfass, 1989.
23 - Davis, John. *Le Systéme libyen (Les tribus et la révolution).* Paris: PUF, 1990.
24 - Korn, David A. Stalemate: The War of Attrition and Great Power Diplomacy in the Middle East, 1967-1970. Boulder, Colo.: Westview, 1992. 326 p.
25 - Kostiner, Joseph. *South Yemen's Revolutionary Strategy, 1970-1985.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1990. 122 p.
26 - Lavergnée, Nicolas Brejon de. *Politiques d'aménagement du territoire au Maroc.* Paris: L'Harmattan, 1991. 271 p.
27 - Liesl, Graz. *Comprendre le Moyen - Orient.* Paris: L'Harmattan, 1990.
28 - ———. *Le Golfe des turbulences.* Paris: L'Harmattan, 1990.
29 - Mansour, Fawzy. *The Arab World: Nation, State, and Decmocracy.* London: Zed Books, 1992.
30 - Mernissi, Fatima. *La Peur - Modernité: Conflict Islam Démocratie.* [n.p.]: Albin Michel, 1992. 253 p.
31 - Miquel, André. *L'Orient d'une vie.* Avec la collaboration de Gilles Plazy. Paris: Payot, 1990. 268 p.
32 - Mouhaubai, Salah. *La Politique de coopération algéro - française.* Paris: Publisud, 1990. 304 p.
33 - Orr, Andrew. *Ceux d'Algérie: La silence et la honte.* Paris: Payot, 1990.
34 - Palmer, Michael A. *Guardians of the Gulf: The Growth of American Invlovement in the Persian Gulf 1833-1991.* New York: Free Press, 1992. 320 p.
35 - Revenel, Bernard. *Méditerranée, le Nord contre le Sud?, Politique et stratégies internationales.* Paris: Okad, 1990. 316 p.
36 - Rich, Paul. *The Invasions of the Gulf.* England: Allborough Press, [1992].
37 - Robins, Philip. *Turkey and the Middle East.* New York: Council on Foreign Relations, 1991. 136 p.
38 - Stahl, Shelly A. and Geoffrey Kemp (eds.) *Arms Control and Weapons Proliferation in the Middle East and South Asia.* New York: St. Martin's Press, 1992. 248 p.
39 - Ward, Richard Edmund. *India's Pro-Arab Policy: A Study in Continuity.* New York: Praeger, 1992. 172 p.
See Also: 9, 10

Periodicals

40 - Dunbar, Charles. «The Unification of Yemen: Process, Politics, and Prospects.» *Middle East Journal:* vol. 46, no. 3, Summer 1992. pp. 456-476.
41 - Hadaya, Fadlo. «Liban: Les 3 Scénarios.» *Arabies:* no. 70, octobre 1992. pp. 16-17.
42 - Jalkh, Antoine. «Processus de Paix: Les temps des compromis.» *Arabies:* no. 70, octobre 1992. pp. 20-21.
43 - Khlat, Naji. «Koweit: Des Elections sous haute surveillance.» *Arabies:* no. 70, octobre 1992. pp. 12-15.
44 - «Lebanon: Report from the Occupied South.» *Demoratic Palestine:* no. 51, July - August - September 1992. pp. 28-30.
45 - Lewis, Bernard. «Rethinking the Middle East.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 4, Fall 1992. pp. 99-119.
46 - Marchal, Ronald. «Le Soudan entre Islamisme et dictature Militaire.» *Maghreb - Machrek:* no. 137, juillet - septembre 1992. pp. 56-79.
47 - Marquina, Antonio and Carlos Echeverria «Politique de L'Espane au Maghreb.» *Maghreb - Machrek:* no. 137, juillet - septembre 1992. pp. 43-55.
48 - Perthes, Volker. «Syrie: Les Election de 1990 mise en place d'une chambre corporatiste.» *Maghreb - Machrek:*

no. 137, juillet - septembre 1992. pp. 3-14.

49 - Rousset, Michel. «Maroc 1972-1992: Une Constitution immuable ou changeante?» *Maghreb - Machrek:* no. 137, juillet - septembre 1992. pp. 15-24.

50 - Sagiv, David. «Judge Ashmawi and Militant Islam in Egypt.» *Middle Eastern Studies:* vol. 28, no. 3, July 1992. pp. 531-546.

51 - Sobh, Samir. «La Libye Clôt le «livre vert».» *Arabies:* no. 70, octobre 1992. pp. 47-50.

Book Reviews

52 - «After the Gulf War: What next?» *Domes* (Digest of Middle East Studies): vol. 1, no. 1, Winter 1991. pp. 13-17. (Mohammad M. Aman)

53 - Al-Alkim, Hassan Hamdan. «The Foreign Policy of the United Arab Emirates.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 24, no. 4, November 1992. pp. 726-728. (Joseph Kechichian)

54 - Aronson, Geoffrey. «Israel, Palestinians and the Intifada: Creating facts on the West Bank.» *Domes* (Digest of Middle East Studies): vol. 1, no. 1, Winter 1991. pp. 33-36. (Ronald W. Davis)

55 - Aronson, Shlomo and Oded Brosh. «Weapons in the Middle East: Opacity, Theory, and Reality, 1960-1991: An Israeli Perspective.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 4, Fall 1992. pp. 214-215. (William B. Quandt)

56 - Bailey, Sydney D. «Four Arab - Israeli Wars and the Peace Process.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 24, no. 4, November 1992. pp. 724-726. (Stephen C. Feinstein)

57 - Boullata, Issa. «Trends and Issues in Contemporary Arab Thought.» *Middle Eastern Studies:* vol. 28, no. 3, July 1992. pp. 609-616. (Israel Gershoni)

58 - Calabresse, John. «China's Changing Relations with the Middle East.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 24, no. 4, November 1992. pp. 704-706. (Barrett L. McCormick)

59 - Freedman, Robert O. (ed.). «The Middle East from the Iran - Contra Affair to the Intifada.» *Domes* (Digest of Middle East Studies): vol. 1, no. 1, Winter 1991. pp. 9-12. (Gil Gunderson)

60 - Golan, Galia. «Soviet Policies in the Middle East: From World War 2 to Gorbachev.» *Middle Eastern Studies:* vol. 28, no. 3, July 1992. pp. 603-605. (John P. Hannah)

61 - Graz, Liesl. «The Turbulent Gulf.» *Middle East Journal:* vol. 46, no. 3, Summer 1992. pp. 512-513. (Calvin H. Allen)

62 - «The Gulf War and the New World Order.» *Arab Review:* vol. 1, no. 2, Autumn 1992. pp. 42-46. (Kamil Mahdi)

63 - Korn, David A. «Stalemate: The War of Attrition and Great Power Diplomacy in the Middle East, 1967-1970.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 4, Fall 1992, p. 213. (William B. Quandt)

64 - Krogh, Peter F. and Mary C. McDavid (eds.). «Palestinians under Occupation: Prospects for the Future.» *Domes* (Digest of Middle East Studies): vol. 1, no. 1, Winter 1991. pp. 37-40. (M.Y. Suleiman)

65 - Kostiner, Joseph. «South Yemen's Revolutionary Strategy, 1970-1985.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 24, no. 4, November 1992. pp. 729-730. (George S. Harris)

66 - Kyle, Keith. «Suez.» *Middle East Journal:* vol. 46, no. 3, Summer 1992. pp. 510-511. (Donald C. Bergus)

67 - Lavergnée, Nicolas Brejon de. «Politiques d'aménagement du territoire au Maroc.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 24, no. 4, November 1992. pp. 697-701. (Gregory W. White)

68 - Mansour, Fawzy. «The Arab World: Nation, State, and Democracy.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 4, Fall 1992.

p. 216. (William B. Quandt)

69 - Nassar, Jamal R. «The Palestine Liberation Organization: From Armed Struggle to the Declaration of Independence.» *Middle East Journal:* vol. 46, no. 3, Summer 1992. pp. 502-503. (Glenn E. Perry)

70 - O'Brien, William V. «Law and Morality in Israel's War with the PLO.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 24, no. 4, November 1992. pp. 721-723. (Terry Nardin)

71 - Palmer, Michael A. «Guardians of the Gulf: The Growth of American Involvement in the Persian Gulf, 1833-1991.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 4, Fall 1992. p. 215. (William B. Quandt)

72 - Pipes, Daniel. «Greater Syria: The History of an Ambition.» *Middle East Journal:* vol. 46, no. 3, Summer 1992. pp. 503-505. (John Spagnolo)

73 - Rich, Paul. «The Invasion of the Gulf.» *Arab Review:* vol. 1, no. 2, Autumn 1992. pp. 31-35. (Ahmed Hakki)

74 - Robins, Philip. «Turkey and the Middle East.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 24, no. 4, November 1992. pp. 730-732. (Joseph S. Szyliowicz)

75 - Shehadeh, Raja. «Occupier's Law: Israel and the West bank.» *Domes* (Digest of Middle East Studies): vol. 1, no. 1, Winter 1991. pp. 29-32. (Glenn E. Perry)

76 - Stahl, Shelly A. and Geoffrey Kemp (eds.). «Arms Control and Weapons Proliferation in the Middle East and South Asia.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 4, Fall 1992. p. 216. (William B. Quandt)

77 - Ward, Richard Edmund. India's Pro-Arab Policy: A Study in Continuity. *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 4, Fall 1992. p. 215. (William B. Quandt)

See Also: 88, 100, 101, 104

Economics

Books

78 - Bromley, Simon. *American Hegemony and World Oil: The Industry, the State System and the World Economy.* University Park, P.A.: The Pennsylvania State University Press, 1991. 316 p.

79 - *Coopération CEE-Maghreb, Economie du monde arabe et musulman.* [France]: Editions *Emam, 1990.*

80 - Kamen, Charles. *Little Common Ground: Arab Agriculture and Jewish Settlement in Palestine, 1920-1948.* Pittsburg, P.A.: University of Pittsburg Press, 1991. 327 p.

See Also: 34

Periodicals

81 - Ferroukhi, Rabea and Aziz Yahyai. «Determining How Algeria's Energy Demand Affects Oil Export Availability.» *OPEC Bulletin:* vol. 23, no. 9, October 1992. pp. 17-21.

82 - Ghanem, Shihab M. «Economic Integration and its Suitability for Developing Countries.» *Economic Horizons:* vol. 13, no. 52, October 1992. pp. 68-82.

83 - Jaquement, Iolanda. «Les Défis de l'Aprés - Autonomie.» *Arabies:* no. 70, octobre 1992. pp. 22-25.

84 - Looney, Robert E. «Employment Creation in an Oil-Based Economy: Kuwait.» *Middle Eastern Studies:* vol. 28, no. 3, July 1992. pp. 565-576.

85 - Pérennés, Jean - Jacques. «Le Maroc à portée du million d'hectares irrigués: Eléments pour un bilan.» *Maghreb - Machrek:* no. 137, juillet - septembre 1992. pp. 25-42.

86 - Salamé, Katia. «Syrie: Libéralisation économique piégée?» *Arabies:* no. 70, octobre 1992. pp. 40-41.

Book Reviews

87 - Jeryis, Naseem. «Small Scale Enterprises in Arab Villages: A Case Study from the Galilee Region in Israel.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 24, no. 4, November 1992. pp. 719-720. (Henri J. Barkey)

88 - Khawlie, M.R. «Beyond the Oil Era?

Arab Mineral Resources and Future Development.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 24, no. 4, November 1992. pp. 723-724. (Albert L. Gray)
See Also: 71

Sociology

Books

89 - Alcalay, Ammiel. *After Jews and Arabs.* [n.p.]: University of Minnesota Press, 1992. 288 p.
90 - Carré, Olivier. *L'Utope islamique dans L'orient arabe.* Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1991. 275 p.
91 - Faycin Claude, Nagiba. *Vie de femmes au Yémen.* Paris: L'Harmattan, 1990.
92 - Gadant, Monique. *Femmes du Maghreb au présent: La dot, le travail, L'identité.* Paris: Editions du CNRS, 1990. 230 p.
93 - Ismail, Ellen. *Femmes du Soudan.* France: Ismail - Schmidt, 1990.
94 - Karsiel, Michèle. *Libres femmes du haut-Atlas: Dynumique d'une micro-société au Maroc.* Paris: L'Harmattan, 1990. 254 p.
95 - Keddie, Nikki and Beth Baron (eds.). *Women in Middle Eastern History.* London: Yale University Press, 1992.
96 - Kepel, Gilles and Yann Richard. *Intellectuels et militants de L'islam contemporain.* Paris: Seuil, 1990.

Book Reviews

97 - Ayubi, Nazih N. «Political Islam: Religion and Politics in the Arab World.» *Middle East Journal:* vol. 46, no. 3, Summer 1992. pp. 508-510. (Bruce Borthwick)
98 - Gallagher, Nancy Elizabeth. «Egypt's Other Wars: Epidemics and the Politics of Public Health.» *Middle East Journal:* vol. 46, no. 3, Summer 1992. pp. 517-518. (Donald Malcolm Reid)
99 - Gallagher, Nancy Elizabeth. «Egypt's Other Wars: Epidemics and the Politics of Public Heath.» *Domes* (Digest of Middle East Studies): vol. 1, no. 1, Winter 1991. pp. 56-58. (Janica J. Terry)
100 - Ghalioun, Burhan. «Le Malaise Arabe: L'état contre la nation.» *Middle East Journal:* vol. 46, no. 3, Summer 1992. pp. 507-508. (John P. Entelis)
101 - Glass, Charles. «Tribes with Flags: A Dangerous Passage through the Chaos of the Middle East.» *Middle East Journal:* vol. 46, no. 3, Summer 1992. pp. 511-512. (Anthony T. Sullivan)

Law and Public Administration

Periodicals

102 - Benzaoui, Abdessalam. «La Liberte de la presse en Algerie: Mythes et realites.» *Revue Algérienne de Communication:* nos. 6-7, printemps - automne 1991. pp. 7-13.
103 - Brahimi, Brahim. «La Liberte de L'information à travers les deux codes de la presse (1982-1990) en Algerie.» *Revue Algérienne de Communication:* nos. 6-7, printemps - automne 1991. pp. 15-39.

Culture

Periodicals

See Also: 13, 102, 103

Book Reviews

104 - Kedourie, Elie. «Democracy and Arab Political Culture.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 4, Fall 1992. p. 215. (William B. Quandt)

Education

Periodicals

105 - Roy, Delwin. «Saudi Arabian Education: Development Policy.» *Middle Eastern Studies:* vol. 28, no. 3, July 1992. pp. 477-508.

مركز دراسات الوحدة العربية

منشورات عام ١٩٩٢

١ ـ **عن نوعية الحياة في الوطن العربي** (١٢١ ص ـ ٣$) ..... د. نادر فرجاني

٢ ـ **العلمانية من منظور مختلف** (٣٧٨ ص ـ ٩$) ..... د. عزيز العظمة

٣ ـ **النقابة في الوطن العربي: مفهومها وتحدياتها** (٢٢٩ ص ـ ٥$) ... د. يوسف حلباوي

٤ ـ **المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة** (٢٦٠ ص ـ ٧$) ..... د. أمحمد صبور

٥ ـ **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي** (١٥١ ص ـ ٤$) ..... د. محمد جواد رضا

٦ ـ **الحركة الوطنية المغربية والمسالة القومية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٦** (٢٩٥ ص ـ ٨$) ..... أ. عبد الإله بلقزيز وآخرون

٧ ـ **التنمية العصيّة: من التبعيّة إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (٣١٧ ص ـ ٨$) ..... د. يوسف صايغ

٨ ـ **وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر** (٢١٩ ص ـ ٦$) ..... د. محمد عابد الجابري

٩ ـ **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** (٨٧٩ ص ـ ٢٢$) ..... ندوة

١٠ ـ **اعادة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية (مترجم)** (٤٨٩ ص ـ ١٢$) ..... د. نعوم شومسكي

١١ ـ **حرب الخليج: خطوط في الرمل والزمن، يوميات من جوف الآلة** (٢٦١ ص ـ ٧$) ..... د. حليم بركات

١٢ ـ **الثورة العالمية الأولى: من أجل مجتمع عالمي جديد** (٢٢٥ ص ـ ٦$) ..... تقرير نادي روما

١٣ ـ **انقاذ كوكبنا: التحديات والآمال حالة البيئة في العالم ١٩٧٢ ـ ١٩٩٢** (٣١٦ ص ـ ٨$) ..... برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٤ ـ **الثقافة والمثقف في الوطن العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي ـ رقم ١٠)** (٤٣٠ ص ـ ١١$) مجموعة من الباحثين

AL MUSTAQBAL AL ARABI
(The Arab Future)

No. 167 January 1993
Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies
Address: «Al Mustaqbal Al Arabi»
«Sadat Tower» Bldg. - Lyon Street - P.O.B. 113-6001 - Beirut - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - Cable: MARARABI - Beirut
Telex: MARABI 23114 LE-Fax: **(1-212) 4781303**

Annual Subscription

- Individuals:

- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Else where	$ 90

- Official Institutions:

- Arab Countries	$ 100
- Eslewhere	$ 120

سعر العدد

● لبنان ٢٠٠٠ ل. ل. ● سوريا ٥٠ ل. س. ● الأردن ١,٥٠ دينار ● العراق دينار واحد ● الكويت دينار واحد ● الامارات العربية ١٥ درهماً ● البحرين دينار واحد ● قطر ١٥ ريالاً ● السعودية ١٥ ريالاً ● الجمهورية اليمنية ٤٠ ريالاً أو ٦٠٠ فلس ● مصر ٣ جنيهات ● السودان ١٠ دينار ● الصومال ٢٠ شلناً ● ليبيا دينار واحد ● الجزائر ٢٠,٤٠ ديناراً ● تونس ١,٥٠ دينار ● المغرب ١٢ درهماً ● موريتانيا ٢٥٠ اوقية ● قبرص ٣ جنيهات ● اليونان ٣٠٠ دراخما ● فرنسا ٤٠ فرنكاً ● المانيا ١٠ ماركات ● ايطاليا ٥٠٠٠ لير ● بريطانيا ٤ جنيهات ● سويسرا ١٤ فرنكاً ● هولندا ١٠ فلورن ● اميركا وسائر الدول الأخرى ٨ دولارات.